جَامِعَةُ الأَزْهَرِ
قِطَاعُ كُلِّيَّاتِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَالشُّعَبِ المُنَاظِرَةِ لَهَا
أَقْسَامُ البَلَاغَةِ وَالنَّقْدِ

الكِتَابُ الثَّانِي

الإِيضَاحُ لِتَلْخِيصِ المِفْتَاحِ

المُقَرَّرُ عَلَى طُلَّابِ الفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّيَّاتِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَالشُّعَبِ المُنَاظِرَةِ لَهَا

تَأْلِيفُ قَاضِي القُضَاةِ الإِمَامِ

الخَطِيبِ القَزْوِينِيِّ

جَلَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ القَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ

«ت ٧٣٩ هـ»

حرَّر أبوابَه الثَّلاثةَ الأُولَى وبيَّنها

أ.د/ مَحْمُود تَوْفِيق مُحَمَّد سَعْد

أستاذ البلاغة والنقد في جامعة الأزهر
وعضو هيئة كبار العلماء

حرَّر بَابَه الرَّابعَ وبيَّنه

أ.د/ مَحْمُود حَسَن مَخْلُوف أ.د/ عَلِي عَبْد الحَمِيد عِيسَى

أستاذا البلاغة والنقد في كلية اللغة العربية بأسيوط

العَامُ الجَامِعِي
«١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣-٢٠٢٤م»

الْبَابُ الْخَامِسُ

الْقَوْلُ فِي الْقَصْرِ(١)

(١) الْقَصْرُ: بِفَتْحِ القَافِ وَسُكُونِ الصَّادِ عَلَىٰ زِنَةِ «الْقَلْبِ» لُغَةً: الحَبْسُ. وَهُوَ ضِدُّ الْمَدِّ وَالإِطْلاَقِ، وَاصْطِلاَحًا [أَيْ عِنْدَ الْبَلاَغِيِّينَ]: «تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ بِطَرِيقٍ مَعْهُودٍ».

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ هُوَ: «المَقْصُورُ».

والْأَمْرُ الْآخَرُ هُوَ: «المَقْصُورُ عَلَيْهِ».

وَالطَّرِيقُ المَعْهُودُ هُوَ: مَا يَدُلُّ عَلَىٰ «الْقَصْر»، وَهُوَ عِنْدَ الْبَلاَغِيِّ طَرِيقٌ مَخْصُوصٌ.

وَيَتَّسِمُ طَرِيقُ الْقَصْرِ الاصْطِلاَحِيِّ بِأَنَّهُ: لَا يَدُلُّ عَلَىٰ الْقَصْرِ دَلاَلَةً مُبَاشِرَةً مِنْ مَادَتِهِ نَحْوَ: «مُحَمَّدٌ مُخْتَصٌّ بِالْكَرَمِ»، فَالدَّالُّ عَلَىٰ الْقَصْرِ هُنَا هُوَ كَلِمَةُ: «مُخْتَصٌّ»، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: «مُحَمَّدٌ مَقْصُورٌ عَلَىٰ مَكَارِمِ الْأَخْلاَقِ»، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: «تَفَرَّدَ مُحَمَّدٌ بِالشَّجَاعَةِ»، وَكَذَلِكَ: «لَا يُشَارِكُ أَحَدٌ مُحَمَّدًا فِي سُرْعَةِ الْبَدِيهَةِ»، فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَىٰ «الْقَصْرِ» دَلاَلَةً مُبَاشِرَةً مِنْ مَادَّةِ الْكَلِمَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَكُونُ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْقَصْرِ الْبَلاَغِيِّ، بَلْ هُوَ قَصْرٌ مَعْنَوِيٌّ.

وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا دَلَّ أَوْ أَفَادَ تَخْصِيصًا وَحَصْرًا يَكُون مِنَ الْقَصْرِ الاصْطِلاَحِيِّ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ دَلاَلَتُهُ أَوْ إِفَادَتُهُ التَّخْصِيصَ وَالْحَصْرَ، بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ، وَلَيْسَ بِأَيِّ طَرِيقٍ.

وَ«الْقَصْرُ» يُسَمَّىٰ أَيْضًا عِنْدَ الْبَلاَغِيِّينَ «الحَصْر»، وَيُسَمَّىٰ «التَّخْصِيص بِالثُّبُوتِ»، فَهَذِهِ ثَلاَثَةُ مُصْطَلَحَاتٍ بِمَعْنَىٰ وَاحِدٍ.

وَ«الْقَصْرُ» يَعْتَمِدُ عَلَىٰ حُكْمَيْنِ: إِثْبَاتٌ وَنَفْيٌ، وَيَكُونانِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا جُمْلَتَيْنِ. تَقُولُ: «إِنَّمَا شَوْقِيٌّ شَاعِرٌ» أَثْبَتَّ الشَّاعِرِيَّةَ لِشَوْقِيٍّ، وَنَفَيْتَ عَنْهُ مَا عَدَاهَا مِنَ الصِّفَاتِ المُتَعَلِّقَةِ بِالإِبَانَةِ فَقَطْ، وَلَمْ تَنْفِ الصِّفَاتِ الْأُخْرَىٰ كُلَّهَا، فَهُوَ نَفْيُ صِفَاتٍ أُخْرَىٰ مَخْصُوصَةٍ مِنْ نَحْوِ: الْخَطَابَةِ، أَوْ الْكِتَابَةِ، أَوْ الرَّسْمِ ... وَلَمْ تَنْفِ عَنْهُ كُلَّ الصِّفَاتِ الْأُخْرَىٰ: كَالرُّجُولَةِ، وَالإِسْلاَمِ، وَالْعُرُوبَةِ، وَالْحَيَاءِ، وَالطُّولِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ مُحَمَّدٌ وَلَمْ يَأْتِ خَالِدٌ»، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْقَصْرِ الاصْطِلاَحِيِّ الْبَلاَغِيِّ؛ وَإِنْ كَانَ قَصْرًا مَعْنَوِيًّا؛ أَيْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَىٰ لَا مِنْ حَيْثُ الاصْطِلاَحُ الْبَلاَغِيُّ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّكَ أَثْبَتَّ وَنَفَيْتَ فِي جُمْلَتَيْنِ، وَلَوْ قُلْتَ: جَاءَ مُحَمَّدٌ لَا خَالِدٌ، كَانَ قَصْرًا اصْطِلاَحِيًّا؛ لِأَنَّ مِنْ طُرُقِ الْقَصْرِ النَّفْيَ بِلَا، وَلَيْسَ النَّفْيُ بِأَيِّ أَدَاةِ نَفْيٍ.

وَالأَصْلُ فِي «الْقَصْرِ الاصْطِلاَحِيِّ الْبَلاَغِيِّ» أَنَّكَ تَدُلُّ عَلَىٰ الإِثْبَاتِ تَصْرِيحًا، وَعَلَىٰ النَّفْيِ تَلْوِيحًا وَإِشَارَةً.

[أَقْسَامُ القَصْرِ بِاعْتِبَارِ عُمُومِ المَنْفِيّ وَخُصُوصِهِ][1]

أَقْسَامُ القَصْرِ: الْقَصْرُ حَقِيقِيٌّ، وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ[2].

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ:

قَصْرُ الَمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَىٰ المَوْصُوفِ.

وَالْمُرَادُ الصِّفَةُ المَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ[3].

وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّ الْقَصْرَ الْاصْطِلَاحِيَّ يَتَّسِمُ بِسِمَاتٍ:

- أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْإِثْبَاتِ والنّفي.
- أَنَّ الْإِثْبَاتَ وَالنَّفْيَ يَكُونانِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.
- أَنَّهُ لَا يَكُون فِي جُمْلَةٍ إِنْشَائِيَّةٍ.
- أَنَّ الْإِثْبَاتَ يُدَلُّ عَلَيْهِ تَصْرِيحًا، وَالنَّفْيُ يُدَلُّ عَلَيْهِ تَلْوِيحًا.

(١) الْقَصْرُ مُنْقَسِمٌ مِنْ جِهَاتٍ ثَلَاثَةٍ:

مِنْ حَيْثُ طَرَفَاهُ (نَوعُ الْمَقْصُورِ وَالْمَقْصُورِ عَلَيْهِ).

- مِنْ حَيْثُ عُمُومُ النَّفْيِ وَخُصُوصُهُ.
- مِنْ حَيْثُ مُطَابَقَتُهُ الْوَاقِعَ وَالْادِّعَاءِ.

يَنْقَسِمُ الْقَصْرُ إِلَىٰ حَقِيقِيٍّ وَغَيْرِ حَقِيقِيٍّ (إِضَافِيٍّ)، وَإِلَىٰ تَحْقِيقِيٍّ وَادِّعَائِيٍّ.

(٢) هَذَا التَّقْسِيمُ إِلَىٰ «حَقِيقِيٍّ»، وَ«غَيْرِ حَقِيقِيٍّ» [إِضَافِيٍّ] مَنْظُورٌ فِيهِ إِلَىٰ جِهَةِ الْمَنْفِي عَنْهُ الْحُكْمِ: أَهُوَ كُلُّ مَا عَدَا الْمَذْكُورِ الْمُثْبَتِ لَهُ الحُكْمُ، فَيَكُونُ «حَقِيقِيًّا» كَمَا فِي قَوْلِكَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» نَفَيْتَ الْالُوهِيَّةَ الْحَقَّةَ عَنْ كُلِّ مَا عَدَا اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وَأَثْبَتَّهَا للهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَحْدَهُ؟

(٣) هَذَا تَقْسِيمٌ لِلْقَصْرِ «الْحَقِيقِيِّ»، و«غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ» [الإِضَافِيِّ] بِاعْتِبَارِ رُكْنَيْهِ: طَرَفَيْهِ. الْقَصْرُ كَالتَّشْبِيهِ مُكَوَّنٌ مِنْ رُكْنَيْنِ «طَرَفَيْنِ»: مَوصُوفٍ، وَصِفَةٍ.

وَالْمَوصُوفُ: مَا كَانَ ذَاتًا؛ أَيْ مَا كَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ لَا بِغَيْرِهِ، أَوْ مَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِهِ غَيْرُهُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ هُوَ بِغَيْرِهِ.

وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ كَقَوْلِكَ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ» إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِصِفَةٍ غَيْرِ الْكِتَابَةِ، وَهَذَا لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مُتَصَوَّرٍ إِلَّا وَتَكُونُ لَهُ صِفَاتٌ تَتَعذَّرُ الْإِحَاطَةُ بِهَا أَوْ تَتَعسَّرُ[1].

وَالثَّانِي مِنْهُ كَثِيرٌ؛ كَقَوْلِنَا: «مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيدٌ»[2]. وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ، فَإِنَّ المَوصُوفَ فِي الْأَوَّلِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُشَارِكَهُ غَيْرُهُ فِي الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَفِي الثَّانِي يَمْتَنِعُ[3].

وَالمرَادُ بِالصِّفَةِ: مَا كَانَ أَمْرًا مَعْنُويًّا؛ أَيْ أَمْرًا مُتَعَلِّقًا بِغَيْرِهِ، وَلَيْس مُتَعَلِّقًا بِنَفْسِهِ نَحْوَ: الشَّجَاعَةِ، وَالْكَرَمِ، وَالْإِنْسَانِيَّةِ، فَهُوَ يُحْكَمُ بِهِ، وَلَيْسَ ذَاتًا، وَلَا يُرَادُ فِي هَذَا الْبَابِ: «بَابِ الْقَصْرِ» النَّعْتُ الَّذِي هُوَ أَحَدُ التَّوَابِعِ عِنْدَ النُّحَاةِ.

وَمِنَ المقرَّرِ أَنَّ الْقَصْرَ لَا يَقَعُ بيْنَ المَنْعُوتِ وَنَعْتِهِ بِمُصْطَلَحِ النُّحَاةِ، وَلَكِنَّهُ يَقَعُ بيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوصُوفِ بِمصْطَلَحِ البَلاغِيِّينَ.

فِي قَوْلِكِ: «الصَّبْرُ الجَمِيلُ عِبَادَةٌ» قَوْلُكَ: «عِبَادَةٌ» صِفَةٌ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ، وَلَيْس بِصِفَةٍ: «نَعْتٍ» عِنْدَ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْس بِتَابِعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ «مُسْنَدٌ»؛ أَيْ خَبَرٌ عَنِ المُبْتَدَإِ. وَأَمَّا قَوْلُكَ: «الجَمِيلُ» فَهُوَ صِفَةٌ عِنْدَ كُلٍّ مِنَ البَلَاغِيِّ وَالنَّحْوِيِّ، هُوَ صِفَةٌ عِنْدَ النَّحْوِيِّ؛ لِأَنَّهُ «تَابِعٌ»، وَصِفَةٌ عِنْدَ البَلَاغِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ بِغَيْرِهِ، وَكُلُّ قَائِمٍ بِغَيْرِهِ عِنْدَهُمْ «صِفَةٌ» لَا ذَات.

(١) هَذَا مَذْهَبُ الْخَطِيبِ الْقَزْوِينِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ:

الْبَلَاغِيُّ حِينَ يُثْبِتُ صِفَةً، وَيَنْفِي عَنِ الْمَوصُوفِ كُلَّ مَا عَدَاهَا، لَا يَنْفِي عَنْهُ كُلَّ مَا عَدَاهَا مِنَ الصِّفَاتِ المُجَانِسَةِ لِلْصِفَةِ الْمُثْبَتَةِ المَذْكُورَةِ، وَغَيْرِ المُجَانِسَةِ، بَلْ هُوَ مُرْتَبِطٌ بِالسِّيَاقِ؛ أَيْ مَا الْكَلَامُ فِيهِ، فَإِذَا أَثْبَتَ صِفَةَ الشَّاعِرِيَّةِ لِأَحَدٍ، وَنَفَىٰ عَنْهُ كُلَّ مَا عَدَاهَا، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «مَا الْمُتَنَبِّي إِلَّا شَاعِرٌ»، فَإِنَّهُ لَا يَنْفِي جَمِيعَ الصِّفَاتِ عَنْهُ كَالْإِنْسَانِيَّةِ، وَالعُرُوبَةِ، وَالْإِسْلَامِ وَنَحْوَ ذَلِكَ، بَلْ يَنْفِي عَنْهُ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي مِنْ جِنْسِ الشَّاعِرِيَّةِ؛ أَيْ مَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ الْبَيَانِ مِنْ نَحْوَ: «الْكِتَابَةِ»، و«الْخَطَابَةِ»، و«الرَّسْمِ».

(٢) فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ، وَمِثْلُهُ: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»، و«مَا خَاتَمُ الرُّسُلِ إِلاَّ مُحَمّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، و«لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ»، وَهَذَا فِي البَيَانِ البَلِيغِ كَثِيرٌ.

(٣) قَوْلُهُ: «دُونَ أُخْرَىٰ» يَقصِدُ أَنَّ الْقَصْرَ يَكُون لِنَفْيِ مَا يَعتقِدُهُ المُخاطَبُ مِنَ اشْتِرَاكِ صِفَتَيْنِ فِي الْمَوصُوفِ، فَتقصِرُ الْمَوصُوفَ عَلَىٰ وَاحِدَةٍ دُونَ أُخرَىٰ، كَأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ (شَوْقِي) شَاعِرٌ وَخَطِيبٌ،

[تَقْسِيمُ القَصْرِ الحَقِيقِيّ بضَرْبيْهِ بِاعْتِبَارِ مُطابَقَةِ عُمُومِ النَّفْي الْوَاقِعِ، وَعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ؛ أَي البِنَاء عَلَى المُبَالَغَةِ وَالادِّعَاءِ]

وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ؛ [أَيْ الْحَقِيقِيُّ بِقِسْمَيْه] المُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِغَيْرِ المَذْكُورِ، فَيُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ المَعْدُومِ(١).

فَتَقُوْلُ لَهُ: «إِنَّمَا شَوقِي شَاعِرٌ» لَا غَيْرَ؛ أَيْ وَلَيْسَ شَاعِرًا وَخَطِيبًا مَعًا. وَهَذَا تَرَاهُ وَاضِحًا فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] أَفْرَدَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِالْوَحْدَانِيَّةِ مُخَاطِبًا مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَعَ اللهِ تَعَالَىٰ إِلهًا آخَرَ، كَمَا كَانَ يَعْتَقِدُ مُشْرِكُو العَرَبِ، فَجَاءَهُمْ الْإِسْلَامُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «مَكَانَ أُخرَىٰ» يَقْصِدُ أَنَّ الْقَصْرَ يَكُونُ لِنَفْيِ مَا يَعْتَقِدُهُ المُخَاطَبُ عَكْسَ الوَاقِعِ، مِثْلَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ (شَوقِي) خَطِيبٌ وَلَيْسَ شَاعِرًا، فَتَقُولُ لَهُ: «مَا شَوقِي إِلَّا شَاعِرٌ»؛ أَيْ وَلَيْسَ خَطِيبًا كَمَا تَعْتَقِدُ، فَتَقلِبُ عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ...وَمِثْلُ هَذَا يُثمِرُ فِي سِيَاقِ «المُناظَرَةِ» و«الْاحْتِجَاجِ». وَهُوَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ البَلَاغَةِ جَلِيلٌ.

(١) هَذَا تَقْسِيمُ الْقَصْرِ مِنْ حَيْثُ مُطَابَقَةُ عُمُومِ النَّفْيِ الوَاقِعَ، وَعَدَمُ مُطَابَقَتِهِ.

يَنْقَسِمُ الْقَصْرُ الحَقِيقِيُّ إِلَىٰ قَصْرٍ حَقِيقِيٍّ «تَحْقِيقِيٍّ» مُطَابِقٍ فِيهِ عُمُومُ النَّفْيِ الوَاقِعِ، كَمَا فِي: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فَالمَنفِيّ عَنْهُ الْأُلُوهِيَّةُ الحَقَّةُ غَيْرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ عَامٌّ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الوَاقِعِ.

وَقَدْ يَكُونُ النَّفْيُ عَامًّا ادِّعَاءً؛ أَيْ: أَنَّكَ لَا تَعتَدُّ بِمَنْ تَكُونُ فِيهِ الصِّفَة، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (إِنَّمَا الْجَوَادُ حَاتِمٌ) تَنْفِي الْجُودَ عَنْ كُلِّ مَاعَدَا حَاتِمٍ، وَهَذَا غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ، فَهُنَالِك مَنْ هُوَ جَوادٌ مِنْ قَبْلِ حَاتِمٍ وَمِنْ بَعْدِهِ، لَكِنَّكَ لَا تَعْتَدُّ بِجُودِهِ فِي مُقَابِلِ جُودِ حَاتِمٍ، وَهَذَا تَجِدُهُ فِي الشِّعْرِ والنَّثرِ الْأَدَبِيِّ كَثِيرًا. ويُسَمَّىٰ هَذَا: «قَصْرُ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ قَصْرًا حَقِيقِيًّا ادِّعائِيًّا «.

وَمِنْ هَذَا فِي الْقُرآنِ قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ قَصَرَ خَشْيَةَ اللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ العُلَمَاءِ، قَصْرَ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ، وَنَفَاهَا عَنْ كُلِّ مَنْ عَدَاهُمْ، وَهَذَا عَلَىٰ سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ فِي كَمَالِ خَشْيَةِ العُلَمَاءِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لِأَنَّهَا الْخَشْيَةُ الْمُؤَسَّسَةُ عَلَىٰ الْعِلْمِ، وَخَشْيَةُ غَيْرِهِمْ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَكَأَنَّ خَشْيَتَهُمْ بِالنِّسبةِ لِخشْيَةِ العُلَمَاءِ لَيْسَتْ خَشْيَةً لِعَدَمِ كَمَالِهَا، فَهَذَا مِنْ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ قَصْرًا حَقِيقِيًّا لِلْمُبَالَغَةِ «الادِّعَاءِ»، وَفِي هَذَا تَحرِيضٌ وَحَثٌّ عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ المَرْءُ مِنَ العُلَمَاءِ لِتَتَحَقَّقَ لَهُ فَضِيلَةُ الْخشْيَةِ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ .

.....

وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الحَبِيبِ أَبِي تَمَّامٍ مُثْنِيًا عَلَىٰ الَخلِيفَةِ العَبَّاسِيِّ «المُعْتَصِم باللهِ» فِي بَائِيَّتِهِ الْفَرِيدَةِ:

خَلِيفَةَ اللهِ جَازَىٰ اللهُ سَعْيكَ عَنْ ... جُرْثُومَةِ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ وَالحَسَبِ

بَصُرتَ بِالرَّاحَةِ الْكُبرَىٰ فَلَمْ تَرَهَا ... تُنَالُ إِلَّا عَلَىٰ جِسْرٍ مِنَ التَعَبِ

إِنْ كَانَ بَيْنَ صُرُوفِ الدَّهْرِ مِنْ رَحِمٍ ... مَوْصُولَةٍ أَوْ ذِمَامٍ غَيْرِ مُنْقَضِبِ

فَبَيْنَ أَيَّامِكَ اللَّائِي نُصِرْتَ بِهَا ... وَبَيْنَ أَيَّامِ بَدْرٍ أَقْرَبُ النَّسَبِ

هَذَا الْبَيْتُ يُصُورُ لَنَا شَأْنَ المُعْتَصِمِ. لَا يَرْضَىٰ بِمَا يَسْهلُ اكْتِسَابُهُ، فَشَأْنُ مَا يَأْتِيكَ بِغَيْرِ مُجَاهَدَةٍ أَنْ يُغَادِرَكَ سَرِيعًا، أَمَّا مَا أَنْتَ حَائِزُهُ بِجُهْدٍ وَمُكَابَدَةٍ، فَإِنَّهُ يَعْجَزُ عَنْ أَنْ يُغَادِرَكَ بِغَيْرِ إِرَادَتِكَ، فَإِنَّ أَجَلَّ الْأَعْمَالِ قَدْرًا، وَأَبْقَاهَا مَقَامًا، وَأَعْلَاهَا شَأْنًا مَا كَانَ.

قَوْلُهُ: «فَلَمْ تَرَهَا تُنَالُ إِلَّا عَلَىٰ جِسْرٍ مِنَ التَعَبِ» قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرًا حَقِيقِيًّا ادِّعائِيًّا، هُوَ يَقصرُ نُوَالَ الرَّاحَةِ الْكُبرَىٰ عَلَىٰ كَوْنِهَا تُنَالُ عَلَىٰ جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ، وَأَصْلُ التَّرْكِيبِ: تُنَالُ الرَّاحَةُ الْكُبرَىٰ عَلَىٰ جِسْرٍ مِنَ التَّعَبِ.

وَهَذَا قَصْرٌ حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّهُ نَفَىٰ مَا عَدَا جِسْرِ التَّعَبِ طَرِيقًا إِلَىٰ الرَّاحَةِ الْكُبْرَىٰ، وَهَذَا عَلَىٰ سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ والْادِّعَاءِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَتَحَقَّقُ بِغَيْرِ تَعَبٍ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْتَدّ بِهَذَا، فَأَنْزَلَهُ مَنْزِلَةَ المَعْدُومِ.

وهَذَا الْبَيْتُ مِنْ حُرِّ الشِّعْرِ وَشَرِيفِهِ. هُوَ مِنَ الشِّعْرِ الَّذِي يُسْهِمُ فِقْهُهُ وَتَذَوُّقُهُ فِي صِنَاعَةِ الرِّجَالِ الَّذِينَ لَا يَرْضُونَ بِغَيْرِ مَقْعَدِ الشَّمْسِ مَنْزِلًا. يَرَوْنَ الذُّلَّ وَالموتَ سَواءً، وَهَذَا مَا يَجبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ شَأْنُ المُسْلِمِ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَتَخَلَّقَ بِهَذَا الخُلُقِ المَجِيدِ الحَمِيدِ؟

وَجُمْهُورُ البَلَاغِيِّينَ يَجْعَلُ تَقْسِيمَ الْقَصْرِ إِلَىٰ قَصْرٍ «تَحْقِيقِيٍّ»، وَقَصْرٍ «ادِّعَائِيٍّ» خَاصًّا بِالْقَصْرِ الحَقِيقِيِّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الَمنْفِيُّ عَامًّا، وَلَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَهُمْ فِي الْقَصْرِ الْإِضَافِيِّ.

تَحْرِيرُ الُمَفَارَقَاتِ بَيْنَ الْأَقْسَامِ:

(١) الفَرْقُ بَيْنَ الْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ مُطْلَقًا وَالْإِضَافِيِّ مُطْلَقًا:

الْحَقِيقِيُّ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ لِكُلِّ مَا عَدَا المُثْبَتِ المَذْكُورِ مِنْ جِنْسِهِ. وَالْإِضَافِيُّ النَّفْيُ فيهِ لِبَعْضِ مَا عَدَا الَمذْكُورِ.

(٢) الفَرْقُ بَيْنَ التَّحْقِيقِيِّ مُطْلَقًا وَالْادِّعَائِيِّ مُطْلَقًا:

التَّحْقِيقِيُّ النَّفْيُ فِيهِ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ الخَارِجِيِّ.

وَالْادِّعَائِيُّ النَّفْيُ فِيهِ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ الخَارِجِيِّ، وَالنَّفْيُ حِينَذَاكَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ التَّنْزِيلِ وَالمُبَالَغَةِ.

فَإِذَا قُلْتَ: (مَا شَوقي إِلَّا شَاعِرٌ) عَلَىٰ أَنَّهُ قَصْرٌ حَقِيقِيٌّ ادِّعَائِيٌّ كَانَ كُلُّ مَا عَدا الشَّاعِرِيَّةِ مِنْ أَجْنَاسِ

[تَقْسِيمُ القَصْرِ بِاعْتِبَارِ اعْتِقَادِ المُخَاطَبِ]

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ: تَخْصِيصُ أَمْرٍ [أَيْ مَوصُوفٍ] بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَىٰ، أَوْ مَكَانَ أُخْرَىٰ[1]، وَالثَّانِي مِنْهُ: تَخْصِيصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ [أَيْ صِفَةٍ] دُونَ آخَرَ، أَوْ مَكَانَ آخَرَ[2].

الْإِبْدَاعِ الفَنِّيِّ مَنْفِيًّا عَنْ شَوْقِي نَفْيًا غيرَ مُتَطَابِقٍ مَعَ الْوَاقِعِ، فَقَدْ كَانَ كَاتِبَ مَسْرَحِيَّةٍ نَثْرِيَّةٍ، وَكَانَ كَاتِبَ نَثْرٍ أَدَبِيٍّ، كَمَا فِي كِتَابِهِ أَطْوَاقِ الذَّهَبِ غَيْرَ أَنَّكَ نَزَّلْتَ هُنَا كُلَّ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ العَدَمِ بِجَانِبِ عَبْقَرِيتِهِ الشَّاعِرَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: «إنّما شَوقِي شَاعِرٌ لَا رَسَّامٌ» كَانَ ذَلِكَ قَصْرًا إِضَافِيًّا؛ حَيْثُ لَمْ يَتَنَاوَلْ النَّفْيُ سِوىٰ جِنْسٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْنَاسِ الْإِبْدَاعِ الفَنِّيِّ وَهُوَ الرَّسْمُ، وَكَانَ ذَلِكَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ، فَلَمْ يَكُنْ شَوقِي رَسّامًا قَطُّ.

(١) قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ» يُلْفِتُ إِلَىٰ أَنَّ تَقْسِيمَ الْقَصْرِ بِاعْتِبَارِ حَالِ المُخَاطَبِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقَصْرِ غَيْرِ الْحقيقيِّ؛ أَيْ الْقَصْرُ الْإِضَافِيُّ، أَمَّا الْقَصْرُ الحَقِيقِيُّ، فَلَا يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ الْمُخَاطَبِ.

وَقَوْلُهُ: «تَخْصِيصُ أمْرٍ بِصِفَةٍ»، هُوَ مِنْ قَبِيلِ قَصْرِ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ.

وَقَوْلُهُ: «دُونَ أُخْرَىٰ» يَقْصِدُ أَنَّ الْقَصْرَ يَكُونُ لِنَفْيِ مَا يَعْتَقِدُهُ المُخَاطَبُ مِنْ اشْتِرَاكِ صِفَتَيْنِ فِي الْمَوصُوفِ، فَتَقْصِرُ الْمَوصُوفَ عَلَىٰ وَاحِدةٍ دُونَ أُخرَىٰ، كَأَنْ يَعْتَقِدَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ (شَوقِي) شَاعِرٌ وخَطِيبٌ مَعًا، فَتَقُوْلُ لَهُ: «إنّما شَوقِي شَاعِرٌ»؛ أَيْ لَيْسَ شَاعِرًا وَخَطِيبًا مَعًا. وَهَذَا تَرَاهُ وَاضِحًا فِي قَوْلِ اللهِ جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] أَفْرَدَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بِالْوَحْدَانِيَّةِ مُخَاطِبًا مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَعَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إِلهًا آخَرَ، كَمَا كَانَ يَعْتَقِدُ مُشْرِكُو العَرَبِ، فَجَاءَهُم الْإِسْلامُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «مَكَانَ أُخْرَىٰ» يَقْصِدُ أَنَّ الْقَصْرَ يَكُونُ لِنَفْيِ مَا يَعْتَقِدُهُ المُخَاطَبُ عَكْسَ الْوَاقِعِ، كَأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ (شَوقِي) خَطِيبٌ وَلَيْسَ شَاعِرًا، فَتَقُوْلُ لَهُ: «إِنَّمَا شَوقِي شَاعِرٌ»؛ أَيْ لَيْسَ خَطِيبًا كَمَا تَعْتَقِدُ، فَتَقلِبُ عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ...وَمِثْلُ هَذَا يَصْلُحُ فِي بَابِ المُناظَرَةِ وَالمُجَادَلَةِ وَالْاحْتِجَاجِ. وَهُوَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْبَلَاغَةِ وَسِيعٌ، وَالْقُرْآنُ وَافِرٌ فِيهِ ذَلِكَ.

(٢) هَذَا مِنْ قَبِيلِ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ؛ أَيْ: أَنَّ المُخَاطَبَ إِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ (شَوقِي وَنَجِيب مَحْفُوظ) كِلَاهُمَا شَاعِرٌ، فَتُفْرِدُ (شَوقِي) بِالشَّاعِرِيَّةِ: «إِنَّمَا الشَّاعِرُ شَوقِي» فهَذَا قَصْرُ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ إِفْرَادًا؛ وَلِذَا اسْتُعْمِلَ كَلِمَةَ «دُونَ» أَوْ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ (نَجِيب مَحْفُوظ) هُوَ الشَّاعِرُ، وَلَيْسَ

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ[1].

[تَعْيِينُ المُخَاطَبِ بِكُلِّ ضَرْبٍ]

وَالمُخَاطَبُ بِالْأَوَّلِ: [أَيْ قَصْرَ الإِفْرَادِ] مِنْ ضَرْبَيْ كُلٍّ (أَعْنِي تَخْصِيصَ أَمْرٍ [أَيْ مَوصُوفٍ] بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَىٰ، وَتَخصِيصَ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ) مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرِكَةَ؛ أَيْ اتِّصَافَ ذَلِكَ الْأَمْرِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَغَيْرِهَا جَمِيعًا فِي الْأَوَّلِ. [أَيْ قَصْرَ مَوْصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ] وَاتِّصَافَ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ جَمِيعًا بِتِلْكَ الصِّفَةِ فِي الثَّانِي.

فالمُخَاطَبُ بِقَوْلِنَا: «مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ»، مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ زَيْدًا كَاتِبٌ وَشَاعِرٌ. وَبِقَوْلِنا: «مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ» مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ زَيْدًا شَاعِرٌ، لَكِن يَدَّعِي أَنَّ عَمْرًا – أَيْضًا – شَاعِرٌ، وَهَذَا يُسَمَّىٰ «قَصْرَ إِفْرَادٍ»؛ لِقَطْعِهِ الشَّرِكَةَ بَيْنَ الصِّفَتَيْنِ فِي الثُّبُوتِ

(شَوقِي)، فَتَقْلِبُ عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ، فَتَقُوْلُ: «إِنَّمَا الشَّاعِرُ شَوقِي»؛ أَيْ وَلَيْسَ (نَجِيب مَحْفُوظ)، فَهَذَا قَصْرُ «قَلْبٍ»؛ وَلِذَا اسْتُعْمَلَ كَلِمَةَ «مَكَانَ» وَعَلَىٰ هَذَا يَكُونُ قَوْلُكَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَصْرَ «إِفْرَادٍ» إِنْ كَانَ المُخَاطَبُ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَعَ اللهِ تَعَالَىٰ إِلهًا آخرَ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قصْرَ «قَلْبٍ» بِحَسَبِ اعْتِقَادِ المُخَاطَبِ، إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِلَهَ هُوَ «الشَّمْسُ» أَوْ «النَّارُ»، فَتَقْلِبُ عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ، فَالمُتَكَلِّمُ إِنَّما يُجْرِي كَلَامَهُ قَصْرًا عَلَىٰ حَسَبِ اعْتِقَادِ مَنْ يُخَاطِبُهُ، فَمُلَاحَظَةُ حَالِ المُخَاطَبِ هُنا مُهِمَّةٌ جِدًّا.

(١) قَوْلُهُ: «فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهمَا ضَرْبَانِ»؛ أَيْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ، وَقَصْرِ الْمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ ضَرْبَانِ، فَيَكُونُ لَدَيْنا أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ:

أ- قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرَ إِفْرَادٍ.

ب- قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرَ قَلْبٍ.

ج- قَصْرُ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ قَصْرَ إِفْرَادٍ.

د- قَصْرُ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ قَصرَ قَلْبٍ.

لِلْمَوصُوفِ أَوْ بَيْنَ المَوصُوفِ وَغَيْرِهِ فِي الْاتِّصَافِ بِالصِّفَةِ[1].

وَالمُخَاطَبُ بِالثَّانِي مِنْ ضَرْبَيْ كُلٍّ: (أَعْنِي تَخْصِيصَ أَمْرٍ بِصِفَةٍ مَكَانَ أُخْرَىٰ وَتخْصِيصَ صِفَةٍ بِأَمْرٍ مَكَانَ آخرَ)، إِمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ؛ أَيْ اتِّصَافَ ذَلِكَ الْأَمْرِ بِغَيْرِ تِلْكَ الصِّفَةِ عِوضًا عَنْهَا فِي الْأَوَّلِ، وَاتِّصَافِ غَيْرِ ذَلِكَ الْأَمْرِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ عِوَضًا عَنْهُ فِي الثَّانِي، وَهَذَا يُسَمَّىٰ «قَصْرَ القَلْبِ» لِقَلْبِهِ حُكْمَ السَّامِعِ[2].

وَإِمَّا مَنْ تَسَاوَىٰ الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ؛ أَيْ اتِّصَافُ ذَلِكَ الْأَمْرِ بِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَاتِّصَافُهُ بِغَيْرِهَا فِي الْأَوَّلِ، وَاتِّصَافُهُ بِهَا، وَاتِّصَافُ غَيْرِهِ بِهَا فِي الثَّانِي، وَهَذَا يُسَمَّىٰ قَصْرَ تَعْيِينٍ[3].

فَالمُخَاطَبُ بِقَوْلِنَا: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ» مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ زَيْدًا قَاعِدٌ، لَا قَائِمٌ أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِمَّا قَاعِدٌ أَوْ قَائِمٌ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ بِمَاذَا يَتَّصِفُ مِنْهُما بِعَيْنِهِ، وَبِقَوْلِنَا: «مَا

---

(١) يُرِيدُ أَنَّ المُخَاطَبَ بِقَصْرِ «الإِفْرَادِ» هُوَ ذَلِكَ الَّذِي يَعْتَقِدُ أَنَّ شَخْصًا قَدْ جُمِعَتْ فِيهِ صِفَتَانِ، بَيْنَا الْوَاقِعُ أَنَّهُ لَا يَتّصِفُ إِلَّا بوَاحِدَةٍ، فَتَقْصِرُهُ عَلَيْها، وَتَنفِي عَنْهُ الْأُخْرَىٰ، فَيَكُونُ «قَصْرَ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرَ إِفْرَادٍ».

أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّ صِفَةً مَا قَائِمَةٌ فِي شَخْصَيْنِ بَيْنَا الْوَاقِعُ أَنَّهَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، فَيَقْصِرُهَا المُتَكَلِّمُ عَلَىٰ شَخْصٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ مِنْ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ قَصْرَ إِفْرَادٍ.

فَالمُخَاطَبُ بِالْإِفْرَادِ لَا يَنْفِي شَيْئًا، بَلْ يَجْمَعُ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَهُوَ يُدْخِلُ شَيْئًا صِفَةً أَوْ مَوصُوفًا مَعَ غَيْرِهِ فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ.

(٢) يُرِيدُ أَنَّ قَصْرَ «الْقَلْبِ» يَكُونُ المُخَاطَبُ بِه مُقِيمًا صِفَةً مَقَامَ صِفَةٍ فِي قَصْرِ الْمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ، أَوْ يُقِيمُ مَوصُوفًا مَكَانَ مَوصُوفٍ، فِي قَصْرِ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ. فهُوَ مُسْتبْدِلٌ شَيْئًا غَيْرَ مُسْتَحِقٍ مَكَانَ شَيْءٍ مُسْتَحِقٍ.

(٣) يُرِيدُ أَنَّ قَصْرَ «التَّعْيِينِ» يُخَاطَبُ بِهِ مَنْ كَانَ لاَ يَمْلِكُ الْقَطْعَ بِشَيْءٍ، فهُوَ مُتَرَدِّدٌ: لاَ يُعَيِّنُ مَنْ هُوَ مُتَّصِفٌ بِالشَّاعِرِيَّةِ: شَوقِي أَمْ المَعَرِّيّ. وَمَا الَّذِي يَتَصِفُ بِهِ شَوْقِي: الشِّعْرُ أَمْ الخَطَابَةُ؟ فَيَأْتِي الْقَصْرُ مُعَيِّنًا أَحَدَ الْأَمْرَينِ.

قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ» مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ عَمْرًا قَائِمٌ لَا زَيْدًا، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّ القَائِمَ أَحَدُهُما دُونَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لَكِنْ لَا يَعْلَمُ مَنْ هُوَ مِنْهُمَا بِعَيْنِهِ(١).

[شَرَائِطُ كُلِّ صُورَةٍ مِنْ صُوَرِ القَصْرِ](٢)

وَشَرْطُ قَصْرِ الْمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ «إِفْرَادًا»: عَدَمُ تَنَافِي الصِّفَتَيْنِ حَتَّىٰ تَكُونَ المَنْفِيَّةُ فِي قَوْلِنَا: «مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ» كَوْنُهُ كَاتِبًا أَوْ مُنَجِّمًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لَا كَوْنَهُ مُفْحَمًا لَا يَقُولُ الشِّعْرَ؛ لِيُتَصَوَّرَ اعْتِقَادُ المُخَاطَبِ اجْتِمَاعَهُمَا.

وَشَرْطُ قَصْرِهِ «قَلْبًا»: تَحَقُّقُ تَنَافِيهِمَا حَتَّىٰ تَكُونَ الْمَنْفِيَّةُ فِي قَوْلِنَا: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ» كَوْنُهُ قَاعِدًا أَوْ جَالِسًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لَا كَوْنُهُ أَسْوَدَ أَوْ أَبْيَضَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لِيَكُونَ إِثْبَاتُها مُشْعِرًا بِانْتِفَاءِ غَيْرِهَا.

---

(١) جَلِيٌّ أَنَّ تَنَوّعَ صُوَرِ الْقَصْرِ مِنْ «إِفْرَادٍ» إِلَىٰ «قَلْبٍ» إِلَىٰ « تَعْيِينٍ» أَمْرٌ مُتَعَلِّقٌ بِحَالِ المُخَاطَبِ بِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ عَلَىٰ المُتَكَلِّمِ أَنْ يَكُونَ عَلِيمًا بِحَالِ المُخَاطَبِ، وَأَنْ يَبْنِيَ كَلَامَهُ عَلَىٰ وَفْقِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ المُخَاطَبِ ـ فَلَا سَبِيلَ لَكَ أَنْ تَعْرِفَ قَوْلَنَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» أَهُوَ قَصْرُ «إِفْرَادٍ»، أَمْ قَصْرُ «قَلْبٍ»، أَمْ قَصْرُ «تَعْيِينٍ» إِلَّا بِمَعْرِفَتِكَ حَالَ مَنْ يُخَاطَبُ بِهِ سَواءٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ (المَقَالِ) أَوْ سِيَاقِ الحَالِ(المَقَامِ) فَقَدْ يُخَاطَبُ بِهَذِهِ الجُمْلَةِ الشَّرِيفَةِ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَعَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إِلَهًا آخَرَ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ قَصْرَ «إِفْرَادٍ»، وَقَدْ يُخَاطَبُ بِهَا مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِلَهَ هُوَ الشَّمْسُ، فَتَقْلِبَ عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ، فَيَكُونُ قَصْرَ «قَلْبٍ»، أَوْ يُخَاطَبُ بِهَا مَنْ لَا يَعْرِفُ أَهُوَ اللهُ تَعَالَىٰ، أَم «الشَّمْسُ»، أَم «النَّارُ»؟ فَتُعَيِّنُ لَهُ الْإِلَهَ الحَقَّ، فَيَكُونُ قَصْرَ «تَعْيِينٍ».

وَمُعْظَمُ الْأَسَالِيبِ البَلَاغِيَّةِ لَا تُحَرَّرُ مَعَانِيهَا وَمَقَاصِدُهَا إِلَّا بِمَعُونَةِ السِّيَاقِ المَقَالِيِّ أَوْ المَقَامِيِّ أَوْ هُمَا مَعًا. فَعِلْمُ البَلَاغَةِ عِلْمٌ سِيَاقِيٌّ مَقَاصِدِيٌّ أَيْ يَعْتَمِدُ عَلَىٰ السِّيَاقِ، وَمَقْصِدِ الْكَلَامِ، لِيَتِمَّ تَحْرِيرُ الْمَعْنَىٰ. وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ فُؤَادٍ رَشِيدٍ يَقِظٍ.

وَعَلَىٰ هَذَا، فَمُسْتَمَدُّ الْمَعْنَىٰ ثَلَاثَةٌ: «النَّظْمُ»، وَ«السِّيَاقُ الْمَقَالِيُّ وَالْمَقَامِيُّ»، و«المَقْصِدُ وَالمَغْزَىٰ».

(٢) لمّا كَانَتْ صُورُ الْقَصْرِ «الإِضَافِيِّ» بِاعْتِبَارِ حَالِ المُخَاطَبِ قَدْ تَتَدَاخَلُ كَانَ حَسَنًا أَنْ يُعْمَلَ عَلَىٰ تَبْيِينِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَرْشَدَ بِهِ، لِيُفْصَلَ بَيْنَ الصُّورِ، فَجَعَلُوا لِكُلِّ صُورَةٍ شَرْطًا إِذَا تَحَقَّقَ اسْتَقَامَ الْبَيَانُ، وَكَانَ مَنَاطُ هَذَا الشَّرْطِ هُوَ الصِّفَةَ.

وَقَصْرُ «التَّعْيِينِ» أَعَمُّ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَ كَوْنِ الشَّيْءِ مَوْصُوفًا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ مُعَيَّنَيْنَ عَلَىٰ الْإِطْلَاقِ لَا يَقْتَضِي جَوَازَ اتِّصَافِهِ بِهِمَا مَعًا وَلَا امْتِناعِهِ. وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّ كُلَّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِقصْرِ «الْإِفْرَادِ»، أَوْ لِقَصْرِ «الْقَلْبِ» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِقَصْرِ «التَّعْيِينِ» مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ(١).

[صَنِيعُ السَّكَّاكِيِّ]: وَقَدْ أَهْمَلَ السَّكَّاكِيُّ القَصْرَ «الحَقِيقِيِّ»، وَأَدْخَلَ قَصْرَ «التَّعْيِينِ» فِي قَصْرِ «الْإِفْرَادِ»، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي قَصْرِ المَوْصُوفِ إِفْرَادًا عَدَمَ تَنَافِي الصِّفَتَيْنِ، وَلَا فِي قَصْرِهِ «قَلْبًا» تَحَقُّقَ تَنَافِيهِمَا(٢).

---

(١) لاَ يَكُونُ الْقَصْرُ إِفْرَادًا إِلاَّ إِذَا كَانَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ الْمُثْبَتُ صِفَةً لاَ يَتَنَافَىٰ اجْتِمَاعُهَا مَعَ الصِّفَةِ الْمَنْفِيَّةِ، مِنْ نَحْوِ الشِّعْرِ وَالْخَطَابَةِ وَالْكِتَابَةِ وَالرَّسْمِ لِيَصِحَّ اعْتِقَادُ أَنَّ الْمخَاطَبَ يَعْتَقِدُ اجْتِمَاعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي الْمَوصُوفِ، فَتُفْرِدَ مِنْهَا صِفَةً، فَلَوْ كَانَ الصِّفَتَانِ لَا تَجْتَمِعَانِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْتَقِدُ اجْتِمَاعَهُمَا، لِتُفْرِدَ لَهُ وَاحِدَةً دُونَ الْأُخْرَىٰ، لَا يُمْكِنُ أَنَّ يَظُنَّ الْمُتَكَلِّمُ أَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَحَمَّدًا جَالِسٌ وَنَائِمٌ، فَتُفْرِدَ بِالْقَصْرِ وَاحِدَةً لَهُ. هَذَا لَا يُقَالُ بَتَّةً، وَلَا يَكُونُ قَصْرُ قَلْبٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ صِفَةً يَصِحُّ تَنَافِيهَا مَعَ الصِّفَةِ الْمَنْفِيَّةِ مِنْ نَحْوِ: «الطُّولِ» و«الْقِصَرِ»، أَوْ «الْإِبْصَارِ» و«الْعَمَىٰ» حَتَّىٰ إِذَا أَثْبَتَ الْمُتَكَلِّمُ إِحْدَاهُمَا انْتَفَتْ الْأُخْرَىٰ ضِمْنًا، فَإِذَا قُلْتَ: «إِنَّمَا مُحَمَّدٌ طَوِيلٌ»، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ مُعْتَقِدًا الشَّرِكَةَ؛ أَيْ أَنَّهُ طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ، فَيَأْتِي الْقَصْرُ بِالْإِفْرَادِ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْمُخَاطَبُ مُعْتَقِدًا أَحَدَهُمَا دُونَ الْأُخْرَىٰ، فَيَأْتِي الْقَصْرُ قَالِبًا عَلَيْهِ اعْتِقَادَهُ.

وَقَصْرُ «التَّعْيِينِ» أَعَمُّ مِنَ الْاثْنَيْنِ، فَكُلُّ مَا يَصلُحُ أَنْ يَكُونَ «إِفْرَادًا»، أَوْ «قَلْبًا» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَعْيِينًا. وَلَيْسَ كُلُّ قَصْرِ «تَعْيِينٍ» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ «إِفْرَادًا»، أَوْ «قَلْبًا»؛ لِأَنَّ «التَّعْيِينَ» لَا يَكُونُ مَعَهُ قَطْعُ شَرِكَةٍ، أَوْ عَكْسٌ حَتَّىٰ يَكُونَ «إِفْرَادًا» مَعَ الْاشْتِرَاكِ أَوْ «قَلْبًا» مَعَ الْعَكْسِ.

(٢) يَنْتَقِدُ الْخَطِيبُ الْقَزْوِينِيِّ أَبَا يَعْقُوبَ السَّكَّاكِيِّ (ت: ٦٢٦هـ) فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

الأَوَّلِ: أَنَّ السَّكَّاكِيَّ أَهْمَلَ الْحَدِيثَ عَنِ الْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ، وَقَصَرَ كَلَامَهُ فِي الْقَصْرِ «غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ»؛ أَيْ الَّذِي يَكُونُ الْمَنْفِيُّ عَنْهُ الْحُكْمَ غَيْرَ عَامٍّ، بَلْ هُوَ مُتَعَيَّنٌ قَوْلًا أَوْ مَقَامًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يُفْرِدْ قَصْرَ «التَّعْيِينِ» بِالْقَوْلِ، بَلْ جَعَلَهُ ضِمْنَ «قَصْرِ الْإِفْرَادِ».

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ شَرْطًا فِي قَصْرِ «الْإِفْرَادِ»، وَلَمْ يَشْتَرِطْ شَرْطًا فِي قَصْرِ «الْقَلْبِ».

[طُرُقُ القَصْرِ الاصْطِلَاحِيِّ]

وَلِلْقَصْرِ طُرُقٌ(١) مِنْهَا(٢):

= الْعَطْفُ(٣)

وَعَدَمُ نَصِّهِ عَلَىٰ الشَّرْطِ مِنْ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ النَّصِّ عَلَيْهِ: «الْإِفْرَادُ» لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا فِي اعْتِقَادٍ. وَهَذَا أَمْرٌ مُقَرَّرٌ عَقْلًا، وَمَا كَانَ مُقَرَّرًا عَقْلاً لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ التَّصْرِيحِ بِهِ.

وَ «الْقَلْبُ» لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَا مُتَنَافِيَيْنِ، بَلْ الَّذِي يَلْزَمُ أَنْ يَعْتَقِدَ الْمُخَاطَبُ خِلَافَ الْوَاقِعِ، سَوَاءٌ كَانَ هَذَا الَّذِي اعْتَقَدَهُ مُنَاقِضًا أَوْ مُخَالِفًا دُونَ مُنَاقَضَةٍ، فَإِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ (شَوقِي) رَسَّامٌ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْوَاقِعِ، فَيَقْصُرُهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَىٰ الشِّعْرِ، وَيَنْفِي ضِمْنًا عَنْهُ الرَّسْمَ، وَلَيْسَ الشِّعْرُ بِمُنَاقِضِ الرَّسْمَ، بَلْ هُوَ مُغَايِرٌ لَا مُنَاقِضٌ، فَاشْتِرَاطُ التَّنَافِي فِي «الْقَلْبِ» إِنْ كَانَ شَرْطُ حُسْنٍ لَا صِحَّةٍ، فَلَا تَثْرِيبَ، وَلَا يَلِيقُ حِينَئِذٍ مِنَ الْخَطِيبِ الِاعْتِرَاضَ الْخَفِيَّ عَلَىٰ السَّكَّاكِيِّ.

(١) الطُّرُقُ: جَمْعُ «طَرِيقٍ» وَهُوَ مَا طَرَقَتْهُ الْأَرْجُلُ وَغَيْرُهَا مِنْ كَثْرَةِ السَّيْرِ عَلَيْهِ، فَهُوَ يَتَّسِمُ بِالْوُضُوحِ، وَهُوَ قَدْ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، تَقُولُ: هَذَا طَرِيقِي إِلَىٰ الْمَسْجِدِ، وَهَذِهِ طَرِيقِي إِلَىٰ الْمَسْجِدِ، وَالْمُرَادُ هُنَا بِالطَّرِيقِ: «مَا يَدُلُّ عَلَىٰ الْمَعْنَىٰ الْمُرَادِ: الْقَصْرِ وَالْحَصْرِ»، وَهَذَا قَدْ يَكُونُ بِأَدَاةٍ لُغَوِيَّةٍ، وَقَدْ يَكُونُ بِأُسْلُوبٍ: النَّظْمِ وَنَسَقِ الْكَلَامِ. وَطُرُقُ الْقَصْرِ كَمِثْلِ أَدَوَاتِ التَّشْبِيهِ، هِيَ دَالَّةٌ عَلَىٰ إِرَادَةِ التَّشْبِيهِ، إِلَّا أَنَّ أَدَاةَ التَّشْبِيهِ قَدْ تُحْذَفُ، وَتَبْقَىٰ إِرَادَةُ التَّشْبِيهِ وَاضِحَةً: «مُحَمَّدٌ أَسَدٌ»، بَيْنَا أَدَوَاتُ الْقَصْرِ لَا تُحْذَفُ، وَيَبْقَىٰ عَمَلُهَا.

وَطُرُقُ الْقَصْرِ الاصْطِلَاحِيِّ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ فِي هَذَا الْبَابِ خَاصَّةً أَرْبَعَةٌ: «الْعَطْفُ بِـ «لَا»، و«بَلْ»، و«لَكِنْ» ـ وَالِاسْتِثْنَاءُ الْمُتَّصِلُ الْمَنْفِيُّ النَّاقِصُ «الِاسْتِثْنَاءُ الْمُفَرَّغُ»، و«إِنَّمَا»، و«التَّقْدِيمُ».

(٢) قَوْلُهُ: (مِنْهَا) يُفِيدُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مَحْصُورَةً فِيمَا سَيَذْكُرُهُ هُنَا، فَهُنَالِكَ طُرُقٌ أُخْرَىٰ مِنْهَا مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي مَبْحَثِ أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَأَحْوَالِ الْمُسْنَدِ، وَأَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ، وَمِنْهَا مَا لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهُوَ غَيْرُ قَلِيلٍ فِي أَسْفَارِ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ، فِي مَبْحَثِ مَا يُعْرَفُ بِـ «مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ.» وَيُسَمَّىٰ عِنْدَهُمْ أَيْضًا «دَلِيلُ الْخِطَابِ»، فَالْمَذْكُورُ هُنَا بَعْضُ طُرُقِ الْقَصْرِ. وهَذَا يَسْتَوْجِبُ عَلَيْكَ طَالِبَ عِلْمٍ أَنْ تَرْجِعَ إِلَىٰ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ، فَتُجَدِّدَ الْعِلْمَ بِهِ، فَإِنَّهُ لَكَ نَفِيعٌ.

(٣) لَا يُرَادُ الْعَطْفُ بِكُلِّ أَدَوَاتِهِ، وَإِنَّمَا مَا كَانَ أَحَدُ طَرَفَيِّ الْعَطْفِ بِهِ إِثْبَاتًا وَالْآخَرُ نَفْيًا، لِيَتَحَقَّقَ الْقَصْرُ، وَهَذَا يَكُونُ فِي ثَلَاثِ أَدَوَاتٍ هِيَ: «لَا»، و«بَلْ»، و«لَكِنْ» وَلِكُلِّ أَدَاةٍ مِنْهَا شُرُوطٌ لِيَفِيدَ الْعَطْفُ بِهَا الْقَصْرَ:

أَوَّلًا: الْعَطْفُ بـ «لَا» يُشْتَرَطُ فِيهِ شَرْطَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مُثْبَتًا.

الْآخَرُ: أَنْ يَأْتِي بَعْدَهَا مُفْرَدٌ، نَحْوَ: «جَاءَ مُحَمَّدٌ لَا خَالِدٌ» قَصَرَ الْمَجِيءَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ، وَنَفَاهُ عَنْ مَا بَعْدَ (لَا)، وَهُوَ خَالِدٌ، قَصْرَ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ قَصْرًا إِضَافِيًّا لِلْإِفْرَادِ أَوْ الْقَلْبِ بِحَسَبِ حَالِ الْمُخَاطَبِ.

وَكَذَلِكَ: «مُحَمَّدٌ عَالِمٌ لَا شَاعِرٌ» قَصَرَ مُحَمَّدًا عَلَىٰ صِفَةِ الْعِلْمِ، وَنَفَىٰ عَنْهُ مَا بَعْدَ «لَا» قَصْرًا إِضَافِيًّا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، قَصْرَ إِفْرَادٍ أَوْ قَلْبٍ أَوْ تَعْيِينٍ بِحَسَبِ حَالِ الْمُخَاطَبِ، وَالْمَقْصُورُ عَلَيْهِ الْمُقَابِلُ لِمَا بَعْدَ(لَا).

وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ فِي بَائِيَّتِهِ: (السَّيْفُ أَصْدَقُ)

بِيضُ الصَّفَائِحِ لَا سُودُ الصَّحَائِفِ فِي ... مُتُونِهِنَّ جَلَاءُ الشَّكِّ وَالرِّيَبِ

وَالْعِلْمُ فِي شُهُبِ الْأَرْمَاحِ لَامِعَةً ... بَيْنَ الخَمِيسَيْنِ لَا فِي السَّبْعَةِ الشُّهُبِ

هَيْهَاتَ زُعْزِعَتِ الْأَرْضُ الْوَقُورُ بِهِ ... عَنْ غَزوِ مُحْتَسِبٍ لَا غَزْوِ مُكْتَسِبِ

إِنَّ الْأُسُودَ أُسُودَ الْغِيلِ هِمَّتُهَا ... يَوْمَ الْكَرِيهَةِ فِي الْمَسْلُوبِ لَا السَّلَبِ

وَقَوْلُ ابْنِ الرُّومِي:

فَتًى إِذَا مَا مَدَحْنَاهُ أُتِيحَ لَهُ ... مِنْ أَرْضِهِ الْمَدْحُ فَاسْتَغْنَىٰ عَنِ الْجَلِبِ

مَعْرُوفُهُ فِي جَمِيعِ النَّاسِ مُقْتَسَمٌ ... فَحَمْدُهُ فِي جَمِيعِ النَّاسِ لَا العُصَبِ

خِرْقٌ حَوَتْ يَدُهُ مُلْكًا فَجَادَ بِهِ ... فَأَصْبَحَ الْمُلْكُ مُلْكًا غَيْرَ مُغْتَصَبِ

أَغَرُّ أَبْلَجُ يَكْسُو نَفْسَهُ حُلَلًا ... مِنَ الْمَحَامِدِ لَا تَبْلَىٰ عَلَىٰ الْحِقَبِ

أَمْوَالُهُ فِي رِقَابِ النَّاسِ مِنْ مِنَنٍ ... لَا فِي الْخَزَائِنِ مِنْ عِيْنٍ وَمِنْ نَشَبِ

فَلَيْسَ يَمْلِكُ إِلَّا غَيْرَ مُنْتَزَعٍ ... وَلَيْسَ يَلْبَسُ إِلَّا غَيْرَ مُسْتَلَبِ

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

إِلَىٰ اللهِ أَشْكُو، لَا إِلَىٰ النَّاسِ أَنَّنِي ... أَرَىٰ الْأَرْضَ تَبْقَىٰ وَالْأَخِلَّاءُ تَذْهَبُ

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

بِرَأْيِكَ، لَا رَأْيِي تَعَرَّضْتُ لِلْهَوَىٰ ... وَفِعْلِكَ، لَا فِعْلِي، وَقَلْبِكَ، لَا قَلْبِي

وَقَوْلُ الْآخَرِ:

عُمْرُ الْفَتَىٰ ذِكْرُهُ، لَا طُولُ مُدَّتِهِ ... وَمَوْتُهُ خِزْيُهُ، لَا يَوْمُهُ الدَّانِي

كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِ المَوْصُوفِ علَىٰ الصِّفَةِ إِفْرَادًا: «زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا كَاتِبٌ»، أَوْ

ثَانِيًا: الْعَطْفُ بـ«بَلْ» يُشْتَرَطُ فِيهِ شَرْطَانِ: الْأَوَّلُ: أَنْ تُسْبَقَ بِنَفْيٍ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا، نَحْوَ: «مَا جَاءَ مُحَمَّدٌ بَلْ خَالِدٌ» قَصَرَ الْمَجِيءَ عَلَىٰ مَا بَعْدَ «بَلْ» وَهُوَ خَالِدٌ، وَنَفَاهُ عَمَّا قَبْلَهَا «مُحَمَّدٌ».

وَمِنْهُ: «مَا مُحَمَّدٌ شَاعِرٌ بَلْ عَالِمٌ» قَصَرَ مُحَمَّدًا عَلَىٰ الْعِلْمِ، وَنَفَى عَنْهُ الشِّعْرَ، قَصْرَ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرًا إِضَافِيًّا لِلْإِفْرَادِ أَوْ الْقَلْبِ أَوْ التَّعْيِينِ بِحَسَبِ حَالِ الْمُخَاطَبِ، وَالمَقصُورُ عَلَيْهِ هُوَ مَا بَعْدَ (بَلْ): قَصَرَ المَجِيءَ عَلَىٰ خَالِدٍ، وَنَفَاهُ عَنْ مُحَمَّدٍ.

وَلَمْ يَتَيَسَّرْ لِي وُقُوعُ مُفْرَدٍ بَعْدَ (بَلْ) فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْقَصْرِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] ذَلِكَ أَنَّ مَا جَاءَ بَعْدَ (بَلْ) جُمْلَةٌ، فَقَوْلُهُ: «أَحْيَاءٌ» بِالرَّفْعِ» خَبَرٌ؛ أَيْ هُمْ أَحْيَاءٌ، و«بَلْ» الْعَاطِفَةُ لَا يَأْتِي بَعْدَهَا جُمْلَةٌ، بَلْ الْجُمْلَةُ تَأْتِي بَعْدَ (بَلْ) الْإِضْرَابِيَّةِ. الْمُبْطِلَةِ مَا قَبْلَهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦ – ٢٧].

كَذَلِكَ لَيْسَتْ (بَلْ) عَاطِفَةً مُفِيدَةً لِلْقَصْرِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا (مُوجَبٌ غَيْرُ مَنْفِيٍّ) وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَنْفِيًّا، فَهِيَ هُنَا لِلْإِضْرَابِ الْإِبْطَالِيِّ.

وَقَوْلُ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَىٰ:

لِقَاؤُكِ يَا سَلْمَىٰ وَإِنْ كَانَ دَائِمًا ... يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ يَكُونَ لِمَامَا
وَقَدْ كَانَ صُبْحًا يَمْلَأُ الْعَيْنَ قُرَّةً ... فَعَادَ بِقَوْلِ الْكَاشِحِينَ ظَلَامَا
كِلا الهَجْرِ مِنْكِ الطَّرْفَ أَنْ لَا تُعَرِّجِي ... عَلَىٰ الْحَيِّ أَيْقَاظًا وَزُرْتِ نِيَامَا
وَلَمْ يَشْفِ ذَاكَ الْقُرْبُ وَهُوَ مُرَجَّمٌ ... مِنَ الْقَوْمِ سُقْمًا بَلْ أَثَارَ سِقَامَا
وَمَا كَانَ إِلَّا بَاطِلًا غَيْرَ أَنَّنَا ... كُفِينَا بِهِ مِمَّنْ يَلُومُ مَلَامَا

قَوْلُهُ: (بَلْ أَثَارَ سِقَامَا) جَاءَ بَعْدَ (بَلْ) جُمْلَةٌ، فَكَانَتْ لِلْإِضْرَابِ لَا عَاطِفَةً. فَلَا تُفِيدُ الْقَصْرَ.

الثَّالِثُ: الْعَطْفُ بِـ«لَكِنْ» وَهُمْ يَشْتَرِطُونَ فِيهَا لِإِفَادَتِهَا الْقَصْرَ أَرْبَعَةَ شُرُوطٍ: أَنْ تُسْبَقَ بِنَفْيٍ ـ أَلَّا تَكُونَ مَسْبُوقَةً بِحَرْفِ عَطْفٍ كَالوَاوِ ـ أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً (لَكِنْ) ـ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُفْرَدًا لَا جُمْلَةً.

مِثَالُ هَذَا قَوْلُكَ: (مَا جَاءَ مُحَمَّدٌ لَكِنْ خَالِدٌ) الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ مَا بَعْدَ (لَكِنْ) (خَالِدٌ) فَهُوَ قَصْرُ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ قَصْرًا إِضَافِيًّا إِفْرَادًا أَوْ قَلْبًا أَوْ تَعْيِينًا كُلٌّ بِحَسَبِ حَالِ الْمُخَاطَبِ بِهِ، أَمَّا قَوْلُكَ: «مَا أَنْتَ تَاجِرٌ لَكِنْ أَنْتَ طَالِبُ عِلْمٍ» مَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ، أَوْ «مَا أَنْتَ تَاجِرٌ، لَكِنَّكَ طَالِبُ عِلْمٍ» (بِتَثْقِيلِ النُّونِ)، أَوْ (مَا أَنْتَ تَاجِرٌ وَلَكِنْ عَالِمٌ)؛ أَيْ يَسْبِقُهَا عَاطِفٌ، فَلَيْسَ مِنْ أُسْلُوبِ الْقَصْرِ=

«مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ».

وَقَلْبًا: «زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ»، أَوْ «مَا زَيْدٌ قَاعِدًا بَلْ قَائِمٌ»، وَفِي قَصْرِ «الصِّفَةِ عَلَىٰ المَوْصُوفِ» إِفْرَادًا، أَوْ قَلْبًا بِحَسَبِ الْمَقَامِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ لَا عَمْرٌو»، أَوْ «مَا عَمْرٌو قَائِمًا بَلْ زَيْدٌ».

وَمِنْهَا: النَّفْيُ وَالْاسْتِثْنَاءُ(١)

= لِاخْتِلَالِ مَا اشْتُرِطَ لِإِفَادَةِ الْقَصْرِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٥] جَاءَ بَعْدَ (لَكِنْ) جُمْلَةٌ، وَكَذَلِكَ سُبِقَتْ بِالْوَاوِ، فَمَا هِيَ بِعَاطِفَةٍ بَلِ اسْتِدْرَاكِيَّةٍ، وَلَوْ قِيلَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ لَكَانَ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ شَرْطٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَلَّا يَسْبِقَهَا حَرْفُ عَطْفٍ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذَا الشَّرْطَ، فَأَكْثَرَ مَا تَأْتِي الْمُخَفَّفَةُ مَسْبُوقَةً بِعَاطِفٍ، وَمِمَّا تَحَقَّقَ فِيهِ الشُّرُوطُ كُلُّهَا خَلَا سَبْقَهَا بِعَاطِفٍ قَوْلُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧] ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١] ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠] ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٤٦].

وَطَرِيقُ الْقَصْرِ بِالْعَطْفِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقَصْرِ الْإِضَافِيِّ «غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ».

(١) لِلاسْتِثْنَاءِ صُورٌ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ مِنْهَا مُفِيدًا لِلْقَصْرِ الاصْطِلَاحِيِّ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ إِلاَّ مَا يُسَمَّىٰ «الاسْتِثْنَاءُ الْمُفَرَّغُ»؛ أَيْ «الاسْتِثْنَاءُ الْمُتَّصِلُ الْمَنْفِيُّ النَّاقِصُ» كَمَا فِي قَوْلِنَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي النَّفْيِ أَدَاةٌ خَاصَّةٌ، فَكُلُّ أَدَوَاتِ النَّفْيِ سَواءٌ، وَالنَّهْيُ كَالنَّفْيِ. كَمَا تَقُولُ: لَا تَقُلْ إِلَّا الْحَقَّ، أَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ بِغَيْرِ أَدَاةٍ مِنْ نَحْوِ: «امْتَنَعَ، وَأَبَىٰ، وَرَفَضَ...»، فَلَا يُعَدُّ مِنْ طُرُقِ الْقَصْرِ، وَطَرِيقُ الاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ هُوَ أَقْوَىٰ وَأَظْهَرُ طُرُقِ الْقَصْرِ، وَلَا يَجْتَمِعُ مَعَهَا الْعَطْفُ بِـ(لَا) فَلَا تَقُولُ: (مَا أَنَا إِلَّا طَالِبُ عِلْمٍ لَا تَاجِرٌ)؛ لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِ قَوِيٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ تَوكِيدٍ بِـ(لَا).

وَ «الاسْتِثْنَاءُ الْمُفَرَّغُ» غَيْرُ قَلِيلٍ فِي بَيَانِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ وَالشِّعْرِ، وَجُمْهُورُ الْبَلَاغِيِّينَ عَلَىٰ أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ الْمَنْفِيَّ التَّامَّ لَيْسَ مِنَ الْقَصْرِ الاصْطِلَاحِيِّ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ: (مَا تَخَلَّفَ الطُّلَّابُ إِلَّا عَلِيٌّ).

كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِ المَوْصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ إِفْرَادًا: «مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ»، وَقَلْبًا: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ»، وَتَعْيِينًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥]؛ أَيْ لَسْتُمْ فِي دَعْوَاكُمْ لِلرِّسَالَةِ عِنْدَنَا بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، كَمَا يَكُونُ ظَاهِرُ حَالِ المُدَّعِي إِذَا ادَّعَىٰ، بَلْ أَنْتُمْ عِنْدَنا كَاذِبُونَ فِيهَا(١).

وَفِي قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ المَوْصُوفِ بالاعْتِبَارَيْنِ: «مَا قَائِمٌ أَوْ مَا مِنْ قَائِمٍ أَوْ لَا قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ».

وَتَحْقِيقُ وَجْهِ القَصْرِ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ مَتَىٰ قِيلَ: «مَا زَيْدٌ» تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَىٰ صِفَتِهِ لَا ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ أَنْفُسَ الذَّوَاتِ يَمْتَنِعُ نَفْيُهَا، وَإِنَّمَا تَنْفِي صِفَاتِهَا، كَمَا بُيِّنَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْعِلْمِ، وَحَيْثُ لَا نِزَاعَ فِي طُولِهِ وَقِصَرِهِ وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي كَوْنِهِ شَاعِرًا أَوْ كَاتِبًا تَنَاوَلَهُمَا النَّفْيُ، فَإِذَا قِيلَ: «إِلَّا شَاعِرٌ» جَاءَ القَصْرُ(٢).

---

(١) قَوْلُهُ تَعَالَىٰ حِكَايَةً عَنْ أَصْحَابِ الْقَرْيَةِ لِرُسُلِهِمْ: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ قَصْرٌ لِلرُّسُلِ عَلَىٰ صِفَةِ الْكَذِبِ، وَنَفْيٌ أَنْ يَكُونُوا صَادِقِينَ، فَهُوَ» قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرَ قَلْبٍ»؛ إِبْلَاغًا مِنْهُمْ فِي دَفْعِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ؛ وَلِذَا جَاءُوا بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، لَمْ يَقُوْلُوا: إِنْ أَنْتُمْ كَاذِبُونَ، بَلْ يَتَهِمُونَهُمْ بِأَنَّهُمْ يُمَارِسُونَ الْكَذِبَ مُجَدَّدًا، وَكَأَنَّهُ مِنْ دَيْدَنِهِمْ. وَهَذَا شَأْنُ الْمُعَانِدِينَ: إِنَّهُمْ يُجَرْدُونَ خُصُومَهُمْ مِنْ فَضِيلَةِ «الصِّدْقِ» تَنْفِيرًا لِلدَّهْمَاءِ عَنْهُمْ.

(٢) يهْدِيكَ إِلَىٰ وَجْهِ إِفَادَةِ الاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ الْقَصْرَ. وَهَذَا مَا يُعْرَفُ بِجِهَةِ الدَّلَالَةِ، وَفِي هَذَا تَعْلِيمٌ لَكَ أَنَّهُ لَا يَكْفِيكَ بَلَاغِيًّا أَنْ تَعْرِفَ دَلَالَةَ الْكَلَامِ عَلَىٰ الْمَعْنَىٰ، كَمَا يَكْتَفِي بِذَلِكَ كَثِيرٌ غَيْرُكَ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عَلَىٰ عِلْمٍ بِأُمُورٍ أُخَرَ تُمَيِّزُكَ بَلَاغِيًّا عَنْ غَيْرِكَ، لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ جِهَةَ الدَّلَالَةِ؛ أَيْ مِنْ أَيْنَ دَلَّ هَذَا التَّرْكِيبُ عَلَىٰ هَذَا الْمَعْنَىٰ؟ وَأَنْ تَعْرِفَ مُسْتَوَىٰ الدَّلَالَةِ مِنْ حَيْثُ الْقُوَّةُ وَالضَّعْفُ، وَمُسْتَوَاهَا مِنْ حَيْثُ الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ، وَالتَّصْرِيحُ وَالتَّلْوِيحُ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

هَذِهِ أُمُورٌ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عِنَايَتُكَ بِهَا عَدِيلَ عِنَايَتِكَ بِمَعْرِفَةِ دَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَىٰ الْمَعْنَىٰ، بَيْنَا الْمُفَسِّرُ وَالشَّارِحُ قَدْ يَكْتَفِي بِمَعْرِفَةِ دَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَىٰ الْمَعْنَىٰ، وَلَا يُشْغَلُ بِوَجْهِ الدَّلَالَةِ وَمُسْتَوَاهَا، فَإِنْ شُغِلَ كَانَ مُفَسِّرًا وَبَلَاغِيًّا مَعًا.

وَجْهُ دَلَالَةِ الاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ عَلَىٰ قَصْرِ الْمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ «مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ» أَنَّكَ لَمَّا سَلَّطْتَ

وَفِي الثَّانِي أَنَّهُ مَتَىٰ قِيلَ: «مَا شَاعِرٌ» فَأُدْخَلَ النَّفْيُ عَلَىٰ الوَصْفِ المُسَلَّمِ ثُبُوتُهُ أَعْنِي «الشِّعْرَ» لِغَيْرِ مَنِ الْكَلَامُ فِيهِمَا، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو مَثَلًا تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَيْهِمَا، فَإِذَا قِيلَ: «إِلَّا زَيْدٌ» جَاءَ القَصْرُ[1].

وَمِنْهَا: إِنَّمَا[2]

النَّفْيَ «مَا» عَلَىٰ «زَيْدٍ» وَأَنْتَ الْعَلِيمُ أَنَّ الذَّوَاتِ لَا تُنْفَىٰ، وَإِنَّمَا تُنْفَىٰ أَوْصَافُهَا وَأَفْعَالُهَا وَأَحْوَالُهَا، فَإِذَا سَمِعْتَ «مَا زَيْدٌ» عَلِمْتَ أَنَّ مَنَاطَ النَّفْيِ لَمَّا يَأْتِ بَعْدُ، فَإِذَا قَالَ: «إِلَّا شَاعِرٌ» عَلِمْتَ أَنَّ مُقَابِلَ مَا بَعْدَ «إِلَّا» غَيْرُ الْمُصَرَّحِ بِهِ هُوَ الْمَنْفِيُّ، وَأَنَّ الْمُصَرَّحَ بِهِ بَعْدَ «إِلَّا» هُوَ الْمُثْبَتُ لِزَيْدٍ، وَالْمَقْصُورُ عَلَيْهِ زَيْدٌ قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ.

(١) يَهْدِيكَ إِلَىٰ أَنَّكَ إِذَا مَا سَمِعْتَ «مَا شَاعِرٌ» تَطَلَّعْتَ إِلَىٰ أَنْ تَعْرِفَ مَنِ المَنْفِيِّ عَنْهُ الصِّفَةَ، وَمَنِ المُثْبَتَةِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا صِفَةَ إِلَّا وِهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحَلٍّ لَهَا، وَهُوَ الْمَوصُوفُ، فَإِذَا قَالَ: «إِلَّا زَيْدٌ» عَلِمْتَ أَنَّ مَحَلَّهَا «زَيْدٌ»، وَلَيْسَ غَيْرُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: «مَا شَاعِرٌ زَيْدٌ» لَعَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَهُمُّهُ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَ الشَّاعِرِيَّةَ عَنْ «زَيْدٍ» دُونَ أَنْ يُخْبِرَ بِمَحَلِّهَا وَالْمَوصُوفُ بِهَا، فِفِي «مَا زَيْدٌ شَاعِرٌ» الْقَصْدُ إِلَىٰ الْإِخْبَارِ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ مُصَرَّحٍ بِهِ، وَهُوَ نَفْيُ الشَّاعِرِيَّةِ عَنْ «زَيْدٍ». وَإِذَا قَالَ: «مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ» عَلِمْتَ أَنَّهُ يُخْبِرُكَ بِخَبَرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مُصَرَّحٌ بِهِ، إِثْبَاتُ الشَّاعِرِيَّةِ لِزَيْدٍ.

وَالْآخَرُ: مُلَوَّحٌ بِهِ، نَفْيُهَا عَنْ غَيْرِهِ الْمُصَرَّحُ بِهِ إِثْبَاتُ الشَّاعِرِيَّةِ لِزَيْدٍ.

وَالْمُلَوَّحُ بِهِ نَفْيُهَا عَنْ غَيْرِهِ جَمَعَ لَكَ بِهَذَا أَمْرَيْنِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وبِذَلِكَ تَفْهَمُ أَثَرَ «إِلَّا» وَنَحْوَهَا فِي مَعْنَىٰ الْعِبَارَةِ، وَأَنَّهُ بِهَا صَارَتْ الْجُمْلَةُ: «مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ» مِنْ قَبِيلِ إِيجَازِ الْقَصْرِ، وَأَطْعَمَكَ مَعْنَيَيْنِ بِمَذَاقَيْنِ وَنَكْهَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِحْسَانًا فِي ضِيَافَةِ فُؤَادِكَ. فَأَنْتَ أَهْلٌ لِأَنْ تُكْرَمَ. وَالْقَصْرُ بِطَرِيقِ «النَّفْيِ وَالْاسْتِثْنَاءِ» كَثِيرٌ.

(٢) الطَّرِيقُ الثَّالِثُ: اسْتِعْمَالُ إِنَّمَا: و«إِنَّمَا» أَدَاةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (إِنَّ) النَّاسِخَةُ الْمُؤَكِّدَةُ نِسْبَةَ ثُبُوتِ «الْمُسْنَدِ» إِلَىٰ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، و«مَا» الْكَافَّةِ لِهَا عَنْ الْعَمَلِ فِي مَدْخُولِهَا إِعْرَابًا، وَكَأَنَّهَا لَمَّا كُفَّتْ بِـ «مَا» عَنِ الْعَمَلِ الْإِعْرَابِيِّ: «نُصِبَ اسْمُهَا» زَادَتْ فِي قُوَّةِ عَمَلِهَا فِي الْمَعْنَىٰ: «تَوكِيدِ ثُبُوتِ نِسْبَةِ الْمسْنَدِ إِلَىٰ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ»، فَارْتَقَتْ بِذَلِكَ مِنْ طَوْرِ «التَّأْكِيدِ» إِلَىٰ طَوْرِ «التَّخْصِيصِ»، فَأَضْحَتْ «إِنَّمَا» أَدَاةَ قَصْرٍ، وَمِنَ الْفَرِيضَةِ أَنْ تَتَبَصَّرَ حَالَ(مَا) الْمُلْحَقَةِ بِـ (إِنْ)، فَالشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ كَافَّةً، وَلَيْسَتْ «مَوصُولَةً»، فَإِنْ كَانَتْ (مَا) مَوصُولَةً بِمَعْنَىٰ «الَّذِي» لَا يَكُونُ طَرِيقُ الْقَصْرِ هُنَا (إِنَّمَا)، وَقَدْ تَتَعَيَّنُ (مَا) مَعَهَا أَنْ تَكُونَ «كَافَّةً»، وَقَدْ تَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ «مَوصُولَةً»، وَقَدْ تَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ

كَقَوْلِك فِي «قَصْرِ المَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ» إِفْرَادًا: «إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ»،

مَعًا، فَكُنْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ.

فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] تَجِدْ(مَا) مُتَعَيِّنَةً لِتَكُونَ كَافَّةً، فَـ (إِنَّمَا) هُنَا أَدَاةُ قَصْرٍ، وَالْمَعْنَىٰ: «مَا نَحْنُ إِلَّا مُصْلِحُونَ»، وَهُوَ قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرًا إِضَافِيًّا لِلْقَلْبِ، وَهُوَ يُصَوِّرُ لَكَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ مُنَاكَدَةٍ وَمُعَانَدَةٍ، فَمَنْ يُصِرُّ عَلَىٰ أَنَّ فَسَادَهُ صَلَاحٌ فَهُوَ الَّذِي بَلَغَ مِنَ السُّوءِ مَبْلَغًا لَا أَمَلَ فِي إِصْلَاحِهِ، فَإِنَّ كَانَتْ مُتَعَيِّنَةً لِلْمَوْصُولِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: «إِنَّمَا أَهْدَيْتُكَ كِتَابٌ» بِرَفْعِ «كِتَابٌ» فَلَا تَكُونُ (إِنَّمَا) لِلْقَصْرِ، عَلَىٰ أَنْ تُكْتَبَ (إِنَّ مَا) بِفَصْلِ(مَا) عَنْ (إِنَّ)، وَالْمَعْنَىٰ: إِنَّ الَّذِي أَهْدَيْتُكَ كِتَابٌ، فَلَوْ نَصَبْتَ «كِتَاب»، فَقُلْتَ: «إِنَّمَا أَهْدَيْتُكَ كِتَابًا» كَانَتْ (مَا) كَافَّةً، وَكَانَتْ (إِنَّمَا) أَدَاةَ قَصْرٍ، وَالْمَعْنَىٰ: «مَا أَهْدَيْتُكَ إِلَّا كِتَابًا».

وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] الْمَعْنَىٰ: وَلَوْ أَنَّ الَّذِي فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ...، وَلَا يَسْتَقِيمُ قَطُّ أَنْ تَكُونَ (مَا) هُنَا كَافَّةً، و(أَنَّمَا) الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةِ، كَمِثْلِ(إِنَّمَا) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، وَهَذَا الطَّرِيقُ يَصْلُحُ لِكُلِّ صُورِ «الْقَصْرِ» عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمِنْهَا: «قَصْرُ الْإِفْرَادِ»، وَهَذَا مَا تَرَاهُ جَلِيًّا فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿*وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يَتَقَبَّلُ مِنْ غَيْرِ الْمُتَّقِي، وَلَا يَتَقَبَّلُ مِنَ الْمُتَّقِي، لِيَكُونَ الْقَصْرُ بـ «إِنَّمَا» لِلْقَلْبِ، بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْقَبُولَ يَكُونُ مِنْهُمَا مَعًا، فَتَكُونُ «إِنَّمَا» لِقَصْرِ الْإِفْرَادِ.

وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].

الْمُتَبَادَرُ أَنَّ هَذَا قَصْرُ «إِفْرَادٍ»، لَا قَصْرُ «قَلْبٍ»، فَلَيْسَ يَتَأَتَّىٰ أَنْ يَعْتَقِدَ أَحَدٌ أَنَّ تَعْمِيرَ الْمَسَاجِدِ مِنَ الْفَسَقَةِ لَا مِنَ الْأَتْقِيَاءِ، لِيَقْلِبَ عَلَيْهِمِ الْحُكْمَ بـ «إِنَّمَا».

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿*إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

لَا يَتَبَادَرُ إِلَىٰ الْقَلْبِ أَنَّ ثَمَّ مُعْتَقِدًا أَنَّ الصَّدَقَاتِ لَا تَكُونُ لِلْفُقَرَاءِ بَلْ تَكُونُ لِغَيْرِهِم، فَيَقْلِبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بـ «إِنَّمَا». الْأَقْرَبُ أَنْ يُفْرِدَ الْمَذْكُورِينَ بِالْاسْتِحْقَاقِ دُونَ مَا عَدَاهُمْ؟

وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي فِرَاسٍ الْحَمْدَانِيِّ:

وَقَلْبًا: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَفِي «قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ المَوصُوفِ» بِالْاعْتِبَارَيْنِ: «إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ».

• • •

[الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ «إِنَّمَا» تُفِيدُ القَصْرَ] (١)

وَالدَّلِيلُ عَلَىٰ أَنَّهَا تُفِيدُ القَصْرَ:

أ ـ كَوْنُهَا مُتَضَمِّنَةً مَعْنَىٰ «مَا» و«إِلَّا» لِقَولِ المُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بِالنَّصْبِ مَعْناهُ: «مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا المَيْتَةَ» وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِقِرَاءَةِ «الرَّفْعِ» لِمَا مَرَّ فِي بَابِ: «المُنْطَلِقُ زَيْدٌ»(٢).

لَيْسَ جُودًا عَطِيَّةٌ بِسُؤَالِ ... قَدْ يَهُزُّ السُّؤَالُ غَيْرَ الْجَوَادِ

إِنَّمَا الجُودُ مَا أَتَاكَ ابْتِدَاءً ... لَمْ تَذُقْ فِيهِ ذِلَّةَ التَّرْدَادِ

قَصَرَ الْجُودَ عَلَىٰ مَا يَأْتِيكَ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ، وَنَفَاهُ عَمَّا يَكُونُ بِسُؤَالٍ، وَلَيْسَ مَعْقُولًا أَنَّ هُنَالِكَ مَنْ يَقْلِبُ، فَيَرَىٰ أَنَّ الْجُودَ الْحَقَّ هُوَ مَا كَانَ نَتِيجَةَ إِلْحَاحٍ وَتَذَلُّلٍ، هَذَا لا يُقَالُ، فَالْقَصْرُ هُنَا بـ (إِنَّمَا) قَصْرُ إِفْرَادٍ، لَا قَصْرُ قَلْبٍ.

(١) عُنِيَ الْخَطِيبُ تَبْعًا لِعَبْدِ الْقَاهِرِ بِالْقَوْلِ فِي أَدِلَّةِ إِفَادَةِ «إِنَّمَا» الْقَصْرَ مِنْ أَنَّهَا لَمْ يَتَّفِقْ كُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَىٰ إِفَادَتِهَا الْقَصْرَ، فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَىٰ أَنَّهَا لِلتَّوْكِيدِ، لَا لِلْقَصْرِ غَيْرَ مُلْتَفِتٍ إِلَىٰ أَثَرِ مَا فِي كَفِّ «إِنَّ» عَنِ الْعَمَلِ وَجَمْهَرَةُ الْبَلَاغِيِّينَ ، وَغَيْرُ قَلِيلٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي عُلَمَاءِ «النَّحْوِ»،وَعُلَمَاءِ «أُصُولِ الْفِقْهِ» عَلَىٰ ذَلِكَ.

(٢) هَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ عَلَىٰ أَنَّ «إِنَّمَا» تُفِيدُ الْقَصْرَ، وَهُوَ يَسْتَمِدُّهُ مِنْ تَأْوِيلِ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ التَّفْسِيرِ، فَتَأْوِيلُهُمْ قَائِمٌ عَلَىٰ حَلِّ دَلَالَةِ «إِنَّمَا» إِلَىٰ «مَا»، و«إِلَّا»؛ أَيْ الْاسْتِثْنَاءُ الْمُفَرَّغُ، الَّذِي هُوَ طَرِيقٌ لَا يُنَازِعُ أَحَدٌ فِي دَلَالَتِهِ عَلَىٰ الْقَصْرِ خَلَا مُتَقَدِّمِي «الْحَنَفِيَةِ». أَعْيَانُ الْمُفَسِّرِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ» عَلَىٰ قِرَاءَةِ نَصْبِ «الْمَيْتَةَ» مَفْعُولًا لِلْفِعْلِ «حَرَّمَ» لِجَعْلِ الْفِعْلَ «حَرَّمَ» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ لِتَعَيُّنِهِ، بِقَوْلِهِمْ: مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ، أَعْرَبُوا بِقَوْلِهِمْ هَذَا مُقِيمِينَ «مَا»، و«إِلَّا» مَقَامَ «إِنَّمَا» لِلدَّلَالَةِ عَلَىٰ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ.

وَهَذَا التَّأْوِيلُ مُطَابِقٌ لِقِرَاءَةِ رَفْعِ «الْمَيْتَةَ» عَلَىٰ أَنَّ «مَا» فِي (إِنَّمَا) بِمَعْنَىٰ «الَّذِي» يَكُونُ الْمَعْنَىٰ: «الَّذِي

ب ـ وَلِقَوْلِ النُّحَاةِ «إِنَّمَا» لِإِثْبَاتِ مَا يُذْكَرُ بَعْدَهَا وَنَفْيِ مَا سِوَاهُ[1].

ج ـ انْفِصَالُ الضَّمِيرِ مَعَهَا، كَقَولِكَ: «إِنَّمَا يَضْرِبُ أَنَا» كَمَا تَقُولُ: «مَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنَا»[2].

قَالَ الفَرَزْدَقُ[3]:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِم أَنَا أَوْ مِثْلِي[4]

حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيتَةُ»، فَتكُونُ «الْمَيتَةُ» خَبَرَ «اسْمِ الْمَوصُولِ: مَا»، وَيَكُونُ طَرِيقُ الْقَصْرِ هُنَا هُوَ تَعْرِيفُ الطَّرَفِينِ كَمَا فِي: «الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ»؛ أَيْ لَيْسَ الْمُنْطَلِقُ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَيْسَ الْمُحَرَّمُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيتَةُ ... وَمَعْنَىٰ الْقِرَاءَتَينِ مُتَطَابِقٌ، فَيَلْزَمُ هَذَا أَنْ تَكُونَ «إِنَّمَا» بِمَثَابَةِ تَعْرِيفِ الطَّرَفَيْنِ الْمُعْتَرَفِ بِدَلَالَتِهِ عَلَىٰ الْقَصْرِ.

(١) هَذَا الدَّلِيلُ مُسْتَمَدٌّ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَاةُ، وَهُمْ أَعْيَانُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَىٰ أَنَّ مَعْنَىٰ «إِنَّمَا» إِثْبَاتُ نِسْبَةِ الْمُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَنَفْيُهُ عَمَّا عَدَاهُ، فَإِذَا قُلْتَ: «إِنَّمَا أَنَا طَالِبُ عِلْمٍ»، فَأَنْتَ بـ «إِنَّمَا» تُثْبِتُ صِفَةَ طَلَبِ الْعِلْمِ لِنَفْسِكَ، وَتَنْفِي عَنْكَ غَيْرَهَا مِنْ جِنْسِهَا؛ أَيْ تَنْفِي عَنْكَ أَنْ تَكُونَ طَالِبَ مَالٍ أَوْ جَاهٍ، أَوْ سُلْطَانٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

فَجَمَعَ تَفْسِيرُهُمْ (إِنَّمَا) بِهَذَا بَيْنَ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَانَ الْإِثْبَاتُ تَصْرِيحًا، وَالنَّفْيُ تَلْوِيحًا، وَهَذَا هُوَ أَصْلُ دَلَالَةِ «الْقَصْرِ».

(٢) يَسْتَدِلُّونَ بِصِحَّةِ انْفِصَالِ الضَّمِيرِ عَنْ الْفِعْلِ مَعَ «إِنَّمَا» كَمَا صَحَّ مَعَ «مَا»، و«إِلاَّ» فَكَمَا تَسَاوَيَا فِي هَذَا يَتَسَاوَيَانِ فِي الدَّلَالَةِ، وَغَيْرُ مُنَازَعٍ أَنَّ «مَا جَاءَ إِلَّا أَنَا» عَلَىٰ الْقَصْرِ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَلَّا يُنَازَعَ فِي دَلَالَةِ «إِنَّمَا» عَلَىٰ الْقَصْرِ. وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِالْقِيَاسِ.

(٣) هُوَ هَمَّامُ بْنُ غَالِبِ بْنِ صَعْصَعَةَ التَّمِيمِيِّ الدَّارِمِيِّ (ت:١١٠هـ) شَاعِرٌ أُمَوِيٌّ يُشَبَّهُ بـ «زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَىٰ» كَانَ أَبُوهُ مِنَ النُّبَلَاءِ، وَلَهُ دِيوَانُ شِعْرٍ مَطْبُوعٍ ،وَعَلَىٰ شِعْرِهِ دِرَاسَاتٌ وَافِرَةٌ.

(٤) الذِّمَارُ: مَا يَجِبُ عَلَيْكَ حِمَايَتَهُ، مِنْ عَرْضٍ وَحُرِّيَّةٍ وَأَهْلٍ وَمَالٍ...، وَالذَّائِدُ: الدَّافِعُ عَنِ الشَّيْءِ، وَالْأَحْسَابُ: مَا يَعُدُّهُ الْمَرْءُ مِنْ مَنَاقِبِ وَشَرَفِ الْآبَاءِ.

فَصَلَ الْفَرَزْدَقُ الضَّمِيرَ (أَنَا) مَعَ (إِنَّمَا) وَأَخَّرَهُ لِيَكُونَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ مَعَ(إِنَّمَا)، فَكَانَ الْمَعْنَىٰ: مَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِنَّ إِلَّا أَنَا قَصْرَ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ، يَسْتَدِلُّ الْبَلَاغِيُونَ بِفَصْلِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ مَعَ (إِنَّمَا) عَلَىٰ أَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقْصِرَ الدَّافِعَ عَلَىٰ الْأَحْسَابِ

وَقالَ عَمْرُو بنُ مَعْدِيكَرِب[1]:

قَـدْ عَلِمَـتْ سَـلْمَىٰ وَجَارَاتُهَـا مَـا قَطَّـرَ الفَـارِسَ إِلَّا أَنَـا[2]

وَقَالَ السَّكَّاكِيُّ: ويُذْكَرُ لِذلِكَ وَجْهٌ لَطِيفٌ يُسْنَدُ إِلَىٰ عَلِيٍّ بْنِ عِيسَىٰ

عَلَيْهِ فَصَلَ الضَّمِيرَ وَأَخَّرَهُ، لِيَكُونَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّ (إِنَّمَا) مُفِيدَةٌ لِلْقَصْرِ، وَلَوْلَا إِفَادَتُهَا الْقَصْرَ مَا كَانَ لِلْفَصْلِ وَالتَّأْخِيرِ مُقْتَضٍ. فَلَمَّا شَابَهَتْ (إِنَّمَا) (مَا) و(إِلَّا) فِي فَصْلِ الضَّمِيرِ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ مَكَانُ الْحَصْرِ، فَكَانَ فِي هَذَا بُرْهَانٌ عَلَىٰ أَنَّ (إِنَّمَا) و(مَا)، و(إِلَّا) فِي الدَّلَالَةِ عَلَىٰ الْحَصْرِ سَوَاءٌ.

(١) هُوَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبِ بْنِ رَبِيعَةَ الْقَحْطَانِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَاعِرٌ مُخَضْرَمٌ.

(٢) يَفْخَرُ الشَّاعِرُ بِشَجَاعَتِهِ وَقُوَّتِهِ قَائِلاً:

أَلْمِـمْ بِسَـلْمَىٰ قَبْـلَ أَنْ تَظْعَنَـا إِنَّ لَنَـا مِـنْ حُبِّهَـا دَيْدَنَـا
قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَىٰ وَجَارَاتُهَا مَـا قَطَّـرَ الْفَـارِسَ إِلَّا أَنَـا
شَـكَكْتُ بِالرُّمْـحِ حَيَازِيمَـهُ وَالْخَيْـلُ تَعْـدُو زِيَمًـا بَيْنَنَـا

الظَّعْنُ: السَّيرُ وَالرَّحِيلُ، وَسُمِّيتْ الْمرْأَةُ الرَّاحِلَةُ عَنْ مَحِلَّتِهَا «ظَعِينَةً»، وَالدَّيْدَنُ: الدَّأْبُ وَالْعَادَةُ، وَقَطَّرَهُ: أَلْقَاهُ عَلَىٰ قُطْرِهِ؛ أَيْ جَانِبِهِ. وَالْحَيَازِمُ: جَمْعُ حَيْزُومٍ، وَهُوَ وَسَطُ الصَّدْرِ، وَمَا يُضَمُّ عَلَيْهِ الحِزَامُ، و(الزِّيَمُ) الْمُتَفَرِّقَةُ الْجَائِلَةُ بَيْنَهُمْ.

يَفْخَرُ الشَّاعِرُ بِأَنَّ نَبَأَ اخْتِصَاصِهِ بِتَقْطِيرِ الْفَارِسِ أَمْرٌ قَدْ عَلِمَتْهُ سَلْمَىٰ وَالنِّسَاءُ، وَتَدَاولْنَهُ لِفَرَادَتِهِ، وَأَنَّهُ بَاتَ حَدِيثَ المَحَلَّةِ، وَفِي نَعْتِهِ مَن قَطَّرَهُ بِأَنَّهُ «الْفَارِسُ» مَزِيدُ فَخْرٍ وَمُبَالَغَةٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْفَخْرُ أَنْ تُقَطِّرَ أَحَدًا أَيَّ أَحَدٍ. إِنَّمَا الْفَخْرُ أَنْ تُقَطِّرَ فَارِسًا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَطَّرَ، فَقَصَرَ تَقْطِيرَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ.

وَلَمَّا كَانَ غَرَضُ الشَّاعِرِ أَنْ يَقْصِرَ هَذَا الْفِعْلَ عَلَىٰ نَفْسِهِ فَصَلَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَأَخَّرَهُ مَعَ(مَا) و(إِلَّا) لِيَجْعَلَهُ مقصورًا علَيْه.

وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ يَجْعَلُونَ مِنْ مَوَاضِعَ فَصْلِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ أَنْ يَقَعَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ، فَفَصْلُهُ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ (إِنَّمَا) كَفَصْلِهِ مَعَ (مَا، وَإِلَّا) فِي بَيْتِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِيكَرِبِ بُرْهَانٌ عَلَىٰ أَنَّ (إِنَّمَا) مُفِيدَةٌ «الْقَصْرَ».

الرَّبْعِيِّ[1]: وَهو أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ كَلِمَةُ «إِنَّ» لِتَأْكِيدِ إِثْبَاتِ «المُسْنَدِ» لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، ثُمَّ اتَّصَلَتْ بِهَا «مَا» المُؤَكِّدَةُ، لَا «النَّافِيَةُ»[2] كَمَا يَظُنُّهُ مَنْ لاَ وُقُوفَ لَهُ عَلَىٰ عِلْمِ «النَّحْوِ»[3] نَاسَبَ أَن يُضَمَّنَ مَعْنَىٰ «الْقَصْرِ»؛ لِأَنَّ «القَصْرَ» لَيْسَ إِلاَّ تَأْكِيدًا عَلَىٰ تَأْكِيدٍ، فَإِنَّ قَوْلَكَ: «زَيْدٌ جَاءَ لَا عَمْرٌو» لِمَنْ يُرَدِّدُ المَجِيءَ الْوَاقِعَ بَيْنَهُمَا يُفِيدُ إِثْبَاتَهُ لِزَيْدٍ فِي الابْتِدَاءِ صَرِيحًا، وَفِي الآخَرِ ضِمْنًا[4].

(١) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ: عَلِيُّ بْنُ عِيسَىٰ بْنِ الْفَرَجِ بْنِ صَالِحٍ الرَّبْعِيِّ النَّحْوِيِّ (٢٣٨-٤٢٠هـ) تِلْمِيذُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَأَبِي سَعِيدٍ السِّيرَافِيِّ، وَكَانَ ابْنُ أُخْتِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ النَّحْوِيِّ شَيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ، يَقُولُ: لَوْ سِرْتُ مِنَ الشَّرْقِ إِلَىٰ الْغَرْبِ لَمْ أَجِدْ أَنْحَىٰ مِنَ الرَّبْعِيِّ.

وَهُوَ قَرِينُ ابْنِ جِنِي فِي الطَّلَبِ، وَصَنَّفَ كِتَابًا عُنْوَانُهُ: «التَّنْبِيهُ عَلَىٰ خَطَأِ ابْنِ جِنِّي فِي تَفْسِيرِ شِعْرِ الْمُتَنَبِّي»، وَلَهُ كِتَابُ: «شَرْحُ الْإِيضَاحِ، لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ» فِي النَّحْوِ.

(٢) قَوْلُهُ: «مَا الْمُؤَكِّدَةُ، لاَ النَّافِيَةُ» مَعْنَاهُ: «مَا» الْمُفِيدَةُ التَّوكِيدِ، وَلَيْسَتْ «مَا» الْمُفِيدَةَ النَّفْيِ، فَالْعِبَارَةُ مِنْ قَبِيلِ الْقَصْرِ بِطَرِيقِ الْعَطْفِ بِـ «لَا»، وَهُوَ قَصْرُ مَوصُوفٍ «مَا» عَلَىٰ الصِّفَةِ «التَّأْكِيدِ» قَصْرًا إِضَافِيًّا لِلْقَلْبِ. أَثْبَتَ لِـ «مَا» الَّتِي فِي «إِنَّمَا» إِفَادَةَ «التَّوكِيدِ»، وَنَفَىٰ عَنْهَا إِفَادَةَ النَّفْيِ.

(٣) يُشِيرُ إِلَىٰ الإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْحُسَينِ الرَّازِيِّ (ت: ٦٠٦هـ) صَاحِبِ تَفْسِيرِ «مَفَاتِيحِ الْغَيْبِ»، وَ«نِهَايَةِ الْإِيجَازِ فِي دِرَايَةِ الْإِعْجَازِ»، و«الْمَحْصُولُ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ»، وَمَا نُسِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ «مَا» فِي «إِنَّمَا» لِلنَّفْيِ قَالَهُ فِي «الْمَحْصُولِ»(ص ٣٨٣) تَحْقِيقُ أ د: طَه الْعِلْوَانِي – مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ).

(٤) يُؤَسِسُ الرَّبْعِيُّ رُؤْيَتَهُ عَلَىٰ مَا تُفِيدُهُ «إِنَّ» مِنْ تَأْكِيدِ ثُبُوتِ النِّسْبَةِ بَيْنَ رُكْنَي الْجُمْلَةِ، وَمَا تُفِيدُهُ «مَا» عِنْدَهُ مِنَ التَّوْكِيدِ، وَإِفَادَتِهَا التَّوْكِيدِ آتٍ مِنْ زِيَادَتِهَا، وَالْشَأْنُ فِي الْحَرْفِ الْمَزِيدِ أَنْ يُؤَدِّيَ تَأْكِيدًا لِمَعْنَىٰ مَا زِيدَ فِيهِ، فَهُوَ لَا يُؤَسِّسُ مَعْنَىٰ، بَلْ يُؤَكِّدُ مَعْنَىٰ مُؤَسِّسًا بِمَا زِيدَ فِيهِ، فَقَوْلُهُمْ: «حَرْفٌ زَائِدٌ»؛ أَيْ زَائِدًا فِي مَعْنَىٰ مَا قُرِنَ بِهِ، فَافْهَمْ.

لَيْسَ ثَمَّ مَا يُزَادُ عَقِيمًا، فَالْوُجُودُ الْعَبَثِيُّ لِلْكَلِمِ، بَلْ لِلْأَحْرُفِ وَالْحَرَكَاتِ أَمْرٌ غَيْرُ وَاقِعٍ، فَلَيْسَ شَيْءٌ يَنْطِقُ بِهِ الْبَلِيغُ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ بِمَعْنَىٰ سَوَاءٌ كَانَ مَعْنَىٰ تَأْسِيسِيًّا أَوْ تَقْيِيدِيًّا أَوْ تَوْكِيدِيًّا، وَنَحْوَ ذَلِكَ «الْكَلِمَةُ»، بَلْ «الْحَرْفُ»، بَلْ «الْحَرَكَةُ» فِي الْوُجُودِ الْبَيَانِيِّ الْبَلِيغِ، كَمَثَلِ الْإِنْسَانِ فِي الْوُجُودِ الْأَدَمِيِّ لَهُ وَظِيفَةٌ وَرِسَالَةٌ.

رُؤْيَةُ «الرَّبْعِيِّ» الْمُؤَسَّسَةُ عَلَىٰ أَنَّ «مَا» الزَّائِدَةَ فِي «إِنَّمَا» حَقَّقَتْ مُسْتَوَيَيْنِ مِنْ تَوْكِيدِ الْمَعْنَىٰ، و«الْقَصْرُ» لَيْسَ إِلَّا «تَوْكِيدٌ» عَلَىٰ «تَوْكِيدٍ»؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ عَلَىٰ إِثْبَاتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ وَنَفْيِهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ إِثْبَاتٌ

وَمِنْهَا: التَّقْدِيمُ[1]

كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ إِفْرَادًا: «شَاعِرٌ هُوَ» لِمَنْ يَعْتَقِدُهُ شَاعِرًا أَوْ كَاتِبًا، وَقَلْبًا: «قَائِمٌ هُوَ» لِمَنْ يَعْتَقِدُهُ قَاعِدًا[2].

وَفِي قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ إِفْرَادًا: «أَنَا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ» بِمَعْنَىٰ: «وَحْدِي» لِمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّك وَغَيْرَكَ كَفَيْتُمَا مُهِمَّهُ[3]، وَقَلْبًا: «أَنَا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ»

صَرِيحٌ، وَالثَّانِي إِثْبَاتٌ ضِمْنِيٌّ يَلْزَمُ النَّفْيَ عَنْ غَيْرِهِ. فَأَنْتَ حَيْثُ نَفَيْتَ شَيْئًا عَنْ شَيْءٍ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ إِثْبَاتُهُ لِضِدِّهِ أَوْ مُقَابِلِهِ، فَلَدَيْنَا إِعْرَابٌ عَنْ الْمَعْنَي بِطَرِيقَيْنِ: طَرِيقِ التَّصْرِيحِ مُمَثَّلًا فِي «الْإِثْبَاتِ»، وَطَرِيقِ التَّلْوِيحِ « مُمَثَّلًا فِي» النَّفْيِ».

(١) يُرَادُ بـ «التَّقْدِيمِ» هُنَا تَقْدِيمُ مَا رُتْبَتُهُ التَّأْخِيرُ إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يُمْتَنَعُ تَأْخِيرُهُ لِمُقْتَضٍ كَتَقْدِيمِ الْفَاعِلِ عَلَىٰ فِعْلِهِ، وَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَىٰ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَىٰ الْفِعْلِ لِاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ.

هَذَا التَّقْدِيمُ فِي بَعْضِ السِّيَاقَاتِ يُفَادُ بِهِ مَعْنَىٰ «الْقَصْرِ»، فَدَلَالَةُ «التَّقْدِيمِ» عَلَىٰ الْقَصْرِ دَلَالَةٌ سِيَاقِيَّةٌ، وَلَيْسَ فِي كُلِّ سِيَاقٍ.

(٢) لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ «هُوَ شَاعِرٌ» فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَىٰ «شَاعِرٌ هُوَ» كَانَ لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ الْعُدُولِ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ مُقْتَضٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عُدُولٌ إِلَّا لِسَبَبٍ مُقْتَضٍ هَذَا الْمُقْتَضِي هُنَا هُوَ إِرَادَةُ قَصْرِهِ عَلَىٰ الشَّاعِرِيَّةِ.

وَهَذَا الْمِثَالُ: «شَاعِرٌ هُوَ» جَعَلَهُ الْخَطِيبُ لِقَصْرِ الْمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ قَصْرَ إِفْرَادٍ بِنَاءً عَلَىٰ ظَنِّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِهِ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ شَاعِرٌ وَخَطِيبٌ، فَأُفْرِدَ بِالتَّقْدِيمِ بِالشِّعْرِ.

وَهَذَا الْمِثَالُ نَفْسُهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِفْرَادِ، بَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلْقَلْبِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ خَطِيبٌ وَلَيْسَ بِشَاعِرٍ، وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعْيِينِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ بِهِ لَا يَتَعَيَّنُ عِنْدَهُ: أَهُوَ شَاعِرٌ أَمْ خَطِيبٌ؟ فَيَأْتِي الْقَصْرُ لِيُعَيَّنَ لَهُ أَحَدَهُمَا.

وَالْخَطِيبُ الْقَزْوِينِيِّ مَثَّلَ فِي قَصْرِ الْمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ لِلْقَلْبِ بِقَوْلِهِ: قَائِمٌ هُوَ، وَهَذَا الْمِثَالُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْتَقِدَ أَحَدٌ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَقَاعِدٌ وَنَائِمٌ، فَيُفْرَدُ بِالْقِيَامِ؛ لِأَنَّها صِفَاتٌ لَا يَصِحُّ أَنْ تَحَقَّقَ فِي الْمَوصُوفِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. لَكِنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعْيِينِ، إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ لَا يَدْرِي: أَهُوَ قَائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ أَوْ نَائِمٌ أَمْ مُضْطَجِعٌ؟ فَيُعَيَّنُ لَهُ بِالْقَصْرِ أَنَّهُ قَائِمٌ.

(٣) قَوْلُهُ: «أَنَا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ» أَصْلُهُ: « كَفَيْتُ مُهِمَّكَ «؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، بِتَقْدِيمِ

بِمَعْنَىٰ: «لَا غَيْرِي» لِمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ غَيْرَكَ كَفَىٰ مُهِمَّهُ دُونَكَ[1] كَمَا تَقَدَّمَ[2].

[خَوَاصُّ الطُّرُقِ وَمَا بَيْنَهَا مِنْ فُرُوقٍ]

وَهَذِهِ الطُّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وُجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ دَلَالَةَ الثَّلَاثَةِ الْأُولَىٰ بِالوَضْعِ دُونَ الرَّابِعِ[3].

الثَّانِي: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَوَّلِ أَن يَدُلَّ عَلَىٰ المُثْبَتِ والمَنْفِي جَمِيعًا بِالنَّصِّ، فَلَا يُتْرَكُ ذَلِكَ إِلَّا كَرَاهَةَ «الْإِطْنَابِ» فِي مَقَامِ «الْاخْتِصَارِ» كَمَا إِذَا قِيلَ: «زَيْدٌ

الْفِعْلِ عَلَىٰ الْفَاعِلِ، فَإِذَا قُدِّمَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ «تَاءُ الْمُتَكَلِّمِ» فِي «كَفَيْتُ» فُصِلَ الضَّمِيرُ، فَصَارَ «أَنَا كَفَيْتُ...» فَدَلَّ عَلَىٰ قَصْرِ الْكِفَايَةِ عَلَيْهِ قَصْرَ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ لِلْإِفْرَادِ إِذَا مَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَعْتَقِدُ أَنّ كِفَايَةَ مَا يُهِمُّهُ كَانَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَغَيْرِهِ مَعًا، فَالْمَعْنَىٰ: مَا كَفَاكَ مُهِمَّكَ إِلَّا أَنَا وَحْدِي، فَالْمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ «الْمُقَدَّمُ».

(١) مَثَّلَ صَاحِبُ الإِيْضَاحِ فِي قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ قَلْبًا بِالْمِثَالِ نَفْسِهِ الَّذِي مَثَّلَ بِهِ لِقَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوصُوفِ إِفْرَادًا: «أَنَا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ»، وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا بِاعْتِبَارِ حَالِ اعْتِقَادِ الْمُخَاطَبِ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنَ السِّيَاقِ الْمَقَامِيِّ.

(٢) أَيْ فِي مَبْحَثِ «تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَىٰ الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ» فَإِنْ كَانَ التَّقْدِيمُ فِي حَيِّزِ «النَّفْيِ» كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَىٰ الْقَصْرِ مُتَعَيَّنَةٌ؛ أَيْ دَلَالَةٌ نَظْمِيَّةٌ مِنَ التَّرْكِيبِ، وَإِنْ كَانَ التَّقْدِيمُ فِي حَيِّزِ الإِثْبَاتِ كَمَا هُنَا، فَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ الْحَصْرِ غَيْرُ مُتَعَيَّنَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مَرْهُونَةٌ بِالسِّيَاقِ، فَالدَّلَالَةُ عَلَىٰ الْقَصْرِ سِيَاقِيَّةٌ.

حَقِيقٌ عَلَىٰ طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ مَا دَرَسَهُ مِنْ قَضَايَا التَّقْدِيمِ فِي مَبَاحِثِ «أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَالْمُسْنَدِ، وَمُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ» فَلِكَثِيرٍ مِنْهَا عَلَاقَةٌ وُثْقَىٰ بِدَلَالَةِ التَّقْدِيمِ عَلَىٰ الْقَصْرِ. وَمَنْ قَصَّرَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ.

(٣) هَذَا فَرْقٌ بَيْنَها مِنْ حَيْثُ جِهَةِ الدَّلَالَةِ: يُرِيدُ أَنَّ طَرِيقَ الْعَطْفِ بـ» لاَ»، و»بَلْ»، و»لَكِنْ»، وَطَرِيقَ «النَّفْيِ وَالاسْتِثْنَاءِ»، و»إِنَّمَا» هِيَ دَالَّةٌ عَلَىٰ الْقَصْرِ عَنْ طَرِيقِ الْوَضْعِ اللُّغَوِيِّ لَهَا، فَهِيَ تَدُلُّ عَلَيْهِ حَيْثُ حَلَّتْ.

أَمَّا «التَّقْدِيمُ» فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ، بَلْ دَلَالَتُه عَلَيْهِ سِيَاقِيَّةٌ؛ أَيْ يَدُلُّ عَلَىٰ الْقَصْرِ فِي سِيَاقٍ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي سِيَاقٍ آخَرَ، وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ مَزِيدِ يَقَظَةٍ وَفِرَاسَةٍ بَيَانِيَّةٍ

يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالتَّصْرِيفَ وَالْعَروضَ وَالْقَوافِي»، أَوْ «زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ»، وَعَمْرٌو وَبَكْرٌ وَخَالِدٌ، فَتَقُولُ فِيهِمَا: «زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرُ»، وَفِي مَعْنَاه «لَيْسَ إِلَّا»؛ أيْ لَا غَيْرَ النَّحْوِ، أَوْ «لَا غَيْرَ زَيدٍ»، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ البَاقِيةُ، فَتَدُلُّ بِالنَّصِّ عَلَىٰ «الْمُثْبَتِ» دُونَ المَنْفِيِّ(١).

الثَّالِثُ: أَنَّ النَّفْيَ لَا يُجَامِعُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ شَرْطَ المَنْفِيِّ بِـ«لَا» أَلَّا يَكُونَ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا، وَيُجَامِعُ الآخَرَيْنِ، فَيُقَالُ: «إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ» و«هُوَ يَأْتِينِي لَا عَمْرٌو»؛ لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ، كَمَا يُقَالُ: «امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْمَجِيءِ لَا عَمْرٌو»(٢).

قَالَ السَّكَّاكِيُّ: «شَرْطُ مُجَامَعَتِهِ لِلثَّالِثِ أَلَّا يَكُونَ الوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالْمَوصُوفِ، كَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٦]؛ فَإِنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ أَنَّ الاسْتِجَابَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِمَّنْ يَسْمَعُ، وَكَذَا قَوْلُهُم: إِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخْشَىٰ الفَوْتَ»(٣).

---

(١) هَذَا الْفَرْقُ مِنْ حَيْثُ مَا يُذْكَرُ مِنْ «الإِثْبَاتِ» و«النَّفْيِ» فِي كُلٍّ.

طَرِيقُ «الْعَطْفِ» يَتَحَقَّقُ فِيهِ الطَّرَفَانِ، فَهُمَا مَدْلُولٌ عَلَيْهِمَا بِالتَّصْرِيحِ، مِمَّا يَجْعَلُ هَذَا الطَّرِيقَ لَا يُفِيدُ إِيجَازَ الْقَصْرِ، وَالطُّرُقُ الثَّلاثَةُ الْبَاقِيَةُ تَجْمَعُ بَيْنَ مَا دُلَّ عَلَيْهِ بِالتَّصْرِيحِ، وَمَا دُلَّ عَلَيْهِ بِالتَّلْوِيحِ، فَهُوَ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ يُفَادُ مِنْهُ مَعْنَىٰ جُمْلَتَيْنِ، فَهُوَمِنْ قَبِيلِ «إِيجَازِ الْقِصْرِ»

(٢) هَذَا شَرْطُ صِحَةٍ، وَكَأَنَّهُم يَذْهَبُونَ إِلَىٰ أَنَّ «لاَ» هِيَ مُؤَسِّسَةٌ لِنَفْيٍ، وَلاَ تَكُونُ مُؤَكِّدَةً لِنَفْيٍ صَرِيحٍ، فَإِنْ كَانَ نَفْيٌ قَبْلَهَا غَيْرَ صَرِيحٍ، فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ تَأْتِي مِنْ بَعْدِهِ، وَهَذَ إِمَّا يَجْعَلُهَا صَالِحَةً لِأَنْ تَكُونَ مَعَ «إِنَّمَا» فَالنَّفْيُ فِيهَا ضِمْنِيٌّ غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ، بِخِلَافِ (النَّفْيِ وَالاستِثْنَاءِ)، فَالنَّفْيُ مُصَرَّحٌ بِه، فَلَا تَأْتِي مَعَهُ «لَا».

وَهَذَا أَمْرٌ مَرْجِعُهُ إِلَىٰ عَلَاقَاتِ الْمَعَانِي الْإِضَافِيَّةِ بِبَعْضِهَا، وَهِيَ الْمَعَانِي الْمَدْلُولُ عَلَيْهَا بِمَا يُسَمَّىٰ «أَدَوَاتُ المَعَانِي».

(٣) كَأَنَّ السَّكَّاكِيَّ جَعَلَ ذَلِكَ شَرْطَ صِحَّةٍ لاَ شَرْطَ حُسْنٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ: «لا تَحْسُنُ مُجَامَعَتُهُ لَهُ فِي المُخْتَصِّ، كَمَا تَحْسُنُ فِي غَيْرِ المُخْتَصِّ وَهَذَا أَقْرَبُ»(١)، وَمُجَامَعَتُهُ لَهُ إِمَّا مَعَ «التَّقْدِيمِ» كَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١ – ٢٢].

وَإِمَّا مَعَ التَّأْخِيرِ كَقَوْلِكَ: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ، وَإِنَّمَا جَاءَنِي عَمْرٌو».

وَفِي كَوْنِ نَحْوِ هَذَيْنِ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ نَظَرٌ(٢).

الرَّابِعُ: أَنَّ أَصْلَ «الثَّانِي» أَنْ يَكُونَ مَا اسْتُعْمِلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ المُخَاطَبُ وَيُنْكِرُهُ(٣).

---

(١) ذَهَابُ عَبْدِ الْقَاهِرِ إِلَىٰ الاسْتِحْسَانِ.

فِي الْآيَةِ الْإِنْبَاءُ بِظَاهِرِ المَعْنَىٰ: أَنَّ الَّذِي يَسْتَجِيبُ هُوَ مَنْ يَعْقِل، كَلَّا وَإِنَّمَا الْقَصْدُ التَّعْرِيضُ بِمَنْ لَمْ يَسْتَجِبْ، فَهُو فَقِيدُ عَقْلٍ، وَالْقَصْدُ إِلَىٰ الثَّنَاءِ عَلَىٰ مَنْ اسْتَجَابَ حَثًّا لَهُمْ عَلَىٰ شُكْرِ هَذِهِ النِّعْمَةِ لِيَزِيدَهَا اللهُ تَعَالَىٰ.

وَالْإِنْبَاءُ بِنَفْيِ التَّعَقُّلِ عَنِ الْكَافِرِينَ وَالعُصَاةِ فِي القُرْآنِ كَثِيرٌ، جَاءَ التَّصْرِيفُ الْبَيَانِيُّ عَنْهُ وَافِرًا، وَاسْتِقْرَاءُ ذَلِكَ وَتَدَبُّرُهُ بَالِغُ النَّفْعِ، وَفِي هَذَا حَثٌّ عَلَىٰ الْحِفَاظِ عَلَىٰ هَذِهِ النِّعْمَةِ، فَعَلَيْهَا تَتَرَتَّبُ كُلُّ النِّعَمِ، وَأَعْلَاهَا نِعْمَةُ الإِيمَانِ، وَكُلُّ اعْتِنَاءٍ يَمُدُّ هَذِهِ النِّعْمَةَ «الْعَقْلَ» بِالتَّزْكِيَةِ، وَالتَّزْكِيَةُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ.

(٢) فِي سِيَاقِ مُجَامَعَةِ «إِنَّمَا» النَّفْيَ بـ«لَا» أَوْرَدَ مُجَامَعَةَ «إِنَّمَا» النفيَ بِغَيْرِ «لَا» وَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَىٰ النَّفْيِ وَأَوْرَدَ مِثَالًا صِنَاعِيًّا وَهِيَ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهُ، وَهَذَا غَيْرُ قَوِيمٍ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ القَوْلِ فِي مُجَامَعَةِ «إِنَّمَا» النَّفيَ بـ«لَا» لَا مُطْلَقَ النَّفْيِ.

وَالَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ فِي البَيَانِ الْقُرْآنِيِّ أَنَّهُ يَغْلُبُ أَنْ يَسْبِقَ «إِنَّمَا» أَوْ يَعْقُبَهَا نَفْيٌ، ذَلِكَ أَنَّ مَا تَتَضَمَّنُهُ «إِنَّما» مِنَ النَّفْيِ غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ، فَيَأْتِي قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا مَا يُصَرِّحُ بِالنَّفْيِ، وَبِمَقْدُورِكَ أَنْ تَرْقُبَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ جَلَّجَلَالُهُ.

(٣) فِي هَذَا نَظَرٌ إِلَىٰ المَقَامِ الَّذِي يَأْنَسُ بِهِ طَرِيقُ الْقَصْرِ بالنَّفْيِ وَالاسْتِثْنَاءِ «الاسْتِثْنَاءِ المُفَرَّغِ» يَأْتِي فِي سِيَاقِ مَا يَجْهَلُهُ المُخَاطَبُ وَيُنْكِرُهُ، إِمَّا لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَىٰ المُخَاطَبِ، أَوْ إِلَىٰ المَعْنَىٰ لِغَرَابَتِهِ، فَيَكُونُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُجعَلَ أَوْ يُنْكَرَ أَوْ يُسْتَغْرَبَ، أَوْ يَكُون المَعْنَىٰ ممَّا يُرِيدُ المُتَكَلِّمُ تَقْرِيرَهُ فِي

كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ، وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ: «مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ»، إِذَا وَجَدْتَهُ يَعْتَقِدُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَيُصِرُّ عَلَىٰ الْإِنْكَارِ. وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٢][1].

[صُوَرٌ مِنَ العُدُولِ عَنْ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الحَالِ][2]

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ المَجْهُولِ لِاعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي إِفْرَادًا نَحْوَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛

النَّفْسِ لِجَلِيلِ قَدْرِهِ، أَوْ لِأَنَّ حَالَ المُخَاطَبِ وَهُوَ عَلِيمٌ بِه مُخَالِفٌ لِمَا يَقْتَضِيهِ عِلْمُهُ بِهِ، فَهَذِهِ بَعْضُ المَقَامَاتِ الَّتِي يَأْتِي الْقَصْرُ فِيهَا بِطَرِيقِ «الاسْتِثْنَاءِ المُفَرَّغِ».

(١) جَاءَتْ هَذِهِ الآيةُ فِي سِيَاقِ سُورَةِ صَفَاءِ التَّوحِيدِ، وَكَمَالِ الاصْطِفَاءِ «سُورَةِ آل عِمْرَان»: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٢﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٦٢ – ٦٣].

وَأَنْتَ تَلْحَظُ أَنَّ الآيَةَ اشتَمَلَتْ عَلَىٰ ثَلاثِ صُوَرٍ مِنَ الْقَصْرِ: الْأُولَىٰ وَالثَّانِيَة اتَّفَقَتَا فِي طَرِيقِ الْقَصْرِ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تَعْرِيفِ الطَّرَفَيْنِ مَعَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ وَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا الْقَصْرُ بـ«الاسْتِثْنَاءِ المُفَرَّغِ»: ﴿مَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تَكَاتُفُ صُوَرِ الْقَصْرِ وَتَوَالِيهَا لِتَقْرِيرِ حَقِيقَةِ وَحْدَانِيَّةِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَهَذِهِ الحَقِيقَةُ أَهَمُّ الْحَقَائِقِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْحَقَائِقِ الْأُخْرَىٰ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهَا، فَهِيَ «الْأَسَاسُ»، وَهِيَ «مِفْتَاحُ بَابِ الجَنَّةِ»، وَعَلَىٰ الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا أَكْثَرُ الْحَقَائِقِ ظُهُورًا، وَأَكْثَرُهَا دَلَائِلَ عَلَيْهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ عَلَىٰ الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ هِيَ الَّتِي عَانَدَ فِيهَا كُفَّارُ مَكَّةَ، وَمَا عَانَدُوا سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيءٍ كَمِثْلِ مَا عَانَدُوهُ فِيهَا.

وَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ عَظِيمَ قَدْرِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، وَعَظِيمَ عِنَادِ الْكَافِرِينَ فِيهَا، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَتْ الصُّورَةُ عَلَىٰ نَحْوٍ بَالِغِ الْوَكَادَة، وَكَانَتْ جَدِيرَةً بِأَنْ يُعْرَبَ عَنْهَا بِأَقْوَىٰ طُرُقِ الْقَصْرِ «النَّفْيِ وَالْاسْتِثْنَاءِ: الْاسْتِثْنَاءِ المُفَرَّغِ» وَجَاءَ قَوْلُهُ: «مِنْ» المُفِيدُ الْعُمُوم فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَنَفَتْ الآيَةُ كُلَّ صُوَرِ تَأْلِيهِ غَيْرِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَأَثْبَتَتْ كُلَّ صُوَرِهِ وَاسْتِحْقَاقَاتِه للهِ رَبِّ الْعَالَمِين.

(٢) إِذَا مَا كَانَتْ حَقِيقَةُ «الْبَلَاغَةِ» كَمَا أَنْتَ بِذَلِكَ عَلِيمٌ فَهِيمٌ: «مُطَابَقَةُ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ مُقْتَضَىٰ الْحَالِ»؛ فَإِنَّ الْحَالَ أَيًّا كَانَ صَاحِبُهُ، لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، وَالْغَالِبُ أَنْ يُرَاعَىٰ ظَاهِرُ الْحَالِ، وَقَدْ يَأْتِي مَا يُوجِبُ مُرَاعَاةَ بَاطِنِ الحَالِ، وَهُنَا يَكُونُ الْبَيَانُ بِحَاجَةٍ إِلَىٰ مَزِيدٍ مِنَ اللَّقَانَةِ وَالْفِرَاسَةِ، لِيَكُونَ مُطَابِقًا بَاطِنَ الْحَالِ، وهَذَا لَا يُحَقِّقُهُ إِلَّا بَلِيغٌ خِرِّيتٌ

أَيْ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَىٰ الرِّسَالَةِ لَا يَتَعدَّاهَا إِلَىٰ التَّبَرِّي مِنَ الهَلَاكِ. نَزَّلَ اسْتِعْظَامَهُمْ هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ إِنْكَارِهِمْ إِيَّاهُ(١).

وَنَحْوُهُ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٢٢ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٢ – ٢٣] فَإِنَّهُ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كَانَ لِشِدَّةِ حِرْصِهِ عَلَىٰ هِدَايَةِ النَّاسِ يُكَرِّرُ دَعْوَةَ المُمْتَنِعِينَ عَنِ الْإِيْمَانِ، وَلَا يَرْجِعُ عَنْهَا، فَكَانَ فِي مَعْرِضِ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَمْلِكُ مَعَ صِفَةِ الْإِنْذَارِ إِيجَادَ الشَّيْءِ فِيْمَا يَمْتَنِعُ قَبُولَهُ إِيَّاهُ(٢).

(١) جَاءَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي سِيَاقِ سُورَةِ «آل عِمْرَان»: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ۝١٤٤ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَـٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤ – ١٤٥]

وَكَانَ نُزُولُهَا فِي سِيَاقِ مَا كَانَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي غَزْوَةِ «أُحُد» فَكَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَىٰ أَنْ بَيَّنَ لَهُمْ مَا يَجْعَلُ إِيمَانَهُمْ صَفِيًّا، لَا يُعَلِّقُونَ أَقْدَارَهُمْ وَمَصَائِرَهُمْ، وَأَقْدَارَ الدَّعْوَةِ بِغَيْرِ اللهِ ﷻ، فَالأَمْرُ للهِ تَعَالَىٰ وَحْدَهُ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ فِيهِ شَيْءٌ، فَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ، شَأْنُهُ شَأْنُ كُلِّ رَسُولٍ وَكُلِّ مَخْلُوقٍ.

هَذِهِ حَقِيقَةٌ الصَّحَابَةُ هُمْ بِهَا عَالِمون، وَكَانَ مُقْتَضَىٰ هَذَا أَلَّا يَكُونُ مِنْهُمْ مَا كَانَ مِنْ بَعْضِهِمْ يَوْمَ «أُحُدٍ» مِنْ تَأَثُّرٍ مُفْسِدٍ مِنْ بَعْضٍ، فَنَزَّلَهُمْ مَنْزِلَةَ مَنْ يَجْهَلُ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ، فَظَاهِرُ الْعَقْلِ أَنَّهُ وَثِيقُ الإِيمَانِ بِهَا، وَلَكِنْ حَالُهُمْ وَتَصَرُّفُهُمْ كَانَ عَلَىٰ غَيرِ ذَلِك، فَصِيغَتْ الآيَةُ عَلَىٰ مَا يَقْتَضِيهِ بَاطِنُ الْحَالِ، لَا ظَاهِرَ الْعِلْمِ الْعَقْلِيِّ بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ.

(٢) جَلِيٌّ لَا يَخْفَىٰ بَتَّةً عَلَيْكَ أَنَّ سَيِّدَنَا النَّبِيَّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلِيمٌ بِأَنَّهُ نَذِيرٌ لَا يَمْلِكُ إِلاَّ هِدَايَةَ الإِبَانَةِ بِتَمْلِيكِ اللهِ تَعَالَىٰ لَهُ، وَلَا يَمْلِكُ هِدَايَةَ الإِعَانَةِ وَالتَّوْفِيقِ والتَّسْدِيد. إِنْ هِيَ إِلَّا للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. حَقِيقَةٌ رَاسِخَةٌ فِي فُؤَادِهِ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بَلْ هِيَ مَمْزُوجَةٌ بِهِ نَفْسًا وَعَقْلًا وَقَلْبًا وَرُوحًا، لَا تَغِيبُ عَنْهُ بَتَّةً. وَفِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ تُقَرِّرُ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ.

بَيْدَ أَنَّ مَنْ يَرَاهُ حَرِيصًا عَلَىٰ أَنْ يُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَىٰ النُّورِ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَظُنُّ أَنَّهُ مَسْؤُولٌ عَنْ عَدَمِ هِدَايَتِهِمْ هِدَايَةَ سُلُوكٍ لَا هِدَايَةَ تَبْيِينٍ فَحَسْبُ ،وَمَا هُوَ كَذَلِكَ – مَعَاذَ اللهِ تَعَالَىٰ – أَنْ يَكُونَ مِنْهُ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ الَّذِي يَظُنُّ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ،

أَوْ قَلْبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ حِكَايَةً عَنْ بَعْضِ الْكُفَّارِ: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ أَيْ: أَنْتُمْ بَشَرٌ لَا رُسُلٌ. نَزَّلُوا المُخاطَبِينَ مَنْزِلَةَ مَنْ يُنْكِرُ أَنَّهُ بَشَرٌ لِاعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ المُخَاطَبِينَ عَلَىٰ دَعْوَىٰ الرِّسَالَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ حِكَايَةً عَنِ الرُّسُلِ: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١] فَمِنْ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِلتَّبْكِيتِ والْإِلْزَامِ وَالْإِفْحَامِ، فَإِنَّ مِنْ عَادَةِ مَنِ ادَّعَىٰ عَلَيْهِ خَصْمُهُ الخِلَافَ فِي أَمْرٍ هُوَ لَا يُخَالَفُ فِيهِ أن يُعِيدَ كَلَامَهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ، كَمَا إِذَا قَالَ لَكَ مَنْ يُنَاظِرُكَ: «أَنْتَ مِنْ شَأْنِكَ كَيْتَ وَكَيْتَ» فَتَقُولُ: «نَعَمْ أَنَا مَنْ شَأْنِي كَيْتَ وكَيْتَ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُنِي مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَا ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَلْزَمُ»، فَالرُّسُلُ –عَلَيْهِمُ السَّلَامُ – كَأَنَّهُمْ قَالُوا: «إِنَّ مَا قُلْتُمْ مِنْ أَنَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمٍ هُوَ كَمَا قُلْتُمْ لَا نُنْكِرُهُ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ اللهُ تَعَالَىٰ قَدْ مَنَّ عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ.

وَأَصْلُ الثَّالِثِ أَنْ يَكُونَ مَا اسْتُعْمِلَ لَهُ مِمَّا يَعْلَمُهُ المُخَاطَبُ، وَلَا يُنْكِرُهُ عَلَىٰ عَكْسِ الثَّانِي[1].

بَلْ مَنْ يَرَىٰ اجْتِهَادَهُ فِي الدَّعْوَةِ، فَالقَوْلُ بِأَنَّهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ يَمْلِكُ مَعَ صِفَةِ الإِنْذَارِ إِيجَادَ الشَّيْءِ فِيمَا يَمْتَنِعُ قَبُولُهُ إِيَّاهُ، إِنمَّا هُوَ قَوْلٌ غَيْرُ حَكِيمٍ، التَّأْكِيدُ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٢ – ٢٣] لَيْسَ مُرَاعَاةً لِمُقْتَضَىٰ حَالِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ مُرَاعَاةً لِمَا قَدْ يَظُنُّهُ بِهِ مَنْ يَرَاهُ عَلَىٰ ذَلِكَ الاجْتِهَادِ فِي تَحْقِيقِ الدَّعْوَةِ، وَتَحْقِيقِ كَمَالِ هِدَايَةِ الإِبَانَةِ، فَعِبَارَةُ «صَاحِبِ الإِيضَاحِ» غَيْرُ حَكِيمَةٍ عِنْدِي.

(١) يُشِيرُ إِلَىٰ أَنَّ الطَّرِيقَ الثَّالِثَ «إِنَّمَا» الأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي سِيَاقِ الْمَعْنَىٰ الَّذِي مِنْ شَأْنِه ألاَّ يُنْكَرَ أَوْ يُجْهَلَ أَوْ يُتَوَقَّفَ فِي التَّسْلِيمِ بِهِ، وَأَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ المُخَاطَبِ خَلِيِّ الذِّهْنِ الَّذِي يُصْغِي إِلَيْكَ، وَلَيْسَ فِي عَقْلِهِ مُقَرَّرَاتٌ مُنَاقِضَةٌ أَوْ مُنَاهِضَةٌ أَوْ مُعَارِضَةٌ مَا أَنْتَ مُخَاطِبُهُ بِهِ. وَهَذَا يَقْتَضِي

كَقَوْلِكَ: «إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ»، «وَإِنَّمَا هُوَ صَاحِبُكَ الْقَدِيمُ» لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقِرُّ بِهِ، وَتُرِيدُ أَنْ تُرَقِّقَهُ عَلَيْهِ، وَتُنَبِّهَهُ لِما يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ الْأَخِ وَحُرْمَةِ الصَّاحِبِ.

وَعَلَيهِ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ:

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ وَالْأَبُ الْقَا طِعُ أَحْنَىٰ مِنْ وَاصِلِ الْأَولَادِ[1]

لَمْ يُرِدْ أَنْ يُعْلِمَ كَافُورًا أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ، وَلَا ذَاكَ مِمَّا يَحْتَاجُ كَافُورٌ فِيهِ إِلَىٰ الْإِعْلَامِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُذَكِّرَهُ مِنْهُ بِالْأَمْرِ المَعْلُومِ، لِيَبْنِي عَلَيْهِ اسْتِدعَاءَ مَا يُوجِبُهُ.

أَنْ يَكُونَ المُعرِبُ بـ«إِنَّمَا» كَمَا هُوَ خَبِيرٌ بِمَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا بِحَالِ مَنْ يُخَاطِبُهُ ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِه؛ لِيَكُونَ اسْتِعْمَالُهُ «إِنَّما » فِي مُخَاطَبَتِهِ نَجِيعًا فَعِيلًا بَالِغًا مَقْصِدَهُ وَمَغْزَاهُ مِنْ بَيَانِهِ فِي يُسْرٍ، ذَلِكَ مَا تَقْضِيه سِيَاسَةُ التَّخَاطُبِ، والتَّحَاورِ، فَلَيْسَ الأَهَمُّ وَحْدُهُ أَنْ تَكُونَ مُقْتَدِرًا عَلَىٰ أَنْ تَقُولَ، بَلْ لَابُدَّ أَنْ تَكُونَ حَكِيمًا ذَا سِيَاسَةٍ نَاجِعَةٍ تَسُوسُ بِهَا مَعَانِيكَ وَبَيَانَك عَنْها؛ لِتَسُوسَ بِهَا مَنْ تُخَاطِبُهُ إِلَىٰ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ لَكَ وَلَهُ وَلِلْأَئِمَّةِ جَمْعَاء. تِلْكَ مَسْؤُولِيَّةُ الْبَيَانِ الَّذِي امْتَنَّ عَلَيْكَ اللهُ تَعَالَىٰ بِتَعْلِيمِهِ إِيَّاهُ.

(١) الْبَيْتُ الثَّامِنُ مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا:

حَسَمَ الصّلْحُ مَا اشْتَهَتْهُ الْأَعادي وَأَذَاعَتْـهُ أَلْسُـنُ الْحُسَّـادِ

قَالَهَا لمَّا عَمَدَ غِلْمَانٌ لِابْنِ الإِخْشِيدِ غُلَامَ كَافُور أَنْ يَعِيثُوا لِيُفْسِدُوا عَلَىٰ كَافُور، فَأَمَرَهُ كَافُورُ أَنْ يُسَلِّمَهُمْ إِلَيْهِ، فَسَلَّمَهُم الإِخْشِيدَ، واصْطَلَحَا، فَاسْتَهَلَّ المُتَنَبِّي الْقَصِيدَةَ بِمَا سَمِعْتَ، وَهُوَ يَشْفَعُ لِابْنِ الإِخْشِيدِ عِنْدَ كَافُور بِتَذْكِيرِ كَافُور أَنَّهُ الَّذِي رَعَىٰ ابْنَ الإِخْشِيد، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الوَالِدِ مِنْهُ، وَمَهْمَا غَضِبَ الوَالِدُ عَلَىٰ وَلَدِهِ الْقَاطِعِ، فَهُوَ الأَحَنُّ مِنَ الْوَلَدِ الْوَاصِلِ، فَلَا يَكُنْ مِنْكَ لَهُ كَمِثْلِ مَا كَانَ لَهُ مِنْكَ.

وَحَقِيقَةُ أَنَّ الْوَالِدَ الْقَاطِعَ أَحْنَىٰ مِنَ الْوَلَدِ الْوَاصِلِ حَقِيقَةٌ غَيْرُ مَدْفُوعَةٍ، وَلَا يُحتَاجُ إِلَىٰ الإِعْلَامِ بِهَا، فَلَيْسَ قَصْدُ المُتَنَبِّي إِعْلَامَ كَافُور بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِثُّهُ، وَيُغْرِيهِ بِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ: بِمَا تَقْتَضِيهِ تِلْكَ الْحَقِيقَةُ: العَفْوُ وَالصَّفْحُ وَالإِصْلَاحُ.

وهَذَا مَا اقْتَضَىٰ المُتَنَبِّي اسْتِعْمَالَ(إِنَّمَا) الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي مَا هُوَ مَعْلُومٌ أَوْ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، فَهُوَ هُنَا جَارٍ عَلَىٰ مُقْتَضَىٰ ظَاهِرِ الحَالِ.

[الْعُدُولُ عَنْ ظَاهِرِ الْحَالِ]: وَقَدْ يُنَزَّلُ المَجْهُولُ مَنْزِلَةَ المَعْلُومِ لِادِّعَاءِ المُتكَلِّمِ ظُهُورَهَ، فَيَسْتَعْمِلُ لَهُ الثَّالِثَ نَحْو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] ادَّعَوا أَنَّ كَوْنَهُمْ مُصْلِحِينَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَىٰ مِنْ جَعْلِ الجُمْلَةِ اسْمِيَّةً وَتَعْرِيفِ الْخَبَرِ بِاللَّامِ وَتَوْسِيطِ الْفَصْلِ وَالتَّصْدِيرِ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ، ثُمَّ بِإِنَّ[1].

---

(١) قَدْ يَكُونُ الأَمْرُ مَجْهُولاً أَوْ مَدْفُوعًا غَيْرَ مُسَلَّمٍ، إلاَّ أَنَّك تَذْهَبُ إِلَىٰ هَذَا شَأْنُهُ أَنْ يَكُونَ مُسَلَّمًا، فَلَا تَلْتَفِتُ إِلَىٰ حَالِ الإِنْكَارِ، وَالدَّفْعِ، فَتُجْرِيَهُ عَلَىٰ مَا تَزْعُمُ أَنَّهُ حَقُّه أَنْ يُسَلَّمَ، لِقُوَّةِ الْقَرَائِنِ عَلَيْه، فَتَسُوقَ الْكَلَامَ مَسَاقَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مُسَلَّمٌ، فَتَسْتَعْمِلَ لَهُ الأَدَاةَ الَّتِي أَصْلُهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي «الْمَعْلُوم» الْمُسَلَّم: (إِنَّما) فَهَذَا عُدُولٌ عَنْ الأَصْل، وَتَنْزِيلٌ لِلْمَجْهُولِ مَنْزِلَةَ المَعْلُوم المُسَلَّم، ادِّعَاءً بِأَنَّ حَقَّهُ أَلَّا يُجْهَلَ أَوْ يُنْكَرَ، وَتَعْرِيضًا بِمَا جَهِلَهُ، أَوْ أَنْكَرَهُ، وَأَنَّه مُخَالِفٌ فِي صَنِيعِه مَا هُوَ المُقْتَضَىٰ.

وَذَلِكَ مَا أَنْتَ تَرَاهُ فِي دَعْوَىٰ «المُنَافِقِينَ» حِينَ دُعُوا إِلَىٰ تَرْكِ «الإِفْسَادِ» فِي الأَرْضِ، فَاشْتَطُّوا فِي الرَّدِّ، وادَّعَوْا أَنَّ دَعْوَتَهُمْ إِلَىٰ تَرْكِ الإِفْسَادِ دَعْوَةٌ فِي غَيْرِ مَحلِّهَا؛ لِأَنَّهَا وُجِّهَتْ إِلَىٰ مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ الإِفْسَادِ شَرْوَىٰ نَقِيرٍ، فَأَجَابُوا مَنْ دَعَوْهُمْ أَنْ يَتْرُكُوا الإِفْسَادَ جَوَابًا مَمْزُوجًا بالتَّعْرِيضِ بِمَنْ دَعَا: إِنَّهُمْ لَا يُحْسِنُونَ العِلْمَ بِمَا هُوَ إِصْلَاحٌ، وَمَا هُوَ إِفْسَادٌ، فَهُمْ يَظُنُّونَ الصَّلَاحَ فَسَادًا، وَالمصْلِحِينَ مُفْسِدِينَ، كَأَنَّ المُنَافِقِينَ فِي رَدِّهِمْ يَطْعَنُونَ مَنْ يَقُولُ لَهُمْ: ﴿لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] لَيْسُوا بِذَوِي بَصِيرَةٍ تُفَرِّقُ بَيْنَ المُفْسِدِ وَالمُصْلِحِ، فَقَالُوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] ، ادَّعَوْا أَنَّهُمْ مُصْلِحُون، وَنَفَوْا عَنْ أَنْفُسِهِمْ الإِفْسَادَ الَّذِي يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَبَالَغُوا فَأَعْرَبُوا بِالِاسْمِ «مُصْلِحُون» إِيمَاءً إِلَىٰ أَنَّ هَذَا الإِصْلَاحَ غَدَا صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِم ثَابِتَةً فِيهِمْ لَا تَتَخَلَّىٰ عَنْهُمْ، وَلَا يَتَخَلَّوْنَ عَنْهَا، وَهَذَا مِنْ مَكْرِهِمْ. كَمَا هُوَ شَأْنُ كُلِّ عَنِيدٍ مَرِيدٍ.

قَصَرُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَىٰ الإِصْلَاحِ، وَنَفَوْا عَنْهَا الإِفْسَادَ، قَصْرَ قَلْبٍ. إِنْ ذَهَبْتَ إِلَىٰ أَنَّ المُنَافِقِينَ حَسِبُوا أَنَّ دَاعِيَهُم يَذْهَبُ إِلَىٰ أَنَّهُم خَلُصُوا لِلإِفْسَادِ، وَلَيْسَ مِنْهُمْ مَعَهُ إِصْلَاحٌ، فَقَلَبُوا عَلَيْهِمْ مَا حَسِبُوهُ مِنْهُمْ.

وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهُ مِنْ قَبِيلِ الإِفْرَادِ إِنْ ذَهَبْتَ إِلَىٰ أَنَّ المُنَافِقِينَ يَحْسِبُونَ أَنَّ مَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ تَرْكِ الإِفْسَادِ عَلَىٰ مَظِنَّةِ أَنَّهُمْ الجَامِعُونَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ: الإِصْلَاحِ والإِفسَادِ، وَأَرَادُوا مِنْهُمْ أَنْ يُخْلِصُوا لِلإِصْلَاحِ، وَجَاءَ الرَّدُّ عَلَىٰ ادِّعَائِهِمْ المَفْضُوحِ بِلِسَانِ حَالِهِم ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾[البقرة: ١٢] مُسْتَهِلًا بـ(إِلَّا) المُسْتَفْتِحَةِ مَغَالِيقَ القُلُوبِ والعُقُولِ، والمُنْبِئَةِ بِأَنَّ مَا هُوَ آتٍ أَهْلٌ لِأَنْ يُتَلَقَّىٰ بِكُلِّ اليَقَظَةِ

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ

ادَّعَىٰ أَنَّ كَوْنَ مُصْعَبَ كَمَا ذَكَرَ جَلِيٌّ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ عَلَىٰ عَادَةِ الشُّعَرَاءِ إِذَا مَدَحُوا أَنْ يَدَّعُوا فِي كُلِّ مَا يَصِفُونَ بِهِ مَمْدُوحِيهِم الجَلاءَ، وَأَنَّهُمْ قَدْ شُهِرُوا

والاعْتِنَاءِ، فَإِنَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُم: (أَلَا إِنَّكُم) أَعْرَضَ عَنْ خِطَابِهِمْ، تَعْرِيضًا بِهِمْ أَنَّهُم لَيْسُوا بِأَهْلٍ لأَنْ يُخَاطَبُوا، إِنَّهُم الغَائِبُونَ عَنْ مَسَاقِ الإِصْلَاحِ، فَلْيَكُونُوا- أَيْضًا - الغَائِبِينَ عَنْ مَسَاقِ الخِطَابِ، فِي العُدُولِ عَنِ الخِطَابِ إِلَىٰ الْغَيْبَةِ مُطَابَقَةً لِمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ تَعْرِيضٍ بِمَنْ نَهَوْهُم عَنِ الإِفْسَادِ فِي الأَرْضِ، وَمُطَابَقَةً لِفُجُورِهِمْ فِي ادِّعَاءِ مَا يَفْضَحُهُم عَلَىٰ رُؤُوسِ الأَشْهَادِ لِسَانُ حَالِهِم، حَالُهُم لَا يَعْرِفُ إِلَّا الإِعْرَابَ عَنْ إِفْسَادِهِمْ؛ لِأَنَّهُ هُوَ القَائِمُ فِيهِم، فَكَانَ تَعَانُدٌ بَيْنَ مَا يُعْرِبُ عَنْهُمْ لِسَانُ مَقَالِهِم، وَمَا يُعْرِبُ عَنْهُ لِسَانُ حَالِهِم، وَذَلِكَ مُتَوَافِقٌ بَلْ مُتَآنِسٌ مَعَ طَبِيعَةِ نِفَاقِهِم، وَأَكَّدَ الرَّدَ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ بـ(إِنَّ) وَضَمِيرِ الفَصْلِ (هُمْ) الْحَامِلِ رَدًّا عَلَىٰ تَعْرِيضِهِمْ بِمَنْ دَعَوْهُمْ إِلَىٰ تَرْكِ الإِفْسَادِ، وَهُوَ يَتَآخَىٰ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَ: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] وَتَعْرِيفُ الْمُسْنَدِ، وَجَعْلُهُ اسْمًا لِلإِعْلَامِ بِأَنَّ الفَسَادَ هُوَ الصِّفَةُ الْمَمْزُوجَةُ بِهِم مَزْجًا لَا سَبِيلَ لَهُمْ أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْهُ، وَفِي هَذَا- أَيْضًا -تَيْئِيسٌ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْ يَطْمَعُوا فِي صَلَاحِهِمْ، فَهُوَ مُلْتَفِتٌ إِلَىٰ قَوْلِهِ مِن بَعْدِ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، وَهَذَا مِنْ بَابِ: «تَلَاحُظِ الْمَعَانِي» وَهُوَ بَابٌ دَقِيقٌ عَمِيقٌ عَرِيضٌ، فَقَوْلُه: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] قَصْرٌ لَهُمْ عَلَىٰ الإِفْسَادِ قَصْرَ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرًا إِضَافِيًّا لِلْقَلْبِ، وَطَرِيقُهُ «تَعْرِيفُ الطَّرَفَيْنِ»، وَتَذْيِيلُ الآيَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ تَكْشِيفٌ لِتَلْمِيهِم، وَكَشْفٌ لِحَقِيقَتِهِم، وَفَقْدِهِم مُجَرَّدَ «الشُّعُورِ» الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ دَرَجَاتِ الْعِلْمِ، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ لِلأَنْعَامِ، فَكَأَنَّهُم بِمَا قَالُوا أَعْرَبُوا عَنْ أَنَّهُمْ بَلَغُوا حَدًّا فِي الغَفْلَةِ تَجَاوَزُوا بِهِ مَا كَانَ لِلأَنْعَامِ مِنْهَا، وَهَذَا يَلْحَظُ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

(١) الْبَيْتُ لِعُبَيْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ المعْرُوفُ بِابْنِ قَيْسٍ الرُّقَيَّات، وَإِنَّما نُسِبَ إِلَىٰ الرُّقَيَّات؛ لَأَنَّهُ كَانَ يُشَبِّبُ بِثَلَاثِ نِسْوَةٍ اسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ «رُقَيَّةُ»، مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا سَيِّدَنَا مُصْعَبَ بْنَ الزُّبَيْرِ رضِيَ اللهُ عَنْهما، مَطْلَعُهَا:

أَقْفَرَتْ مِنْ آلِ عَبدِ شَمسٍ كَدَاءُ فَكُدَيٌّ فَالرُّكْنُ فَالبَطْحَاءُ

بِهِ حَتَّىٰ أَنَّهُ لَا يَدْفَعَهُ أَحَدٌ[1].

كَمَا قَالَ الآخَرُ:

وَتَعْذِلُنِي أَفْنَاءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمُ ... وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِالَّذِي عَلِمَتْ سَعْدُ[2]

(١) مِنْ بَعْدِ هَذَا الْبَيْت قَوْلُهُ:

مُلْكُهُ مُلْكُ قُوّةٍ، ليسَ فيهِ ... جبروتٌ، وَلَا بِهِ كِبْرِيَاءُ

يتَّقِي اللهَ فِي الأُمُورِ، وَقَدْ أَفْلَحَ ... مَنْ كَانَ هَمُّه الاتِّقَاءُ

قَصَرَ الشَّاعِرُ مُصْعَبًا عَلَىٰ كَوْنِهِ شِهَابًا مِنَ اللهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ قَصْرَ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ.

وهَذَا المَعْنَىٰ قَدْ يَكُونُ مَحَلَّ مُنَازَعَةٍ، فَلَا يُسَلَّمُ، وَكَانَ ظَاهِرُ أَمْرِهِ أَلَّا يَكُون الْقَصْرُ بـ(إِنَّما) لَكِنَّ الشَّاعِرَ ادَّعَىٰ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَةَ لَمَّا كَانَتْ لمُصْعَبٍ، كَانَ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ مُسَلَّمَةً، لَا يَتَوَقَّفُ فِيهَا مُنْصِفٌ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُنَازَعَ، وَرِعَايَةً لحقِّ الصِّفَةِ وَمَنْ تَكُونُ لَهُ كَانَ حَرِيًّا أَنْ يَكُونَ الْقَصْرُ بـ(إِنَّما) وَلَوْ أَنَّهُ رَاعَىٰ حَقَّ الصِّفَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ صِفَةُ مُصْعَبٍ، لَقَالَ: «مَا هُوَ إِلَّا شِهَابٌ»، وَحِينَئِذٍ يُنَزَّلُ القَوْلُ فِي مَقَامِ المَدْحِ مَنزِلاً لَا يَلِيقُ بِمُصْعَبٍ.

مُصْعَبٌ هُوَ الَّذِي جَعَلَ هَذِهِ الصِّفَةَ ذَاتَ استِحْقَاقٍ أَنْ تُسَلَّمَ، وَلَا تُنَازَعَ، وَغَيْرُهُ لَيْسَ بِمِلكِهِ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا ذَلِكَ الفِعْلَ. لَوْ كَانَ المَمْدُوحُ غَيْرَ مُصْعَبٍ، لَوَجَبَ أَنْ يَقُولَ: مَا فُلانٌ إِلَّا شِهَابٌ...أَرَأَيْتَ كَيْفَ مُصْعَبٌ فِي الأَشْيَاءِ؟ أَيُّ رَجُلٍ هَذَا؟ أَفِي زَمَانِنَا مِثْلُهُ؟!!! كَمَالُ الثَّنَاءِ أَوْ إِنْ شِئْتَ كَمَالُ الصِّدْقِ فِي الْوَصْفِ أَوْجَبُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْرُ بـ(إِنَّمَا)؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُقَرِّرُ أَنَّ هَذَا المَعْنَىٰ عَلَىٰ الرَّغمِ مِنْ غَرابَتِهِ فِي نَفْسِهِ هُوَ بالنِّسْبَةِ لمُصْعَبٍ لَيْسَ بِمَجْهُولٍ أَوْ مُتَوَقَّفٍ فِيهِ.

(٢) الْبَيْتُ لِلْحُطَيْئَة: جُرُولُ بْنُ أَوْسِ بْنِ مَالِكِ أَبُو مُلَيْكَةَ العَبْسِيِّ شَاعِرٌ مُخَضْرَمٌ (ت: ٤٥ هـ)، والْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا بَني بَغِيضِ بْنِ شَمَاسِ مِنْ بَنِي أَنْفِ النَّاقَةِ. وَيَهْجُو الزِّبْرَقَانِ بْنِ بَدرٍ وَقَومَهُ، وَالقَوْمَانِ أَبْنَاءُ عَمٍّ مِنْ سَعْدِ بْنِ مَنَاة، وَقَبْلَهُ:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا البِنَا ... وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

وَإِنْ كَانَتْ النُّعْمَىٰ عَلَيْهِمْ جَزَوْا بِهَا ... وَإِنْ أَنْعَمُوا لَا كَدَرُوهَا وَلَا كَدُّوا

وَتَعــذِلُنِي أَفْنَــاءُ سَــعْدٍ عَلَيْهِــمُ ... وَمَا قُلتُ إِلَّا بِالَّذِي عَلِمَتْ سَعْدُ

يَزْعُمُ الحُطَيْئَةُ أَنَّ الَّذِي قَالَ فِي مَنْ مَدَحَ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْفَعَهُ، فَمَا قَالَ إِلَّا بِالَّذِي هُوَ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ.

قَوْلُهُ: «وَمَا قُلْتُ إِلَّا...» قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ قَصْرًا إِضَافِيًّا» قَصَرَ قَوْلَهُ عَلَىٰ صِفَة هِيَ أَنَّه مَعْلُومٌ

وَكَمَا قَالَ البُحْتُرِيُّ:

لَا أَدَّعِي لِأَبِي الْعَلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّىٰ يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ[1]

[مَزِيَّةُ «إِنَّمَا» عَلَىٰ «طَرِيقِ الْعَطْفِ»] وَاعْلَمْ أَنَّ لِطَرِيقِ «إِنَّمَا» مَزِيَّةً عَلَىٰ طَرِيقِ «العَطْفِ»، وَهِيَ أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا إِثْبَاتُ الفِعْلِ لِشَيْءٍ وَنَفْيِهِ عَنْ غَيْرِهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً بِخِلافِ «العَطْفِ»[2].

مَشْهُورٌ مشْهودٌ لَهُ، وَفِي هَذَا مِنَ المُبَالَغَةِ أَنَّه لَا يَعْدُو فِي مَدْحِهِ أَنْ يَكُونَ مُسَجِّلًا مَا هُوَ مُسَلَّمٌ به، وَأَنَّهُمْ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يُدَّعَىٰ فِي مَدْحِهِمْ مَا لَيْسَ فِيهِمْ، بَلْ مَا لَيْسَ مُسَلَّمًا لَهُمْ، فَهُمْ أَغْنِيَاءُ عَنْ أَنْ يُقَالَ فِيهِمْ مَا لَمْ يُشْتَهَرْ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ خِصَالِهِمْ، وَفِيهِ تَعْرِيضٌ بِمَنْ عَذَلَهُ فِي مَدْحِهِم. يُعَرِّضُ بِهِمْ أَنَّهُمْ لَيْسُوا حُكَمَاء يَضَعُونَ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوضِعِهِ: وَضَعُوا العَذْلَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَجَمَعَ الحُطَيْئَةَ فِي بَيْتِه بَيْنَ مَدْحٍ وَتَعْرِيضٍ، كُلٌّ عَلَىٰ وَجْهٍ جَاءَ مِنَ المُبَالَغَةِ المُمَكِّنَةِ لِلمَعَانِي فِي الأَفْئِدَةِ. وَكَذَلِكَ الشِّعْرُ.

(١) لَيْسَ فِي بَيْتِ الْبُحْتُرِيِّ قَصْرٌ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِهِ دَلَالَةً عَلَىٰ أَنَّ الشُّعَرَاءَ فِي مَدْحِهِمْ إِنَّمَا يَذْهَبُونَ إِلَىٰ أَنَّ مَا يَمْدَحُونَ بِهِ لَيْسَ أَمْرًا خَفِيًا، بَلْ هُوَ أَمْرٌ مُسَلَّمٌ مُقَرَّرٌ، يَدَّعِي أَنَّ الْمَمْدُوحِينَ لَا يُعْرَفُونَ بِسَبَبِ مَا يُقَالُ فِيهِمْ مِنْ أَشْعَارٍ، مَا الشُّعَرَاءُ بِمَدْحِهِمْ إِلَّا الْمُسْتَأْنَسُونَ بِمَدْحِهِمْ، الْمُتَلَذِّذُونَ بِأَنْ تَجْرِي مَنَاقِبُهُمْ عَلَىٰ أَلْسِنَتِهِمْ كَمَا جَرَتْ فِي مَرْأَىٰ أَعْيُنِهِمْ وَاقِعًا مَشْهُودًا، فَأَمْرُ مَدْحِهِمْ يَعُودُ إِلَىٰ الْمَادِحِ لَا إِلَىٰ الْمَمْدُوحِ، وَهَذَا مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الثَّنَاءِ. كَذَلِكَ الشُّعَرَاءُ.

(٢) هَذِهِ الْمَزِيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كُلٌّ وَبِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ.

فَ(إِنَّمَا) جَامِعَةٌ لَكَ الْإِثْبَاتَ وَالنَّفْيَ وَمَا وَقَعَ عَلَيْهِمَا فِي جُمْلَةٍ وَاحِدةٍ، يُصَرَّحُ لَكَ بِالْإِثْبَاتِ وَالْمُثْبَتِ، وَيُلَوَّحُ بِالنَّفْيِ وَالمَنْفِيِّ، فَأَنْتَ تَسْلُكُ السَّبِيلَيْنِ: سَبِيلِ التَّصْرِيحِ وَسَبِيلِ التَّلْوِيحِ، وَالثَّانِي لَازِمٌ مِنْ لَوَازِمِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا يُحَقِّقُ لِلْبَيَانِ وَجَازَتَهُ. وَوَجَازَةُ الْبَيَانِ تُحَقِّقُ لِلْمَعْنَىٰ اتِّسَاعَهُ فِي فُؤَادِ السَّامِعِ.

وَطَرِيقُ الْعَطْفِ يُصَرِّحُ لَكَ بِالْأَمْرَيْنِ مَعًا: الْإِثْبَاتِ وَالْمُثْبَتِ، وَالنَّفْيِ وَالْمَنْفِيِّ، وَفِي هَذَا تَوْضِيحٌ وَتَعْيِينٌ، وَهَذَا يَصْلُحُ فِي سِيَاقِ الْقَطْعِ بِالدِّلَالَةِ وَالْمَدْلُولِ، وَاسْتِعْمَالُ الْأَسَالِيبِ الْقَطْعِيَّةِ الدَّلَالَةِ لَهَا مَسَاقَاتُهَا الَّتِي تُشْرِقُ فِيهَا، فَلَيْسَتْ دَلَالَتُهُ عَلَىٰ الْأَمْرَيْنِ مَعًا أَدْنَىٰ بَلَاغَةً مِنَ الطَّرِيقِ الْجَامِعِ بَيْنَهُمْ فِي جُمْلَةٍ، فَكَثِيرًا مَا يَقْتَضِي الْمَقَامُ تَفْصِيلًا وَتَوْضِيحًا لِتَكُونَ الْمَعَانِي مُحْكَمَةً لَا يُتَوَهَّمُ غَيْرُهَا، وَهَذَا مُهِمٌّ فِي بَعْضِ الْمَسَاقَاتِ. فَلِكُلٍّ مَقَامُهُ الَّذِي يَحْسُنُ فِيهِ. فَالْاعْتِبَارُ بِالْمَقَامِ

[التَّعْرِيضُ أَحْسَنُ مَوَاقِعِ «إِنَّمَا»][1]، وَإِذَا مَا اسْتَقْرَيْتَ وَجَدْتَهَا أَحْسَنَ مَا يَكُونُ مَوقِعًا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ بِهَا «التَّعْرِيضُ» بِأَمْرٍ هُوَ مُقْتَضَىٰ مَعْنَىٰ الكَلَامِ

وَالْقَصْدِ، وَمَسَاقِ الْبَيَانِ.

أَوَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. جَمَعَ تَصْرِيحًا بَيْنَ جُمْلَةِ الْإِثْبَاتِ ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ وَجُمْلَةِ النَّفْيِ: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾، وَكَانَ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: (مَا يُرِيدُ اللهُ بِكُمْ إِلَّا الْيُسْرَ) أَوْ (إِنَّمَا يُرِيدُ بِكُمُ الْيُسْرَ) أَوْ (الْيُسْرَ يُرِيدُ بِكُمْ رَبُّكُمْ).

الْمَقَامُ يَقْتَضِي تَقْرِيرَ هَذَا الْمَعْنَىٰ فِي الْأَفْئِدَةِ لِتُقْدِمَ عَلَىٰ مَا تُكَلَّفُ بِهِ؛ أَيْ تُلْزَمُ بِصِنَاعَتِهِ تَعَبُّدًا لِإِقْبَالِ الْمُوقِنُ بِأَنَّ هَذَا الَّذِي أُلْزِمَ بِهِ إِنْ رَأَتْ فِيهِ النَّفْسُ الْأَمَّارَةُ عُسْرًا وَتَضْيِيقًا، فَالْحَقُّ الْمُبِينُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنَ اللهِ ﷻ عَلَىٰ عِبَادِهِ تَعْسِيرٌ، فَهُوَ الَّذِي قَالَ لَهُمْ عَنْ نَفْسِهِ: «رَبُّ الْعَالَمِينَ»، وَلَا تَكُونُ التَّرْبِيَةُ بِالتَّعْسِيرِ، وَبِهَذَا إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا الْمَعْنَىٰ فِي الْفُؤَادِ نَظَرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ عَلَىٰ أَنَّهُ مِنْ أُفُقِ الْيُسْرِ، وَأَنَّهُ لَا تَعْسِيرَ فِيهِ، فَعُلُوُّ الْهِمَّةِ وصِدْقُ الْقَصْدِ يَجْعَلَانِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مُسَخَّرَةً مُيَسَّرَةً. وَهَذَا الْمَعْنَىٰ إِذَا اسْتَقَرَّ فِي الْفُؤَادِ اسْتَقَامَتْ لِصَاحِبِهِ الْحَيَاةُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

جَمَعَ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ مُفِيدٌ لِلْقَصْرِ بِطَرِيقِ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ﴿ٱللَّهُ﴾ عَلَىٰ الْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ، وَمِثْلُهُ: ﴿وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ بَيْدَ أَنَّ الْقُرْآنَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا تَصْرِيحًا؛ تَقْرِيرًا لِلْمَعْنَىٰ فِي فُؤَادِ السَّامِعِ لِعَظِيمِ أَهَمِّيَّةِ تَقْرِيرِ اخْتِصَاصِ اللهِ تَعَالَىٰ بِالْعِلْمِ الْمُحِيطِ، وَتَقْرِيرِ أَنَّ الْمَرْءَ مَهْمَا عَظُمَ شَأْنُهُ، فَإِنَّ مَا يَعْلَمُ فِي جَانِبِ مَا لَا يَعْلَمُ جِدُّ قَلِيلٌ، كَأَنَّهُ لَا يَكُونُ. وَهَذَا إِذَا تَقَرَّرَ فِي الْفُؤَادِ ازْدَادَ الْمَرْءُ ارْتِقَاءً فِي مَقَامِ الْعُبُودِيَّةِ وَالْقُنُوتِ للهِ تَعَالَىٰ وَإِسْلَامِ الْوَجْهِ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

(١) «التَّعْرِيضُ» خِلَافُ التَّصْرِيحِ، وَهُوَ اسْتِعْمَالُ الْكَلَامِ تَلْوِيحًا فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ الْمُصَرَّحِ بِهِ، لِمُقْتَضٍ. وَهَذَا يَلْزَمُهُ الْخَفَاءُ، وَالْاتِّسَاعُ وَالتَّكَاثُرُ؛ أَيْ كُلَّمَا زِدْتَهُ تَبَصُّرًا اتَّسَعَ الْمَعْنَىٰ فِي فُؤَادِكَ، وَزَادَكَ مِنْ جِنْسِ مَعْنَاهُ. وَلَهُ مَقَامَاتٌ يَحْسُنُ فِيهَا جِدًّا، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يُسَمَّىٰ: «مُسْتَتْبَعَاتُ التَّرَاكِيبِ» فَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ أَوْ كِنَايَةٌ.

بَعْدَهَا[1]، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[الرعد: ١٩]» فَإِنَّهُ تَعْرِيضٌ بِذَمِّ الكُفَّارِ، وَأَنَّهُمْ مِنْ فَرْطِ العِنَادِ، وَغَلَبَةِ الْهَوَىٰ عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِ مَنْ لَيْسَ بِذِي عَقْلٍ، فَأَنْتُمْ فِي طَمَعِكُمْ مِنْهُمْ أَنْ يَنْظُرُوا، وَيَتَذَكَّرُوا كَمَنْ طَمِعَ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أُولِي الْأَلْبَابِ[2].

وَكَذا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾[النازعات: ٤٥][3].

---

(١) وَجْهُ دَلَالَةِ (إِنَّمَا) عَلَىٰ التَّعْرِيضِ أَنَّهَا إِذَا مَا اسْتُعْمِلَتْ فِيمَا هُوَ مَعْلُومٌ بَلْ مُسَلَّمٌ لاَ يُنَازَعُ فِيهِ، فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا لَا يُرِيدُ الْإِنْبَاءَ بِمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فَهُوَ مَعْلُومٌ مُسَلَّمٌ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ شَيْئًا هُوَ التَّعْرِيضُ بِمَنْ يُخَاطِبُ لِمَا بَدَا مِنْهُ مَا يُصَوِّرُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مُسَلَّمٌ، فَمَنْ اسْتَجْهَلَ مَا لَا يُجْهَلُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِأَنْ يُعَرَّضَ بِهِ وَيُثْلَمَ.

(٢) جَاءَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي سِيَاقِ الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ: فَرِيقٍ يَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللهُ ﷻ عَلَىٰ رَسُولِهِ ﷺ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ، وَآخَرُ أَعْمَىٰ لَا يُبْصِرُ بِفُؤَادِهِ الْحَقَّ الْمُبِينَ، يَقُولُ الْحَقُّ ﷻ: ﴿* أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩]، وَهَذِهِ الْمُفَاضَلَةُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ أَمْرٌ بَالِغُ الْجَلَالِ، فَعَرَّضَ بِمَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُنَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ هُوَ الْحَقُّ إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ عَقِيلٍ، وَلَوْ كَانَ عَقِيلًا لَتَذَكَّرَ هُوَ الْحَقِيقَةَ، وَذَكَرَهَا، وَذَكَّرَ بِهَا، فَلَيْسَ ثَمَّ مَنْ يَتَوَقَّفُ فِي أَنَّ التَّذَكُّرَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِأُولِي الْأَلْبَابِ، فَمَنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ فَهُوَ عَمِيٌّ بَصِيرَةٍ، وَفَقِيدُ عَقْلٍ، لَا تَحْسِبَنَّ «التَّذَكُّرَ» الَّذِي قُصِرَ بِـ «إِنَّمَا» عَلَىٰ أُولِي الْأَلْبَابِ هُوَ مُجَرَّدُ اسْتِحْضَارِ الشَّيْءِ فِي وَعْيِكَ، وَكَفَىٰ، كَلَّا، إِنَّمَا «التَّذَكُّرُ» مَا يُبْنَىٰ عَلَىٰ ذَلِكَ الْاسْتِحْضَارِ الْقَلْبِيِّ مِن اسْتِحْقَاقَاتٍ سُلُوكِيَّةٍ مَبْدَؤُهَا التَّفْكِيرُ الْعَمِيقُ الْمُحِيطُ فِيهِ وَتَحْلِيلُهُ، وَإِحَالَتُهُ إِلَىٰ وَاقِعٍ سُلُوكِيٍّ مَشْهُودٍ.

(٣) يُعَرِّضُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَنْ يَطْلُبُ مِنْ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُ مَوْعِدَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَأَنَّهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا جَاءَ لِذَلِكَ، فَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ مُنْذِرًا بِهَا، لَا مُعَيِّنًا مَوْعِدَهَا يَقُولُ الْحَقُّ: ﷻ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢ – ٤٥] قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ لَيْسَ قَصْرُ إِنْذَارِهِ عَلَىٰ مَنْ تَحَقَّقَتْ مِنْهُ الْخَشْيَةُ، بَلْ هُوَ قَصْرُ مُهِمَّةٍ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الْإِنْذَارِ بِهَا رَدًّا عَلَىٰ سُؤَالِهِمْ لَهُ عَلَىٰ تَعْيِينِهَا، قَصْرَ «إِفْرَادٍ» لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لِلْإِنْذَارِ وَلِتَعْيِينِ مَوْعِدِهَا، أَوْ قَصْرَ «قَلْبٍ» لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلٌ لِتَعْيِينِ مَوْعِدِهَا، وَفِي هَذَا تَعْرِيضٌ بِهِمْ أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا جَهَالَةً وَغَبَاءً أَنَّ مُهِمَّةَ الرُّسُلِ تَعْيِينُ مَوْعِدِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ

وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ [فاطر: ١٨] المَعْنَىٰ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ هَذِهِ الْخَشْيَةُ، فَكَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أُذُنٌ تَسْمَعُ وَقَلْبٌ يَعْقِلُ، فَالْإِنْذَارُ مَعَهُ كَلَا إِنْذَارٍ(١).

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ: وَمِثَالُ ذَلِكَ مِنَ الشِّعْرِ قَوْلُهُ(٢):

أَنَا لَمْ أُرْزَقْ مَحَبَّتَهَا ... إِنَّمَا لِلْعَبْدِ مَا رُزِقَا(٣)

أُرْسِلُوا لِلْإِنْذَارِ، لَا لِتَعْيِينِ مَوْعِدِهَا. فَإِخْفَاءُ مَوْعِدِهَا إِنَّمَا هُوَ رَحْمَةٌ بِهِمْ، هُوَ لِحَثِّ الْعِبَادِ عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ حَالٍ عَلَىٰ مَا يُنَجِّيهِمْ مِنْ أَهْوَالِها، وَهَذَا مِنْ عَطَاءِ رُبُوبِيَّتِهِ ﷻ لِلْعَالَمِينِ، فَالْمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿مُنذِرُ﴾ وَلَيْسَ قَوْلُهُ: ﴿مَن يَخْشَىٰهَا﴾.

(١) الآيَةُ مِنْ قَبِيلِ «قَصْرِ الْمَوصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ قَصْرَ إِفْرَادٍ»، وَالْمَعْنَىٰ: مَا يَنْفَعُ إِنْذَارُكَ إِلاَّ الَّذِينَ يَخْشَونَ رَبَّهُمْ، وَهَذَا يَهْدِيكَ إِلَىٰ أَنَّهُ لَا يُرَادُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْذَارُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ خَاصًّا بِالَّذِينَ يَخْشَونَ، فَالْوَاقِعُ مَعَارِضٌ ذَلِكَ، فَهُوَ ﷺ يُنْذِرُ كُلَّ سَامِعٍ، وَلَكِنَّ الْقَصْدَ إِلَىٰ قَصْرِ نَفْعِ إِنْذَارِهِ عَلَىٰ الَّذِينَ يَخْشَونَ، لِيُبَيِّنَ لِسَيِّدِنَا رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ عَدَمَ تَأْثِيرِ إِنْذَارِكَ مِنْ قِبَلِهِمْ لَا مِنْ قِبَلِكَ، وَفِي هَذَا تَعْرِيضٌ بِمَنْ لَمْ يُؤْثِرْ فِيهِ إِنْذَارُهُ، وَفِيهِ تَسْلِيَةٌ لِسَيِّدِنَا رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرَفْعُ الْحَرَجِ وَالْهَمِّ عَنْهُ، وَبِهَذَا تَفْهَمُ أَنَّ إِنْذَارَهُ ﷺ يَنْفَعُ مَنْ هُوَ مُتَأَهِّلٌ لِأَنْ يَخْشَىٰ، لَا مَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ الْخَشْيَةُ، فَمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ الْخَشْيَةُ، لَا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ الْإِنْذَارِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ مِنْهُ قَبْلُ مَا يُرَادُ بِالْإِنْذَارِ.

(٢) الْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ الْأَحْنَفِ بْنِ الْأَسْوَدِ، مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ، (ت:١٩٢هـ) وَهُوَ شَاعِرُ غَزَلٍ، صَرَفَ شِعْرَهُ لِلْغَزَلِ وَالوَصْفِ. وَفِي «الْغَزَلِ» فَيْضٌ مِنَ الثَّنَاءِ والسَّنَاء.

(٣) قَوْلُهُ: «إِنَّما لِلْعَبْدِ مَا رُزِقَا» مِنْ قَبِيلِ «قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَىٰ الْمَوْصُوفِ».

وَلَيْسَ مِنْ أَحَدٍ بِحَاجَةٍ إِلَىٰ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لَهُ مَا رُزِقَ، فَتِلْكَ حَقِيقَةٌ مُسَلَّمَةٌ لَا تُدْفَعُ، وَالشَّاعِرُ مَا قَالَهَا لِلْإِعْلَامِ بِذَلِكَ، إِنَّمَا الشَّاعِرُ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ يُصَبِّرُهَا عَلَىٰ مَا حَلَّ فِيهَا مِنَ الْأَسَىٰ بِسَبَبِ الْإِعْرَاضِ وَالحِرْمَانِ، وَيُعَرِّضُ بِأَنَّه لَا مَطْمَعَ لَهُ فِي وَصْلِهَا، يَسْعَىٰ إِلَىٰ تَسْكِينِ نَفْسِهِ، وَأَنْ تَسْتَمِعَ بِالرِّضَا بِقَدَرِ اللهِ ﷻ، فَذَلِكَ خَيْرٌ لَهَا مِنْ أَنْ تَتَشَوَّفَ مَا لَا سَبِيلَ لَهَا إِلَيْهِ. وَفِي كُلِّ هَذَا مُبَالَغَةٌ فِي تَصْوِيرِ مَا حَلَّ بِهِ مِنْ صُدُودِ صَاحِبَتِهِ، وَلَوْ أَنَّ فُؤَادَهَا سَمِعَ وَفَقِهَ لَأَقْبَلَ وَجَادَ بِالوَصْلِ، لَكِنَّهَا المُتَلَذِّذَةُ بِصَدِّهَا. وَتِلْكَ شِرْعَةُ الْغَوَانِي.

فَإِنَّهُ تَعْرِيضٌ بِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا مَطْمَعَ لَهُ فِي وَصْلِهَا، فَيَئِسَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا إِسْعَافٌ بِهِ.

وَقَوْلُهُ[1]:

«وَإِنَّمَا يَعْذُرُ الْعُشَّاقَ مَنْ عَشِقَا»

يَقُولُ: يَنْبَغِي لِلْعَاشِقِ أَنْ لَا يُنْكِرَ لَوْمَ مَنْ يَلُومُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ كُنْهَ بَلْوَىٰ الْعَاشِقِ، وَلَوْ كَانَ ابْتُلِيَ بِالْعِشْقِ مِثْلَهُ لَعَرَفَ مَا هُوَ فِيهِ، فَعَذَرَهُ[2].

وَقَوْلُهُ[3]:

مَا أَنْتَ بِالسَّبَبِ الضَّعِيفِ وَإِنَّمَا ... نُجْحُ الأُمُورِ بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ

الْيَوْمَ حاجَتُنَا إِلَيْكَ وَإِنَّمَا ... يُدْعَىٰ الطَّبِيبُ لِشِدَّةِ الْأَوْصَابِ

---

(١) الْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ الْأَحْنَفِ. وَصَدْرُهُ: «يَلُومُ فِي الحُبِّ مَنْ لَمْ يَدْرِ طَعْمَ الْهَوَىٰ».

(٢) لاَ يَقْصِدُ الشَّاعِرُ بِمَقَالِهِ هَذَا الإِعْلاَمَ بِهِ، فَذَلِكَ حَقِيقَةٌ لاَ تُدْفَعُ، عِنْدَ أَهْلِ الهَوَىٰ، الشَّاعِرُ يَسُوسُ نَفْسَهُ أَلَّا تَلُومَ مَنْ يَلُومُهُ عَلَىٰ مَا هُوَفِيه مِنْ نَعِيمِ الْعِشْقِ، لَوْ أَنَّهُمْ ذَاقُواْ لَمَا كَانُوا عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْهُمْ، هُمُ الأَحَقُّ بِأَنْ يُرْحَمُواْ إِذْ حُرِمُوا مِمَّا هُوَ أَكْسِيرُ الحَيَاةِ، مَنْ لاَمَ عَاشِقًا، فَإِنَّهُ لَذُو قَلْبٍ لَمْ يَمَسُّهُ الهَوَىٰ، وَقَلْبٌ كَهَذَا لَا حَيَاةَ فِيهِ، فَالعِشْقُ حَيَاةُ القُلُوبِ عِنْدَ أَهْلِ الهَوَىٰ، وَأَهْلُ العِشْقِ عَلَيْهِم أَلَّا يَلُومُوا مَنْ لاَمَهُمْ؛ لِأَنَّهُم مَعْذُورُونَ، فَلَوْ مَسَّ الْعِشْقُ قُلُوبَهُمْ مَا لاَمُوا عَاشِقًا. فَلَيْسَ عَلَىٰ الْعَاشِقِ مِنْ حَرَجٍ.

(٣) يُنْسَبُ الْبَيْتَانِ لِلبَاخَرْزِيِّ، وَلِغَيْرِهِ: قَوْلُه: «وَإِنَّمَا نُجْحُ الْأُمُورِ بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ»، وَقَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا يُدْعَىٰ الطَّبِيبُ لِشِدَّةِ الْأَوْصَابِ» لَيْسَا هُمَا مَنَاطَ الْقَصْدِ الرَّئِيسِ، فَذَلِكَ مِمَّا لَا يُفْتَقَرُ إِلَىٰ الإِعْلَامِ بِهِ، وَقَدْ يُذْكَرُ الأَمْرُ المَعْلُومُ المُسَلَّمُ لِيُبْنَىٰ عَلَيه مَا لَيْسَ بِمَعْلُوم، القَصْدُ إِلَىٰ التَّعْرِيضِ بِضَرُورَةِ تَحْقِيقِ طِلْبَتِهِ مِنْ أَنَّهُ اتَّخَذَ إِلَيْهَا قَوِيَّ الأَسْبَابِ وَفَتِيَّهَا، اتَّخَذَ المَمْدُوحَ إِلَيْهَا سَبِيلًا، وَلَيْسَ غَيْرُهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُتَّخَذَ إِلَيْهَا سَبَبًا، فَهُوَ فِي يَقِينٍ أَنَّهُ بَالِغٌ طِلْبَتِهِ حِينَ اتَّخَذَ المَمْدُوحَ إِلَيْهَا، وَهُوَ يُعَرِّضُ بِعَظِيمِ حَاجَتِهِ والإِسْرَاعِ فِي تَحْقِيقِهَا، وَهَذَا مَسْلَكٌ لَطِيفٌ مِنْ مَسَالِكِ الحَمْلِ عَلَىٰ الاسْتِجَابَةِ. وَهُوَ مَحْمُودٌ فِي أَدَبِ الطَّلَبِ.

يَقُولُ فِي البَيْتِ الْأَوَّلِ: إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ أَنْجَحَ فِي أَمْرِي حِينَ جَعَلْتُكَ السَّبَبَ إِلَيْهِ.

وَفِي الثَّانِي: إِنَّا قَدْ وَضَعْنَا الشَّيْءَ فِي مَوْضِعِهِ، وَطَلَبْنا الْأَمْرَ مِنْ جِهَتِهِ حِينَ اسْتَعَنَّا بِكَ فِيمَا عَرَضَ مِنَ الْحَاجَةِ، وَعَوَّلْنَا عَلَىٰ فَضْلِكَ، كَمَا أَنَّ مَنْ عَوَّلَ عَلَىٰ الطَّبِيبِ فِيمَا يَعْرِضُ لَهُ مِنَ الْسُقْمِ، كَانَ قَدْ أَصَابَ فِي فِعْلِه.

• • •

[بَيَانُ مَوْقِعِ القَصْرِ فِي بِنَاءِ الجُمْلَةِ، وَمَوْقِعُ المَقْصُورِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ طَرِيقٍ]

ثُمَّ القَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدإِ وَالْخَبَرِ، كَمَا ذَكَرْنَا يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالفَاعِلِ وَغَيْرِهِمَا، فَفِي طَرِيقِ «النَّفْيِ وَالْاسْتِثْنَاءِ» يُؤَخَّرُ المَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ حَرْفِ الْاسْتِثْناءِ، كَقَولِكَ فِي قَصْرِ الفَاعِلِ عَلَىٰ الْمَفْعُولِ «إِفْرَادًا» أَوْ «قَلْبًا» بِحَسَبِ المَقَامِ: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا»(١).

وَعَلَىٰ الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ المَعْنَىٰ: إِنِّي لَمْ أَزِدْ عَلَىٰ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ شَيْئًا؛ إِذْ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ زَادَ شَيْئًا عَلَىٰ ذَلِكَ أَوْ نَقَصَ مِنْهُ، وَلَكِنَّ المَعْنَىٰ أَنِّي لَمْ أَتْرُكْ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَقُولَ لَهُمْ إِلَىٰ خِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَهُ فِي مَقَامٍ اشْتَمَلَ عَلَىٰ

(١) يُرَادُ بِقَصْرِ الفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَاعِلٌ لاَ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ؛ أَيْ حَصْرُهُ فِي فِعْلِهِ المتَعَلِّقِ بِالمَفْعُولِ، فَفِي: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا»، المَعْنَىٰ عَلَىٰ «مَا مَضْرُوبُ زَيدٍ إِلَّا عَمْرٌو» فَمَا بَعْدَ «إِلَّا» هُوَ الْمَوصُوفُ؛ أَيْ هُوَ قَصْرُ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ، وَلَكَ أَنْ تُؤَوِّلَهُ: مَا زيدٌ إِلَّا مَضروبُه عَمْرٌو؛ فَيَكُونُ «قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ.

مَعْنَىٰ: إِنَّكَ يَا عِيسَىٰ تَرَكْتَ مَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَقُولَهُ إِلَىٰ مَا لَمْ آمُرْكَ أَنْ تَقُولَهُ، فَإِنِّي أَمَرْتُكَ أَنْ تَدْعُو النَّاسَ إِلَىٰ أَنْ يَعْبُدُونِي، ثُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَهُمْ إِلَىٰ أَنْ يَعْبُدُوا غَيْرِي، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦][1].

وَفِي قَصْرِ المَفْعُولِ عَلَىٰ الفَاعِلِ: «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ»[2].

وَفِي قَصْرِ المَفْعُولِ الْأَوَّلِ عَلَىٰ الثَّانِي فِي نَحْوِ «كَسَوْتُ» و«ظَنَنْتُ»: «مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جُبَّةً»[3]، و«مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا إِلاَّ مُنْطَلِقًا»[4].

---

(١) قَوْلُهُ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٧] مِنْ قَصْرِ الفَاعِلِ عَلَىٰ المَفْعُولِ قَصْرَ قَلْبٍ؛ أَيْ قَصَرَ نَفْسَهُ قَائِلًا عَلَىٰ مَا أُمِرَ بِهِ. وَنَفَىٰ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ قَائِلًا غَيْرَ مَا أُمِرَ بِهِ؛ أَيْ مَا أَنَا قَائِلٌ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِه «قَصْرُ قَلْبٍ».

هَذِهِ الآيَةُ مِمَّا سيَكُونُ يَوْمَ القِيَامَةِ جَوَابًا مِنْ سَيِّدِنَا عِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام عَلَىٰ سُؤَالٍ يُوَجِّهُهُ إِلَيْهِ خَالِقُهُ ﷻ عَلَىٰ مَسْمَعِ مِمَّنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ نَبِيًّا، فَاتَّخَذُوهُ وَأُمَّهُ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٦ – ١١٧] لَيْسَ السِّيَاقُ سُؤَالَهُ عَنْ شَيْءٍ زَادَهُ مِنْ عِنْدِهِ عَلَىٰ مَا أُمِرَ بِهِ أَوْ نَقَصَ مِنْهُ، بَلْ عَنْ شَيْءٍ قَالَهُ عَلَىٰ غَيْرِ مَا كُلِّفَ بِقَوْلِهِ لَهُمْ، كُلِّفَ عليه السلام بِأَمْرِهِمْ اتِّخاذِ اللهِ ﷻ وَحْدَهُ إِلهًا، وَلَمْ يُرْسَلْ بِأَنْ يَأْمُرَهُمْ بِاتِّخَاذِهِ وَأُمِّهِ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ تَعَالَىٰ.

(٢) هَذَا مِنْ حَصْرِ المَفْعُولِ فِي الْفَاعِلِ، وَالمَعْنَىٰ عَلَىٰ: (مَا عَمْرٌو إِلاَّ مَضْرُوبُ زَيْدٍ) قَصْرُ مَوْصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ، وَيَصِحُّ أَنْ تُؤَوَّلَهُ عَلَىٰ أَنَّ الْمَعْنَىٰ: «مَا ضَارِبٌ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» قَصْرَ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ.

(٣) قَوْلُهُ: (مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلاَّ جُبَّةً) مِنْ قَبِيلِ قَصْرِ المَفْعُولِ الأَوَّلِ عَلَىٰ المَفْعُولِ الثَّانِي، وَالمَعْنَىٰ: (مَا مَكْسُوُّ زَيْدٍ إِلَّا جُبَّةً). قَصَرَ صِفَةَ (مَكْسُوُّ زَيْدٍ) عَلَىٰ مَوصُوفٍ (جُبَّةً).

(٤) وَقَوْلُهُ: (مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا إِلاَّ مُنْطَلِقًا) مَعْنَاهُ: «مَا مَظْنُونِي زَيْدٌ إِلاَّ مُنْطَلِقًا» قَصْرَ مَوصُوفٍ (مَظْنُونِي زَيْدٌ) عَلَىٰ صِفَةِ (مُنْطَلِقًا).

وَفِي قَصْرِ الثَّانِي عَلَىٰ الْأَوَّلِ: «مَا كَسَوْتُ جُبَّةً إِلَّا زَيْدًا»[1]، و«مَا ظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا إِلَّا زَيْدًا»[2].

وَفِي قَصْرِ ذِي الْحَالِ عَلَىٰ الْحَالِ: «مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا رَاكِبًا»[3].

وَفِي قَصْرِ الْحَالِ عَلَىٰ ذِي الْحَالِ: «مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ»[4].

• • •

[وَجْهُ دِلَالَةِ الْاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ عَلَىٰ الْقَصْرِ]

وَالْوَجْهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنَّ النَّفْيَ فِي الْكَلَامِ النَّاقِصِ أَعْنِي «الْاسْتِثْنَاءَ الْمُفَرَّغَ» يَتَوَجَّهُ إِلَىٰ مُقَدَّرٍ هُوَ مُسْتَثْنًىٰ مِنْهُ عَامٌّ مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَىٰ فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ.

أَمَّا تَوَجُّهُهُ إِلَىٰ مُقَدَّرٍ هُوَ مُسْتَثْنًىٰ مِنْهُ، فَلِكَوْنِ «إِلَّا» لِلْإِخْرَاجِ، وَاسْتِدْعَاءِ الْإِخْرَاجِ مُخْرَجًا مِنْهُ.

---

(١) وَقَوْلُهُ: (مَا كَسَوْتُ جُبَّةً إِلاَّ زَيْدًا،) مَعْنَاهُ: مَا مَكْسُوي جُبَّةً إِلاَّ زَيْدٌ قَصْرَ صِفَةٍ (مَكْسُوي جُبَّةً) عَلَىٰ مَوصُوفٍ (زَيْد).

(٢) وَقَوْلُهُ: (مَا ظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا إِلاَّ زَيْدًا) مَعْنَاهُ: مَا مَظْنُونِي مُنْطَلِقًا إِلاَّ زَيْدٌ، مِنْ قَصْرِ الصِّفَةِ «مَظْنُونِي مُنْطَلِقًا» عَلَىٰ الْمَوصُوفِ «زَيْدٌ».

(٣) وَقَوْلُه: «مَا جَاءَ زيدٌ إِلاَّ رَاكِبًا» مِنْ قَصْرِ صَاحِبِ الحَالِ عَلَىٰ الحَالِ؛ أَيْ قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفةٍ، والمَعْنَىٰ: «مَا زَيْدٌ جَاءَ إِلَّا رَاكِبًا».

(٤) وقَوْله: (مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلاَّ زَيْدٌ) مِنْ قَصْرِ الحَالِ عَلَىٰ صَاحِبِهِ، قَصْرَ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ، والمعْنَىٰ: مَا صَاحِبُ المَجِيءِ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ.

وَأَمَّا عُمُومُهُ فَلِيَتَحَقَّقَ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ[١]؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ تَأْنِيثُ الْمُضْمَرِ فِي «كَانَتْ» عَلَىٰ قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَنِيِّ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ) [يس: ٢٩] بِالرَّفْعِ[٢].

وَفِي «تُرَىٰ» مَبْنِيًا لِلْمَفْعُولِ فِي قِرَاءَةِ الحَسَنِ: (فَأَصْبَحُوا لَا تُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُم) بِرَفْعِ مَسَاكِنِهِم[٣].

---

(١) يُبِينُ عَنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الاستِثْنَاءِ المُفَرَّغِ عَلَىٰ الْقَصْرِ بِأَنَّ النَّفْيَ لَابُدَّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَىٰ شَيْءٍ، وَهُوَ هُنَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا؛ لِأَنَّ «الاسْتِثْنَاءَ المفرَّغَ» لَا يَكُونُ «المسْتَثْنَىٰ مِنْهُ» الَّذِي هُوَ مَنَاطُ النَّفْيِ مَذْكُورًا. وَهَذَا المُسْتَثْنَي مِنْهُ المُقَدَّرُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ (المسْتَثْنَىٰ) وَصِفَتِهِ، كَيْلَا يَكُونَ مُنْقَطِعًا.

الآخَرُ: أَنْ يَكُونَ عَامًّا لِيَتَأَتَّىٰ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْهُ بـ(إِلَّا) هُوَ(المُسْتَثْنَىٰ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَامًّا لَمَا تَأَتَّىٰ الإِخْرَاجُ. فَوُجُودُ «النَّفْيِ» قَاضٍ تَقْدِيرَ مُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ، لِيَكُونَ مَنَاطَ النَّفْيِ، وَوُجُودُ (إِلَّا) قَاضٍ بِأَنْ يَكُونَ هَذَا المُقَدَّرُ عَامًّا.

وَتَرَتَّبَ عَلَىٰ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الفِعْلُ فَاعِلَهُ مُؤَنَّثًا وَاقِعًا بَعْدَ (إِلَّا) نَحْو: «مَا جَاءَ إِلَّا هِنْدٌ» فَلَكَ وَجْهَانِ فِي الْفِعْلِ: أَنْ تُذَكِّرَهُ، وَهُوَ الأَصْلُ، وَأَنْ تُؤَنِّثَهُ (جاءَتْ) حَمْلًا عَلَىٰ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، بَلْ مُسْتَنْكَرٌ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(٢) أَبُو جَعْفَرٍ المَدَنِيِّ هُوَ: يَزِيدُ بْنِ الْقَعْقَاعِ، مَوْلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ عَتَاقَةً. تابِعِيٌّ، وَكَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْقِرَاءَةِ، فَسُمِّيَ الْقَارِيءُ بِذَلِكَ، وَكَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ رَوَىٰ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَغَيْرِهِمَا، وَتُوُفِّيَ فِي خِلَافَةِ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ (ت ١٣٢هـ). قَرَأَ وَحْدَهُ كَلِمَةَ: «صَيْحَةٌ» بِالرَّفْعِ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٢٩] بِالرَّفْعِ. وَقَرَأَ البَاقُونَ: ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ بِالنَّصْبِ وَقِرَاءَتُهُ بِالرَّفْعِ عَلَىٰ أَنَّ ﴿صَيْحَةً﴾ فَاعِلٌ لـ(كَانَ) التَّامَّة، أَنَّثَ الفِعْلَ (كَانَ) مُرَاعَاةً لِظَاهِرِ لَفْظِ الفَاعِلِ ﴿صَيْحَةً﴾.

(٣) يَقُولُ الحَقُّ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٢١﴾ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٢﴾ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَٰكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأحقاف: ٢١ - ٢٥]. قَرَأَ عَاصِمُ وَحَمْزَةُ وَيَعْقُوبُ وَخَلَفُ ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ﴾ بِضَمِّ اليَاءِ ﴿إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ بِالرَّفْعِ.

وَفِي «بَقِيَتْ» فِي بَيْتِ ذِي الرُّمّةِ:

فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ(١)

وَقَرَأَ البَاقُونَ «لَا تَرَىٰ» بِالتَّاءِ مَفْتُوحَةً «إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ» بالنَّصْبِ، وَقَرَأَ شُعَيْبُ بْنُ أَيُّوبَ عَنْ يَحْيَىٰ عَنْ أَبِي بَكْرٍ «لَا تُرَىٰ» بِضَمِّ التَّاءِ «إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ» بِالرَّفْعِ، كَمَا رُوِيَ عَنْ الحَسَنِ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَحَمَّادُ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ. (المَبْسُوطُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، لابْنِ مِهْرَانَ. ص: ٤٠٦- ٤٠٧)

رُفِعَ قَوْلُهُ: ﴿مَسَٰكِنُهُمْ﴾ عَلَىٰ قِرَاءَةِ الحَسَنِ البَصْرِيِّ مَعَ بِنَاءِ الْفِعْلِ (تُرَىٰ) لِلْمَفْعُولِ وَتَأْنِيثِهِ ـ نَظَرًا لِظَاهِرِ اللَّفْظِ. وَالأَكْثَرُ الْأَظْهَرُ: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ (يَرَىٰ) غَيْرَ مُؤَنَّثٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ مُؤَنَّثًا، وَكَانَ الْفَاعِلُ بَعْدَ ﴿إِلَّا﴾ كَانَ التَّذْكِيرُ أَظْهَرَ وَأَكْثَرَ. فَمَنْ أَنَّثَ ذَهَبَ إِلَىٰ المُطَابَقَةِ مُرَاعَاةً لِظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَمَنْ ذَكَّرَ ذَهَبَ إِلَىٰ مُرَاعَاةِ المَعْنَىٰ، وَلَا تَحْسِبَنَّ أَنَّ اخْتِلَافَ الْقِرَاءَاتِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ، بَلْ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ مَعَانٍ.

(١) عَجُزُ بَيْتٍ مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا:

أَمَنْزِلَتَـيْ مَـيٍّ سَـلَامٌ عَلَيْكُمَـا هلْ الأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

يَصِفُ ذُو الرُّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ نَاقَتَهُ بِالضُّمُورِ، وَمَا لَقِيَتْ فِي سَفَرِهَا:

بَرَىٰ النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِها فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضّلُوعُ الجَراشِعُ

(النَّحْزُ): الدَّفْعُ بِهَا لِتَنْشَطَ سَيْرًا، يُقَالُ: نَحَزْتُ النَّاقَةَ، وَنَخَسْتُهَا، وَدَفَعْتُهَا، وَرَكَلْتُهَا بِرِجْلِي؛ حَثًّا لَهَا عَلَىٰ أَنْ تَنْشَطَ.

الأَجْرَازُ: جَمْعُ جُرُزٍ: الأَرْضُ اليَابِسَةُ الصَّلْدَةُ، وَفِي هَذَا إِيمَاءٌ إِلَىٰ قِلَّةِ مَطْعَمِ نَاقَتِهِ، فَطَرِيقُهُ أَرْضٌ قَحْلَاءُ.

يَقُولُ الحَقُّ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ [السجدة: ٢٧].

الغُرُوضُ: جَمْعُ غَرْضٍ، حِزَامُ الرَّحْلِ، يُقَالُ: أَغْرَضْتُ الْبَعِيرَ: شَدَدْتُ عَلَيْهِ الغَرْضَ.

الجَرَاشِعُ: جَمْعُ جُرْشُعٍ، عَلَىٰ زنة (فُلْفُل)، الجُرْشُعُ: المُنْتَفِخُ الجَنْبَيْنِ.

أَنَّثَ الفِعْلَ (بَقِيَ)، فَقَالَ: (بَقِيتْ) نَظَرًا لِظَاهِرِ لَفْظِ (الضُّلُوعِ)، والأَقْوَىٰ تَذْكِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ فُصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَاعِلِه بـ(إِلَّا)، فَيُحْمَلُ الْفِعْلُ عَلَىٰ المَعْنَىٰ، فَيُذَكَّرَ، فَيُقَالُ: فَمَا بَقِيَ إِلَّا الضُّلُوعُ، كَمَا تَقُولُ: «مَا جَاءَ إِلَّا الطَّالِبَاتُ».

وقَوْلُه: (فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ) مِنْ قَصْرِ الفِعْلِ عَلَىٰ الفَاعِلِ: قَصْرَ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ،

لِلنَّظَرِ إِلَىٰ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَالأَصْلُ التَّذْكِيرُ؛ لاقْتِضَاءِ المَقَامِ مَعْنَىٰ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ.

وَأَمَا مُناسَبَتُهُ فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهَ، فَظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ المُرَادَ بِجِنْسِهِ أَنْ يَكُونَ فِي نَحْوِ «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا»: أَحَدًا.

وَفِي نَحْوِ قَوْلِنَا: «مَا كَسَوْتُ زَيْدًا إِلَّا جُبَّةً» لِبَاسًا.

وَفِي نَحْوِ: «مَا جَاءَ زَيْدٌ إِلَّا رَاكِبًا» كَائِنًا عَلَىٰ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

وَفِي نَحْوِ: «مَا اخْتَرْتُ رَفِيقًا إِلَّا مِنْكُم» مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْجَمَاعَاتِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ السَّيِّدِ الحِمْيَرِيِّ[1]:

لَـوْ خُيِّـرَ المِنْبَـرُ فُرْسَـانَهُ مَـا اخْتَـارَ إِلَّا مِنْكُـمْ فَارِسَـا[2]

لِمَا سَيْأَتِي - إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ - أَنَّ أَصْلَهُ - مَا اخْتَارَ فَارِسًا إِلَّا مِنْكُمْ[3].

وَفِي هَذَا إِيمَاءٌ إِلَىٰ عَظِيمِ مَا لَقِيَتْ نَاقَتُهُ مِنَ الْوَصَبِ وَالجُوعِ، فَاجْتَمَعَ عَلَيْهَا الأَمْرَانِ: مَشَقَّةُ السَّيْرِ، وَمَشَقَّةُ الجُوعِ. وَهِيَ صَابِرَةٌ، لَا تَئِنُّ.

(١) إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدِ بْنِ رَبِيعَةِ بْنِ مفرِّغ الحِمْيَرِيّ (١٠٥ - ١٧٣ هـ) كَانَ مُغَالِيًا فِي تَشَيُّعِهِ لِسَيِّدِنَا عَلِيٍّ ﷺ، وَكَانَ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ، وَأُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ. وَهَذَا مِنَ الضَّلَالِ المُبِينِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا:

دُونَكُمُوهَا يا بَنِي هَاشِمٍ فَجَدِّدُوا مِنْ آيِهَا الطّامِسَا

وَيَقُوْلُ:

قَـدْ سَاسَـهَا قَبْلَكُـمْ سَاسَـةٌ لَـمْ يَتْرُكُـوا رَطْبًـا وَلَا يَابِسَـا

لَـوْ خُيِّـرَ المِنْبَـرُ فُرْسَـانَهُ مَا اخْتَارَ إِلَّا مِنْكُمْ فَارِسَا

والمُلْكُ لَوْ شُوورَ فِي سَائِسٍ لَما ارْتَضَىٰ غَيْرَكُمْ سَائِسَا

(٣) إِذَا نَظَرْتَ فِي بَيْتِ «السَّيِّدِ الحِمْيَرِيِّ» رَأَيْتَهُ مِنْ قَبِيلِ تَأْخِيرِ المَعْمُولَيْنِ عَنْ (إِلاَّ) وَالَّذِي وَلِيَ (إِلاَّ) هُوَ المتعَلَّقُ: الجَارُّ وَالمَجْرُورُ «مِنْكُمْ». وَالمَعْنَىٰ: مَا اخْتَارَ فَارِسًا إِلَّا مِنْكُمْ. يُثْنِي عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ

وَالمُرَادُ بِصِفَتِهِ كَوْنُهُ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ ذَا حَالٍ أَوْ حَالًا، وَعَلَىٰ هَذَا الْقِيَاسِ. وَإِذَا كَانَ النَّفْيُ مُتَوَجِّهًا إِلَىٰ مَا وَصَفْنَاهُ، فَإِذَا أَوْجَبَ مِنْهُ شَيْءٌ جَاءَ الْقَصْرُ.

• • •

[حُكْمُ تَقْدِيمِ المَقْصُورِ عَلَيْهِ مَعَ «إِلَّا»][1]

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ «المَقْصُورِ عَلَيْهِ» مَعَ حَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ بِحَالِهِمَا عَلَىٰ المَقْصُورِ، كَقَوْلِكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ»، و«مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا»، و«مَا كَسَوْتُ إِلَّا جُبَّةً زَيْدًا»، و«مَا ظَنَنْتُ إِلَّا زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، و«مَا جَاءَ إِلَّا رَاكِبًا زَيْدٌ»، و«مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ رَاكِبًا».

وَقَوْلُنَا: «بِحَالِهِمَا» احْتِرَازٌ مِنْ إِزَالَةِ حَرْفِ الاسْتِثْنَاءِ عَنْ مَكَانِهِ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ المَقْصُورِ عَلَيْهِ. كَقَوْلِكَ فِي الْأَوَّلِ: «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ»، فَإِنَّهُ يَخْتَلُّ المَعْنَىٰ[2].

مَحَلُّ الاخْتِيَارِ لِلْفِرْسَانِ، فَفِيهِ تَعْرِيضٌ بِغَيْرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِأَنْ يَخْتَارَ المِنْبَرُ فَارِسًا مِنْهُمْ كَمَا يَخْتَارُ مِنَ المَمْدُوحِينَ. ذَلِكَ مَا يُوجِبُهُ الثَّنَاءُ، وَنَهْجُ الإِطْرَاءِ.

وَلَوْ أَنَّا جَعَلْنَا المقْصُورَ عَلَيْهِ هُوَ المَفْعُولُ بِهِ (فَارِسًا) لَاسْتَحَالَ المَعْنَىٰ إِلَىٰ (مَا اخْتَارَ مِنْكُمْ إِلَّا فَارِسًا). وَمَعْنَىٰ هَذَا: أَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ بِفَارِسٍ، وهَذَا لا يَجْرِي فِي بَحْرِ الثَّنَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ يَنْبُو عَنِ السِّيَاقِ.

(١) هَذَا نَظَرٌ نَحْوِيٌّ لاَ بَلاَغِيٌّ، فَالبَلاَغِيُّ لاَ يُعْنَىٰ بِالجَوَازِ والمَنْعِ؛ لَأَنَّهُ لاَ يَعْمَلُ إِلاَّ فِي مَا كَانَ جَائِزًا، أَمَّا مَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُمْتَنِعًا، فَلَا يُعْنَىٰ بِالقَوْلِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُما لَا يَكُونُ مَعَهُمَا اخْتِيَارٌ، وَالبَلَاغِيُّ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا كَانَ فِيهِ اخْتِيَارٌ، فَيَخْتَارُ الْبَلِيغُ وَفْقَ مُقْتَضَىٰ الحَالِ.

(٢) سَيَكُونُ المَعْنَىٰ حِينَئِذٍ مَا وَقَعَ الضَّرْبُ عَلَىٰ عَمرٍو إِلاَّ مِن زَيدٍ، فَأَنْتَ بِهَذَا تُعَيِّنُ «الفِعْلَ»، وَلَيْسَ القَصْدُ إِلَىٰ ذَلِكَ.

المُرَادُ تَعْيِينِ المَفْعُولِ؛ أَيْ مَا وَقَعَ الضَّرْبُ مِنْ زَيْدٍ إِلَّا عَلَىٰ عَمْرٍو، وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ تَقْدِيمُ المقْصُورِ عَلَيْهِ وَحْدَهُ دُونَ «إِلَّا» لَا يُحَقِّقُ حُسْنَ الدَّلَالَةِ، وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ «التَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ» المُخِلِّ

فَالضَّابِطُ أَنَّ الْاخْتِصَاصَ إِنَّمَا يَقَعُ فِي الَّذِي يَلِي «إِلَّا»، وَلَكِنَّ اسْتِعْمَالَ هَذَا النَّوْعِ أَعْنِي تَقْدِيمَهَا قَلِيلٌ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا، كَالضَّرْبِ الصَّادِرِ مِنْ «زَيْدٍ» فِي: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا»، وَالضَّرْبِ الْوَاقِعِ عَلَىٰ «عَمْرٍو» فِي: «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ».

وَقِيلَ: إِذَا أُخِّرَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ والْمَقْصُورُ عَنْ «إِلَّا» وَقُدِّمَ الْمَرْفُوعُ، كَقَوْلِنَا: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرٌو زَيْدًا»، فَهُوَ عَلَىٰ كَلَامَيْنِ، و«زَيْدًا» مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرٌو»؛ أَيْ مَا وَقَعَ ضَرْبٌ إِلَّا مِنْهُ، ثُمَّ قِيلَ: مَنْ ضَرَبَ؟ فَقِيلَ: «زَيْدًا»؛ أيْ ضَرَبَ زَيْدًا[1]. وَفِيهِ نَظَرٌ لِاقْتِضَائِهِ الحَصْرَ فِي الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ جَمِيعًا.

• • •

بِفَصَاحَةِ البَيَانِ؛ ذَلِكَ أَنَّ بَيَانَكَ يُفِيدُ شَيْئًا سَيَفْهَمُهُ السَّامِعُ مِنْهُ، وَأَنْتَ تَقْصِدُ غَيرَهُ، فَيُعَامِلُ السَّامِعَ عَلَىٰ غَيرِ مَا تُرِيدُ، فيَكُونُ فَسَادًا، وَحَقُّ السَّامِعِ عَلَيْكَ مُتَكَلِّمًا أَنْ يَكُونَ بَيَانُكَ هَادِيًا لَهُ إِلَىٰ مُرَادِكَ، فَيَتَحَقَّقُ التَّوَاصُلُ الَّذِي هُوَ طِلْبَةُ التَّخاطُبِ بَيْنَكُمَا.

(١) الذَّهَابُ إِلَىٰ أَنَّ قَوْلَنَا: «مَا ضَرَبَ إِلاَّ عَمْرٌو زَيْدًا» جُمْلَتَانِ يَسْتَوْجِبُ أَنْ تَكُونَ سَكْتَةٌ بَعْدَ «عَمْرٍو» فِي الأَدَاءِ الشّفَاهِيّ، ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ بَعْدَ هُنَيْهَةٍ قَائِلًا: «عَمرًا»، ويَسْتَوْجِبُ فِي الأَدَاءِ الْكِتَابِيّ أَنْ تُوضَعَ عَلَامةُ التَّرْقِيمِ النُّقْطَةُ بَعْدَ عَمْرو: (مَا ضَربَ إِلَّا عَمرُو. زَيْدًا)، وَهَذَا يَجْعَلُ قَوْلَهُ: «زَيْدًا» جُمْلَةً اسْتِئْنافِيّةً مَفْصُولَةً عَنِ الَّتِي قَبْلَهَا، لِشِبْهِ كَمَالِ الاتِصَال (الاسْتِئْنَافِ البَيانِيّ)؛ أَيْ تَكُونُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ تَضَمَّنَتْهُ الجُمْلَةُ الأُوْلَىٰ: «مَنْ ضَرَبَ»، فَيَأْتِي قَوْلُكَ: (زَيْدًا) جَوَابًا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ المُقدَّرِ، حُذِفَ مِنْه صَدْرُ «الاستئْنَافِ»؛ أَيْ ضَرَبَ زَيْدًا.

[مَوْقِعُ المَقصُورِ عَلَيْهِ مَعَ «إنَّما»]:

وَأَمَّا فِي «إِنَّمَا»، فَيُؤَخَّرُ المَقْصُورُ عَلَيْهِ. تَقُولُ: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ»، و«إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، و«إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا يَوْمَ الجُمُعَةِ»، و«إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي السُّوقِ»، أَيْ «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ»، و«مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ»، و«مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا»، و«مَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، و«مَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا فِي السُّوقِ».

فَالْوَاقِعُ أَخِيرًا هُوَ المَقْصُورُ عَلَيْهِ أَبَدًا؛ وَلِذَلِكَ تَقُولُ: «إِنَّمَا هَذَا لَكَ»؛ و«إِنَّمَا لَكَ هَذَا»؛ أَيْ مَا هَذَا إِلَّا لَكَ، وَمَا لَكَ إِلَّا هَذَا، حَتَّىٰ إِذَا أَرَدْتَ الْجَمْعَ بَيْنَ «إِنَّمَا»، و«الْعَطْفِ»، فَقُلْ: «إِنَّمَا هَذَا لَكَ لَا لِغَيْرِكَ»، و«إِنَّمَا لَكَ هَذَا لَا ذَاكَ»، و«إِنَّمَا أَخَذَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو»، و«إِنَّمَا زَيْدٌ يَأْخُذُ لَا يُعْطِي»[1].

وَمِنْ هَذَا تَعْثُرُ عَلَىٰ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، وَقَوْلِنَا: «إِنَّمَا يَخْشَىٰ العُلَمَاءُ مِنْ عِبَادِ اللهِ»، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي قَصْرَ خَشْيَةِ اللهِ عَلَىٰ الْعُلَمَاءِ، وَالثَّانِي يَقْتَضِي قَصْرَ خَشْيَةِ العُلَماءِ علَىٰ اللهِ[2].

---

(١) هَذَا يَسْتَوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ (لاَ) هُوَ المُقَابِلُ لَلمَقْصُورِ عَلَيْهِ: «إِنَّمَا جَاءَ مُحمَّدٌ لاَ خَالِدٌ»، فَإِنْ قُلْتَ: «إِنَّما شَوْقِي شَاعِرٌ لَا المَعَرِّي»، كُنْتَ قَدْ أَخْلَلْتَ، وَالصَّوَابُ:» إِنَّما شَوقِي شَاعِرٌ لَا رَسَّامٌ».

(٢) قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] القَصْدُ إِلَىٰ أَنَّ الخَشْيَةَ الحَقِيقَةَ للهِ إِنَّما تَكُونُ مِنَ العُلَمَاءِ لَا مِنْ غَيرِهِمْ، ذَلِكَ أَنَّ «الخَشْيَةَ» هِيَ الخَوفُ المؤَسَّسُ عَلَىٰ العِلْمِ، بِمَا يُخافُ مِنْهُ فـ «الخوفُ» أَعمُّ، و«الخَشْيَةُ» أَخَصُّ، وَلَا يُرادُ بِالعُلَمَاءِ هُنَا عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ وَحْدَهُمْ، بَلْ كُلُّ عِلمٍ يَزِيدُك قُرْبًا مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ ، وَمَنْفَعَةً لِلْعِبادِ، وَإِصْلَاحًا لِلْحَياةِ هُوَ عِلْمٌ نَافِعٌ يُحقِّقُ لِصَاحِبِهِ الخَشْيَةَ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ وَصَاحبه مِنَ العُلَمَاءِ.

[ما بيْن «غيْر»، و«إلَّا»]

وَاعْلَمْ أَنَّ حُكْمَ «غَيْرِ» حُكْمُ «إِلَّا» فِي إِفَادَةِ القَصْرَيْنِ؛ أَيْ «قَصْرَ المَوْصُوفِ عَلَىٰ الصِّفَةِ»، و«قَصْرَ الصِّفَةِ عَلَىٰ المَوْصُوفِ»، وَفِي امْتِنَاعِ مُجامَعَةِ «لَا» الْعَاطِفَةِ.

تَقُولُ فِي قَصْرِ المَوْصُوفِ إِفْرَادًا: «مَا زَيْدٌ غَيْرُ شَاعِرٍ»، وَقَلْبًا: «مَا زَيْدٌ غَيْرُ قَائِمٍ».

وَفِي قَصْرِ الصِّفَةِ بِالاعْتِبَارَيْنِ بِحَسَبِ المَقَامِ: «لَا شَاعِرَ غَيْرُ زَيْدٍ»، وَلَا تَقُولُ: «مَا زَيْدٌ غَيْرَ شَاعِرٍ لَا كَاتِبٍ»، وَلَا: «لَا شَاعِرَ غَيْرُ زَيْدٍ لَا عَمْرٍو». (انتهىٰ).

تَلْخِيصُ بَابِ الْقَصْرِ

١) «الْقَصْرُ» مُصْطَلَحٌ بَلَاغِيٌّ يُرَادُ بِهِ تَخْصِيصُ أَمْرٍ بِأَمْرٍ بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

٢) يَقُومُ الْقَصْرُ مِنْ: مَقْصُورٍ، وَمَقْصُورٍ عَلَيْهِ.

٣) يَقُومُ «الْقَصْرُ» مِنَ اجْتِمَاعِ «إِثْبَاتٍ وَنَفْيٍ» فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ. يَكُونُ الْإِثْبَاتُ تَصْرِيحًا فِي طُرُقِهِ كُلِّهَا إِلَّا «طَرِيقُ الْعَطْفِ»، فَهُمَا مَعًا مُصْرَحٌ بِهِمَا فِيهِ.

٤) الْقَصْرُ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ «إِيجَازِ القِصَرِ» لِجَمْعِهِ بَيْنَ مَعْنَىٰ جُمْلَتَيْنِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

٥) الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ نَوْعَانِ: قَصْرُ مَوصُوفٍ عَلَىٰ صِفَةٍ، وَقَصْرُ صِفَةٍ عَلَىٰ مَوصُوفٍ.

٦) الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ عُمُومِ النَّفْيِ وَخُصُوصِهِ إِلَىٰ نَوْعَيْنِ: قَصْرٍ حَقِيقِيٍّ (الْمَنْفِيُّ عَامٌّ)، وَقَصْرٍ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ (إِضَافِيٍّ): مَا كَانَ الْمَنْفِيُّ غَيْرَ عَامٍّ.

٧) الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ تَحَقُّقِ النَّفْيِ وَادِّعَائِهِ ضَرْبَانِ: قَصْرٌ تَحْقِيقِيٌّ: مَا كَانَ النَّفْيُ الْعَامُّ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ، وَقَصْرٌ ادِّعَائِيٌّ(لِلْمُبَالَغَةِ): مَا كَانَ النَّفْيُ الْعَامُّ غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ.

٨) الْقَصْرُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الَّذِي يَنْقَسِمُ إِلَىٰ: تَحْقِيقِيٍّ وَادِّعَائِيٍّ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُ حَاضِرًا فِي الْإِضَافِيِّ أَيْضًا.

٩) يَنْقَسِمُ الْقَصْرُ الْإِضَافِيُّ (غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ) بِاعْتِبَارِ حَالِ الْمُخَاطَبِ اعْتِقَادًا إِلَىٰ ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: (قَصْرِ إِفْرَادٍ)، و(قَصْرِ قَلْبٍ)، و(قَصْرِ تَعْيِينٍ).

١٠) «الْقَصْرُ» غَرَضٌ مِنْ أَغْرَاضِ الْبَيَانِ الَّتِي يَرْمِي إِلَيْهَا الْمُبِينُ، وَكُلُّ غَرَضٍ لَهُ طَرَائِقُ، وَطَرَائِقُ الْقَصْرِ كَثِيرَةٌ. اخْتَصَّ الْبَلَاغِيُونَ أَرْبَعَةً مِنْهَا فِي هَذَا الْبَابِ.

١١) الْعَطْفُ بـ(لَا)، و(بَلْ)، و(لَكِنْ) وَلِكُلٍّ شُرُوطٌ، لِيُفِيدَ الْقَصْرَ.

١٢) الْعَطْفُ بـ(لَا) يَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ الْمُعَادِلُ لِمَا بَعْدَهَا فِي الْجُمْلَةِ الْسَابِقَةِ عَلَيْهَا.

١٣) الْعَطْفُ بـ(لَا) يَجْتَمِعُ مَعَ (إِنَّمَا)، و(التَّقْدِيمِ)، وَلَا يَجْتَمِعُ (مَعَ الْاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ).

١٤) الْعَطْفُ بـ(لَا) يَكُونُ لِقَصْرِ الْقَلْبِ.

١٥) الْعَطْفُ بـ (بَلْ) الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَا كَانَ بَعْدَهَا.

١٦) الْعَطْفُ بـ (لَكِنْ) الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَا كَانَ بَعْدَهُ.

١٧) طَرِيقُ (الْعَطْفِ) لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقَصْرِ «الْإِضَافِيِّ».

١٨) طَرِيقُ (الْاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ) يَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَا كَانَ بَعْدَ (أَدَاةِ الْاسْتِثْنَاءِ) مُبَاشَرَةً، لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَتَقَدَّمُ هُوَ عَلَيْهَا.

١٩) يَصِحُّ تَقْدِيمُ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ عَلَىٰ الْمَقْصُورِ إِذَا تَقَدَّمَتْ مَعَهُ «أَدَاةُ الْاسْتِثْنَاءِ».

٢٠) الْقَصْرُ بـ (الْاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ) يَكُونُ مَعَ مَا يَكُونُ مَجْهُولًا أَوْ مُنْكَرًا أَوْ غَرِيبًا، أَوْ مَا شَأْنُهُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ.

٢١) قَدْ يُنَزَّلُ غَيْرُ الْمَجْهُولِ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لِمُقْتَضٍ.

٢٢) طَرِيقُ (إِنَّمَا) مُكَوَّنٌ مِنْ (إِنَّ) و(مَا) الْكَافَّةِ، وَلَيْسَتْ (الْمَوصُولَةَ)، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ (إِنَّمَا) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَفَتْحِهَا فِي إِفَادَةِ الْقَصْرِ.

٢٣) الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ (إِنَّمَا) هُوَ الْمُؤَخَّرُ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مُعَادِلًا لِمَا بَعْدَ (لَا) إِذَا ذُكِرَتْ مَعَهَا.

٢٤) يَكُونُ الْقَصْرُ بـ (إِنَّمَا) مَعَ مَا لَا يُجْهَلُ، أَوْ لَا يُنْكَرُ، أَوْ مَا كَانَ شَأْنُهُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ.

٢٥) قَدْ يُنَزَّلُ الْمَعْلُومُ، وَالمُسَلَّمُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ وَالْمُنْكِرِ لِمُقْتَضٍ.

٢٦) أَحْسَنُ مَقَامَاتِ (إِنَّمَا) التَّعْرِيضُ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَىٰ مَعْنَىٰ غَيْرِ مَذْكُورٍ بِطَرِيقِ «التَّلْوِيحِ»، وَهُوَ مَا يُسَمَّىٰ بـ (مُسْتَتْبَعَاتِ التَّرَاكِيبِ).

٢٧) طَرِيقُ (التَّقْدِيمِ) الْمُفِيدِ لِلْقَصْرِ هُوَ تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرِ فِي (النَّحْوِ)، أَمَّا مَا وَجَبَ تَقْدِيمُهُ أَوْ امْتَنَعَ عِنْدَ «النُّحَاةِ» فَلَا يَكُونُ فِيهِ قَصْرٌ.

٢٨) «التَّقْدِيمُ» يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَالْفِعْلِ وَمُتَعَلَّقَاتِهِ إِلَا الْمَفْعُول مَعَهُ، وَلَا يَقَعُ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ.

٢٩) الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ فِي التَّقْدِيمِ هُوَ الْمُقَدَّمُ.

٣٠) تَجْتَمِعُ (لَا) مَعَ التَّقْدِيمِ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا هُوَ عَدِيلُ الْمُقَدَّمِ.

طَرِيقُ (الْعَطْفِ)، و(الْاسْتِثْنَاءِ الْمُفَرَّغِ)، و(إِنَّمَا) يُفِيدُ الْقَصْرَ وَضْعًا، و(التَّقْدِيمُ) يُفِيدُ الْقَصْرَ بِالْفَحْوَىٰ وَالذَّوْقِ، فَدَلَالَتُهُ سِيَاقِيَّةٌ.

البَابُ السَّابعُ

القَوْلُ فِي الفَصْلِ والوصل

الوَصْلُ عَطْفُ بَعْضِ الجُمَلِ علَىٰ بَعْضٍ[1]، وَالفَصْلُ تَرْكُه[2].

وَتَمْييزُ مَوضِعِ أحَدِهِما مِن مَوضِعِ الآخَرِ علَىٰ ما تَقْتَضِيهِ البَلاغَةُ فَنٌّ مِنْها عَظيمُ الخَطَرِ، صَعْبُ المَسْلَكِ، دَقِيقُ المَأْخَذِ، لَا يَعْرِفُهُ علَىٰ وجْهِهِ، وَلَا يُحِيطُ عِلمًا بكنهِهِ، إلَّا منْ أُوتِيَ فِي فَهْمِ كَلَامِ الْعَربِ طَبْعًا سَلِيمًا، وَرُزِقَ فِي إدْراكِ أسْرارِهِ ذَوْقًا صَحِيحًا؛ وَلِهذَا قَصَرَ بَعْضُ العُلَماءِ البَلاغَةَ عَلَىٰ مَعْرِفَةِ «الفَصْلِ مِن الْوَصْل»، وَمَا قَصَرَها عَلَيْه لأنّ الأمْرَ كذلك، إنّمَا حَاولَ بِذلِكَ التَّنْبِيهَ علَىٰ

(١) هذا التَّعريفُ يحتاجُ إلىٰ إضافةِ «بالواو خاصَّةً»، حتىٰ لا يدخلَ فيه علىٰ مذهبهم العطفُ بغير «الواو».

والأوْلَىٰ أن يُقال: الفصل والوصل عند البلاغيين: «عطفُ جملة علىٰ أخرىٰ لا محل لها من الإعراب، أو قيد معنوي يراد إشراكها فيه بالواو خاصة».

هذا التعريفُ مكتملُ الأركانِ، وهي علىٰ النحو التالي: (عطف جملة علىٰ جملة)، يُخْرِج عطفَ المفردات، و(لا محلّ لها من الإعراب، أوْ قيدٍ معنويٍّ يراد إشراكها فيه)، يخرج عطف جملة علىٰ جملة، لها محلّ من الإعراب، أو لها قيد، (بالواو خاصة) يخرج ما كان العطف فيه بغير(الواو).

ولا يُفْهَمُ من هذا أنَّ ما أخرجَه التّعريفُ لا يدخل في بلاغة الكلام، كلَّا، هو لا يَدْخُلُ في الفصل والوصل الاصطلاحي، أي: عند البلاغيين خاصَّةً، فهو تحريرٌ لمصطلح: «الفصل والوصل» عند البلاغيين وحْدَهم.

(٢) قوله: «وَالْفَصْلُ تَرْكُه» معناه: والفصل - مصطلحًا بلاغيًّا - هو تَرْكُ عطف جملة علىٰ جملة لا محل لها من الإعراب، أو قيد معنوي بالواو خاصَّةً.

وهذا لا يعني أنَّا نُسَمّي العطفَ بالفاء «فصلًا»، أو العطفَ بالواو علىٰ جملة لها محلٌّ من الإعراب «فصلًا» - هذا يُسَمَّىٰ: (عطفًا نحويًّا)، لا فصلًا بلاغيًّا، فوجَبَ تحريرُ مفهوم المصطلح البلاغِيِّ، فتحريرُ مفاهيم المصطلحات مُهِمٌّ جِدًّا في تحقيقِ حُسن الفهمِ.

مزيدِ غموضِهِ، وأنَّ أحدًا لا يكمُل فيه إلّا كمُل فِي سائرِ فنونِها، فَوَجَبَ الاعْتِنَاءُ بِتَحْقِيقِهِ علَىٰ أَبْلَغِ وَجْهٍ فِي البَيَانِ، فنقول - واللهُ المستعان[1]:

• • •

[أَحْوالُ الفَصْلِ والوصْل بيْن جُمَلٍ مُشتَرَكَةٍ فِي الحُكْمِ]

إِذَا أَتَتْ جُمْلَةٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ، فالأُولَىٰ مِنْهُما إمّا أنْ يكونَ لَها مَحَلٌّ مِن الإعْرابِ أَوْ «لا»[2]، وَعَلَىٰ الَأوّلِ إِنْ قُصِدَ التَّشْرِيكُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الثّانِيَةِ فِي حُكْمِ الإعْرابِ

(١) أيْ: قَصَرَ البلاغَةَ علىٰ معرفةِ الفصل والوصل قصرًا للمبالغَةِ والادِّعاءِ؛ إيماءً إلىٰ أنَّ معرفَةَ ما سواهما أيسَرُ من معرفتِهما؛ لحاجتهما إلىٰ مزيدِ لقانيةٍ ويقظةٍ، وتبَصُّرٍ وتدسُّسٍ في حركة المعنىٰ، والبصرِ بأنساب المعاني بين الجُمل والفِقَر، ونحوِهِمَا.

فمَنْ ملكَ القدرةَ علىٰ معرفة مواضِعِ الفصل من الوصل، وهو يُبين عن معانيه كان المُقتدرَ علىٰ أن يعرفَ مواقعَ الأساليبِ الأُخَر، وما بينها من فروق؛ لما يحتاحه عرفانُ البليغ بمواقعِ العطف بالواو بين الجمل إلىٰ مزيدِ حكمةٍ وبصيرةٍ.

وكذلك مَن ملك القدرةَ علىٰ معرفة مقتضِيات الفصل، ومقتضيات الوصل، وهو يتلقَّىٰ البيانَ البليغَ، والقدرةَ علىٰ مَعرفةِ أثرِ ذلك في المعنىٰ، كان علىٰ غيرِ ذلك أقدرَ.

(٢) لا يكونُ للجملة محلاً من الإعراب إلا إذا صَلَحَتْ أنْ تقَعَ موقِعَ المفرد، وهي سبْعُ جُمَلٍ:

الواقِعةُ خبرًا: محمدٌ يقرأ القرأن.

الواقِعةُ حالًا: جاء محمدٌ يرتل القرآن.

الواقِعةُ مفعولًا: يقُول محمدٌ: إنَّ أباه مسافرٌ.

الواقِعةُ مضافًا إليه: اجلس حيثُ يجلس خالدٌ.

التابعةُ لمفرد، كالجملة الواقعة بعد نكرةٍ: جاء رجلٌ يحفظ القرآن.

الواقِعةُ جوابًا لشرطٍ جازمٍ، إذا كانت مقرونة بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائية، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]

التابعةُ لجملة لها محلٌّ من الإعراب: محمد يقرأ القرآن، ويصلي علىٰ النبيّ - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسَلّم.

عُطِفَتْ عَلَيْهَا[1]، وَهذَا كَعطْفِ المُفرَدِ علَىٰ المُفرَدِ؛ لأنّ الجُملةَ لا يَكونُ لَها مَحَلٌّ مِن الإعرابِ، حتّىٰ تَكونَ واقِعةً مَوقِعَ المُفردِ، فَكَمَا يُشْتَرَطُ فِي كَونِ العَطْفِ بـ(الواو) ونحوِه مَقبُولًا فِي المُفْرَدِ أنْ يَكونَ بَيْنَ المَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ جِهَةٌ جامِعَةٌ[2]، كَما فِي قولِه تَعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبأ:٢]، [الحديد:٤][3] - يُشْتَرَطُ فِي كَونِ

---

(١) كما في قولِك: (محمدٌ ينصُر الحقَّ بالحقِّ، ويصنَعُ الخَيرَ، وينشرُه في النّاس)، قولُك: (ينصُر الحقَّ بالحقِّ) له محلٌّ من الإعراب (خبر)، عطفْتَ عليه قولَكَ: (يصنع الخير وينشره)؛ ليشارِكَه في حكم الخبريَّةِ.

وقولُه تَعالَىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ١ - ٣] قولُهُ: (جاء نصر الله) فِعلُ الشّرط، عُطِفَ عليه: (رأيت الناس)؛ لمشاركته في الحكم (فعل الشرط)، وقَوْلُه: (سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) جواب الشرط، عطف عليه قوله: (استغفره)؛ لمشاركته في الحكم (جواب الشرط).

(٢) أيْ: إنّه لا يصحّ عطفُ شيْءٍ علَىٰ شيْءٍ - جملةً أوْ مفردًا - إلاّ إذا كان هنالك عَلاقةٌ بيْنهما، تُسمّىٰ: «الجامع»؛ أي: ما يَجْمَعُ بيْن المُتعاطفيْن، وقوله: (عطف) يتضمنُ اشتراطَ الجامعِ؛ لأنَّه لا يكونُ إلّا إذا كانت عَلاقَةٌ.

وقد يكونُ الجامعُ ظاهرًا وقريبًا، وقد يكونُ خفيًّا بعيدًا، وكلَّما كان الجامعُ خفيًّا كان البيانُ أمتعَ بلاغةً. واستبصارُ الجامعِ في البيانِ البَليغِ يَحتاجُ إلىٰ فِرَاسَةٍ بيانيّةٍ، وبصيرةٍ نافذة، وقدرةٍ علىٰ إدراكِ خفيِّ أنسابِ المعاني.

(٣) سِياقُ الآيَةِ: طَلِيعَةُ سورَةِ «سَبأ»، بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلْآخِرَةِ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝١ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۚ وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ [سبأ: ١ - ٢]، وسورة (الحديد) بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ١ - ٤].

عَطَفَ (مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) علىٰ (مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ)، وعطفَ (مَا يَعْرُجُ فِيهَا) علىٰ (مَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء)؛ لما بين كلِّ جُملتين من التَّقَابُلِ.

العَطْفِ بِالواوِ ونحْوِه مَقبولًا فِي الجُمْلَةِ ذَلِكَ، كَقَولِكَ: (زَيدٌ يَكْتُبُ وَيُشْعِرُ، أوْ يُعطِي وَيَمْنَعُ)(١)، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[البقرة: ٢٤٥](٢)؛ وَلِهَذَا عِيبَ علَىٰ أبِي تَمَّامٍ قَوْلُه:

لَا والَّذِي هُوَ عالِمٌ أنَّ النَّوَىٰ صَبِرٌ، وأنَّ أبا الحُسَيْنِ كريمُ(٣)

وفي الآيَةِ نَسَقٌ بديعٌ (يلج) مقابل (يخرج)، و(ينزل) مقابل (يعرج)، بدأ في كلٍّ بما هو إلىٰ السفول (يلج)، (ينزل)، وثنىٰ في كلٍّ بما هو إلىٰ الصعود (يخرج)، (يعرج)، وهذا دالٌّ علىٰ كَمَالِ العلم والقُدرة، الدّالَّيْنِ علىٰ وحدانيته وعزته - سُبحانه وتعالىٰ.

(١) بين الكتابة والشِّعر جِهَةٌ جامِعَةٌ، بالغَةُ الظهورِ، وبين الإعطاءِ والمَنعِ جهةٌ جامعَةٌ ظاهرةٌ أيضًا (التضاد).

ولو قيل: (محمدٌ يضحك، ويمشىٰ) لكان قبيحًا، فليست عَلاقةٌ بيْن (الضحك) و(المشي).

(٢) يقُولُ الحقُّ - جلّ اسْمُهُ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، عُطِفَ قولُه: (يبسط) علىٰ قوله: (يقبض)، الواقع خبرًا عن اسم الجلالةِ؛ لمُشاركَتِهِ في الحكم الإعرابي، فاللهُ العليّ القديرُ جامعٌ كمالَ الفعليْن، وجاء الإعرابُ بالفعل المضارع إيماءً إلىٰ أنّه فِعْلٌ مُتَجَدِّدٌ بالنسبةِ لكلّ مخلوقٍ، دائمٌ لا ينقطِعُ.

(٣) البْيتُ من قصِيدةٍ لأبي تمام، يمدحُ بها محمد بن الهيثم الشّيبانيّ، يقولُ فيها:

زعمت هواكَ عفا الغداةَ كما عفتْ مِنْهـا طُلـولٌ باللَّـوَىٰ ورُسُـومُ
لا والـذي هوَ عـالمٌ أنَّ النَّـوىٰ صَبِـرٌ وأنَّ أَبَـا الحُسَـيْنِ كَرِيـمُ
ما زِلْتُ عَنْ سَـنَنِ الوِدَادِ ولا غَدَتْ نفسـي علـىٰ إلـفٍ سـواكِ تحومُ

قولُهُ: (لا والذي هو...) رَدٌّ علىٰ قولِهِ: (زعمتْ) أي: لم يعف هواها من فؤادي، ثم يُقسم بالله - تَعالىٰ - معربًا عنه بقوله: (والّذِي هو عالم...)، وجواب القسَم: (مازِلْتُ عَنْ سنن الوداد ...) أي: ما تحوّلت عمّا كنتُ عليْهِ مِن هواها.

أبو تمام عطف قوله: (أنَّ أَبَا الحُسَيْنِ كَرِيمُ) علىٰ قوله: (أنَّ النـوىٰ صَبِرٌ)، وجعلهما معًا من معلوم الله - تَعَالَىٰ - وليس ثَمَّ جامعٌ ومناسبَةٌ ظَاهِرَةٌ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الحُسَيْنِ وَمَرارَةِ النَّوَىٰ.

وبالرُّجوعِ إلىٰ ما قيل في شأنِ الجامعِ، وتقسيمِهِ إلىٰ «عقليّ»، و«وهمِيّ»، و«خياليّ» تجدُ العَلاقةَ بين الأمرين المذكورين في البيتِ بينهما جامِعٌ وهْمِيٌّ؛ لاجتماعِ لازم «كرم أبي الحسين»، و«مرارة

إذ لا مُناسَبَةَ بيْن كَرَمِ أبِي الحُسَيْنِ ومَرارَةِ النَّوَىٰ، وَلا تَعَلُّقَ لأحَدِهِمَا بالآخَرِ.

• • •

[الفَصْلُ لِعَدَمِ الاشْتِراكِ فِي الحُكْمِ]

وإنْ لَـمْ يَقْصِـدْ ذَلِـكَ تُـرِكَ عَطْفُهَـا عَلَيْهـا[1]، كَقَوْلِـهِ تَعالـىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقـرة: ١٤ - ١٥]، لَـمْ يُعْطَـفْ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ علَـىٰ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنّـه لَـو عُطِـفَ عَلَيْـهِ لَـكَانَ مِـن مَقُـولِ المُنافِقِيـن، وَلَيْـسَ مِنْـهُ[2]، وكَـذا قولـه تَعَالَـىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ

النَّوَىٰ»، علىٰ ما سيأتيك في مبحثِ «الجامع» - إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

(١) اسمُ الإشارةِ فِي قولِهِ: (وإنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ) يُرادُ به عدَمُ التَّشريكِ في الحُكْمِ، أي: إنَّه إذا لم يقصِد المتكلِّمُ أن يُشْرِكَ الثّانِيَةَ للأولىٰ في حُكْمِها - علىٰ المُتكَلِّمِ أن يترُكَ العطف بـ(الواوِ)؛ سواء كان بينهما جامِعٌ، أو لم يكن بينهما جامع، فعِلَّةُ تَرْكِ العطفِ عَدَمُ قصدِ التَّشريكِ فِي الحُكْمِ.

(٢) قَوْلُهُ تَعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤ - ١٥] مُكَوَّنٌ من أمَرَيْنِ؛ من قَوْلِهِ تَعالىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾، ومن قولِهِ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، الأولُ من شَرطٍ وجوابه، وجُملةُ الجوابِ - كما ترَىٰ - مكونةٌ من فعلِ القَوْلِ من المنافقين، ومقولِه، ومقولُ القوْلِ جملتان: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾، وهما معًا منْ كلامِ المنافقين، الثَّانية مؤكدة للأولَىٰ.

ثم يأتي الرَّدُّ من الله - تَعالىٰ - علىٰ قول المنافقين لليهودِ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ قائلًا: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، فهذه من كلام اللهِ - تَعَالَىٰ - فلو عُطِفَتْ علىٰ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، أو علىٰ ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ لكان من مقول المنافقين؛ في حين هو من قول الله - تَعالىٰ - فكان تَرْكُ العَطفِ لعدمِ قصدِ التّشريك في الحكم؛ لأنَّ بهذا التَّشريك يفسُد المعنىٰ.

هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾[البقرة: ١١ - ١٢][1]، وكذا قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ١٣][2].

• • •

[العَطْفُ بَيْنَ الجُمَلِ بِغيرِ الواوِ]

وَعَلَىٰ الثَّانِي إنْ قُصِدَ بَيانُ ارْتِباطِ الثّانِيةِ بالأُولَىٰ عَلَىٰ مَعْنَىٰ بَعْض حُروفِ الْعَطْفِ سِوَىٰ «الواو» عَطَفْتَ عَلَيْهَا بِذلِكَ الْحَرْفِ، تَقُولُ: «دَخَلَ زَيْدٌ، فَخَرَجَ عَمْرٌو»، إذا أرَدْتَ أن تُخبِرَ أنّ خُروجَ عَمْرٍو كان بَعد دُخولِ (زَيدٍ) مِن غيرِ مُهْلَةٍ، وَتقولُ: «خَرَجْتُ، ثُمّ خَرَجَ زَيْدٌ»، إذا أرَدْتَ أن تُخْبِرَ أنّ خُروجَ زَيْدٍ كان بَعدَ خُروجِكَ بِمُهْلَةٍ، وَتقولُ: «يُعْطِيكَ زَيْدٌ دِينارًا، أوْ يَكْسُوكَ جُبّةً» إذَا أرَدْتَ أنْ تُخْبِرَ أنَّهُ يَفْعَلُ واحِدًا مِنْهُما لا بِعَيْنِهِ[3]، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعالَىٰ: ﴿ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ

---

(١) نسقُ هذه الآيَةِ كمثل نسقِ الآيَةِ السَّابِقَةِ إلاّ أنَّ مقولَ المنافقين هنا جُملَةٌ واحدَةٌ: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾، وجملةُ: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ من قولِ الله - تَعالىٰ - ولا يَصحّ عطفُ قولِه - تَعالَىٰ - علَىٰ قول المنافِقين؛ لئلّا يُظنّ أنّ الجُملتَين معًا منْ مقولِ المُنافِقين، فيفسُدُ المَعنىٰ، فتركُ العطفِ هنا اتقاءُ فسادِ المعنىٰ.

(٢) الأمرُ في هذ الآية كالآيتين قبْلها؛ مقالَةُ المنافقين جملةٌ واحدّة: ﴿ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾، وجملةُ: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ من قول الله - تعالىٰ - ولو عُطِفَت بالواو لتُوُهِّمَ أنَّ الجملتين من مقول المنافقين، وهذا يفسد المعنىٰ أيضًا، فترْكُ العطف هنا لدفْعِ فَسادِ المعنىٰ.

(٣) يُشيرُ هنا إلىٰ أنّ العطفَ بغيرِ «الواو» مثل «الفاء»، و«ثُمَّ» - إذا أُريدَ بيانُ ارتباط الثانية بالأولىٰ صحَّ لك العطفُ، فأنت إذا أَردْتَ أن تربطَ بين حَدَثَيْنِ وقعَ كُلٌّ مِن واحدٍ غيرِ الآخرِ، جاز لَك أن تعطفَ بغير (الواو)، تقولُ: (أُذِّن لصلاة الصّبْحِ، فوُلِدَ خالدٌ) أردْتَ أن تُفيدَ أنَّ ولادتَه كانت مقترنَةً بالأذان علىٰ الفورية، وإنْ قلْتَ: (ثُم ولِدَ خالدٌ) كنت تُريد إفادَةَ حدوثِ الولادة من بعد

أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[النمل: ٢٧][1].

• • •

[ترك العطف لعدم الاشتراك في القيد]

وإنْ لَم يَقْصِدْ ذَلِك، فإنْ كانَ لِلأُولَىٰ حُكْمٌ، وَلَمْ يُقصَدْ إعطاؤُه للثَّانِيَةِ تَعيّنَ الفَصْلُ، كَقَوْلِهِ تعالَىٰ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[البقرة: ١٤-١٥]، لَمْ يَعْطِفْ ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ علَىٰ ﴿قَالُوٓا۟﴾ ؛ لِئلَّا يُشارِكَهُ فِي الاخْتِصاصِ بالظّرفِ المُقدّم، وهُو قولُه: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾، فإنَّ اسْتهزاءَ اللهِ - تَعالىٰ - بِهِم - وهُوَ أَنْ خَذَلَهُم، فَخَلَّاهُمْ، وَمَا سَوَّلَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ مُسْتَدْرِجًا إيَّاهُم مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرونَ - مُتّصِلٌ لا يَنقَطِعُ بِكُلِّ حَالٍ؛ خَلَوْا إلَىٰ شَياطِينِهِم، أَمْ لَمْ يَخْلُوا إلَيْهِم[2].

الأذان بمُدَّةٍ.

وعليك أنْ تلحظَ أنَّ قولَه: (دَخَلَ زَيْدٌ، فَخَرَجَ عَمْرُو) لا يستقيمُ أن تَعطف (خرج عمروٌ) بأيّ عاطفٍ إلا إذا تحقق أمران:

الأوّل: أن تقصد الإخبار بالأمرين معًا، وبك حاجةٌ إلىٰ ذلك، وإلّا لا معنًىٰ لأنْ تجمعَ بيْنهما.

الآخر: أن يكون مخاطبُك بحاجةٍ إلىٰ أن يعلم نبأ كلٍّ، وما كان منهما، فلو أنَّ الأمرَ لا يعنيه، أو يعنيه نبَأُ أحدِهما دون الآخر، أو يعرف أحدهما ويجهل الآخر فلا معنًىٰ لهذا العطف.

(١) ورد ذلك القولُ من سيِّدنا سليمانَ - عَليه السّلام - للهدهد حين أخبره بما ذكرت الآيات قبلُ، فما كان من نبيِّ اللهِ - تعالىٰ - إلا أنْ أخبرَه أنَّه سينظر في ما أخبرَ به، وقَدَّمَ قولَه: «صدقت» لحسن ظنّ منه بالهدهدِ، وهُو يعلم أنَّ الهدهد لن يكذب عليه؛ لأنه يعلم أنه نبي الله، وقوله: (أم كنت من الكاذبين) تعليم لنا ألا نأخذ أي قولٍ إلّا من بعد تثبت، فتلك هي الحكمة. وفرْقٌ بيْن التَّوثُّق وسوءِ الظنِّ، فافهم.

(٢) سبق النظرُ في منْعِ عطف (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) علىٰ (إنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ)، وهنا النَّظرُ في منع عطف (اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) علىٰ (قالوا)؛ لأنّه لو عُطِفَ عليه كان المعنىٰ: أنّه لا يستهزئُ بهم إلَّا

وَكَذَلِكَ فِي الآيَتَيْنِ الأخِيرَتَيْنِ، فَإنَّهُمْ مُفْسِدونَ فِي جَميعِ الأَحيانِ، قِيلَ لهم: لا تفسِدوا، أوْ لا، وَسُفَهاءُ فِي جَميعِ الأوْقاتِ، قِيلَ لَهُمْ: آمِنُوا أوْ لَا.

• • •

[أحْوالٌ أُخَر لِلْفَصْلِ]

وإنْ لَم يَكنْ لِلأُولَىٰ حُكْمٌ كَما سَبَقَ[1]، فإنْ كانَ بيْن الجُملتَينِ كَمالُ الانْقِطاعِ، وليس في الفَصلِ إيهامُ خِلافِ المَقْصودِ - كما سَيأتِي - أوْ كمالُ الاتّصال، أوْ كانَت الثَّانِيةُ بِمَنزِلةِ المُنقطِعةِ عَن الأُولىٰ، أوْ بِمَنزلة المُتَّصلةِ بِها - فَكذلِك يَتَعَيّنُ الفَصْلُ.

• • •

[وَجْهُ تَعَيُّنِ الفَصْلِ فِي هذِه الصُّورِ الأَرْبَعِ]

أَمَّا فِي الصُّورةِ الأُولَىٰ؛ فَلأنَّ «الواوَ» لِلْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ يَقْتَضِي مُناسَبَةً بَيْنَهُما - كَما مَرَّ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِيةِ؛ فَلأنَّ العطفَ فيها بِمنزِلةِ عطفِ الشَّيْءِ علَىٰ نَفْسِهِ، مَع أنّ

إذا خَلوا، فاسْتهزاؤُه بهم سيكونُ مقيدًا بزمان الخلوة، وهذا غيرُ حَقٍّ. هو - سُبْحَانَهُ وتعَالىٰ - يستهزِئُ بِهم فِي كلِّ وقتٍ.

(١) وهذا يتَمَثَّلُ في ثلاث صور:

ألَّا يكون للأولىٰ حكمٌ إعرابي.

ألَّا يكونَ للأولىٰ قيدٌ معنوي؛ كأنْ تكون جملة شرطٍ.

أن يكون لها أحدُهما، ولا يُرادُ إشراك الثانية فيه.

العَطفَ يَقتضِي التَّغايُرَ بيْن المَعطوفِ وَالمَعْطوفِ عَليهِ.

وأمَّا فِي الثَّالِثَةِ والرّابِعةِ، فَظاهِرٌ مِمَّا مَرّ.

• • •

[كَمالُ الانْقطاعِ]

وأمّا «كَمالُ الانْقطاعِ» فَيكونُ لِأَمْرٍ يَرْجعُ إلَىٰ الإسْنادِ، أَوْ إلَىٰ طَرَفَيْهِ[1].

(الأَوّل): أنْ تَختلِفَ الجُملتانِ خَبرًا وَإنشاءً:

أ) لَفْظًا وَمَعْنًىٰ، كَقَولِهِمْ: «لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ»، و«هَلْ تُصْلِحُ لِي كَذا أدْفَعُ إلَيْكَ الأُجْرَةَ؟ بِالرّفْعِ فِيهِما[2].

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَقَــالَ رَائِدُهــم أرْسُــوا نُزَاوِلُهَا فكلّ حَتْفِ امرِئٍ يجْرِي بمقدارِ[3]

---

(١) سَبَبُ الانقطاعِ بيْن الجملتين إما اختلافُ الجملتَيْن في الخبرية والإنشائيَّةِ في المعنىٰ واللَّفظ معًا، أو فِي المعنىٰ وحْدَه، أوْ لا يكونُ بيْنهما جامعٌ، وهذا السببُ الثاني لا يتحقَّقُ في الكلامِ البليغِ؛ ولا سيما في بيان الوحي قرآنًا وسُنَّةً.

(٢) إنْ جَزمتَ (يأكلك)، أو (أدفع) كان الكلامُ في كلٍّ أسلوبًا واحدًا، والجزمُ يكون علىٰ تقدير شرطٍ في كلٍّ: (إنْ تدنُ يأكلْك، وإن تُصْلح أدفعْ).

(٣) البيتُ للأخطل، كما في كتاب سيبويهِ، وليس في «الديوان». «الرائد»: مَن يتقدَّمُ قومَه طلبًا للماء والكلأ ونحوهما. «أرسوا»: أمرٌ من رست السفينة، ومنه: «المَرسَىٰ» مكان رسوها، و«المرسَاة»: الأداة التي يُرسَىٰ بها. و«نُزاول»: نحاول، و«الهاء» في «نزوالُها» يحتمل أن يعود إلىٰ السفينةِ أو الحرب. و«الحَتف»: الموت».

قال: «نزاولُها» بالرّفعِ، فكان بين جملة (أرسُوا)، وجملة (نُزاولُها) «كمال انقطاعٍ في النسبة»؛ الأولىٰ (إنشاء؛ أمر)، والثانية (خبر)، فإنْ جزمْتَ «نزاولْ» كانت في جواب الأمر، فلا يكونُ في البيتِ

ب) أوْ مَعْنًىٰ، لَا لَفظًا، كقولِكَ: ماتَ فُلانٌ - رَحِمَهُ اللهُ»[1].

وَأَمَّا قَوْلُ اليَزِيدِيّ:

مَلّكْتُـهُ حَبْلـي، ولكنَّـهُ أَلْقَـاهُ مـن زُهْـدٍ عَلـىٰ غارِبي
وقـالَ إِنّـي في الهَـوىٰ كاذِبٌ انْتَقَـمَ اللهُ مِـن الْـكاذِبِ[2]

شاهدٌ.

فإنْ قلتَ: إنَّ جملَةَ: «أرسُوا» في البيت جملةٌ لها محلٌّ من الإعراب، وكلامُنَا في الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب، وعلىٰ هذا لا يكون البيتُ مما نحن فيه؛ «الفصل لكمال الانقطاع». قلتُ: الذي يجبُ أن تكون علىٰ ذكر منه أن الجملة الأولىٰ إذا كانت مقول قولٍ، فأنت أمام أمرين:

الأول: اعتبار حال الجملة الأولىٰ، كما في البيت، فيكون لها محل.

الآخر: اعتبارها في لسان من يُحكَىٰ عنه، أي: في المحكِي، لا في الحكاية؛ المحكيّ هو كلام المنقول عنه، «المخبر عنه»، والحكاية هي كلام المُخبر «الشاعر».

إن اعتبرْتَ الجُملةَ في كلامِ المَنقُولِ عنه «الرائد»، فهي لا محلّ لها، والبيت صالح لاستشهاد به في «كمال الانقطاع»، وإذا اعتبرتَها في الحكاية «كلام الشاعر»، فالجملة لها محل من الإعرابِ، فلا يصلح للاستشْهاد. وهذه قاعدَةٌ استصْحبْها في كلِّ ما تحقَّقَ فيه «المحكي» و«الحكاية».

(١) قوله: «رَحِمَهُ اللهُ» جملةٌ إنشائيَّةٌ دُعائيَّةٌ، وإن كان لفظها علىٰ الخبرية؛ تفاؤلاً أنَّ ذلك مُتحقِّقٌ ثقَةً بواسِعِ رحمتِه - تعالىٰ - فأنت تُخبِرُ، لا تدعو. فكأنك تخبر بأمرين: (موته)، و(رحمة الله - تَعالىٰ - له)، الأول علىٰ التّحقيق، والآخر علىٰ الادِّعاء تفاؤلًا.

وهذا متداولٌ بيْن الناس، وهو جميلٌ من البليغ؛ لأنَّه يقصد هذا المعنىٰ النبيل التَّفاؤليّ، أما الدهماءُ فيقولونه تقليدًا، وتقليدُ أهلِ الفضلِ فِي الخير خيرٌ، فافهمْ.

(٢) البيْتان لأبي محمد يحيىٰ بن المبارك بن المغيرة العدوي، شاعرٌ وراوية، وعالمٌ باللغة (ت: ٢٩٢هـ). قولُه: «مَلّكْتُهُ حَبْلي»: جعلتُ له سلطانًا عليّ. و«غارِبي»: كاهلي، و«الغارب» للبعير ما بيْن الظهر والعنقِ، ما يُلقَىٰ عليْه رَسَنُه.

محلُّ النَّظرِ قولُهُ: «إِنّي في الهَوىٰ كاذِبٌ»، «انْتَقَمَ اللهُ مِن الكاذِبِ»، هما جملتان؛ الأولىٰ: خبرية، مقول القول. والأخرىٰ: خبريَّةٌ لفظًا، إنشائيَّةٌ معنًىٰ (دعاء)، ففصلت الثانيةُ؛ لاختلافها في النسبة الكلامية معنًىٰ عن الأولىٰ.

فَعَدَّهُ السَّكَّاكِيّ - رَحِمَهُ الله - تَعالىٰ - مِنْ هَذا الضَّرْبِ، وَحَمَلَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ القاهِرِ - رَحِمَهُ اللهُ - تَعالىٰ - عَلَىٰ «الاسْتِئنافِ» بِتَقْديرِ: (قُلْتُ)[1].

(الثَّانِي): أن لا يكونَ بيْن الجُملَتينِ جامِعٌ - كَما سَيَأتِي[2].

• • •

[كَمالُ الاتِّصال]

وَأَمَّا كَمَالُ الاتّصالِ، فَيَكُونُ لأمُورٍ ثَلاثَةٍ:

[الصُّورَةُ الأُولَىٰ: تنزيل الثانية منزلة التوكيد من الأولىٰ]

الأوّلُ: أنَ تكونَ الثّانِيةُ مؤكِّدةً لِلأُولَىٰ[3]، والمُقْتضِي للتّأكيدِ دَفْعُ تَوَهُّمِ

وجملة: «إنّي في الهَوىٰ كاذِبٌ» لها محلٌّ من الإعرابِ، والذين مثلوا بالبيت قطعوا النَّظَرَ عن «الحكاية»، والتفتوا إلىٰ المحكيِّ (كلامِ المحبوب)، وعلىٰ هذا فلا يكونُ للأُولَىٰ محلٌّ من الإعراب.

(١) ذهب عبدُ القاهر - مُحقًّا - إلىٰ أن جملة: (انتقم) إنَّما هي جوابُ سؤالٍ تولَّدَ من جملة: (قال: إنِّي في الهوَىٰ كاذب)، لما قال الشَّاعرُ ذلك تخَيَّلَ أنَّ هنالك مَنْ سأله، وماذا قلتَ أنت ردًّا عليه؟ جاء قوله: «انْتقمَ...»، أيْ: قلتُ: «انتقم الله...»، وهذا كنايةٌ عن صدقِه، لا يدعُو علىٰ نفسِه إلا إذا كان واثقًا أنَّه عَلىٰ غير ما اتَّهمَه به محبوبُه.

وعُظمُ ما جاءوا به في باب «كمال الانقطاع» الأعلىٰ حملُهُ علىٰ «الاستئناف البياني: شبه كمال الاتصال» كما سيأتي - إن شاء الله تَعالىٰ.

(٢) أي: إنَّ الجملتيْن متفقتان في النسبةِ الكلاميَّةِ؛ بَيْد أنّه لا جامعَ بيْنهما، والعطفُ بـ«الواو» شَرْطُ صِحَّتِه أن يكونَ جامعٌ بيْن طرفيهِ.

وهذه الصّورَةُ في البيانِ البلِيغِ قليلَةٌ جدًّا، وما يُقال في مثله: إنَّه لا جامِعَ بينهما عند التّحقيق ستَجِدُ أنَّ هنالك جامعًا لطيفًا خفِيًّا؛ لأنَّ الكلامَ صادِرٌ من بليغ أديبٍ، فالأنْسابُ بيْن معاني الكلامِ البَلِيغِ مقدسّةٌ كتقديسِ الأنسابِ بين الأنامِ.

(٣) التأكيدُ بين الجُمَلِ ضَربان:

التَّجوزِ والغَلطِ[1].

وَهُوَ قِسْمانِ:

(أحَدُهُما): أن تُنزّلَ الثَّانيةُ مِن الأُولَىٰ مَنزِلةَ التَّأكِيدِ المَعْنَوِيّ مِن مَتْبوعِهِ فِي إفادَةِ التّقرِيرِ، مَع الاخْتلافِ فِي المَعْنَىٰ[2]، كَقولِه تَعالَىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١ - ٢]، فإنَّ وِزانَ ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ فِي الآيَةِ وِزَانُ «نَفْسِهِ» فِي قَوْلِكَ: «جَاءَنِي الْخَلِيفَةُ نَفْسُهُ»[3]، فإنّه لَمّا بُولِغَ فِي وَصْفِ الكِتابِ بِبلُوغِهِ

(الأوّل): لفظِيٌّ إذا تَطابَقَ منطوقُ الجملتين ومعناه، وهذا ما يُسمّىٰ بـ«التّكرار»، وليس كلامُنا فيه في هذا الباب، بلْ في باب: «الإطناب».

و(الآخرُ) معنًىٰ، وهو نوعان:

- ما تلاقيا في المعنىٰ المقصُودِ.

- ما تلاقيا في الغرض من المعنىٰ المقصود.

الأولُ يَنزِلُ منزِلَةَ التَّوكيدِ اللَّفظيِّ بين المفردات، والآخرُ يَنزِلُ منزِلَ التَّوكيدِ المَعْنَويّ فِي المُفْردات. وهذا التَّصنيفُ بِحَسَبِ مناطِ التلاقي بيْن الجملتين.

(١) تَوَهُّمُ التَّجوُّزِ: أنْ يظُنَّ السّامِعُ أنَّ المتكلمَ إنَّما يتَجَوَّزُ في كلامِه، كأنْ يقولُ: «زارني الأميرُ»، فيظُنُّ السّامعُ أنَّه يُريد بالأمير وزيرَه لا هو، فلكي يدْفَعَ هذا التّوهُّمَ يقول: «زارني الأميرُ نفسُه»، فلا يتوهم أحدٌ أنّه يريدُ التجوز. وهذا يُمْكِنُ أن يكون مع بيان الإبداعِ البَشَريّ شِعرًا وَنثرًا أدبيًّا.

وتَوَهُّمُ الغلَطِ أو النِّسيان قد يكونُ في بَيانِ العَامَّة، أما في بيانِ البَليغِ فلا يكونُ، ولا يشتَغِلُ به العقلُ البلاغيُّ، ولا تكادُ تجِدُ منه شيئًا في شعرٍ أوْ نثرٍ أدبيٍّ، اللَّذين هما مشغلَةُ النَّظرِ البَلاغِيِّ من بَيانِ النَّاسِ.

(٢) يُريد بالمعنىٰ هنا: (معنىٰ المنطوق)، فمعنىٰ المنطوقِ في (ذَلِكَ)، و(لَا رَيْبَ فِيهِ)، و(هُدًىٰ لِّلْمُتَّقِين) مختلِفٌ.

(٣) وَجْهُ ذلك أنَّ قولَه تَعَالىٰ: (ذَلِك الكتاب) دالٌّ بنظمِه علىٰ كَمَالِه في نفسِهِ؛ وذلك من الإعرابِ باسمِ الإشارة للبعيد (ذَلِك)، والإخبارِ عنه بقوله: (الكتاب) المُعَرَّف بـ(أل)، فكأنّه قيل: (هو الكتاب الكامل)، كما تقولُ: (هو الرَّجل)، أي: (الكامل في الرجولة)، ثم يأتي بعده: (لارَيْبَ فِيهِ)، ونفيُ الرّيب عن شيْءٍ لا يكونُ إلا إذا كان كاملًا، فالتقت الجُملتان في تقرير معنىٰ كمال

الدَّرَجَةَ القُصْوَىٰ مِن الْكَمالِ؛ بِجَعْلِ الْمُبْتَدأِ ﴿ذَٰلِكَ﴾، وَتَعْرِيفِ «الْخبَرِ» بِاللَّامِ – كانَ عِنْدَ السّامِعِ قَبْلَ أن يَتَأمّلَهُ مَظِنَّةَ أنَّهُ مِمّا يُرْمَىٰ بِه جُزافًا مِن غَيْرِ تَحقُّقٍ، فأتْبَعَهُ ﴿لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ﴾، نَفْيًا لِذَلِكَ، إتباعَ الْخليفَةِ «نَفْسَهُ»؛ إزالَةً لِما عَسَىٰ أن يَتوهَّمَ السَّامِعُ أنَّك فِي قوْلِك: «جاءَنِي الْخَلِيفَةُ» مُتَجَوِّزٌ، أَوْ سَاهٍ[1]، وَكَذا قَوله: ﴿كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ﴾ [لقمان:٧][2]، الثّانِي مُقرِّرٌ لِما أَفادَه الأوّل[3].

وكذا قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]؛ لِأنَّ قَولَه: ﴿إِنَّا

الكتاب، كما التقىٰ قولُك: (نفسه) معَ قولك: (الخليفة). الالتقاءُ – كما ترَىٰ – ليس في معنىٰ منطوق الجملتين، بل في لازمِ معناهما.

(١) إذا ما كان كلُّ مجازٍ يُشترَطُ مَعَهُ قَرينةٌ تَمْنَعُ السَّامِعَ مِن أنْ يَظُنَّ إرادَةَ الحقَيقةِ، كما فِي: «سَمعتُ أسدًا يَخطبُ»، فيه ما يحميك مِن أنْ تظنّ أن كلمة: «أسدًا» علىٰ حقيقتها، كذلك قد تحتاجُ الحقيقةُ حين تكونُ غريبةً غير معهودة إلىٰ ما يمنع توهم التجوز فيها، كما في أول سورة البقرة: (ذَلِكَ الكِتاب) حقيقةُ المعنىٰ: كمالُ ذلك الكتاب في ما أُنزِلَ لَه: «هداية العبادِ إلىٰ الصراطِ المسْتقيمِ، وإخراجهم من الظلمات إلىٰ النّور»، ولما كانت هذه الحقيقةُ غيرَ معهودةٍ في شأنِ أيِّ كتابٍ غيرِ القرآن فقد يَظنُّ غيرُ المسلمِ في قوله تَعالىٰ: (ذَلِكَ الْكِتَابُ) التجوّزَ والمبالغةَ والادِّعاء – جاء بقوله: (لاريْبَ فيه) فحماه منْ أن يَظنَّ، أوْ يَتَوَهّمَ ذلك.

ومنْ حَقِّ السّامِعِ علىٰ المتكلم أن يُقيمَ في كلامِه ما يَحمِيه من أن يفهَمَ غيرَ مُرادِهِ من كلامِهِ.

(٢) سِياقُ الجُملَةِ القرآنِيَّةِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ ۝٦ وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٦ – ٧]، هاتان الآيتان حريٌّ بك أن تكونا في وعيكَ؛ كيْما لا تُقارف شيئًا مما تتحدّثان عنه، فكثيرٌ ممَّن حولَكَ لهم نَصيبٌ ممَّا تُخْبِرانِ به.

(٣) جاءت الجملَةُ الأولىٰ: (كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا) تُشَبِّهُه بمَن لم يَسمع في عدمِ الاستجابة، ثمَّ أتْبَعها بِمَا هو آكَدُ في عَدَمِ تَحقُّقِ الاستجابة؛ تشبيهِهِ بمَن فِي أُذُنَيْهِ وَقْرٌ.

التشبيهُ الأوَّلُ فيه احتمال أن يَسمع بعدُ، أمّا الثاني فتشبيهُه بمَن في أذنيه وقرٌ قطْعُ احتِمَالِ أن يكونَ منه سماعٌ؛ لأنَّ سَبَبَ عَدَم سَمَاعِه لا يزول كما يزول في الأول. فجاء قولُهُ: (كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا) مفصولًا عن قولِهِ: (كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا) من أنَّه مؤكِّدٌ معنوِيٌّ؛ اختلفا في معنىٰ المنطوق، واتفقا في لازمه؛ (عدم الاسْتجابة).

مَعَكُمْ﴾ مَعْناهُ: الثَّباتُ علَىٰ اليَهُودِيّةِ، وَقَوْلَهُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ رَدٌّ لِلإِسْلامِ وَدفْعٌ لَه منهم؛ لأنّ المُستَهْزِئَ بِالشَّيْءِ، الْمُسْتَخِفَّ بِه مُنْكِرٌ لَهُ، وَدَافِعٌ لَه؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بِهِ، ودَفْعُ نَقِيضِ الشَّيْءِ تَأْكِيدٌ لِثَباتِهِ(١).

وَيَحْتَمِلُ الاسْتِئْنافَ، أيْ: فَما بالُكُم - إنْ صَحّ أنَّكُمْ مَعَنا - تُوافِقُونَ أصْحابَ مُحَمّدٍ(٢)؟

---

(١) لا يكونُ المرْءُ مع غيرِه إلا إذا كان علىٰ مذهَبِهِ ومنهَجِه؛ لأنَّها مَعِيَّةُ منهجٍ معتقدٍ، ومبدأ وسلوك، لا معيّةَ أجسادٍ، فقولُ المنافقين لليهود: إنّا علَىٰ مذهبِكم ومنهجكم في مُعَادَاة الإسلام ونبيِّهِ - صَلّىٰ اللهُ عليْهِ وسلّمَ - وقومه، وقولُهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ أقوَىٰ في تقرير معنىٰ (إنَّا مَعكم) وذلك من وجهين:

(الأول): قولُهم: (مستهزؤن) فالاستهزاءُ بالشّيْء زائدٌ علىٰ ردّهِ ورفضه، فقد ترفضُ قولًا، ولكنك لا تهزأُ به، فإذا هَزِئْتَ به، فقد بالغت في ردِّه ورفضِه، وفي الطَّعْنِ علىٰ أصحابه.

(والآخر): إعرابهم عن مُرادِهم بأسلوب القصر، واتَّخاذِهم (إنّما) المفيد أنَّ مدخولها أمرٌ لا يتوقَّف فيه، وكأنّهم يقولون لليهود: استْهزاؤنا بالإسلام أمرٌ مسلمٌ لقوته وظهوره، أو من شأنه أن يُسلم.

وهذا مبالغَةٌ منهم في تقريرِ عدائِهم للإسلام ونبيِّهِ - صَلىٰ الله عليه وسلم - وقومِه، فالجملةُ الثانيةُ: (إنّما نَحنُ مُسْتهزِؤونَ) اختلفت عن الأولَىٰ (إنّا معكم) في معنىٰ المنطوق، واتفقتا في الغرض، فكانت الثانية كالمؤكدة للأولىٰ تأكيدًا معنويًّا، فهي بمنزلة: (نفسِه) من (الخليفة) في المثال السَّابق.

(٢) الذّهابُ إلىٰ أنَّ فَصْلَ جملةِ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ عن جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لوقوعها جوابًا عن سؤالٍ تضمنته جملة: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فتكون استئنافًا بيانيًّا مرَدُّهُ إلىٰ ملاحظة أنَّ جملةَ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، تَستَثِيرُ اليهودَ حين يقارنون بين ما سمعوه من المنافقين: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، وما يرونه من اجتماعهم معهم في صلاتهم في المسجد خلف النّبيِّ - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِهِ وَصحبِه وسَلّم.

هذا التناقُض بين المَسموعِ والمشهودِ يُثيرهُم إلىٰ التّساؤلِ: ما لكم تقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، وأنتم تُصاحبونهم، وتوافقونهم في عبادتهم؟ فيأتي من المنافقين الجوابُ عن هذا السُّؤالِ الَّذي خَلَقَتْهُ جملةُ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ في صدور اليهود، فقالوا مبالغين في التوكيد: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

لم يقولوا: (نستهزِؤُ بِهم)، أو (إنّا نَهْزَؤُ بهم)، بل قالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾؛ ليجتَثُّوا من قلوبِ

وَ(ثانِيهِما): أنْ تُنَزَّلَ الثَّانِيةُ مِن الأُولَىٰ مَنْزِلَةَ التَّأكِيدِ اللَّفْظِيِّ مِن مَتْبوعِهِ فِي إفادَةِ التَّقْرِيرِ مَعَ اتِّحادِ المعنَىٰ[1]، كَقَولِه تعَالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]

فَإنَّ ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ معناهُ: أنّه فِي الهِدايَةِ بالِغٌ دَرَجَةً لا يُدْرَكُ كُنْهُها، حَتَّىٰ كَأنَّهُ هِدَايَةٌ مَحْضَةٌ[2]، وَهَذا مَعْنَىٰ قَولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾؛ لأنَّ مَعْناه - كَما مَرّ -

---

اليهود ما يَعيثُ فيها من الشّكِّ فيهم، ولعَلَّ اليهودَ قد تظاهروا بِتَصديقِ المنافقين في مَقَالِهم، وهم يعلمون أنّهم منافقون، ومِن شأنِ المُنَافِقِ ألا يَصْدُقَ مَع أحَدٍ، ولا مع نَفسِهِ.

(١) أيْ: مع اتحادٍ في المعنَىٰ المقصُود في كلٍّ، واختلافٍ في معنىٰ المنطوق، فقولُهُ تعالىٰ: (ذلِك الكِتاب) المَعنىٰ المَقصودُ: الكتابُ الكاملُ في ما أُنزِلَ لَهُ، وهُو الهِدايةُ إلَىٰ الحُسْنىٰ، وكلُّ ما كان كاملًا في المقصُود منه هو كاملٌ في كلّ شيءٍ، فالقرآنُ كاملٌ في كلّ شيْءٍ؛ فِي كَلِمِهِ، ونظمِه، وموضوعاته، ومقاصده، وفِي أدائه الصّوتيّ والكِتابيّ؛ ما مِن شَيْءٍ إلّا وهُو كاملٌ فيه.

(٢) قوله تعالىٰ: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ جملةٌ تامَّةٌ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُه (هو) علىٰ وجهٍ من الإعراب، وليس خبرًا عن ﴿ذَٰلِكَ﴾ علىٰ وجهٍ آخر، أخبر عنه بالمصدر، كما في قولكَ: (عُمر عدلٌ) أخبرتَ بالمصدر (عدل) إعلامًا بكماله في العدل، وكمالِ العدل فيه، فكأنّه العَدْلُ، فقولُهُ: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ الكتابُ هو الهدىٰ؛ لكمال الهدىٰ فيه، فلن تجد هُدًىٰ لِمراد الله - تعالىٰ - مِنك إلّا فيه، ولكمالِه في الهدَىٰ، فما منْ هدًىٰ إلّا وهو قائمٌ فيه، فهما شيءٌ واحدٌ، فليس فيه شيْءٌ إلّا وهو هدًىٰ، وليس منْ هدًىٰ إلّا وهو فيه.

هذا المعنىٰ المقصودُ هو عينُ معنىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ - كما سبق بيانُهُ - فكان تطابقٌ بيْن ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، و﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ في المعنىٰ المقصُود، فهو علىٰ غرارِ «جَاء الخليفَةُ نفسُهُ»، فكما أنّك لا تعطفُ (نفسه) علَىٰ (الخليفة)؛ لأنَّ الشَّيءَ لا يُعطفُ علىٰ نفسِه، كذلك لم يعطفْ ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ علىٰ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾؛ لِما بيْنهما مِن التَّوكيد اللَّفظي تَنْزيلًا.

بدأَ بِما نُزِّل مَنزلةَ التّوكيدِ المَعنويّ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾، وأردفَه بما نُزّل مَنزِلَةَ التّوكيد اللفظِيّ: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾؛ لأنَّ التّوكيدَ اللَّفظيَّ أقوَىٰ، فترقَّىٰ إلىٰ الأعلىٰ.

الفصلُ بين: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ لكمال الاتصال توكيدًا معنويًّا؛ للاتحاد في الغرض، والفصلُ بيْن ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾، و﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ لـ«كمال الاتصال» توكيدًا لفظيًّا؛ للاتحاد في المعنىٰ المقصود، أيْ: المقصود من معنىٰ المنطوق.

الكتابُ الكامِلُ، والمُرادُ بكمالِه كَمالُهُ فِي الهِدايَةِ؛ لأنّ الكُتُبَ السّماويّةَ بِحَسبِها تَتفاوَتُ فِي دَرَجاتِ الكَمال[1].

وَكَذا قَوْلُه تَعالَىٰ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، فإنَّ مَعْنَىٰ قولِهِ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مَعْنَىٰ ما قَبْلَهُ، وَكَذا مَا بَعْدَهُ تَأكِيدٌ ثَانٍ؛ لأنّ عَدَمَ التّفاوُتِ بيْن الإنذارِ وَعدمِه لا يَصِحُّ إلا فِي حَقِّ مَن ليْس لَه قلْبٌ يَخْلُصُ إلَيْهِ حَقٌّ، وَسَمْعٌ تُدْرَكُ بِهِ حُجّةٌ، وبَصَرٌ تَثْبُتُ بِهِ عِبْرةٌ[2]، وَيَجُوزُ أن يَكونَ

أمّا معنىٰ المنطوق في كلٍّ فمختلف؛ تبيّن لك أن لديْنا «معنىٰ المنطوق»، وهذا مختلفٌ، و«معنىٰ مقصود»، وهذا مُتَّحِدٌ في الجملتين الأولىٰ والثالثة، و«الغرض من المعنىٰ المقصُود»، وذلك متحد بيْن الأولىٰ والثانية، فالجملَةُ الأولىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ هو المؤَكَّد، والجملتان: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ توكيدٌ للجملة الأولىٰ، وبهذا يَتبَيَّنُ لك أنَّ جملةَ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ هي الجملَةُ المركزِيَّةُ التي بُنِيَتْ عليها السُّورَةُ، وهِيَ: «بَرَاعَةُ الاسْتِهْلالِ».

(١) لا تحسِبنّ تفاوتَها في درجات الكمالِ مِن عجزٍ في مُنزِّلِها - معاذ الله تعالَىٰ - إنما هو تفاوتٌ مطابقٌ حالَ مَن أُنْزِلَت إليهم؛ إقامةً لحياتهم علىٰ بصيرةٍ، ولمّا كان القرآنُ هو آخرُ كِتاب يُنَزِّلُ للناسِ - كلّ النّاسِ في كلّ عصرٍ ومصرٍ إلىٰ قيامِ السَّاعةِ - كان كتابًا كاملًا فِي هدايةِ النّاس - كلّ الناس لمن أراد أيًّا كان عصره ومصره وجنسه ولسانه - فكمالُه في الهدايةِ مطابقٌ مقامَه مِن العُمومِ والدَّيمومة، فكلُّ كتابٍ سماويّ مطابقٌ فِي مستوَىٰ هدايتِه، وما تضمَّنه لحالِ مَن أنزل إلَيْهم، وذلِك إعجازُ إلهي، يَرزقُ كلًّ علىٰ قدرِ حاجتِه.

(٢) سِياقُ الآيَةِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٦ - ٧]، قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ المعنىٰ المقصُود: أنّ أولئك لن يؤمنوا أنذرتهم أم لم تنذرهم، فالأمران: (الإنذارُ، وعدمُهُ) سواءٌ، ذلك ما يفهمه كلّ سميعٍ بدلالة قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فاستواءُ الإنذارِ وعدَمِهِ مُتَعيَّنٌ في أمر الإيمان، بقرينة صَدرِ الآيةِ، فإذا جاء قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ كان معنىٰ منطوقه مطابقًا المعنىٰ المقصود من قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، فهو توكيدٌ له؛ ومن ثَمَّ فُصِلَ عنه، وهذا في مقابل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، فبيْنهما مقابلَةٌ بديعَةٌ.

وقوله من بعده: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ...﴾ تأكيدٌ ثانٍ فيه بيانٌ لمقتضىٰ هذا الحال،

﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ خبرًا لـ«إنّ»، فالجُملةُ قبلَها اعتراضٌ[1].

• • •

[الصّورة الثّانية: تنزيل الثانية منزلة البدل من الأولىٰ]

الثَّانِي: أن تَكونَ الثَّانِيةُ بَدلًا مِن الأُولَىٰ[2]، والمُقْتَضِي لِلإبْدالِ كَوْنُ الْأُولَىٰ غَيْرَ وافِيةٍ بِتَمامِ المُرادِ؛ بِخِلافِ الثانِيةِ[3]، وَالمَقامُ يَقْتَضِىٰ اعْتناءً بِشأنِهِ؛ لِنُكتَةٍ،

فمَنْ كان الإنذار وعدمه سواءً عليه، فهذا – لا محالة – غير مالك لما به يكون الاهتداء؛ السمع المحيط، والبصر النفيذ، والفؤاد الرشيد. فهذه وسائلُ إدراكٍ خُتم عليْها، فكأنها غير موجودة؛ لأنَّ قيمةَ الأشياء بعملها ونفعها، لا بذاتها.

(١) علَىٰ هذا الوجهِ من الإعرابِ لا يكونُ في الآيةِ «فصلٌ»، ولكن فيه «اعتراضٌ»، وهو من أساليبِ توكيد المعنىٰ – أيْضًا – ولا يكونُ المعنَىٰ المعترضُ به غريبًا عن المعنىٰ المعترضِ فيه، بل هو منه إلّا أنه اعتراضٌ من حيثُ النَّظمُ النّحويُّ (التّركيبيّ)، وليس اعتراضًا مِن حيثُ اتساقُ أنسابِ المعانِي وتلاحُظُها، فما هُو بالمعنىٰ الزّنيمِ – مَعاذَ اللهِ تعالىٰ أن يكون في كتاب الله تعالىٰ شَيءٌ منْ ذلك.

(٢) في «البدل» يُجمع بيْن شيْئين: (مبدلٍ منه، وبدلٍ)، وبالجمع بينهما يحصل للسميع الرّشيد ما لا يحصلُ بأحدهما دون الآخر؛ في الجمع بينهما ثلاثٌ: (تمامُ الدّلالة علىٰ المراد – توكيدُ المُبدلِ منه – تَبْيِينُه).

إلّا أنَّ الأمرَ الرئيسَ المقصُودَ إليه قصدًا رئيسًا إنّما هو تمامُ الدَّلالة؛ بيْنا «تأكيدُ المبدل منه» وتبْيِينُه أمران سِيق إليْهما القولُ البَدَلِيُّ سَوقًا تبعِيًّا لا رئيسًا. فَحَسَنٌ أنْ تعرفَ مَراتِبَ المعاني، ومقاصِدَ الإنباءِ بها، فهذا مِن فرائض النَّظر البلاغيَّ في البيان، ومن لم يُعْنَ بذلك، فليس من البلاغة الفهْمِيّةِ فِي شَيْءٍ.

وأقسامُ البدل الذِي بيْنه وبيْن المبدل منه علاقةٌ – ثلاثةُ أضربٍ: إمّا أن يكونَ هُوَ هُوَ، أو هو بعضه، والبعض لا يخلو إمّا أن يكون جزءًا منه، أو وصفًا فيه. الأوّلُ: بدلُ الكلّ من الكلّ، نحو: قام زيد أخوك. والثاني: بدل البعض، نحو: قرأت الكتاب مقدمته. والثالث: «بدل اشتمال»، نحو: أعجبني الكتاب أسلوبه.

(٣) في الصُّورة الأولَىٰ الّتي نُزّلت فيها الجملَةُ الثّانيةُ من الأولىٰ منزلة التّوكيدِ لها – كان المعنىٰ في

كَكَوْنِه مَطْلوبًا فِي نَفسِه، أوْ فَظِيعًا، أوْ عَجِيبًا، أوْ لَطِيفًا[1].

وَهُوَ ضَرْبانِ:

(أَحَدُهُما): أَن تُنَزَّلَ الثَّانِيَةُ مِن الأُولَىٰ مَنْزَلَةَ بَدَلِ البَعْضِ مِن مَتْبُوعِهِ[2]،

الأولىٰ مفتقرًا إلىٰ إحكامٍ وحَصَانَةٍ تمنَعُ السّامِعَ من مَظنَّة التجوُّزِ، أو السَّهوِ، أو الغلط.

وفي هذه الصّورة الثّانية المعنىٰ في الجملة الأولىٰ غيرُ تامّ الدَّلالة علىٰ المراد، فكان مفتقرًا إلىٰ ما يُحقّق له هذا التّمام الدَّلالي، وهذا سبيلُ تحقيقِه «البدليَّةُ»، فجاءت الثّانية محققةً ذلك التمام، فنزلتْ الثانية منزلة «البدل» مِن الأُولَىٰ.

(١) يُشير في هذا إلىٰ ما يقتضي الاعتناء بالمعنىٰ، فيُؤْتَىٰ بالدَّلالَةِ عَلِيَّةً تامَّةً، فيذكرُ لهذا بعضًا من أحوالِ ذلك المَعنىٰ المستوجِبَة تمام الدلالة عليه؛ يذكُرُ أربعًا منْ أحوالِه:

- أن المعنىٰ مَطْلوبٌ فِي نَفسِه.
- أنَّ المعنىٰ فَظِيعٌ.
- أنَّ المعنىٰ عجيبٌ.
- أنَّ الْمعنىٰ لطيفٌ.

هذه بعضٌ من أحوال المعنىٰ المستوجبة تحقيق تمام الدلالة عليه، فيؤْتَىٰ ببدَلٍ منه، يُحقِّقُ هذا التمام الدلالِيَّ.

وأنتَ ترىٰ صاحبَ «الإيضاح» يبدَأُ بحالٍ عامٍّ يرجع إلىٰ المعنىٰ في نفسِه، هو من المعاني التي لا يستغنىٰ عنها، وحاله هذا من الأحوال التي لا تتغيرُ؛ لأنها أمرٌ قائمٌ فيه، مطلوبٌ في نفسِهِ، لا لشيءٍ عارضٍ له.

ثم تلاه بحال الفظاعة، يُقَالُ: فَظُعَ الْأَمْرَ يَفْظُعُ فَظَاعَةً، إِذَا عَظُمَ وَهَابَهُ صَاحِبُهُ وَفَزِعَ مِنْهُ، فهو شديدٌ شنيعٌ جاوز المقدار، يقُول الشاعر:

وَلَكِنَّهُـمْ بَانُـوا وَلَـمْ أَدْرِ بَغْتَـةً وَأَفْظَعُ شَيْءٍ حِينَ يَفْجَؤُكَ البَغْتُ

ثم تلاه بـ» العجب» أي: إنَّه أمرٌ غريب لا يعرفُ سببه، ثم ختم بـ» اللطف»، وهو الخفاء.

هذه أحوالٌ تجْعَلُ المعنىٰ مُسْتَحِقًّا أن تكون الدلالَةُ عليه تامَّةً؛ ليتمكن في فؤاد السامع؛ فيعملَ فيه.

(٢) وهذا يفيدُكَ أنَّ مناطَ القصدِ الرّئيس إنّما هو ذلك البعضُ. ويُمكن ألاّ يذكر الكلّ، لكنَّه أراد بذلك أن يوردَ عليك المعنىٰ كاملًا، ثم يورده عليْك مخصّصًا؛ تقريرًا للمعنَىٰ، وتبينًا لِمناط

كَقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء:١٣٢ -١٣٤]، فَإِنَّهُ مَسُوقٌ للتَّنْبِيهِ علَىٰ نِعَمِ اللهِ - تَعالَىٰ - عِنْدَ المُخاطَبِينَ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ أَوْفَىٰ بِتأدِيتِه مِمَّا قَبْلَه؛ لِدلَالتِهِ عَلَيْها بِالتَّفصِيلِ مِن غَيْرِ إحالَةٍ عَلَىٰ عِلمِهِم مِن كَونِهِمْ مُعانِدِينِ، والإمْدادُ بِما ذُكِر مِن الأنْعامِ وَغَيرِها بَعْضُ الإمْدادِ بِما يَعْلَمُون[1]،

وَيَحْتَمِلُ الاسْتِئنافَ[2].

القصد، وما ذلِك إلّا اعتناءً بالمَعنىٰ مِن جهةٍ، واعتناءً بكَ سميعًا من أخرَىٰ.

(١) سياقُ الآيَةِ قولُهُ تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٣١﴾ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٣١ - ١٣٥]، لمَّا كان السِّياقُ سياقَ اعتناءٍ بالغٍ بدعوتهم إلىٰ اتِّقاءِ اللهِ - تعالىٰ - واتِّباع نبيِّهم جاء تكريرُ قولِهِ تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾، ثُمّ كرَّر قوله: (اتقوا) بعدها، وكان يُمكِنُ - عَربيةً في غير القرآن - أنْ يُقال: (اتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُون الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُون)، لكنَّه أعاد الأمر بالتّقوىٰ؛ لأنّها مناطُ العناية بتحقيقها، ففيها المنجاةُ والكرامةُ، فالسِّياقُ كلُّه لتمكين هذا في قلوبهم.

وسلكَ سبيلَ إقناعهم بالامتنان عليهم بالعطاءِ، وهو سبيلٌ من سُبُل الاستدلالِ علىٰ وحدانية الله - تعالىٰ - وهو وافرٌ في سورة «النّحل»، فساقَ الكلامَ مَساقَ الاستدلال بالامتنانِ بالنّعم، فعرضها أوّلا غيرَ مفصلَةٍ؛ ليقيمَهم في مقام تذكّر بعضِ هذِه النِّعَم - كُلٌّ بحَسَبِ اهتمامِه وشعوره بجليل النِّعمِ - ثُمّ أردَفَ ذلك بذكر بعضٍ مِن النّعم؛ ذَكر مِنها الأَنْعَام وَالبَنِين وَالجَنَّات وَالعُيُون، فهذه نِعمٌ لا سبيلَ لأحدٍ أن يستغنِيَ عنْها، بلْ لَا تَجِدُ مَن يَستكْفِي مِنْها بكثيرٍ وفيرٍ، هي نِعَمٌ كلّما أُعطِي المرْءُ مِنها طلب المزيد،؛ إنّها مَطلوبةٌ لذاتها لا علَىٰ قدر الحاجةِ إليها، ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠].

وأنْت تلحَظُ أنّه ذكر لَهم النِّعَمَ الحِسِّيَّةَ الّتي يَستوِي فيها النَّاسُ، ولَم يُعرِّجْ علىٰ النِّعمِ المعنويَّةِ، فغيرُ قليلٍ منهم هو المَحروم منها، وفي هذا الاختصاص شائبةُ تعريضٍ لطيفٍ بهم، فكان قولُهُ: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ بدلَ بعضٍ من قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾، فهو أوْفَىٰ بتأدية المراد، ولمَّا كان بدلَ بعضٍ مِمَّا قبلَه لم يُعطَفْ عليهِ؛ لما بيْنهما من كمال الاتصال.

(٢) القولُ باحتمال الاستئناف منظورٌ فيه إلىٰ ما تضمَّنه قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ مِن إثارةٍ لهم، فتساءَلُوا: بِمَ أمدّنا؟ فيأتِي قولُه: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ جوابًا عنه، فيكون

و(ثانِيهما): أنْ تُنزّلَ الثّانِيَةُ مِن الأُولَىٰ مَنزِلةَ «بَدَلِ الاشْتِمالِ» مِن مَتبُوعِهِ[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠ - ٢١]، فإنَّ المُرادَ هو حَمْلُ المُخاطَبين علىٰ اتِّباعِ الرسل، وقولُهُ تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ أوْفَىٰ بتأدية ذلك؛ لأنَّ معناه لا تخسرون معهم شيئًا من دنياكم، وتربحون صِحَّةَ دِينكم، فينتظم لكم خير الدنيا وخيرُ الآخرة[2].

بينهما «شبْهُ كمالِ اتصال».

وأكادُ أَشَمُّ في القولِ بـ«الاسْتِئْناف البَيانِيّ» هُنا تَعريضًا بهم؛ لأنّهم لا يَتساءَلُون: (بِمَ أمَدَّنا) إلَّا إذا كانوا قد بلغوا مِن الغباء مَبلغًا لا يشعرون معه بما أمدّهم به، أو كانوا قد بلغُوا من العِناد مبلغًا اعتقدُوا أنّ ما هو معهم من النّعم إنّما هُو مِن عندِ أنفُسِهم، ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القصص: ٧٨]، فجاءَ الجوابُ مشتملًا علىٰ تعريضٍ بذكر الإمدادِ الحسيِّ - علىٰ ما بيّنتُ قبلُ - وهذا من باب تلاحظ المعاني، وهو بابٌ جدّ لطيف (خفي)، وجِدُّ طريف (متجدد العطاء).

وحَسَنٌ أنْ تَلتَفِتَ إلىٰ قولِهِ في أَكْثَرَ من موضِعٍ: «ويحتمل الاستئناف»، مِثْلُ هذا يهدِي إلىٰ أنّك إنْ نَظرتَ إلىٰ ما تفعلُه الجملةُ الأولَىٰ في نفسِ السَّامع من إثارةٍ رأيتَ الثَّانية جوابًا، قلتَ: بـ(الاستئناف)، وإنْ نظرتَ إلىٰ ما بيْن الأولَىٰ والثَّانية من تقاربٍ قلتَ: بـ«كمال الاتصال»، فالأمرُ مرجِعُه إلىٰ جهةِ النّظر، وهذا مِن اتِّساعِ معانِي النّظم، وهذا - أيضًا - بابٌ يحتاجُ إلىٰ نَظرٍ فسيحٍ، وَمحيطٍ، ونفيذٍ، ومتجدّدٍ. وفِي هذا إمْتاعٌ ممزوجٌ بعوائدِ الفوائدِ، وتلك الّتِي تشرئبُّ إلَيْها الأفئدَةُ الرَّشِيدَةُ.

(١) الفرقُ بين «بدل البعض»، و«بدل الاشتمال»: أنّ «بدل البعض» يكون البعضُ متحيزًا؛ بيْنا «بدلُ الاشْتمال» يكونُ البعضُ مُنداحًا فيه جميعِه، غيرَ مُتحيّزٍ. الأولُ كقولك: «قرأتُ الكتابَ مقدمتَه»، والآخر: «أعجبني الكتابُ فكرتُه».

(٢) سياقُ الآيَةِ: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠ - ٢١]، ومغزَىٰ قوله: الحثُّ علىٰ اتِّباعِ الرُّسُلِ وطاعتهم فيما جاءوا به من الهدىٰ، وهذا يحتاج إلىٰ أن يبلغ الحثُّ كمَالَهُ؛ لينفذ في هذه القلوب الصلدة،

ولما كان قولُهُ: ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ جَديدًا غيرَ قائمٍ بكمال الحَثِّ أتبَعَه بما يُبيِّنُ قدر أولئك الرسل،

وَقولِ الشّاعِرِ:

أقولُ لَه: ارْحل، لا تُقيمنَّ عندنا وإلَّا، فكُن فِي السِّرِّ والجَهرِ مُسلِما

فإنَّ المُرادَ بِهِ كَمالُ إظْهارِ الكَراهَةِ لإقامَتِهِ؛ بِسَبَبِ خِلافِ سِرِّهِ الْعَلَنَ، وَقَوْلَهُ: «لَا تُقِيمَنَّ عِندَنا» أوْفَىٰ بِتَأدِيَتِهِ؛ لِدَلالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطابَقَةِ مَع التّأكِيدِ، بِخلافِ «ارْحَلْ»[1].

وإخلاصهم في تحقيق الهدىٰ لقومهم، فقال: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ جمع سِمَتيْن مِن سِماتِ الرّسلِ، الّتِي هِي أقدرُ علىٰ النَّفاذِ فِي قلوبِ المُخاطَبِين:

بَدأً بِما هُو الأهَمُّ عِند المُخاطَبِين: ألَّا يكوَن الدَّاعِي يَبْغِي مِن وراءِ دَعوتِه نَفعًا خاصًّا به، وَعَطَفَ عَلَيْه ما يطمئن القلوب أن أولئك الرسل في أنفسهم علىٰ صراط مستقيم.

والشأنُ في الإنسان إذا دُعِيَ إلىٰ اتِّباعِ أمرٍ ليس هو عليه - نَظَرَ أولًا أيكلفُه ذلك مقابلًا؟ ثم ينظر في حال مَن يدعوه أهو مُتَّبَعٌ ما يدعو؟ فإذا ما تحقَّقَ هذان كان الأملُ في القبول والإقبال أقوىٰ.

وهذا مِن سِياسةِ الدَّعوةِ، فليس القيامُ بالدَّعوةِ مقصورًا علىٰ أنْ تُسْمِعَ النَّاسَ هذه الدَّعوةَ، بل لا بُدَّ مِن السَّعْيِ إلَىٰ تَهْيئةِ القُلوبِ لأنْ تسْمَعَ، فالحِكْمَةُ فِي الدَّعوةِ هِي عمودُ الأمرِ، ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]؛ ومَن ثَمَّ كان قولُ الدَّاعِي لقومِه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ أوْفي من قوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ بتحقيق المراد، فوقَعَ موقِعَ «بدل الاشتمال» منه، فلم يُعْطَفْ عليْهِ بـ«الواو».

(١) البيْتُ مجهولٌ قائلُهُ، وقولُهُ: «ارحل» وإنْ كان له محلٌّ من الإعراب، ممَّا يوهم أنَّه غيرُ داخلٍ في هذا المبحث، إلّا أنَّه - كما سبق بيانُه - إنّما هو منظورٌ فيه علىٰ القول المحْكِيِّ، لا الحكايةً.

وجملة: (ارْحلْ) لا تُفيدُ وحدَها تصويرَ مَقْتَ بِقائِهِ فيهم علَىٰ ما هو عليه مِن السّوءَىٰ، والمقامُ مُقتضٍ الإعرابَ عَن كمالِ ذلك المَقتِ، ما دام علىٰ ذلك الخُلقِ المَقيتِ، فجاء قولُه: (لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا) دَلالةً علَىٰ المُرادِ دَلالةً غَير احْتمالِيّةٍ؛ مِمّا يُحَقِّقُ التَّوفِيةَ بِالمُرادِ.

بقِي أمرٌ ذُو بالٍ؛ إن كنتَ قد وفّيت النّظَرَ العلمِيَّ البلاغِيَّ بعضَ حقِّهِ في هذا البيت، فهل لك أنْ تتبَصَّرَ ما يحملُهُ إلَيْنا من الهدَىٰ في أدب الضيف؟

إنّ للضيافة في الإسلام - «الضّيف، والمُضَيِّف» - أدبًا فوق الّذي كانت العربُ تعرف، وهو نبيلٌ،

وَوِزانُ الثّانِيةِ مَعَ كُلّ واحِدٍ مِن الآيَةِ وَالبَيْتِ وِزَانُ «حُسْنِها» فِي قَوْلِكَ: «أعْجَبَتْنِي الدَّارُ حُسْنُها»؛ لأنّ مَعْناها مُغايِرٌ لِمَعْنَىٰ ما قَبْلَها، وَغَيْرُ داخِلٍ فِيهِ مَع ما بيْنَهُما مِن المُلابَسَةِ.

• • •

[الصُّورةُ الثّالثَة: تنزيلُ الثّانيةِ مَنزِلَةَ عطف البيان مِن الأُولَىٰ]

الثَّالِثُ: أنْ تكونَ الثّانِيَةُ بَيانًا للأُولَىٰ؛ وذلِك بأنْ تُنزَّل مِنْها مَنْزلَةَ «عَطْفِ البَيانِ» مِن مَتْبُوعِهِ فِي إفادَةِ الإيضاحِ.

وَالمُقتَضِىٰ لِلتَّبْيينِ أن يكونَ فِي الأولَىٰ نوعُ خفاءٍ، مَع اقتضاءِ المقامِ إزالَتُهُ[1].

فزادَه الإسلامُ نُبلًا علىٰ نُبلٍ؛ إنَّه الأدبُ الذي نحنُ أحوجُ ما نكون إلىٰ التخلُّقِ به، وتعليمِه المُجتمع الإنسانيّ أجمعه بلِسان حالنا. وتلك مسْوليّتي ومسْؤليتك، فقم إليْها، وبها.

(١) «عَطْفُ البَيان» في المفردات، علىٰ ما يقوله المَجد ابن الأثير (٦٠٦هـ) في كتابه: «البديع في علم العربية»: «اسم يتبع الاسم الذي قبله، علىٰ جهة البيان له. ويكون بالألفاظ الجامدة، ويتنزّل من الكلمة المتبوعة منزلة الكلمة المترجمة عمّا قبلها؛ فيكون الثاني معرِّفًا للأوّلِ؛ لأنّه أشْهَرُ أسمَاءِ المذكور، أو كناه».

فإذا جاءت جملةٌ بعد أخرىٰ، وأَدَّتْ وظيفَةَ «عطفِ البيان» في المفردات أخذت حكمًا من أحكامها في أنها لا تُعْطَفُ علىٰ ما قبلها، وفي أنَّها تكشِفُ عنه، وتجليه؛ فلا يلتبس بغيرِه.

وهذا يكون حين يكون المقام مقتضيًا تَحقيقَ المتكلّم مزيدَ حسن الدلالة علىٰ مراده؛ وبهذا يتبيَّنُ لك إذا كانت الجملَةُ دلالتها غير كاملة الحسْن وضُوحًا جاءت الثانية، فنزلت منزلة «عطف البيان»، وإذا كانت الأولىٰ غير تامّة الدلالة علىٰ المراد جاءت الثانية، فتنزل منزلة «البدل»، وإذا كانت الثانية غير محكمة الدلالة، ويمكن أن يتوهم التّجوز والخطأ والنسيان، فإن الثانية تأتي لتنزل منزلة «التأكيد».

فتبين لك عَلاقة الثلاثة بحسن الدلالة وتمامها وإحكامها «تبرجها»، وتلك هي مقومات حقيقة

كَقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَىٰ﴾[طه: ١٢٠]، فَصَلَ جُملَةَ: ﴿قَالَ﴾ عَمّا قَبْلَها؛ لِكَوْنِها تَفسيرًا له وتَبيينًا، وَوِزَانُهُ وِزَانُ (عُمَرَ) فِي قَولِه: (أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمر)(١).

وَأَما قَولُهُ تَعالىٰ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[يوسف: ٣١]، فَيَحْتَمِلُ التّبْيينَ والتَّأْكِيدَ؛ أمّا «التّبْيينُ» فَلأنَّهُ يَمتَنِعُ أن يخْرُجَ مِن جِنْسِ البَشَرِ، وَلا يَدْخُلَ فِي جِنْسٍ آخرَ، فَإثباتُ المَلَكِيّةِ لَهُ تَبْيينٌ لِذلِك الجِنسِ وَتَعيينٌ. وأمّا «التّأكِيدُ» فلأنّه إذا كان مَلكًا لَم يَكُنْ بَشرًا؛ ولأنَّه إذا قِيلَ فِي العُرْفِ لإنسانٍ: «ما هذا بشرًا» - حَالَ تَعظيمٍ لَه وَتَعجُّبٍ ممّا يُشاهَدُ مِنْهُ مِن حُسْنِ خُلُقٍ أوْ خَلْقٍ - كان الغَرضُ أنّه مَلَكٌ بِطريقِ الكِنايةِ(٢).

البلاغة عند عبد القاهر.

(١) سِياقُ الآية: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴿١١٥﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[طه: ١١٥ - ١٢٣]

جملة: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ لم تُبيِّن ما وسْوسَ به الشَّيطانُ، والمقامُ يقتضِي العِرفانَ بما وسوسَ به لأبينا آدم - عَليْهِ السّلامُ - ففيه من العِبرة ما يجبُ أن تكون بينةً، فجاء قولُه: ﴿يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾، فكانت هذه الجملةُ مُبيِّنَةً هذه الوسوسَةَ، فوقَعَتْ موقِعَ عطف البيان من متبوعهِ في المفرداتِ، فنُزّلت منزلتَه في المفردات، وأُعطيت حكمَه فِي عدمِ العَطف بـ(الواو).

تبصّرْ ما وسْوسَ بِه الشَّيطانُ يَهديكَ إلىٰ أنَّ الشّيطانَ قد علِمَ بما جُبِلَ عليه الإنسانُ؛ حبُّ الخلودِ، وحُبّ التّملّك المُقيم الَّذي يَزيدُ، ولا يَنقُصُ.

(٢) أبان أنّ قولَه: ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ تَحتمِلُ عَلاقتُه بقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ وَجْهَيْن بِحسبِ تأويلِ

[وَجْهُ عَدَمِ عَدِّ «بَدَلِ الكلّ»، و«النّعتِ» مِن صُورِ «كمال الاتّصال»]

فَإنْ قِيلَ: هَلَّا نزّلْتُم الثّانِيةَ مَنزِلَةَ «بَدَلِ الْكُلّ» مِنْ مَتْبوعِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، وَمَنْزِلَةَ «النّعْتِ» مِن مَتْبُوعِهِ فِي بَعضٍ؟

قُلْنا: لأنّ «بَدَلَ الكُلِّ» لا يَنفَصِلُ عَن «التّأكِيد» إلّا بأنّ لَفظَهُ غيرُ لَفظِ مَتْبوعِهِ، وَأنّهُ مَقصُودٌ بالنّسْبَةِ دُونَ مَتْبُوعِهِ، بِخلافِ التّأكِيدِ.

و«النّعْتُ» لا يُفْصَلُ عَنْ «عَطْفِ البَيانِ» إلا بأنَّه يَدُلُّ علَىٰ بَعضِ أحْوالِ مَتْبوعِهِ، لا عَلَيْهِ، وَ«عطْفُ البَيانِ» بالعَكْسِ.

وَهذِهِ كُلُّها اعْتِباراتٌ لا يَتحقّقُ شَيْءٌ مِنْها فِيما نَحْنُ بِصدَدِهِ.

النَّفي في ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا﴾:

- إنْ أَوَّلْتَ النّفيَ علىٰ أنَّهُنّ أخرَجْنَهُ مِن جِنْسِ البَشريّة، فوجبَ عَليْهن أن يُدخلنَه فِي جنسٍ آخرَ، فيأتِي قولُهنّ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ عَطْفَ بَيانٍ.
- وإنْ أَوَّلْتَ النَّفْيَ علَىٰ أنّه لا يُقْصَدُ بِه الإخراجُ، وإنّما يُقصَدُ به ما يلزمُ إخراجَه مِن البشرية بِمَعونةِ السّياق، فقولُهنَّ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ تَوكيدٌ للازمِ إخْراجِه مِن البَشريّةِ فِي سِياقِ التَّعظيمِ.

فهُو علَىٰ الوجهِ الأوَّل فُصِلَ لِـ«كَمالِ الاتّصالِ تبيينًا»، وَعلَىٰ الثّاني فُصل لـ«كَمالِ الاتّصالِ تَوكيدًا»، والوَجْهُ الثّاني أقوَىٰ لِما يقْضِي بِه سياقُ القولُ؛ سياقُ القولِ لا يَجعلُ جُملة: ﴿مَاهَٰذَا بَشَرًا﴾ بِحاجَةٍ إِلَىٰ تَبْيينٍ، سِياقُها موضّحٌ القصدَ مِنها، السّياقُ يَأنَسُ بتقريرِ معنَىٰ مَلائِكِيَتِهِ.

وتلحظُ أنّ النّسوة قد أقمْن المَعنىٰ علىٰ أسلوبِ قصرٍ بـ(ما، وإلّا)، مراعاةً لحالِ المَعنىٰ، قصرَ موصوفٍ علىٰ صِفَةٍ قصرًا إضافيًّا للقلْبِ، نفيْنَ عنه البَشريّة، وأثبتنَ الملائكية.

مقتَضىٰ الظاهر أن يقلْن: «إنّما هذا ملكٌ كريمٌ»، لا أن يقلْن: «مَا هذا إلا ملَكٌ كريمٌ»، فـ(إنّما) تهدِي إلىٰ أنَّ ما دخلتْ عَلَيْهِ أمرٌ منْ شأنِه ألّا يُنكر، وهذا أليقُ بالدّعوَىٰ، لكنّهنّ عدَلْنَ عن هذا الطَّريق إلىٰ «الاستثناءِ المُفرَّغ»؛ نظرًا إلىٰ أنَّ قيمةَ المعنىٰ يَحتاجُ كلٌّ إلَىٰ أن يَقرّرَ في فؤادِه؛ مع أنه في هذا السياقِ لا يُنكر؛ فليسَ تقريرُ المعانِي في الأفئدة من أنّها مما قد تُنْكَرُ فحسب، فمقتضِياتُ تقرير ما لا يُنْكَرُ عديدةٌ، والقصْرُ بِطريقِ النَّفْيِ والاسْتِثناءِ مِمّا يُحقّقه ذلِك.

[شِبْهُ كَمَالِ الانْقِطاعِ]

وأمّا كَونُ الثّانِيةِ بِمنزِلةِ المُنقَطِعةِ عَن الأُولَىٰ؛ فَلِكوْنِ عَطْفِها عَلَيْها مُوهِمًا لِعَطْفِها علَىٰ غيرها، وَيُسمَّىٰ الْفَصلُ لِذلِك «قَطْعًا»[1].

مِثالُه قَولُ الشّاعِر:

وَتَظُــنّ سَــلْمَىٰ أَنَّنِــي أَبْغِــي بِها بَدلًا، أُراهــا فِي الضَّــلالِ تَهيم

لَمْ يَعْطِفْ «أُراها» علَىٰ «تَظنّ»؛ لِئلَّا يَتَوهّمَ السَّامِعُ أنَّه مَعطوفٌ علَىٰ

(١) هذه الصّورةُ لا يكونُ تَركُ العَطفِ بـ«الواو» فيها مِن جهةِ عَلاقةِ الجُملَةِ الثّانية بالأولىٰ من حيثُ المعنىٰ، بل تركُهُ حِمَايَةً للسّامع من أنْ يَتَوَهَّمَ خلافَ المُرادِ؛ ولذا لمْ يُسَمَّ: «فصلًا»؛ لأنَّ الفصلَ كَما في «كمال الاتصال»، وكما سيأتيك في «شبهِ كمالِ الاتصال» مِن أنَّ العَلاقةَ بيْن معنىٰ الجُملتين بالغةُ الوثاقةِ.

وكانَت تسميةُ تركِ العَطف هنا قطعًا – إيماءً إلىٰ أنّ «الفصل» في هذا البابِ ليس قطيعةً بيْن المعنيين، ففرقٌ بيْن مصطلح «الفصل» ومصطلح «القطع».

«الفصل» من وثاقة العَلاقة بين المعاني، والاستغناء عن عامل خارجيٍّ؛ لِتحقيقِ العَلاقةِ الوُثقَىٰ، و«القَطع» لا يُفيدُ وثاقة علاقةٍ، بلْ هو حمايةٌ – في هذا المبحث – للسّامع من أنْ يَتَوَهّمَ خلافَ المراد، فحقُّ السّامعِ فِي حُسن دَلالته علىٰ المراد هُو الموجبُ ترك العطف، ولو تحقَّقَت قرينَةٌ أُخرَىٰ غير ترك العطف لِحمايَةِ السَّامِعِ من تَوَهُّمِ خلافَ المُراد – لصحَّ العطفُ؛ لأنَّ تركَ العطفِ قد كان ما يُغنِي عَنه، فلم يبقَ مقتضٍ لترك العطفِ بـ«(الواو).

«أبغِي»؛ لِقرْبهِ مِنْهُ، مَع أنَّهُ ليْس بِمُرادٍ[1]، وَيَحْتَمِلُ الاسْتئنافَ»[2].

[أقسامُ القَطْعِ عِنْدَ السَّكّاكِيِّ]

وقَسَّمَ السَّكَّاكِيُّ القَطْعَ إلَىٰ قِسْمَيْنِ:

(أحدُهُما): القَطْعُ للاحْتياطِ، وهُو مَا لَم يَكُن لِمانِعٍ مِن العَطْفِ، كَما فِي هذَا البيْتِ[3].

---

(١) قوله: «أُراها» بمعنىٰ: (أظنُّها). والبيت من جملتين: (تَظُنّ سَلْمَىٰ أَنَّنِي أبْغِي بِها بَدلاً)، (أُراها فِي الضَّلالِ تَهيم)، الأولىٰ إخبارٌ منه عَمَّا كان من سلمىٰ، والأخرىٰ إعرابٌ عَن رأيه فيما كان منها.

يجوزُ - نحوًا - أنْ يعطف: (أُراها...) علىٰ (تظن...)، ولكن في هذا العطف قد يظن أن قوله: (أراها...) معطوف علىٰ خبر (أنّ) في: (أنني أبغي...)، فيترتب عليه أنْ يُفْهَمَ أنّه يُخبر أنّ سلمىٰ تظن أمريْن:

- تَظن أنه يبغي بها بدلًا.

- وتظن - أيضًا - أنه يراها في الضلال تهيمُ.

وهذا مخالفٌ للواقِع؛ لأنَّها لا تظنّ إلا شيئًا واحدًا؛ أنّه يبغِي بها بدلًا، تَرْك العطف حتىٰ لا يُفْهَمَ غيرُ المراد، فالقطعُ هنا لدفْعِ التَّوهُّمِ.

(٢) أيْ: يحتمِلُ أنَّ قولَه: (أُراها...) جوابٌ عَن سؤالٍ مقدَّرٍ، أثارَتْهُ جملةُ (تَظنّ سَلمَىٰ...)، وهذا الاحتمالُ هو الأعلَىٰ.

ومن هذا قول الشاعر:

يَقُولُون: إنِّيَ أَحْملُ الضَّيمَ عندَهم

أعوذُ بِربّي أن يُضامَ نَظيري

لم تعطف جملة: «أعوذُ...» علىٰ «يقولُون...»؛ لِئلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّها معطوفةٌ علىٰ جملةِ: «أحمِلِ الضَّيمَ»، فيكون هذا مِن مقولِهم، وما هو بذلِك؛ لأنَّهُمْ لَم يَقولوا إلا جملةً واحدةً: (أنّي أحمِلُ الضَّيمَ عِندَهُمُ)، أمّا قوله: (أعُوذُ بِرَبّي أن يُضامَ نَظيرِي) فَمِن مَقولِ الشّاعِرِ لا مِن مَقولِهِم.

والأعلَىٰ أنّه مِن قبيلِ الاسْتِئنافِ البَيانِيِّ؛ جَوابًا عَنْ سؤالٍ أثارتْهُ الجملةُ الأولَىٰ: فَما تَقولُ في قولِهم؟

(٣) هذا القِسْمُ ينبغي ألا يكون له عَلاقَةٌ بباب «الفصل والوصل»؛ لأنَّ الفصلَ فيه إنّما هو من جهةِ

و(الثَّانِي): القَطْعُ للوُجوبِ، وهُو ما كان لِمانِعٍ، وَمَثَّلَهُ بِقوْلِه تَعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾[البقرة: ١٥]، قالَ: لأنّه لَو عَطَفَ لَعَطَفَ إمّا علىٰ جُمْلَةِ ﴿ قَالُوٓاْ ﴾، وإمّا علىٰ جُملَة: ﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾، وَكِلاهُما لَا يَصِحّ؛ لِمَا مَرَّ[1].

وَكذا قوله: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ﴾[البقرة: ١٢]، وقَوْلُه: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾[البقرة: ١٣].

وَفِيهِ نَظَرٌ: لِجَوازِ أنْ يَكونَ المَقْطُوعُ فِي المَواضِعِ الثَّلاثَةِ مَعْطُوفًا علَىٰ الْجُملَةِ المُصدَّرَةِ بالظَّرفِ، وهَذا القِسْمُ لَمْ يُبَيّنْ امْتِنَاعَهُ[2].

• • •

وثاقةِ المعاني ببعضها، لا لأمرٍ آخر.

(١) أي: لعدم قصد المشاركة في الحكم، أو القيد المعنوي (إذا خلوا...).

والذّهابُ إلىٰ أنَّه قد يتوهم عطفه علىٰ ﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾ لا يُمكن أن يقعَ مِن عاقل؛ إذ كيف يَتَوَهَّمُ عاقلٌ أنّهم قالوا: ﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾، وقالوا: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾[البقرة: ١٥]، هذان قولان لا يجريان قَطُّ علَىٰ لِسانِ واحدٍ أبَدًا.

ثمّ إنّه لَمْ يقولوا: (اللهُ يستهزئ بنا)، ولا يسْتقيم أن يُقال: إنّ هذا من قبيل الالتفاتِ مِن التَّكلّم إلىٰ الغَيْبَةِ؛ لأنّه لا مقتضِي لهذا الالتفات إنْ قيل به، فالاحتمالُ الثّاني مُتهافِتٌ.

(٢) يذهب إلىٰ أنَّ قولَه: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ ﴾ يَصِحُّ عربيّةً عطفُه علىٰ رأسِ قوله: ﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ ﴾[البقرة: ١٤]، ويصحُّ عطفُ قولِه: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ﴾ علىٰ رأس قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ ﴾[البقرة: ١١]، وَيَصِحُ عَطْفُ قَوْلِه: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ مَعطُوفًا علَىٰ رأسِ قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ ﴾[البقرة: ١٣].

[شِبْهُ كَمالِ الاتِّصَالِ][1]:

وأمَّا كَونُها بِمَنْزِلَةِ المُتَّصِلَةِ بِها؛ فَلِكونِها جَوابًا عَن سُؤالٍ اقْتَضَتْه الأُولَىٰ، فَتُنزّلُ مَنْزِلَتَهُ، فَتُفْصَلُ الثَّانِيةُ عَنْهَا، كَما يُفصَلُ الجَوابُ عَن السُّؤالِ[2].

وَقَالَ السّكَّاكِيُّ: فَيُنَزَّلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الوَاقِعِ[3]. ثُمّ قَالَ: وَتَنْزيلُ السُّؤالِ

---

(١) فِي «شبْه كمال الاتِّصال» لدينا ثلاثُ جُملٍ: جملتان نُطِق بهما، وجملةٌ مُقَدَّرَةٌ في الذهن، فكأنّ لدينا (جدّة، وأم، وحفيدة)، الحاضرتانِ في الجنان واللِّسان (الجدة – الجملة الأولىٰ)، و(الحفيدة – الجملة الثالثة)، أمّا (الأم – الجملة الثانية) فحاضرةٌ في الجنان، غائِبَةٌ عن اللِّسان.

الثانية المقدرة متولدة من الأولىٰ، والثالثة مسبَّبةٌ عن الثانية المقدرة (غير المنطوقة).

لم يجعله «كمالَ اتّصال» مِن أنّ الجملة (الثالثة) التي هي بمنزلة (الحفيدة)؛ ليْست مُتصلةً بالأولىٰ مباشرةً اتصالَ التابعِ بالمتبوعِ (نحوًا)، كما في (التَّوكيد، والبدل، وعطف البيان)، بلْ هي مُتَّصِلَةٌ بالأولىٰ اتِّصالًا غَيرَ مباشرٍ؛ هِي جوابٌ عن سؤالٍ مُقَدَّرٍ (الأم)، متولّدٍ من الجملة الأولىٰ (الجدّة)؛ فالعَلاقةُ بيْن الثَّانية نطقًا، والثالثة اعتبارًا (الحفيدة)، والأولىٰ (الجدّة) إنّما هي بواسطة.

(٢) قوله: (أمّا كونها...) معطوفٌ علىٰ قوله قبلُ في (شِبْهِ كمالِ الانقطاع): «وأمَّا كَونُ الثانيةِ بمنزلة المنقطعةِ عن الأولىٰ...»، والمعنىٰ: وأمّا كوْنُ الثانية بمنزلةِ المُتَّصِلَةِ بالأولىٰ، فلكونِ الثانية جوابًا عن سؤالٍ اقتضته الأولَىٰ، فتنزَّل الأولىٰ منزلة هذا السّؤال، فتُفْصَلُ الثّانِيَةُ عنها، كما يُفصَلُ السّؤالُ عن الجوابِ.

من كلام «صَاحب الإيضاح» يتبين أنه يُنزل الجملة الأولىٰ منزلة السؤال الذي تولد منها، فمناطُ التنزيل هو الجملة الأولىٰ، وهو في هذا مغايرٌ مذهبَ السّكاكِيّ في مناط التّنزيل.

(٣) السّكاكيُّ ذهب إلىٰ تنزيل السؤالِ المقدر المتولد من الأولىٰ منزلة الحاضر المنطوق به، فتكون جملةُ (الجواب) مفصولَةً عن جملةِ السُّؤالِ المُقدَّرِ.

مذهَبُ السكاكِيِّ يعتَمِدُ علىٰ استحضار محاورةٍ بين طَرَفَيْن؛ الأول قال الجملةَ الأولىٰ، فتساءل الطرفُ الآخرُ، فأجابه الطَّرفُ الأول، وهذا عندي هو الأعلىٰ.

ومن البيِّن أن هذا الأسلوب لا يكون إلّا إذا كانت الجملة الأولىٰ مشتملة علىٰ ما يستثيرُ النفس فتتساءل؛ لاشتمالها علىٰ أمرٍ غريبٍ أو مجهول، فليس من شأن المَرء أن يتساءلَ عن كلِّ شيْءٍ،

بالفَحْوىٰ مَنْزِلَةَ الواقِعِ لا يُصارُ إليه إلا لِجهاتٍ لَطيفةٍ؛ إمَّا لِتَنْبيهِ السّامِعِ علَىٰ مَوقِعِهِ(١)، أوْ لِإغْنائِه أَن يَسأَلَ(٢)، أوْ لِئلَّا يُسمَع مِنْهُ شَيْءٌ(٣)، أوْ لِئلَّا يَنْقطِعَ كلامُكَ بِكَلامِهِ(٤)، أوْ لِلْقَصْدِ إلَىٰ تَكْثِيرِ المَعْنَىٰ بِتَقليلِ اللَّفظِ، وَهُوَ تَقْدِيرُ السُّؤالِ، وَتَرْكُ العاطِفِ(٥)، أوْ لِغَيرِ ذلِك ممَّا يَنْخرِطُ فِي هذَا السِّلْكِ(٦).

بل عما جهلَه في ذاتِهِ، أو في سببه، فاستَغْرَبَه.

(١) أي: لتنبيهِ السَّامع علَىٰ موقعِ السّؤالِ المقدَّرِ، الّذي نزّله السّكاكيُّ منزلَةَ الواقِعِ، ونَزّلَ الخطيبُ الأولَىٰ منزِلَتَه.

(٢) هذا فيه إشفاقٌ وإغناءٌ للمخاطبِ عَن أن يَسألَ إكرامًا، فأنْت تبادرُه بالحوابِ قبلَ أن يسأل، كما يبادرُ الجوادُ الفقيرَ بالعطاءِ قبل أن يَسألَ؛ إكرامًا له، وهذا لا يكونُ إلّا مِن لَقانةِ المتكلم وفراستِهِ؛ إذْ تكونُ لَديهِ القُدرةُ علَىٰ أن يَتخيَّلَ السّؤالَ الذي تُثيرُه الأولَىٰ، فَيُجيبُ علَىٰ قدرِه، وهذا لا يكونُ إلّا من عِرفانِ المُتكلّم بالسّامعِ؛ لأنّ الجُملةَ الأُولىٰ قدْ يَسمعُها اثنان، فَتثيرُ فِي واحدٍ سؤالًا، وَتُثيرُ فِي آخرَ سوآلًا غيرَه.

(٣) هذه ضِدُّ سابِقَتِها، فيها مثلبَةٌ للسَّامِعِ، وهذا إنَّمَا يكونُ بين متكلمٍ ومخاطبٍ علىٰ غيرِ سبيلٍ واحدٍ، وهذا من أنكَىٰ ما يكونُ بين متخالفين.

(٤) وهذا يكون حين يوجد تسلسلٌ بيانُهُ مهِمٌّ؛ لاستكمال تبيين المراد؛ فحينًا يكون تدَاخُلُ كلامين من متحاورَيْنِ مُفسِدًا لحُسْنِ تلَقي البيان.

(٥) هذا فيه ملاحظةُ حقِّ البيانِ من جهةٍ، وحقِّ المُخاطَبِ السَّمِيعِ من أخرىٰ؛ لأنّ طيَّ السّؤالِ المتولَّدِ من الجملة الأولىٰ يَجعَلُ المُرادَ قد أُعربَ عَنه بِجمْلتَين لا بثلاث، وهذا من الإيجازِ الذي هو سِمَةٌ رَئِيسَةٌ من سِمَاتِ البيانِ البَلِيغِ الحَميدَةِ.

أمَّا حقُّ المخاطبِ السَّميع، فإنّ في هذا المسلك دعوةً إلَىٰ أنْ يُفكِّرَ فيما خُوطب به وجيزًا، فينثر معانيه في فؤاده، فيتلذّذ بذلك النّثرِ والبسط، وهذا يكونُ في سياقِ مُخَاطَبةِ مَن هو أهْلٌ لأنْ يُوثَقَ باقتدارِه علىٰ تفصيلِ الوجيزِ، وتثويرِ المكنون المَكنوز.

(٦) في هذا حثٌّ لك علىٰ ألاَّ تَستغنِيَ بما ذكر لك من النُّكَتِ، بل عليْك أنْ تستنبِطَ بنفسِكَ من البيان البليغ أمثالَ ما ذَكَرَ؛ فإنَّ الدَّرسَ البلاغِيَّ لا يزكو إلا بأنْ تقرأَ في البيانِ البليغِ المُعجِزِ؛ بيانِ الوحي، وبيان الإبداع شعرًا ونثرًا، فمن اكتفَىٰ بما يُذْكَرُ من البيانِ البليغِ في أسفارِ البلاغيين، فإنَّ عِلمَه ببلاغة البيان يكون علمًا جديبًا، إلىٰ المَوات أقربُ.

وَيُسَمَّىٰ «الفَصْلُ» لِذلِكَ «اسْتِئنَافًا»، وكَذا الجُمْلَةُ الثَّانِيةُ - أيْضًا - تُسَمّىٰ (اسْتِئْنَافًا)[1].

[أضْربُ الاسْتئنافِ]

والِاسْتِئْنافُ ثَلاثةُ أضْرُبٍ:

[الضَّربُ الأول]

لأنَّ السُّؤالَ الّذِي تَضَمَّنَتْه الجُملَةُ الأولَىٰ إمّا عَن سببِ الحُكمِ فِيها مُطلَقًا، كقولِه:

قَالَ لي: كَيفَ أَنْت؟ قُلتُ: عَليلُ ... سَــهرٌ دَائِــمٌ، وَحُــزْن طَوِيــل

أيْ ما بالُكَ عَليلًا؟ أوْ ما سَببُ عِلّتِكَ[2]؟

وَكقوله:

وَقد غَرِضْتُ من الدُّنْيَا فَهَل زمني ... مُعط حَياتِي لِغرٍّ بَعْدُ مَا غَرضَا؟!

---

(١) ليس تعدُّدُ الأسماءِ تَكاثُرًا عقيمًا، بل في التّسمية (استئنافًا) إيماءٌ إلىٰ أنّ هذا من المتكلم ابتداءُ إكمالٍ لِمَا كان قد دَاخَلَهُ من تقديرِ السُّؤالِ القائِمِ في جَنانِ المخاطبِ السّميعِ من الجملة الأولىٰ، فجَعَلَ ما حَضَرَ في جَنانِ السَّامعِ كأنّه حاضرٌ، فتوقَّفَ المتكلِّمُ يَسمع؛ ليُجيب، ثُمّ استأنَفَ كَلامَه بالجُمْلة الثّانِيَةِ.

(٢) في هذا البيت موضعان للفصل؛ للاستئنافِ البياني؛ الأول: قوله: (قلت عليل)، والآخر: قوله: (سهرٌ دائم)، ومحلُّ الاستشهاد هو الثاني.

الأوَّلُ هو الجاري في المحاورة، وهي تُبْنَىٰ علىٰ الاستئناف البيانِيِّ، من أنّ السَّامِعَ حين يَسْمَعُ قولَ أحدِ طَرَفي المحاورة يتطلَّعُ إلىٰ أنْ يَعْرِفَ أثر مقالةِ هذا الطرفِ من المحاورة في الطرفِ الآخر، وكيف تلقاه، وكيف فعل فيه قوله، وكيف اتَّخذَ منه موقفًا، وكيف عبّر عن موقفِه من قولِهِ.

جرَّبتُ دهري وأهْليهِ فَمَا تَركَتْ لِيَ التجاربُ فِي وُدِّ امْرِئ غَرضا

أيْ: لِمَ تَقولُ هذَا وَيْحَكَ؟ ومَا الّذِي اقْتضاكَ أن تَطوِي عن الحَياةِ - إلىٰ هذا الحَدِّ - كَشْحَكَ[1]؟

[الضَّرْبُ الثَّانِي]

وإمّا عَن سَبَبٍ خاصٍّ لَه، كَقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٢][2]، كأنّه قِيلَ: هَل النَّفْسُ أمّارَةٌ بالسُّوءِ؟ فَقِيلَ: إنَّ النّفْسَ لأمَّارَةٌ بِالسّوءِ.

وَهَذا الضَّربُ يَقْتضِي تَأكِيدَ الحُكمِ - كَما مَرَّ فِي بابِ أحوالِ الإسْنادِ.

---

(١) البيتان لأبي العلاء المعري. قوله: (غَرِض)، أي: ضَجرَ، وقوله: (الغر) الغفول الذي لا خبرة له، و(لِغرٍّ بَعْدُ مَا غَرَضَا) أي: لِغرٍ مَا ضِجر بعدُ.

البيتُ الثّاني فُصِلَ عمَّا قبلَه؛ لأنّهُ جوابُ سؤالٍ استثاره البيتُ الأولُ في فؤادِ السَّامعِ من أنّه بيْت يُعْرِبُ عن أنَّ صدْرَ الشّاعرِ مُتْرَعٌ مُفعَمًا بالهمِّ والكَمد، فيسأله لِمَ ذلك؟

(٢) سياقُ الجُملةِ القُرآنيَّةِ قولُه تَعالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِى قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ۚ إِنَّ رَبِّى بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ﴿٥٠﴾ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠ - ٥٣]

نظْمُ الآيَةِ يَهْدِي إلىٰ أنّ الجملةَ الأولىٰ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ﴾ مُوحٍ بأنّ السّامعَ لا يحتاجُ أن يسألَ عَن سببٍ عامّ؛ مثل: (لِمَ لا تبرّؤها؟) فيكون سببًا عامًّا عن عدم التبْرئةِ؛ ذلِك أنّ الشّأنَ في الإنسانِ أنّهُ لا يُصرّح بَعدم تبرئة نفسِه إلا إذا كان هنالك أمرٌ خاصٌّ حَمَلَه علىٰ ذلك، وهنا يقومُ في نفسِ السَّامع تردّدٌ بيْن أسئلة: أهُو لا يبرِّؤها؛ لأنّ النَّفسَ فُطِرَتْ علىٰ أن تأمر بما لا يُسْترضَىٰ، أمْ أنّه قد كان منه ما لا يجعله بريئًا، أم ماذا؟ هذا التردّدُ لا يكونُ إلا إذا تحقّق في النّفسِ أنَّ هنالك سببًا إلّا أنّه لا يُعلَمُ نوعُه، فتَسْتَشرِفُ النّفسُ إلَىٰ تَعيينِ السّببِ الخَاصّ، فيأتي قولُهُ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾، فيُعيّن السّبب الخاصّ.

[الضّربُ الثّالث]

وإمّا عَن غَيرِهما، كَقولِهِ تَعالَىٰ: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]، كَأنّه قِيلَ: فماذا قَالَ إبْراهِيمُ -عليه السّلامُ؟ فَقيلَ: قَالَ: سَلامٌ[1].

ومنه قول الشاعر:

زَعَمَ العَواذِلُ أنَّنِي فِي غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي

فإنّه لمّا أبدَىٰ الشِّكايَةَ مِن جماعاتِ العُذَّالِ، كان ذلِك ممّا يُحرّكُ السّامِع، لِيسْألَ: أصَدَقُوا فِي ذلكَ أمْ كَذبُوا؟ فأُخْرِجَ الكلامُ مُخرَجَه إذا كان ذلِك قَدْ قِيلَ لَه، ففصل[2].

---

(١) سياقُ الجملة قولُه تَعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]، فصل قوله: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ عن ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾؛ لما بيْنهما من شبه كمال الاتصال؛ حيثُ أثار قولُه: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ الرّغبَةَ في السّامع أن يعرف ما ردَّ به سيدنا إبراهيم - عليْهِ السَّلام - ذلك أنّه من شأن الإنسان إذا عَلِمَ أنَّ فلانًا قال لصَاحبه كلامًا أن يتطلَّعَ إلىٰ أن يَعرِفَ ما ردَّ به صَاحبُه، فيسألُ: ماذا قال له صاحبُه؟ فجاء الجوابُ: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾، وهذا هو الشّأنُ في كلِّ ما جاءَ علىٰ سبيل المُقاولَةِ، وهو في القرآن والسّنَّةِ جدّ كثير. هُو سؤالٌ عن غيرِ سببٍ خاصٍّ أو عامٍّ.

ردَّ سيِّدُنا إبراهيمُ - عليه السّلامُ - بالرّفع إعرابًا عن أنّه ردَّ عليهم بما هو أحسنُ من سلامِهم، فـ«الرّفْعُ» تأويلُهُ: أَمْرِي سَلَامٌ لكم، أيْ: لن يكونَ مِني لكم إلّا سلامٌ، وفي هذا تمكينٌ للطُّمأنِينَةِ لهم، وشأنُ الضّيف أنّه أحوجُ إلىٰ قِرَىٰ النّفس بالطّمانِينة أكثرُ مِن حاجتِه إلَىٰ قِرَىٰ البُطون بالطّعامِ والشَّرابِ.

(٢) (زعم) بمعنىٰ: (قال)، وليس بلازِمٍ أن يكونَ الزَّعْمُ كَذبًا في كلّ موضعٍ، فسِيبويْهِ يقولُ في مواضعَ عِدَّةٍ من كتابه: «زعم الخليل». و(العواذل): جمع «عاذلة»، أي: جماعة عاذلة من الرّجال، بقرينة قوله: (صدقوا)، وليس «عاذلة» جمعَ إناث؛ لأنّه لو كان لقال: (صدقنَ)، وحين يكون (العَذل) من الرِّجال يكون أنكَىٰ، فكيف إذا لم يكُ مِن واحدٍ، بل مِن جماعةٍ؟ (غمرة): شدة تغمر وتغطي من تنزلُ به. (تنجلي): تنكشفُ.

وَمِثله قولُ جُنْدَب بن عَمّار:

زَعَمَ العَواذِل أنَّ ناقَةَ جُنْدَبٍ بجَنوبِ خَبْتٍ عُرّيَتْ وأَجَمَّتِ
كَذَبَ العَواذِلُ لَو رَأَيْنَ مُنَاخَنا بالقادِسِيّة قُلْنَ: لَجّ، وذَلَّتِ[1]

وقَدْ زادَ هُنا أمْرَ «الاسْتئنافِ» تأكيدًا بأنْ وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ المُضمَر؛ مِنْ حيْثُ وَضَعَهُ وَضْعًا لا يَحتاجُ فِيه إلَىٰ ما قَبلَهُ، وأتَىٰ بِه مَأتَىٰ ما لَيْسَ قَبْلَهُ كَلامٌ[2].

وَمِنَ الأمْثِلَةِ قَولُ الوَلِيدِ:

عَرَفْتُ المَنزِلَ الخالِي عَفا مِن بَعْدِ أحْوالِ
عَفاهُ كُلّ حَنّانٍ عَسُوفِ الوَبْلِ هَطّالِ[3]

فإنّه لمّا قال: «عَفا»، وكانَ العَفاءُ ممّا لا يَحْصُلُ لِلْمَنْزِلِ بِنَفسِهِ، كان مَظِنّةَ

فصل قوله: (صدَقوا)؛ لأنّه جوابُ سؤالٍ أثارتْهُ الجملةُ الأولَىٰ: (زَعَمَ العَواذِلُ أنَّني فِي غَمْرَةٍ)، أصدقوا أم كَذبُوا؟ وهو سؤالٌ عن غير سببٍ عامٍّ أو خاصّ، ولم تأتِ الجُملة المُستأنفةُ: (صَدقُوا) مؤكّدَة؛ لِتنزيلِها منزلةَ الظَّاهر الَّذي لا يَمسُّه شَكٌّ.

(١) «جندب»: اسم الشَّاعر، وهو في الأصلِ نوْعٌ من الجَرادِ. و«خبت»: اسم موضع. و«عُرّيتْ»: حُطّ عنها الرّحلُ. و«أجمَّتْ»: ارتاحتْ، وزالَ عنها كلالُها. و«لَجّ»: تَمادَي فيه واستهتَر.

(٢) يشيرُ إلىٰ تَصَرُّفٍ من الشاعر كان له ألاّ يتَّخِذَه؛ عدل عن أن يقول: «كذبن» إلىٰ قوله: (العواذل) في أول البيت الثاني، لكنه عدل، فقال: (كَذَبَ العَواذِلُ) مقيمًا الظَّاهرَ مَقامَ الضَّميرِ؛ إبرازًا لما كان منهن من العذل، وكان حقًّا عليهنَّ ألّا يفعلْنَ، فأَجْرَىٰ بَيانَه علىٰ استقلالِهِ عن البيت الثاني، وعدل عن (كذبت العواذل) إلىٰ (كذب العَواذلُ) ذكَّرَ الفعلَ، وكان له أن يؤنِّثَه، وعدل عن التّأنيثِ إلىٰ التّذكيرِ إيماءً إلىٰ قُوتِهنّ في الكذب.

(٣) البيْتان للوليد بن يزيد الأمويّ، قولُه: (عفا)، أي: درسَ، ولم يبقَ منه شيْءٌ. (من بعد أحوال)، أي: أحوال السّعادة والهناء. (حنّان): السحاب المطير. (عسوف): شديد المطر. (هطال): مدرارٌ.

أن يُسْأَلَ عَن الفاعِلِ(١).

ومِثْلُهُ قَولُ أَبِي الطَّيِّبِ:

وَمَـا عَفَـتِ الرِّيـاحُ لَـهُ مَحَـلًا ... عَفَـاهُ مَـنْ حَـدَا بِهِـم وَسَـاقَا(٢)

فإنّه لَمَا نَفَىٰ الفعلَ المَوجودَ عَن الرِّياحِ كان مَظِنّةَ أن يُسأَلَ عَن الفاعلِ(٣).

---

(١) البيتُ الأَوَّلُ بشطريْهِ يَفِيضُ بالأسىٰ والتّحزُّنِ علىٰ ما حلَّ بالمنزل، وكلمةُ: «منزل» هنا كلمَةٌ عالِيَةٌ، تُشِيرُ إلىٰ أنّ كلَّ مَن حازَه وجَد فيه حاجةً إلىٰ أن ينزلَ؛ لِما فيه مِمّا يُبْهِجُ الفؤادَ، فليس غيرُه أَوْلَىٰ بأن يُنْزَلَ فيه، لما فيه من جاذِبِيَّةِ سحْرٍ تفجر من ساكنيه، وقوله: (عَفا مِن بَعد أحوالِ) حاملٌ سؤال: ما عفاه؟ فيأتي قوله: (عفاه كل حنان...)، وكان بملك الشاعر أن يقول: «كلّ حنانٍ»؛ دون أن يصرح بقوله: «عفا»، وكأنّه رأَىٰ في إعادة الفعلِ ما يَزيد في الشّعور بما قد حَلَّ بهذا المنزلِ الّذي كانت تَتَنَزَّلُ فيه شآبيب المودَّةِ والأُنسِ.

(٢) البيت للمُتنبي من قصيدةٍ يمدَحُ سيفَ الدَّولَةِ، وقد أَمَر له بفرس دَهماء وجارية مطلعها:

أَيَدْرِي الرَّبْعُ أيّ دَم أَراقا؟ ... وأيّ قلوبِ هذا الرّكْبِ شاقا؟

لَنَـا ولأهْلِـهِ أَبَـدًا قُلُـوبٌ ... تَلاقَىٰ في جُسُومٍ ما تَلاقَىٰ

ومَا عَفَتِ الرّياحُ لَهُ مَحَلًّا ... عَفَاهُ مَنْ حَدَا بِهِمِ وَسَاقَا

فَلَيْتَ هوَىٰ الأحبّةِ كانَ عَدلًا ... فَحَمّلَ كُلّ قَلبٍ ما أطَاقَا

(٣) إذا ما كان الوليدُ بن يزيد الأموي في البيتين السابِقَيْن قد ألقَىٰ جَريرَةَ تهَالُكِ المنزلِ علىٰ الأمطارِ ومثيراتها، فإنّ المُتَنَبِّي فِي بَيْته هذا قد برّأها، ونفَىٰ أن تكونَ الرّياحُ هي الّتي عَفت الدِّيارَ، فلما كان منه ذلك كان بِمَظِنَّةِ أن يُسَاءَلَ: من ذا الذي عَفَاه إذن؟ فقال: (عفاه مَن حَدا بهم وساقا)، أَوْقَعَ الجَريرَةَ علىٰ ذلك الّذي حمَلَ الأهلين، وارتَحَلَ بهم، فارتحلَتْ معه الحياةُ، حتىٰ عن المنازل، وعنْ كلّ شيْءٍ في تلك الديار، وفي هذا تفظيعٌ لِفعْلَةِ الحادي بهم، وما كانَ له أنْ يَفْعَلَ.

فَصَلَ قولَه: (عفاه مَنْ حدا بِهم وساقَا) عن قوله: (وما عفت...)؛ لوقوعِهِ جوابًا عن سؤال تولَّدَ من الشطرة الأولىٰ، وأعاد صَدْرَ الجملَةِ المُستأنَفَةِ، وكان بمقدوره ألا يُعيدَها، ولكنه فعل؛ ليبرزَ ما كان فعيلًا فيه من التَّحسُّرِ والتَّحزُّنِ علىٰ ما حلّ بالديار.

وكأنّي به يأسَىٰ للدِّيار إذ حُرِمَتْ بالرحيل ممّا كان فيها، فإذا كان هذا أثرُ الرّحيل في الديار فكيف به بالقلوبِ؟! ففيه من الإبلاغ في تصويرِ ما حَلَّ به من التَّحَسُّرِ والتَّحزُّنِ ما فيه!!

[صُورُ نَظْمِ جُمْلَةِ الجَوابِ المُسْتأنَفَةِ]

وَأيْضًا مِن الاستئنافِ ما يأتِي بإعادَةِ اسْمِ ما اسْتُؤنِفَ عَنْهُ، كَقولِكَ: (أحْسَنْتُ إلَىٰ زيْدٍ، زَيْدٌ حَقيقٌ بالإحْسانِ)[1]، وَمِنْهُ ما يُبْنَىٰ علَىٰ صِفتِه، كَقولِكَ: (أحْسَنْتُ إلَىٰ زَيْدٍ، صَدِيقُك القَدِيمُ أهْلٌ لِذَلِك)، وهذَا أبْلَغُ لانْطوائِهِ علَىٰ بَيانِ السّبَبِ[2].

وَقَدْ يُحْذَفُ صَدْرُ «الاسْتِئنافِ»؛ لِقيامِ قَرينَةٍ، كَقولِهِ تَعالَىٰ: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾[النور: ٣٦-٣٧][3] فِيمَنْ قَرَأ: (يُسَبَّحُ)، مبنيًّا للمفعول[4]، وَعَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «نِعمَ الرّجُلُ، أوْ رَجلاً زيدٌ»، و«بِئْسَ الرَّجُلُ، أوْ

(١) كأنَّ في إعادةِ اسمه إيماءً إلىٰ أنّ ذلك لا بُدَّ أن يكون، ففي إعادَةِ الاسمِ إيماءٌ إلىٰ استحقاقِهِ الإحسانَ؛ لأنَّ في ذكرِ الاسم استحضارٌ له، وما الاسمُ إلا سِمَةٌ وعلامة تستحضر في وعي السامع المسمّىٰ بخصَاله وأفعالِه.

(٢) قوله: «وهذا أبْلغ...» أي: أكثر مبالغةً، ولا يريد بقوله: (أبلغ) من البلاغة، بل من المبالغة؛ لأنّ عيارَ البلاغة المطابقَةُ، وقد يقتضي المقامُ عدمَ المبالغَةِ، فيكون الأعلىٰ بلاغَةً مما جاء علىٰ المبالغة دون اقتضاء المقام. فحيثُ سمعتَ أهلَ العلمِ يقولون: «هذا أبلغُ»؛ ولا سيما في تفسير القرآن وشرح السُّنَّةِ، فاعلمْ أنّهم يريدون بقولهم: (أبلغ): أكثر مبالغة، لا أنّه أعلىٰ بلاغَةً؛ ذلك أنّ البيان القرآنيَّ والبيان النبويّ لا تتفاوت بلاغَةُ كلٍّ، فكلٌّ علىٰ شَرف البلاغة وذروتها في بابِه، فليست آيةٌ أو سورةٌ أعلىٰ بلاغةً من آيةٍ، ولا حديث أعلىٰ بلاغةً من حديثٍ. فاحذَرْ.

(٣) سياق القول: ﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ۝٣٧ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [النور: ٣٦-٣٨].

(٤) قرأ ابنُ عامرٍ، وأبو بكرٍ عن عاصِمٍ (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا) بفتح الباء، وقرأ الباقون ﴿ يُسَبِّحُ ﴾ بكسر الباء. علىٰ قراءةِ بناء الفعل لغيرِ الفاعل يكون قولُه: ﴿ رِجَالٌ ﴾ صدرَ جملةٍ مستأنفةٍ، هي جوابٌ عن سؤالٍ تولَّدَ من قولهِ: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا ... ﴾، فكأنَّه قيل: (من يُسبح له فيه؟) فقيل: رجالٌ؛ دون إعادةِ صَدْرِ الجُملَةِ، أي: لم يقُلْ: (يسبّح له فيها رجالٌ)، كما قال المتنبّي: «عفاه من حدا...».

رَجُلًا عمَرو» علَىٰ القولِ بأنّ المَخصوصَ خَبَرُ مُبتدأ محذوفٍ، أيْ: «هُوَ زَيْدٌ»، كأنّهُ لَمّا قِيلَ ذَلِك، فأبْهَمَ الفاعِلَ بِجَعْلِهِ مَعْهُودًا ذِهْنِيًّا مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا سُئِلَ عَنْ تَفْسيرِهِ، فَقِيلَ: «هُوَ زَيْدٌ»، ثُمّ حُذِفَ المُبْتَدَأُ[1].

وقَدْ يُحْذَفُ «الاسْتِئنافُ» كلُّه، ويُقامُ ما يدَلُّ عَلَيْهِ مَقامَهُ، كَقَوْلِ الحَماسي:

زَعَمْتُــمْ أَنَّ إخْوتَكُــمْ قُرَيْــشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لكم إلافُ[2]

---

(١) إذا جعلت «زيدًا»، و«عَمرًا» هما المخصوص، فأنت معك جملةٌ واحدة، فلا يكون من هذا الباب - الفصل والوصل - في شيْءٍ، وإن جعلتَ المخصوصَ بالمدح أو الذمِّ محذوفًا، فقولك: «زيدٌ، وعمرٌو» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وتكون هذه الجملة جوابًا عن سؤالٍ تولّد من جملةِ: (نِعم الرجلُ، أوْ رَجُلًا)، و(بِئْسَ الرَّجلُ، أو رجلًا)، وكان الفصلُ لكمال الاتصال، وقد حذف صدر جملة الاستئنافِ.

(٢) البيت لِمساور بن هِنْد بن قيس بن زُهَيْر، يهجو بني أَسد، وبعده:

أُولَئِكَ أومِنُوا جُوعًا وخَوْفًا وَقَد جاعَتْ بَنُو أَسْد، وخافُوا

لما كان قوله: (زعمتم... البيت)، كأنّه سُئِلَ: «أصَدَقُوا أمْ كَذبوا؟» فكان الجوابُ: (كذبوا)، وحذفه، وأقامَ ما يدلُّ عليْه قوله: (أولئك...)، وكأنّي به في حذفِه جملةَ الاستئنافِ يُشير إلىٰ أنَّ هذا جوابٌ مقطوعٌ به، لا يحتاجُ أنْ يُصرِّحَ لهم به، فكلٌّ يرَىٰ آياتِه فيهم، وفي هذا تعريضٌ بغبائهم ووقاحتهم.

غَبِيّ وقحٌ مَن يَدّعي في نفسِه شيءٌ حَسِينًا، وفِيه آياتٌ تُنادِي فوقَ رأسِه: ألَا قد كذبتَ، وافْتريْتَ، وكلٌّ يَسمَع ويرَىٰ آياتِ كَذبِه، وتَكذيبِه.

ثُمّ يُصرح الشاعرُ بآية لا تُنْكَر، ولا تَخْفَىٰ من آيات كذبِهم وادِّعائهم الأخوة، فقال: (أولئك ...)؛ مشيرًا بالبعيدِ إلىٰ قريشٍ؛ إيماءً إلىٰ سُموِّ مَقامِهم ودرجاتِهم عَن دركاتِ بني أسد.

ولمَ يقل لهم: (وأنتم جعتم وخفتم)، أعرضَ عن خِطابهم، مصرحًا باسْمهم تَسجيلًا عليهم، وإيماءً إلىٰ أنّهم غائبون عما ادّعوه لأنفسِهم، وغائبون عن المشهد الذي تُخاطب فيه قريشٌ تبجيلًا، إنّهم أحقُّ بأن يُعرَضَ عنهم، ولكنّه في صدر البيتِ الأول خاطَبَهم ليسجل عليهم الزّعم، فاستحضَرهم، وصكَّهم بقوله: (زعْمتم)، ثم غَيّبَهم بعد أن صكّ أسماعهم. كذلِك يترقّىٰ في هجوهم وإخزائهم، وكذلك الشّعراءُ.

حَذَفَ الجَوابَ الَّذِي هُو: (كَذَبْتُمْ فِي زَعْمِكُمْ)، وَأقام قولَه: «لَهُمْ إلْفٌ، وَلَيْسَ لَكُمْ إلَافٌ» مقامَه؛ لِدلالته عليه[1]، وَيَجُوزُ أن يُقدّرَ قولُه: «لهم إلف، وليس لكم إلافٌ» جوابًا لِسؤالٍ اقتضاه الجوابُ المَحذُوفُ، كأنّه لمّا قال المُتكلّم: «كذبتم»، قالُوا: «لِم كَذبْنا؟» فقال: «لَهُمْ إلْفٌ، وَلَيْسَ لَكُمْ إلافُ»، فيكونُ فِي البَيْتِ اسْتِئنافان[2].

وَقَدْ يُحذَفُ، ولَا يُقامُ شَيْءٌ مَقامَه، كَقولِهِ تَعالَىٰ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠][3]

ولِمَا في هذين البيتين من قوَّةِ الأثر فِي مَن قيلَ في حقِّهم اصطفاهما أبو تمّامٍ، وهو مَنَ هو شاعرًا، وناقدًا، وما الاختيارُ إلا صورةٌ من صور النّقد الأدبيّ.

(١) الشَّأنُ في لسان العربية أمران كُلِّيّان (ذِكْرًا، وطيًّا):

- ما يدركُه «الجَنان» دون ذكرٍ، فالأصلُ عدمُ الذكر، فإن ذُكِرَ كان عدولًا عن الأصل، ويُسْأَلُ عن المقتضِي للذكر، لا عن المقتضِي للطيّ؛ لأنَّ الطيَّ حينئذٍ هو الأصلُ.
- إذا كان في الكلام قرينَةٌ دالَّةٌ، فالأصلُ أن يُكتَفَىٰ بدلالة القرينةِ؛ دون تصريحٍ بما تدُلُّ عليه القرينَةُ.

ومثلُ هذا يُحَقِّقُ للبيان وجازتَه، وتحقيقُ الوجازةِ ليس ثمرتُها الاقتصادَ في البيان، كلَّا! ثمرتُه العظمىٰ هي تفعيلُ وعي المُخَاطَبِ السَّميعِ، وإكرامُه بإتاحة مجالِ التَّفكير والتَّأويل، فما يُصَرَّحُ فيه بكلّ شيءٍ هو عند أولي الألباب حِرمانٌ للمُخاطَب من لذَّةِ التفكير والتأويل، وهذا لا يركبه إلا شحيحٌ، والجود بشَهِيّ الكلام مُقَدَّمٌ علىٰ الجود بشهيِّ الطّعامِ عند أولي الألباب.

(٢) يُفادُ من هذا أنَّ ما طُوِي كأنَّه قائمٌ؛ ذلك أنَّ الاعتبارَ ليس لقيامِ الكلامِ في «اللِّسان»، بل الاعتبار في القيامِ في «الجَنان»، ولمَّا كان قولُهُ: «كذبتم» قائمًا في الجَنان، دون اللِّسان؛ لعدم الحاجةِ بشغل اللِّسانِ به، من قوة ظهوره وحضورهِ في كلّ ذي عقلٍ - لمَّا كان ذلك جعلَ هذا الغائب الحاضرَ الفاعل مثيرًا لسؤال: لِمَ كذَّبْتَنا في دعوانا أخوة قريْشٍ؟ فقال لهم: لَهُم إلفٌ...، وهذا يُبيِّن لك أن أسلوبَ الحذفِ عُمدةٌ في صياغةِ ونسيجِ هذيْن البَيْتين.

وكلُّ صورةٍ شِعريَّةٍ لها أساليبُ رئيسةٌ، وأساليبُ مساعدةٌ، والبلاغيُّ النّاقدُ حَقّ عليْهِ أن يَملِك مهارةَ التّبصُّرِ النَّافِذِ المُدْرِكِ منازل الأساليبِ فِي صناعةِ وصياغةِ صورةِ المعنَىٰ، وأن يكونَ له نصيبٌ مِن الفِراسةِ البيانيَّةِ، يخترقُ بها أسوارَ الغَيْبِ.

(٣) سياق الجملة: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ۝٤٢ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٤١ - ٤٣]،

أَيْ: (أَيُّوبَ)، أوْ: (هو) لِدَلالةِ ما قبلَ الآيةِ، وَما بَعدَها عَلَيْهِ، وَنَحْوُه قولُه: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، أيْ: (نَحْنُ)[1].

• • •

[مَواضِعُ الوَصْل]

(الوَصْلُ لِدَفْعِ الإيهامِ):

وإنْ لَم يَكُنْ بيْن الجُمْلتَينِ شَيْءٌ مِن الأحْوالِ الأرْبَعِ تَعَيَّنَ «الوَصْلُ»[2]؛

وكذلِك فِي قِصة سيّدنا داود وسليمان - عَلَيْهِما السّلامُ: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠].

وفي الإعرابِ بقولِهِ: ﴿ٱلْعَبْدُ﴾؛ دون النبيِّ - مثلًا - إيماءٌ إلىٰ أنَّ مَناطَ استحقاقِهِ المَدحَ الإلهيّ، إنّما هو «العُبودِية»، فَتَحْقِيقُ هذِه السِّمَةِ فِي أيٍّ يُحقِّقُ له نصيبًا من رضوان اللهِ - تَعالَىٰ - والثّناء عليه، هذا هو السَّبيلُ إلىٰ هذا المقام.

(١) سياقُ الجملة قولُهُ تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْىدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧ - ٤٨]، سياقُ القولِ حديثُ اللهِ - تَعالَىٰ - عَن قدرتِه وإنعامِه، فكان لِزامًا أن يكونَ المَخصوصُ بالمدحِ هُو اللهُ - جَلَّ جلالُهُ.

مَدْحُ اللهِ - تَعالَىٰ - نفسَه تعليمٌ لعباده أنْ يمدحوه، وقيامٌ بالحَمْلِ عن عبادِهِ؛ فإنَّهم لا يطقيون الوفاء بحقِّه في مدحه، فمَدَحَ نفْسَه؛ لأنّه لا يكونُ غيرُه أعلمُ بما هُو جديرٌ به من المدح، وهذا مِن فضْلِ رَحمَتِهِ بعِبَادِه.

(٢) مُصطلحُ «الوَصل» عند البلاغيين خاصٌّ بالعطف بين الجمل بالواو، فهو نوعٌ خاصٌّ من أنواع «عطف النَّسَق»؛ ولذا تُسَمَّىٰ «الواوُ» في هذا الباب «واو الوصل»، وليس «واو العطف»، فالعطفُ أعَمُّ من «الوصل»، وهو مصطلَحٌ يَلفتُ إلىٰ عَلاقاتِ المعاني وأنسابِها.

هو يأتِي لا لِيؤسِّسَ وصلًا لم يكنْ، كلَّا! هُو يأتِي لِيبرزَ هذا الوَصل حين يكونُ بحاجةٍ إلىٰ مزيدِ إبْرازٍ، ف«الواوُ» في باب «الوصل» كاشِفَةٌ عَن موجودٍ، هي كمثلِ «كاف التَّشبيه» لا تَخلُقُ مشابهةً بيْن شيئين لا وجودَ لها، كلَّا! هِي تَرْمُزُ إلَىٰ مشابهةٍ قائمَةٍ، وتكشِف عنها. تلك وظيفةُ «الواو» في مبحثِ «الوصل»، وتلك حدودُ عملِها.

إمَّا لِدَفْعِ إيهامِ خِلافِ المَقْصودِ، كَقَوْلِ البُلَغاءِ: (لا، وأيّدَكَ اللهُ)[1]، وهَذَا عَكْسُ الفَصْلِ للقَطْعِ[2].

• • •

[الوَصْلُ لِلتَّوسُّطِ بيْن الكَماليْنِ]

وإمّا للتَّوسُّطِ بيْن حالَتَيْ «كَمالِ الانقطاعِ»، و«كَمالِ الاتّصالِ»، وهُو

---

(١) (أوّلاً): هذا «الوصلُ» يُشترَط فيه خَمْسَةُ شُروطٍ؛ ليكونَ وصْلاً بلاغيًّا:

أن يكون بالواو.

أن يكون بيْن جملتين، فأكثر.

أن يكون المعطوفُ عليه ليس له محلٌّ من الأعرابِ، أو قيدٌ معنوي يرادُ الإشراك فيه.

أن يكون بين الجملتين فأكثر جامعٌ؛ سواء كان جليًّا أو خفيًّا، المهمُّ أن يتحقَّقَ الجامِعُ.

أن يكون كلُّ ذلك إذا اقتضىٰ المقَامُ.

(ثَانيًا): «الواو» في: «وأيَّدَكَ اللهُ» ليست «واوَ وَصْلٍ»، هِيَ لَم تَعطِفْ ما بعدَها علَىٰ ما قَبْلَها؛ إبرازًا لِما بَيْنَهما مِن نَسَبٍ، كلّا! هذه «واوُ دَفعِ الإيهامِ» وجودُها لِمنْعِ أن يُظنّ أنّ (لا) داخلةٌ علىٰ (أيّد)، فيكونُ المَعنىٰ دعاءً علىٰ المخاطبِ، لا دعاءً له. وإذا تحقَّقَتْ قرينَةٌ غير قرينة «الواو» مقاليّة أو مقاميّة فلا يلزمُ الإتيانُ بها، كأنْ يَسْكُتَ سَكتَةً تُفْهِمُ أنَّ الكلامَ قد تَمَّ عِندَ آخِرِ «لا»، وما بعدَها كلامٌ مُستَأْنَفٌ، أوْ توضعُ علامةُ ترقيمٍ تُفْهِمُ تَمَامَ الكلامِ عند آخرِ «لا».

فإذا أُمِنَ اللَّبسُ، فلا حاجةَ إلَىٰ الإتيانِ بـ«الواو»، المُهِمُّ أن يكونَ في القولِ قرينةٌ مَقاليّةٌ أوْ مقامِيّةٌ تَحْمِي السَّامِعَ مِن فَهْمِ غير المِرادِ.

(٢) أي: إنَّ تَرْكَ «الواو» قد يترتَّبُ عليه فَهْمُ غيرِ المُراد، فيُؤْتَىٰ بها كما هنا، وهذا ليس وصلاً، ولا عطْفَ نسَقٍ، بل هذا دفع إيهامٍ، ومنْعُ لبسٍ.

والإتيانُ بها في موضعٍ قد يَترَتَّبُ عليه فهْمُ غيرِ المرادِ، فيتركُ ذكرُها، ولا يكونُ تركُها «فصلًا» بلاغيًّا، بل هُو «قطْعٌ»، فَدَفْعُ الإيهامِ ورَفْعُ اللَّبْسِ قد يكونُ بذكْر «الواو»، وقد يكونُ بتَرْكِها، والسِّياقُ هُوَ الّذي يُعَيّنُ وَيُحَرِّرُ.

وعلَىٰ هذا لا تكونُ هذِه الصُّورةُ علىٰ التَّحقيقِ مِن مَبْحثِ «الوصلِ» مُصطلَحًا بلاغيًّا.

ضَرْبانِ:

(أحدُهُما): أن يَتَّفِقَا خَبَرًا أوْ إنْشاءً، لَفْظًا وَمَعنًىٰ، كَقَولِه تَعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[الانفطار: ١٣ - ١٤](١)، وقولِه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[الروم: ١٩](٢)، وَقَولِه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾

(١) الآيَتان مُتطابقان نظمًا، وهما اسْميتان، خَبريتان لفظًا ومعنًىٰ، وبيْنهُما جامعُ التّقابلِ، فَصَحَّ عَطْفُ الثّانِيَةِ علَىٰ الأُولَىٰ، وليس للأُولَىٰ حُكْمٌ إعرابِيٌّ أوْ قيدٌ مَعنويٌّ.

(٢) سياقُ القولِ: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ۝١٨ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَيُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾[الروم: ١٨ - ١٩]، الجملتان فعليتان، مضارعتان، متطابقتان نظمًا، وهما خبريتان لفظًا ومعنًىٰ، وبينهما جامعُ التَّقابلِ، عطف الثانية علىٰ الأولىٰ لتوسطهما بين الكماليْن.

وقدّمَ قولَه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ ...﴾ علَىٰ قولِه: ﴿وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ...﴾؛ لأنّ إخراجَ الحيِّ أدلُّ علىٰ كمالِ القدرةِ علَىٰ البَعثِ الذِي هو مناطُ المُنازعَةِ والمعاندةِ.

[النساء: ١٤٢][1]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف:٣١][2].

و(الثَّانِي) أن يتَّفِقا كَذلِك مَعْنًىٰ لَا لَفظًا[3]، كقَولِه تعالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟

---

(١) سياقُ القول: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾ مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢ – ١٤٣]، الجملتان خبريتان لفظًا ومعنًىٰ، والأولىٰ فعليَّةٌ مضارعيَّةٌ، والأخرىٰ اسميَّةٌ، وبينهما جامِعُ التَّناسُبِ، وهذا يهديك إلىٰ أنّ الاختلافَ بالفعلية والاسمية غيرُ مدفوعٍ.

وفي قولِه: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ ثلاثةُ أوجُهٍ إعرابيَّةٍ:

(الأول): أنّها معطوفةٌ علىٰ خبر إنّ: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾، وعلىٰ هذا جرىٰ التَّمثيلُ. وفيه نظرٌ؛ لأنّهُ عَطَفَ علىٰ ما له محلٌّ من الإعراب، والشّرطُ أن يكونَ المعطوفُ عليهِ لا محلّ له من الإعراب.

(الثاني): أنّها جملةٌ حاليَّةٌ فِي محلِّ نصب.

(الثّالث): أنّها استئنافِيَّةٌ.

وعلىٰ الثّاني والثالث لا يكون هنا «وصْلٌ»؛ لأنَّ الواوَ فِي الحاليَّةِ ليست واوَ وصْلٍ صرف، وفي الثالثةِ الواوُ استئنافِيَّةٌ.

وفي العدولِ في الثّانية ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ عن الفعليَّةِ إلىٰ الاسميَّةِ تنبيهٌ إلىٰ أنَّ خداعَ الله – تَعَالَىٰ – لهم قائمٌ لا ينقطع؛ بينا خداعهُم مُنقَطِعٌ لعجزهم عن ديموميَّةِ المُخَادَعَة، وفي هذا بُشرىٰ للذين آمنوا؛ أنَّ المنافقين لا يقتدرون علىٰ استدامة خداعهم، وإنّما الله – تَعَالَىٰ – كاشفٌ خداعهم.

(٢) سياقُ الآيَةِ: ﴿* يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، ثلاثُ جُمَل: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ فعليّة إنشائيّة؛ الأولىٰ والثانية «أمر»، والثالثة «إنشاء»، وبينها جامِعٌ، وكلُّهَا معطوفةٌ علىٰ جُملَةٍ استئنافيَّةٍ لا محلّ لها من الإعراب ﴿خُذُوا۟..﴾.

(٣) الاعتبارُ هنا في الاتِّفاق معنًىٰ؛ من حيثُ النّسبَةُ الكلامِيَّةُ، سواء كانت فيهما خَبريّة أوإنشائيّة.

ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [البقرة:٨٣][(١)]، عَطَفَ قَوْلَه: (قُولُوا) علَىٰ قَوْلِهِ: (لا تَعبدون)؛ لأنّه بِمعنَىٰ: (لا تَعْبُدُوا)، وأمّا قَولُه: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) فتَقدِيرُه: إمّا (وتُحسِنون)، بمَعْنَىٰ: (وأحْسِنُوا)، وإمّا (وأحْسِنوا)، وهذَا أبْلَغُ مِن صَرِيحِ الأمْر والنّهْي؛ لأنّه كأنَّه سُورِعَ إلَىٰ الامتثالِ والانْتهاء، فهُو يُخبِرُ عَنْهُ[(٢)].

وأمَّا قولُه فِي سورةِ (البَقَرَةِ): ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[(٣)]، فَقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِيهِ: «فإنْ قُلْتَ: عَلامَ عَطَف هَذا الأمْرَ، وَلَمْ يَسْبِقْ أمْرٌ وَلا نَهْيٌ يَصِحّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: ليْس الّذِي اعْتُمِدَ بِالعَطْفِ هُو الأمْرُ، حَتَّىٰ يُطْلَبَ لَهُ مُشاكِلٌ مِن أمْرٍ أوْ نَهْيٍ يُعْطَفُ عَلَيْهِ إنّما المُعْتَمَدُ بِالعَطْفِ هُو جُمْلَةُ وَصْفِ ثَوابِ المُؤمِنِينَ، فَهِي مَعْطُوفَةٌ عَلَىٰ جُمْلَةِ وَصْفِ عِقابِ الْكافِرِينَ، كَما تَقولُ: «زَيْدٌ يُعاقَبُ بِالقَيْدِ والإرْهاقِ، وَبَشِّرْ عَمْرًا بِالعَفْوِ والإطْلاقِ». وَلَكَ أنْ تَقولَ: هُوَ مَعْطوفٌ عَلَىٰ (فَاتّقُوا)، كَما تَقولُ: «يا بَنِي تَمِيمٍ احْذرُوا عُقوبَةَ مَا جَنَيْتُمْ، وَبَشِّرْ يا فُلانُ بَنِي

---

(١) سِياقُ القولِ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣ – ٨٤].

(٢) قوله: «هو أبلغُ»، أي: أكثر مبالغةً في تقرير الأمرِ.

(٣) سياقُ الجملة: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣ – ٢٥]

أَسَدٍ بإحْسانِي إلَيْهِم»[1].

هَذا كَلامُهُ، وفِيهِ نَظَرٌ لا يَخْفَىٰ علَىٰ المُتأمِّلِ[2].

وَقَالَ - أيْضًا - فِي قَوْلِهِ - تَعالَىٰ - فِي سُورَةِ «الصّفّ»: ﴿وَبَشِّرِ

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ، ج:١، ص: ١٠٤.

يذهبُ الزمَخشَرِيُّ إلىٰ أنَّ قولَه: «وبشر» ليس من عطفِ جملةٍ علىٰ جملةٍ، حتىٰ يُطلَبَ الاتّفاقُ في النِّسبَةِ الكلاميَّةِ معنًىٰ، بل هو من قبيل عطْفِ مجموعِ كلامٍ علىٰ مجموعِ كلامٍ يُمَثِّل كلٌّ «قصةً»، وهذا لا يُطلَبُ فيه اتِّفاقُ النِّسبةِ الكلاميَّةِ، وهو ما يُعرَفُ بـ«عطف قِصّةٍ علَىٰ قِصّةٍ»، وهو في القرآن كثيرٌ.

ولا يُرادُ بالقصّةِ هنا مفهومها الاصطلاحيّ في «الأدب»، بل يراد مجموعُ كلامٍ يُنبئُ عن موقفٍ أو موضوعٍ متكامل، كمثل الإخبارِ عن أحوال المؤمنين، وأحوالِ الكافرين يوم القيامة.

(٢) مناطُ النَّظرِ أمران:

(الأوّل): اختلافُ المُخاطَب في كلٍّ؛ ففي: (اتقوا) المُخاطَبُ الكافرون، وفي (بَشر) المُخَاطَبُ هو سيِّدُنا رسولُ الله - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسَلّم.

(الآخر): أنَّ الأولَ المعطوفَ عليْهِ: (اتقوا) مقيَّدٌ بالشَّرطِ: (فإن لم تفعلوا)، والآخر: (بشر) غيرُ مقيدٍ؛ لأنَّ تبشير الذين آمنوا غيرُ مقيّدٍ بعجز الكافرين عن الإتيان بسورة.

ومِن أهلِ العلم مَنْ نقَدَ هذا النَّظَر؛ بأنّه لا ضَرَر من اختلافِ المُخاطَبَيْن، فبين المخاطبين تقَابُلٌ؛ (الكافرون، والنبي - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسَلّم)، وبأنَّه لا ضَرَر في تقييد الأمرِ بالبِشارةِ بِما قيد به الأول (اتقوا)، أي: إذا وقَعَ عجزُهم عن الإتيان بسورة أمر الكافرين باتِّقاء النار، وأمر سيدنا رسُول الله - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسَلّم - بتبشير المؤمنين، أي: في لحظة العجز يكون أمران؛ أمرٌ للكافرين باتِّقاء النّار، وأمرٌ لسيدنا رسُولِ اللهِ - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسَلّم - بتبشير الذِين آمنوا.

ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]: إنَّه مَعْطُوفٌ علَىٰ «تُؤْمِنونَ»؛ لأنّهُ بِمَعْنَىٰ: (آمِنُوا)[2]. وَفِيهِ - أيْضًا - نَظَرٌ؛ لأنَّ المُخاطَبِين فِي «تُؤمِنُون» هُم المُؤْمِنون، وَفِي «بَشّرْ» هُو النَّبِيّ - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسَلّم - ثُمَّ قَوْلُه: «تُؤمِنونَ» بَيانٌ لِما قَبْلَهُ علَىٰ سَبيلِ «الاسْتِئْنافِ»، فَكَيْفَ يَصِحُّ عَطْفُ «بَشّرْ المُؤْمِنِينَ» عَلَيْهِ[3]؟!

وَذَهَبَ السَّكاكِيُّ إلَىٰ أنّهُما مَعْطُوفانِ علَىٰ «قُلْ»، مُرَادًا قَبْلَ «يا أيها الناس»، وَ«يا أيُّها الّذينَ آمَنُوا»؛ لأنّ إرَادَةَ القَوْلِ بِواسِطَةِ انْصِبابِ الكَلام إلَىٰ مَعْناهُ غَيْرُ عَزيزةٍ فِي القُرآنِ، وَذَكَرَ صُورًا كَثِيرَةً؛ مِنْها قَوْلُه تَعالَىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ ﴾ [البقرة: ٥٧]، وقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ ﴾ [البقرة: ٦٣]، وقوله: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ ﴾ [البقرة: ١٢٥] أي: وقلنا، أو قائلين[4]. والأقرَبُ أن يَكونَ الأمْرُ فِي الآيَتَيْنِ مَعطُوفًا

---

(١) سِياقُ الجملَةِ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝١٢ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٠ - ١٣].

(٢) يقُول الزّمخشريُّ: «فإنْ قلتَ: عَلامَ عَطفَ قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؟ قُلْتُ: علىٰ «تُؤْمِنُونَ»؛ لأنّه في معنىٰ الأمر، كأنّه قيل: «آمِنوا وجاهِدوا يُثِبْكُم الله وينصركم، وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك». (تفسير الكشاف ج:٤، ص ٥٢٦).

(٣) سبق دفعُ نقدِ الخطيبِ علىٰ اختلافِ المخاطبِ في كلٍّ، أمّا النَّقْدُ بأنّ قولَه: تَعالىٰ: «تُؤْمِنُونَ» استئنافٌ، ولا يصحُّ عَطْفُ ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ عَلَيْهِ؛ بأنّه ليس ما يَمنعُ جعلُ ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ علىٰ سبيلِ الاستئنافِ.

وفي الآيةِ مناقشاتٌ أُخرُ بيْن أهلِ العلمِ، لا يَتَّسِعُ المقامُ لاستقرائها ومناقشتِها.

(٤) نصّ كلام «السّكاكيّ» في «مفتاح العلوم»، نشر: مصطفىٰ البابي الحلبي وشركاه - القاهرة - عام:١٣٥٦هـ، ص١٢٥).

علَىٰ مُقدّرٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ فِي الآيَةِ الأُولَىٰ: «فأنْذِرْ»، أوْ نَحْوَهُ، أيْ: (فَأنْذِرْهُم، وَبَشّر الّذِينَ آمَنُوا)، وَفِي الآيَةِ الثَّانِيَةِ «فَأبْشِرْ»، أوْ نَحْوَهُ، أيْ: (فَأبْشِرْ يَا مُحَمَّدُ، وَبَشِّرْ المُؤْمِنِينَ)[1].

وهَذا كَما قَدَّرَ الزّمَخْشَرِيُّ قولَه تَعالىٰ: ﴿ وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا ﴾ [مريم: ٤٦] مَعْطُوفًا علَىٰ مَحذوفٍ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُه: ﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَ ﴾[مريم: ٤٦]، أيْ: فَاحْذَرْنِي واهْجُرْنِي؛ لأنّ ﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَ ﴾ تَهْديدٌ وتَقْريعٌ[2].

• • •

(١) العطفُ علىٰ مُقدَّرٍ يُفهَمُ من سياقِ القول - كثيرٌ في بيان الوحي، وفي البيانِ البشريِّ الإبداعِيِّ، ويغلبُ أن يكون ذلك حين يكونُ المعطوفُ عليهِ قريبَ الإدراكِ، فلا حاجةَ للتَّصريحِ بِهِ.

(٢) يقُولُ الزّمخشَرِيُّ: «فإنْ قُلْتَ: علام عُطِفَ ﴿ وَٱهۡجُرۡنِي ﴾؟ قلتُ: علىٰ معطوفٍ عليهِ محذوفٍ، يَدلُّ عليه ﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَ ﴾، أي: فاحذرنىٰ واهجرني؛ لأنَّ ﴿ لَأَرۡجُمَنَّكَ ﴾ تهديدٌ وتقريعٌ». (تفسير الكشاف، ج: ٣، ص٢١).

[الجَامِعُ بيْن الجُمْلَتَيْنِ][1]

والجَامِعُ بيْن الجُمْلَتَيْنِ يَجِبُ أن يَكونَ باعْتبارِ «المُسند إليه» فِي هَذِهِ، وَ«المُسْنَدِ إليه» فِي هذِه، وبِاعْتِبارِ «المُسْنَدِ» فِي هذِه وَ«المُسْنَدِ» فِي هَذِهِ جَمِيعًا، كَقَولِكَ: «يُشْعِرُ زَيْدٌ، وَيَكْتُبُ»، وَ«يُعْطِي وَيَمْنَعُ»، وَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ شاعِرٌ، وَعَمْرٌو كَاتِبٌ»، وَ«زَيْدٌ طَوِيلٌ، وَعَمْرٌو قَصِيرٌ» إذَا كَانَ بيْنَهُما مُناسَبَةٌ؛ كَأَنْ يَكُونَا أَخَوَيْنِ أَوْ نَظِيرَيْنِ، بِخلافِ قَوْلِنَا: «زَيْدٌ شَاعِرٌ، وَعَمْرٌو كاتِبٌ» إذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُناسَبَةٌ، وَقَوْلِنا: «زَيْدٌ شَاعِرٌ، وَعَمْرٌو طَوِيلٌ» كانَ بَيْنَهُمَا مُناسَبَةٌ أَوْ لَا، وَعَلَيْهِ قَولُه تَعَالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، قُطِعَ عَمّا قَبْلَه؛ لأنّهُ كَلامٌ فِي شَأْنِ الّذِينَ كَفَرُوا، ومَا قَبْلَهُ كَلامٌ فِي شأنِ القُرآنِ[2].

---

(١) (الجامعُ) هو المعنىٰ الرابطُ بيْن شيْئين، وقد يكونُ ظاهرًا قريبًا، وقد يكونُ لطيفًا، يحتاجُ إدراكُهُ إلىٰ مزيدٍ من اليقظَةِ، والقدرةِ علىٰ تَتَبُّعِ حَرَكَةِ المعنىٰ، فقد يُجْمَعُ معنًىٰ إلىٰ معنًىٰ بعيدٍ عنه.

والجامعُ في مُكوِّناتِ عالم البيان، كالنَّسبِ في مكونات عالمِ الإنسان سواءً بسواءٍ، وكما أنَّ من النَّاس ذا فِراسَةٍ يقتدرُ بها علىٰ أنْ يُدْرِكَ النَّسبَ بين اثنين، وإنْ تخالَفَتْ أشكالُهُما - كما كانَ شأنِ «المُدلِجيّ» في شأنِ سيِّدِنا زيدٍ وأسامةَ - رضِيَ الله عنهما - فالأمرُ - كذلك - في عَالمِ البيان قد تتباعَدُ أشكالُ نظومِ صُور المعاني، وبينها نسبٌ عريقٌ دَفِينٌ، فيكون لبعضٍ ذوي الفراسة البيانية ما يقتَدِرُ به علىٰ أن يُبصِرَ ما بيْن هذه المعاني التي تباعدت، واختلَفَتْ صُورُها من نسبٍ عريقٍ.

وهذا بابٌ دقيقٌ، يحتاجُ إليه المُتدَبِّرُ بيانَ الوَحْي، وبديعَ الشّعر والنّثر الأدبيّ.

وإذا رأيتَ مَنْ يقولُ بـ«الاقتضَاب» في بيانِ الوحيِ إنَّما هو مُنْبئٌ عَن كَلَلٍ فِي بصيرتِهِ؛ لَم يرَ النَّسَبَ بين المعاني، فحَكَم علىٰ ما عَلِمَ، لا علىٰ ما هو قائمٌ في البيان، فليس في بيانِ الوَحْيِ «اقتضَابٌ»، أو «كمالُ انقطاعٍ بلا إيهامٍ»، لا يكونُ في بيانِ الوحْيِ انقِطَاعٌ بيْن جُملتينِ مُتَقَارِبَتَيْنِ، أو مُتبَاعِدَتَيْنِ.

وكلّما كان الجامعُ لطيفًا «خفيًّا» كان عطاءُ تدبُّرِه وتبصُّرِه طَرِيفًا «مُتَجدّدًا».

وحديثُ البلاغيّين عن «الجَامع» في «الفصل والوصل» من حدِيثهم عنه في «التَّشبيه والمَجاز»، فكَما أنّهم يَعتَدُّون بالجامعِ «الخياليّ» في «التشبيه، والمجاز» يعتَدُّونَ بِهِ في «الفصل والوصل».

(٢) يُريدُ أنّه من أول سورة «البقرة» إلىٰ آخرِ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

وَأمَّا مَا يُشْعِرُ بِه ظاهِرُ كَلامِ السّكاكِيِّ فِي مَوضِعٍ مِنْ كِتابِهِ أنَّه يَكْفِي أنْ يَكُونَ الجامِعُ باعْتبارِ المُخْبَرِ عَنْهُ، أو الخَبَرِ، أوْ قَيدٍ مِنْ قُيودِهِما[1] - فإنَّه مَنْقوضٌ بِمَا مَرّ[2]، وبِنَحْوِ قَوْلِكَ: «هَزَمَ الأَمِيرُ الجُنْدَ يومَ الجُمُعَةِ، وَخاطَ زَيْدٌ ثَوْبِي فِيهِ»، وَلَعَلّهُ سَهْوٌ، فإنّه صَرّحَ فِي مَوْضِعٍ آخَر منه بامتناعِ عَطْفِ قولِ القائلِ: «خُفِّي ضَيِّقٌ» علَىٰ قَوْلِهِ: «خاتَمِي ضَيِّقٌ»، مَع اتّحادِهِما فِي الخَبَرِ.[3]

• • •

﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] كلامٌ في شأنِ القرآنِ؛ بيْنا قوله تعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة:٦] إلىٰ آخر قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] كلامٌ في شأنِ الكافرين والمنافقين، ولا جامع بيْن القولَيْن؛ ومن ثم قطع لكمال الانقطاعِ بلا إيهامٍ.

وهذا الذي قاله ليس هو الذي اتَّفَقَ عليه أهْلُ العِلمِ، فهنالك مَن يرىٰ غيرَ ذلك، والقولُ فيه مُشتَجَرٌ.

(١) يقول: «والجامِعُ العقلِيُّ هو أن يكونَ بينهما اتِّحادٌ في تصور مثل الاتِّحادِ في المُخبَرِ عنه، أو في الخبر، أو في قَيْدٍ من قُيودِهِمَا، أو تماثل هناك، فإنَّ العَقْلَ بِتَجْرِيدِه المثلين عن التَّشخص في الخارج يرفع التَّعدد عن البين» (المفتاح، ط: الحلبي، ص٢٥٣). وقوله: (أو) يُوهِمُ الاكتِفاءَ بأيٍّ.

(٢) أيْ: من امتناع الوصل بين «زيدٌ شَاعرٌ»، و«عمرو طويلٌ»؛ لِعَدَمِ المُناسبةِ بين المسندِ في كلٍّ.

(٣) يقُولُ في (المفتاح): «وأنتَ كما قُلْتَ: (إنَّ خاتمي ضيق) تذكَّرْتَ ضِيقَ خفك وعناءك منه، فلا تقول: (وخفي ضيق)؛ لنُبُوِّ مَقامِك عن الجَمْعِ بين ذكر الخاتم وذكر الخفِّ، فتختار القطعَ». (المفتاح، ص٢٧٠)

[أنْواعُ الجامِعِ]

ثُمّ قالَ: الجامِعُ بيْن الشّيْئَيْنِ عَقْلِيٌّ، وَوَهْمِيٌّ، وَخَيالِيٌّ:

أمّا العَقلِيُّ[1] فَهُوَ أنْ يَكونَ بيْنَهُما اتِّحادٌ فِي التَّصوُّرِ، أوْ تَماثُلٌ، فإنَّ العَقْلَ بِتَجرِيدِه المِثْلَينِ عَن التَّشَخُّصِ فِي الخارِجِ يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ بينهما - أوْ تَضايُفٌ، كمَا بَيْنَ «العِلّةِ» و«المَعْلُولِ»، و«السّبَبِ» و«الْمُسَبّبِ»، و«السُّفْلِ» و«الْعُلُوِّ»، و«الأَقَلّ» و«الأَكْثَرِ»، فإنّ العَقلَ يَأبَىٰ أن لا يَجْتَمِعا فِي الذِّهْنِ.

وأمَّا «الوَهْمِيُّ»[2] فَهُوَ أنْ يَكونَ بيْن تَصَورَيْهما «شِبْهُ تَماثُلٍ»، كَلَوْنِ بَياضٍ وَلَوْنِ صُفْرَةٍ، فإنّ الوَهْمَ يُبرِزُهُما فِي مَعْرِضِ الْمِثْلَيْنِ[3]؛ وَلِذَلِكَ حَسُنَ الجَمْعُ بَيْنَ الثَّلاثَةِ الّتِي فِي قَوْلِهِ:

ثَلاثَــةٌ تُشْــرِقُ الدُّنْيَــا بِبَهْجَتِهَــا شَمْسُ الضُّحَىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ والْقَمَرُ[4]

---

(١) الجامِعُ العَقْلِيُّ جامِعٌ موضوعِيٌّ مُتَعينٌ، قائمٌ في الواقعِ، لا سبيل إلىٰ الاختلاف عليهِ، فكل أولي النّهَىٰ يدركونه، ولا يختلفون عليْهِ، كالعَلاقة بين الولد وأبيه، واللَّيل والنَّهار، ونحو ذاك. وهذا الجامعُ قائمٌ في كل أنواعِ البيانِ البليغِ.

(٢) الوهْمُ هو القوَّةُ التي تُدْرِكُ معانِيَ عند إدراك المحسوسات، فالحِسُّ يُدْرِكُ الأمورَ المحسوسَةَ، كإدراك (الفأر) عند رؤيته (الهرَّ)، أمَّا إدراكُ العداوةِ والخطر والخوف، فهذه معانٍ يُدركُها (الوهمُ).

كلُّ المشاعر التي تدركها عند روية أشياء حسية أداة إدراكها «الوهم»، أنت قد تَشعُرُ بالمسرَّةِ عند رؤية إنسانٍ ما، ويشعر شقيقُكَ الخَطَرَ عند رؤيته.

(٣) يقُول السَّعدُ: «من جهة أنه يسبِقُ إلىٰ الوهم أنَّهما نوعٌ واحدٌ، زِيدَ فِي أحدِهِما عارِضٌ؛ بخلافِ العَقلِ فَإنَّه يَعرِفُ أنَّهُما نوعانِ مُتَباينانِ، دَاخِلان تحت جِنْسٍ هو اللَّوْنُ».

(٤) قاله محمد بن وهبٍ، يمدَحُ المُعتَصِمَ، وبعْدَهُ:

تحكِـي أفاعيلـهُ في كلِّ نائبـةٍ الغيث والليث والصَّمصامَة الذكر

أَوْ «تضادٌّ» كالسَّوادِ والبَياضِ، والهَمْسِ والجَهارَةِ، والطِّيبِ والنَّتَنِ، والحَلاوَةِ والحُموضَةِ، والمَلاسَةِ والخُشُونَةِ، وكَالتَّحرُّكِ والسُّكُونِ، والقِيامِ والقُعودِ، والذّهابِ والمَجِيءِ، والإقْرارِ والإنْكارِ، والإيمانِ والكُفْرِ، وكالمُتّصِفاتِ بِذَلِكَ: كالأسْودِ والأبْيَضِ، والمُؤمِنِ والكافِرِ.

أوْ «شِبْهُ تَضادٍّ»[1] كالسَّماءِ والأرْضِ، والسَّهْلِ والْجَبَلِ، والأوّلِ والثّانِي، فإنَّ الوَهمَ يُنْزِلُ المُتَضادَّيْنِ والشَّبِيهَيْنِ بِهِما مَنْزِلَةَ المُتَضايِفَيْنِ، فَيَجْمَعُ بَيْنَهُما فِي الذّهْنِ؛ ولِذَلِكَ تَجِدُ الضّدَّ أقْرَبَ خُطُورًا بِالْبَالِ مَعَ الضِّدِّ.

والخَيالِيُّ[2] أنْ يَكونَ بيْن تَصَوُّرَيْهِمَا تَقارُنٌ فِي الخَيالِ سَابِقٌ.

فالشمس تحكيه في الإشراق طالعةً ... إذا تقطَّعَ عن إدراكها النظرُ

والبدرُ يحكيه في الظلمَاء منبلجًا ... إذَا استنارت لياليه به الغررُ

جلِيٌّ لا يَخفىٰ أنَّ قولَه: (شمسُ الضّحَىٰ، وأبو إسحاق، والقمرُ)، وقولَه: (الغيث، واللّيث، والصَّمصامَة الذكر) مِن قبيل عطف المفرداتِ، وليس من قبيل وصْل الجمل.

وهو لا يستشهدُ به علىٰ «الوصل»، بل علىٰ ما بين الثلاثة من تماثُلٍ في الإشراق. وهذا ليس علىٰ التَّحقيقِ، فلا إشراقَ في «الممدوحِ»، بل هو ضربٌ من التّوهُّمِ، والشِّعْرُ يُعَتدُّ فيه بما في تصوُّرِ الشّاعر، وإن لم يكن قائمًا في الواقع، أي: لا يُعْتَدُّ فيه بالصِّدقِ الأخلاقِيِّ (المنطقيّ)، بل بالصِّدْقِ الفنيِّ (النفسيّ)، فالإشراقُ الَّذِي فِي (شَمْسِ الضُّحَىٰ، والقمرِ) حِسِّيٌّ، والذي في (أبي إسْحاقٍ) نفسِيٌّ.

وكذا قوله في تاليه: (الغيث، واللّيث، والصَّمصامَة الذكر) بينَها تَماثُلٌ في دَفْعِ النّوائِبِ.

(١) الفرقُ بين «التضاد» و«شبهه» أنَّ التّضادَ يكون بيْن شيئنِ مُتَنافِيَيْن في ذاتِهما، كـ(السفل والعُلُوّ)، وشِبْهَ التّضاد لا يكون التنافي بين ذاتَيْهما، بل بما يلزمُ ذاتيهما.

(٢) «الخَيالُ» هو القُوَّةُ المُتَصرِّفَةُ في ما ثَبت في حافظة «الحس المشترك»، يصنَعُ منها صورًا، ليس لها قيامٌ في الواقِعِ، علىٰ النَّحوِ الَّذِي شكَّلَها عَلَيْهِ الخَيالُ.

وعلىٰ ذلك فالفَرْقُ بين: (العقلِيِّ، والوهْمِيِّ، والخيالِيِّ) أنَّ العقلِيَّ فِيه عَلاقَةٌ حَقيقِيَّةٌ بين الأشياء، والوهْمِيَّ العَلاقةُ بينها اعتباريَّةٌ لا حقيقيّة، والخيالِيّ لا تُوجَدُ عَلاقةٌ بينها في ذاتها أو لوازمها،

[أسْبابُ التَّخييلِ]

وأسْبابُهُ مُخْتَلِفَةٌ؛ ولِذلِكَ اخْتَلَفَتِ الصُّوَرُ الثَّابِتَةُ فِي الخَيالاتِ تَرَتُّبًا وَوُضُوحًا، فَكَمْ صُوَرٍ تَتَعانَقُ فِي خَيالٍ، وَهِيَ فِي آخَرَ لَا تَتَراءَىٰ، وَكَمْ صُورَةٍ لا تَكادُ تَلوحُ فِي خَيالٍ، وهِي فِي غيرِه نارٌ علَىٰ عَلَمٍ(١).

كمَا يُحْكَىٰ أنَّ صَاحِبَ سِلاحِ مَلِكٍ، وَصائِغًا، وَصَاحِبَ بَقَرٍ، وَمُعَلِّمَ صِبْيَةٍ – سافَرُوا ذاتَ يَوْمٍ، وَوَصَلُوا سَيْرَ النَّهارِ بِسَيْرِ اللَّيْلِ؛ فَبَيْنَما هُمْ فِي وَحْشَةِ الظَّلامِ، وَمُقاسَاةِ خَوْفِ التّخَبُّطِ والضَّلالِ طَلَعَ عَلَيْهِم البَدْرُ بِنُورِهِ، فَأَفاضَ كُلٌّ مِنْهُم فِي الثّناءِ عَلَيْهِ، وَشَبّهَهُ بِأَفْضَلِ مَا فِي خِزانَةِ صُوَرِهِ، فَشَبّهَهُ السّلاحِيُّ بِالتُّرْسِ المُذَهّبِ يُرْفَعُ عِنْدَ المَلِكِ، والصَّائِغُ بِالسَّبِيكَةِ مِن الإبْرِيزِ تَفْتَرُّ عَنْ وَجْهِهَا البَوْتَقَةُ، والبَقّارُ بِالجُبْنِ الأبْيَضِ يَخْرُجُ مِنْ قَالَبِهِ طَرِيًّا، وَالْمُعَلِّمُ بِرَغِيفٍ أَحْمَرَ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ بَيْتِ ذَوِي مُرُوءَةٍ(٢).

وَكَما يُحْكَىٰ عَنْ وَرّاقٍ يَصِفُ حَالَهُ: عَيْشِي أَضْيَقُ مِنْ مَحْبَرَةٍ، وَجِسْمِي أَدَقُّ مِنْ مِسْطَرَةٍ، وَجَاهِي أَرَقُّ مِن الزُّجاجِ، وَحَظّي أَخْفَىٰ مِنْ شَقِّ الْقَلَمِ، وَبَدَنِي

بل هي من صنعةِ «الخيال»؛ بحسبِ الأسباب المؤذنة إلىٰ الاقترانِ فيهِ، وهِيَ أَسْبَابٌ تختَلِفُ باختلاف النّاسِ؛ فَمَا يَثبتُ فِي خَيالِكَ قد لا يَثْبُتُ في خيال تَوْأمِكَ.

(١) ذلك أنَّه ليس في الخياليّاتِ عَلاقاتٌ حقِيقِيَّةٌ كما في العقليَّات، أو علاقات اعتبارية شبيهةٌ بالعقليات كما في الوهميات، فجميعُ ما يثبت في الخيال ممّا يصل إليه من الخارج عن طريق الحواسّ إنّما يثبت فيه بحسَبِ تأديه، وتكرره فيه اجتماعًا وافتراقًا، وهذا ممّا يتفاوت فيه الناسُ، فأسبابُ الخَيالِ أسبابٌ خارِجِيَّةٌ اتِّفاقِيَّةٌ.

(٢) قيَّدَه ببيت ذَوِي مُروءةٍ احترازًا؛ لتكتملَ الصُّورَةُ في الاستِدَارةِ واللَّمعانِ واستواء اللَّون، أمّا غيرهم فقد يبعثون إليه بما هو أقل أرغفتهم استدارةً، ونضجًا، فلا تكتمل المشابَهَةُ بالقَمر، وفي هذا تَعريضٌ بمن لَيسوا من أهلِ المروءةِ.

أَضْعَفُ مِنْ قَصَبَةٍ، وطَعَامِي أَمَرُّ مِنَ العَفْصِ[1]، وشَرابِي أَشَدُّ سَوادًا مِن الحِبْرِ، وَسُوءُ الحَالِ لِي أَلْزَمُ مِنَ الصَّمْغِ!

• • •

[حَاجَةُ البَلاغِيِّ إِلَى الجَامِعِ الخَيَالِيِّ]

وَلِصَاحِبِ عِلْمِ المَعَانِي فَضْلُ احْتِياجٍ إِلَىٰ التَّنَبُّهِ لأَنْواعِ الجَامِعِ؛ لا سِيَّمَا «الخَيالِيُّ»، فإنّ جَمْعَهُ علَىٰ مَجْرَىٰ الإلْفِ والعادَةِ بِحَسَبِ مَا تَنْعَقِدُ الأسْبابُ فِي ذَلِكَ، كَالجَمْعِ بيْنَ الإبِلِ والسَّماءِ وَالْجِبالِ وَالأَرْضِ فِي قَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠]، بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَهْلِ الوَبَرِ، فَإِنَّ جُلَّ انْتِفاعِهِم فِي مَعاشِهِمْ مِن الإبِلِ، فَتَكُونُ عِنايَتُهُمْ مَصْرُوفَةً إِلَيْهَا، وَانْتِفاعُهُمْ مِنْها لَا يَحْصُلُ إِلّا بأنْ تَرْعَىٰ وَتَشْرَبَ؛ وَذَلِكَ بِنُزُولِ المَطَرِ، فَيَكْثُرُ تَقَلُّبُ وُجُوهِهِمْ فِي السَّماءِ، ثُمّ لا بُدّ لَهُمْ مِنْ مَأْوًىٰ يؤْوِيهِمْ، وَحِصْنٍ يَتَحَصَّنُونَ بِهِ، وَلَا شَيْءَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْجِبالِ، ثُمَّ لَا غنًىٰ لَهُمْ لِتَعَذُّرِ طُولِ مُكْثِهِمْ فِي مَنْزِلٍ عَن التَّنَقُّلِ مِنْ أَرْضٍ إِلَىٰ سِواهَا، فإذَا فَتَّشَ البَدَوِيُّ فِي خَيالِهِ وَجَدَ صُوَرَ هَذِهِ الأشْياءِ حاضِرَةً فِيهِ علَىٰ التَّرْتِيبِ المَذْكُورِ، بِخِلافِ الحَضَرِيِّ، فَإِذَا تَلا قَبْلَ الوُقوفِ مَا ذَكَرْنَا ظَنَّ النَسَقَ - لِجَهْلِهِ - مَعِيبًا[2].

---

(١) ما يُتَّخَذُ منه «الحِبرُ»، وهو بالِغُ المَرارَةِ، فمَناطُ المُشَابهةِ: «الطعمُ»، وفي الذِي بَعدَهُ: «اللَّون»، فاختلفا.

(٢) فيما ذكره صاحبُ «الإيضاح» من كلامِ السّكاكيِّ في آيات سُورةِ «الغاشِية» شيْءٌ من التّصَرُّفِ غيرِ المخلِّ. (مفتاح العلوم، ص١٢٤)

ولو أنّ البلاغيين استحضَروا ما قالوا في: «الجامع الوهمي والخيالي» عند نقْدِهم بيْتَ «أبي تمام»:

[مُحَسّناتُ الوَصْلِ][1]

وَمِنْ مُحَسِّناتِ «الوَصْلِ» تَناسُبُ الجُملَتَيْنِ فِي الِاسْمِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ، وَفِي المُضِيِّ والمُضارَعَةِ إلا لِمانِعٍ[2]؛ كَما إذَا أُرِيدَ بِإحْداهُما التّجَدُّدُ وبِالْأُخْرىٰ الثُّبُوتُ، كَما إذَا كانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَاعِدَيْنِ، ثُمّ قَامَ زَيْدٌ دُونَ عَمْرٍو، وَقُلْتَ: (قامَ زَيْدٌ، وَعَمْرٌو قاعِدٌ)، كَما سَبَقَ.

• • •

(لا، والّذِي هُو عالِمٌ أنَّ النَّوىٰ صَبِرٌ...) لَمَا كان لهم أن يَعِيبوا، ولَعَلِموا أنّ هنالك جامعًا خياليًّا، بلْ وهميًّا بيْن «مرارةِ النّوىٰ»، و» كرم أبي الحسين» في وعْيِ أبي تمام وَوهْمِه؛ ذلِك أنَّ استحضارَ «النّوىٰ» في وعيه يلزمُهُ المرارَةُ، واستحضارَ كَرَمِ أبِي الحُسين يلزمه الحلاوةُ، وهذا من قبيل الجامعِ الوهمِيِّ.

(١) التَّحسينُ هنا تحسينُ المَعنىٰ من تحسينِ الصُّورة في الأفئدة، وذلك لا يكونُ إلا بمطابقة الاقتضاء، فهو حُسنٌ وظيفيٌّ مرتهنٌ بالسّياق والمقصد، وليس حسنًا ذاتيًّا لا يَتَخَلَّفُ، فما هو حَسَنٌ في سياقٍ ومَقْصِدٍ قد لا يكونُ كذلك في غيرِهِمَا؛ ولذا كان الحُسْنُ البلاغِيُّ في التَّراكيبِ من قبيلِ الواجِب؛ ومن ثَم تَنتفي «المعياريَّةُ» عَن العقل البلاغِيِّ العَرَبِيِّ، الّتي يَصِمُه بها مَنْ لم يُحسن القراءةَ.

(٢) العُدُولُ عن التّطابُقِ في الاسْمِيَّةِ والفعليَّةِ وما ذكر لمقتضٍ منْ مُقتضياتِ الحال هو البلاغةُ، وتركه العدول حينئذٍ قُبْحٌ، فالتّراكيبُ في ذاتِها لَيْسَتْ هِيَ مناطَ الحُسْنِ، بلْ البلاغةُ فِي مطابقتِها لمقتضَىٰ الحال.

ترىٰ هذا في قولِه تَعَالَىٰ: ﴿* إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٥ – ٩٦]، وقولِه تَعَالَىٰ: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۘ وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وقولِه تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، وقولِه تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥].

[فروقٌ نظميَّةٌ في الجُملَةِ الحَالِيَّةِ]
[تَوْطِئَةٌ في الحَالِ]

ومِمَّا يَتَّصِلُ بِهذَا البابِ القولُ فِي الجُملةِ إذا وَقَعتْ حَالًا مُنْتَقِلَةً[1]، فَإِنَّها تَجِيءُ تَارةً بـ«الواوِ»، وتَارةً بِغيرِ «الواو». فَنَقولُ: أَصْلُ الحَالِ «المُنْتَقِلَةِ» أنْ تكونَ بِغيْرِ «واوٍ»؛ لِوجُوهٍ:

(الأوّلُ): أنَّ إِعْرابَها ليْس بِتَبَعٍ[2]، ومَا لَيْسَ إعْرابُه بِتَبَعٍ لا يَدْخُلُهُ «الواوُ»، وَهَذِه «الواوُ» وإنْ كَانَتْ تُسمّىٰ «واوَ الحالِ»، فإنَّ أَصْلَها «العَطْفُ»[3].

(الثّانِي): أنَّ «الحَالَ» فِي المَعْنَىٰ حُكْمٌ علَىٰ ذِي الحَالَ، كَالْخَبَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ المُبْتَدَأ، إلّا أَنَّ الفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَها أنّ الحُكْمَ بِهِ يَحْصُلُ بِالأَصَالَةِ، لَا فِي ضِمْنِ شَيْءٍ آخَرَ، وَالحُكْمَ بِها إنَّما يَحْصُلُ فِي ضِمْنِ غَيْرِها، فَإنَّ الرّكُوبَ مَثَلًا فِي قَوْلِنا: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا «مَحْكُومٌ بِهِ عَلَىٰ زَيْدٍ، لَكِنْ لَا بالأَصالَةِ، بَلْ بِالتَّبَعِيَّةِ؛ بِأنْ وُصِلَ بِالْمَجِيءِ، وَجُعِلَ قَيْدًا لَهُ بِخِلافِه فِي قَولِنا: «زَيْدٌ راكِبٌ».

---

(١) أي: مؤسسة منتقلةٌ، وهي التي يصِحُّ أن تُفارِقَ صاحِبَها، وتقابِلُها اللاَّزِمَةُ، (خلق اللهُ الأرضَ منبسطةً، والسماءَ مرتفعَةً).

(٢) أي: إنَّها ليست كعطفِ النَّسقِ.

(٣) يقُول عبد القاهر: «وتَسْميتُنا لها (واو حال) لا يُخْرِجُها عن أنْ تكونَ مُجْتَلَبَةً لِضَمِّ جملةٍ إلىٰ جملةٍ». (دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود شاكر، ص٢١٤، فقرة: ٢٤٣)

وهذه «الواوُ» لا تَخْلُو من معنىٰ «العطف»؛ لأنّها موضوعةٌ له، وكلّ حرفِ معنًىٰ وُضِعَ لِمَعْنًىٰ هُو لا يَتخلّىٰ عنه حِين يُستعْمَلُ في غيره فِي سياقٍ آخرَ، فاستعمالُهُ في غيرِهِ يكونُ جامعًا بيْن المعنيين (الوضعي، والسياقيّ) إلّا أنّ المعنىٰ السِّياقِيَّ المنقول إليهِ هو المقصود بالقصدِ الرئيسِ، والمعنىٰ الوضعيّ قائمٌ فيه.

(الثَّالِثُ): أنَّها فِي الحَقِيقَةِ وَصْفٌ لِذِي الحالِ، فَلا يَدْخُلُها «الواوُ» كَالنَّعْتِ، فَثَبَتَ أنَّ أَصْلَها أنْ تَكُونَ بِغَيْرِ «واوٍ»، لَكِنْ خُولِفَ الأَصْلُ فِيها إذَا كانَتْ جُمْلَةً؛ لأنّها بِالنَّظَرِ إلَيْها مِنْ حَيْثُ هِي جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِالإفادَةِ، فَتَحْتاجُ إلَىٰ ما يَرْبِطُها بِما جُعِلَتْ حَالًا عَنْه[1]، وَكُلُّ واحِدٍ مِن «الضّمِيرِ» وَ«الواو» صالِحٌ للرّبْطِ، وَالأَصْلُ الضّمِيرُ؛ بِدَلِيلِ الاقْتِصارِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ المُفْرَدَةِ والْخَبَرِ وَالنَّعْتِ.

• • •

وَإذَا تَمَهَّدَ هذَا، فَنَقولُ: الجُمْلَةُ الّتِي تَقَعُ حَالًا ضَرْبانِ:

أ) خَالِيَةٌ عَنْ ضَمِيرِ مَا تَقَعُ حَالًا عَنْهُ.

ب) وَغَيْرُ خالِيَةٍ.

أمّا (الأُولَىٰ) فَيَجِبُ أنْ تَكُونَ بِـ(الواو)؛ لِئَلّا تَصِيرَ مُنْقَطِعَةً عَنْهُ، غَيْرَ مُرْتَبِطَةٍ بِهِ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ خالِيَةٍ عَنْ ضَمِيرِ مَا يَجُوزُ أن يُنْتَصَبَ عَنْهُ حَالٌ يَصِحُّ أنْ تَقَعَ حَالًا عَنْهُ إذَا كانَتْ مَعَ (الواو) إلا المُصَدَّرَةَ بِالمُضَارِعِ المُثْبَتِ[2]، كَقَوْلِكَ: «جاءَ زَيْدٌ، وَيَتَكَلَّمُ عَمْرٌو»، عَلَىٰ أنْ يَكونَ «ويَتَكَلَّمُ عَمْرٌو» حَالًا عَن زَيْدٍ؛ لِما سَيْأتِي أن ارْتِباطَ مِثْلِهَا يَجِبُ أن يَكُونَ بـ«الضّمِيرِ» وَحْدَهُ.

---

(١) قوله: «جُمْلَةٌ مُسْتَقِلّةٌ بِالإفادَةِ» أي: فيها إِسْنادَان؛ (مسندٌ، ومسندٌ إليه)، كما في (جاء محمدٌ يقرأُ القرآنَ)، قولُك: (يقرأ القرآن) جُملَةٌ مُتَحَقِّقٌ فيها الإسنادُ بين رُكْنَيْهَا، ولو أظهرْتَ الضَّمِيرَ فِي (يقرأ) لاستقلَّتْ تمامًا عَمَّا قبلها، وأفادتْ معنًىٰ تامًّا، ولا تكونُ حينئذٍ حالًا.

(٢) الجُملَةُ الحاليَّةُ لا يستَقِيمُ أنْ تخلُوَ منْ رابطٍ يربطُها بجملةِ صَاحبِ الحالِ، فإنْ خَلَتْ من ضميرٍ يَعودُ علىٰ صاحبِ الحالِ وجبَ أن تكونَ مربوطَةً بـ«الواو»؛ لما في «الواو» من معنىٰ العطفِ، وهذا وجوبٌ اقتَضَتْهُ الصِّحَّةُ النَّحويّةُ، وإلا كان الكلامُ مبترًا.

وَأَمَّا (الثّانِيَةُ) فَتَارَةً يَجِبُ أنْ تَكونَ بـ(الواوِ)، وَتَارَةً يَمْتَنِعُ ذَلِكَ، وَتارَةً يَتَرَجَّحُ أحَدُهُما، وَتارَةً يَسْتَوِي الأمْرانِ، وَ(الواوُ) غَيرُ مُنافٍ لِلضّمِيرِ فِي إفادَةِ الرّبْطِ، فَتَعَيَّنَ التَّنْبِيهُ علَىٰ أسبابِ الاخْتلافِ؛ فنقولُ:

الجُملَةُ إنْ كانَتْ فِعلِيّةً، وَالْفِعْلُ المُضَارِعُ مُثْبَتٌ امْتَنَعَ (الوَاوُ)، كَقولِه تعالَىٰ: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠][1]، وقولِهِ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[المدثر: ٦][2]، وقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾ [الليل: ١٧ – ١٨][3]؛ لأنَّ أصلَ الحالِ المُفْرَدَةِ أنْ تَدُلَّ عَلَىٰ حُصولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثابِتَةٍ، مُقارِنٍ لِما جُعِلَتْ قَيْدًا لَهُ، و«المُضارِعُ» المُثْبَتُ كَذَلِكَ.

أمّا دَلالَتُهُ عَلَىٰ حُصولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ فلأنّهُ فِعْلٌ مُثْبَتٌ، وَالْفِعْلُ المُثْبَتُ يَدُلُّ عَلَىٰ التّجَدُّدِ وَعَدَمِ الثُّبُوتِ – كَمَا مَرَّ[4]– وَأَمَّا دَلالَتُهُ عَلَىٰ المُقارَنَةِ، فَلِكَوْنِهِ مُضارِعًا، فَوَجَبَ أنْ يَكُونَ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ كَالحالِ المُفْرَدَةِ؛ وَلِهَذا امْتَنَعَ نَحْوُ:

---

(١) سِياقُ الجُملَةِ: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝١٠٩ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩ – ١١٠]، جُمْلَةُ: (يَعْمَهُونَ) حَالٌ مِنَ معمول (نذر)، الضمير الذي في محل نصب مفعول به، وجاء في سورة البقرة: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، والعَمَه: فُقْدَانُ البصيرة إدراكَها المعنويات، كالعمىٰ: فقدانُ البصَر إدراكَه المحسوسات. وكُلُّ كَافِرٍ أو عَاصٍ هو في حَالِ كُفْرِهِ، أو عِصْيَانِه آخِذٌ حَظَّهُ مِن العَمَهِ.

(٢) قوله: (تسْتكثر) جملةٌ مُضارِعِيَّةٌ، مُثبَتَةٌ، وقعتْ حالاً من الضَّميرِ في (تمنن)، وجاءت مربوطَةً بالضَّمير في (تستكثر)، حال من الضمير في (تَمْنُنْ).

(٣) قوله تعالىٰ: (يتَزكّىٰ) جملَةٌ حالِيَّةٌ من الضَّمِيرِ فِي (يؤتِي)، وهي مُرتَبِطَةٌ بجملَةٍ صاحِبِ الحال بالضمير، وقوله: (يتزكّي)

(٤) أيْ: في مبحثِ (أحوال المسند).

«جاءَ زَيْدٌ، وَيَتَكَلَّمُ عَمْرٌو» - كَمَا مَرّ - وَأَمَّا مَا جاءَ مِن نَحْوِ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: «قمتُ، وأصكُّ عَيْنَه أو وَجْهَه[1]، وَقَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْن هَمّامٍ السَّلُولِيّ:

فَلَمَّـا خَشِـيتُ أظَافِيرَهُـمْ نَجَـوْتُ وَأَرْهَنُهُـمْ مَالِـكَا[2]

فقِيلَ: علَىٰ حَذْفِ «المبتدأ»، أيْ: «وأنَا أصُكّ عَيْنَه»، و«أنا أرْهَنُهُم»، وقِيلَ: الأوَّل شاذٌّ، والثّانِي ضَرورةٌ[3]، وقالَ الشَّيْخُ عبدُ القاهر: «لَيْسَتْ (الواو) فيهما لِلحالِ، بلْ هِي للعَطْفِ، و(أصّك) و(أرْهَن) بمَعنَىٰ: (سَكَكْتُ)، وَ(رَهَنْتُ)، وَلَكِنَّ الغَرَضَ مِنْ إخْراجِهما علَىٰ لَفْظِ الحالِ أنْ يَحْكِيا الحالَ فِي أحَدِ الخَبَرَيْنِ، وَيَدَعا الآخَرَ علَىٰ أَصْلِهِ، كَمَا فِي قَولِه:

وَلَقد أَمُرُّ عَلَىٰ اللَّئيمِ يَسُبُّنِي فَمضَيْتُ، ثُمَّتَ قلْتُ لا يَعْنيني[4]

---

(١) جاء قولُه: (أَصُكُّ) جملةً حاليّةً، مربوطةً بـ(الواو)، والشّأنُ أن تُربَطَ بالضَّمير دون (الواو)، وتأويلُها أن (أصُك) خبرُ مبتدأ محذوفٍ، فتكونُ اسميّةً، يَصِحُّ ربطُها بـ(الواو)، والتقدير: (وَأنَا أَصُكُّ)، وحذْفُ المبتدأ مَع وجودِ قرينةٍ سائغٌ شائعٌ فِي العربيةِ.

وأُوِّلَ - أيضًا - علَىٰ أنَّ التَّعبير بالمُضارع (أَصُكّ) علىٰ أنّه منْ قبيل حكاية ما كان: والمعنَىٰ: (وصَكَكتُ)، وإخراجُ الماضِي مخرجَ المُضارع سائغٌ شائعٌ في العربيّةِ.

(٢) ما قيل في (وأصك) يُقال هنا في (وأرهنهم) سواءً بسواء، فاعتبر.

(٣) قيل بالشذوذ في العبارة النثريَّة، وبالضرورة في بيت الشعر؛ لأن الضرورةَ خاصَّةٌ بالشِّعرِ من أجل الوزنِ، ولا ضرورَةَ في النثرِ، وقيل: تكون في النثر لِتحقيقِ السَّجع، فالسَّجْعُ في النَّثرِ مثلُ الوزنِ في الشّعرِ.

والذي أذهبُ إليه أنّ الفرار إلىٰ الحكم بالشذوذِ أو الضرورة حين يكونُ المتكلمُ مِمّن يشهد له باللَّسَنِ - ضَرْبٌ من الاسْتِسْهال، والتّأويلُ أعلىٰ. وتضييقُ القَوْلِ بالشُّذوذِ وبالضّرُورةِ أولَىٰ، ففي تَضييقِ القولِ به تَوسِعَةٌ علىٰ المتكلمين.

(٤) البيت لشمير (عمير) بن عمرو الحنفي، جاهلِيٌّ، وبعدَهُ:

غَضْبانَ مُمْتلِئًا عَلَيّ إهابَه

ويُبيِّنُ ذلك أنَّك ترَىٰ «الفاءَ» تَجيءُ مكانَ «الواوِ» في مثلِه، كما في خَبر (عبدِ الله بنِ عَتيك)، فإنّه ذَكرَ دُخُولَهُ علَىٰ (أبِي رافِعٍ اليهوديِّ) حِصْنَه، ثُمَّ قال: فانتهيتُ إليه، فإذا هو في بَيْتٍ مظلمٍ، لا أدْرِي أينَ هوَ مِن البيتَ، فقلتُ: أبا رافعٍ! فقالَ: منْ هذا؟ فأهْويتُ نحوَ الصَّوْتِ، فأضربُه بالسَّيف، وأنا دَهِشٌ. فإنّ قولَه (أَضرِبُه) مضارعٌ عطَفه بـ«الفاء» علىٰ ماضٍ؛ لأنّه في المعنىٰ ماضٍ»[1].

وإنْ كان الفِعلُ مضارعًا مَنفيًّا، فيَجوزُ فيهِ الأمْرانِ مِن غَيرِ تَرجيحٍ؛ لِدَلالتِه علَىٰ المُقارَنَةِ؛ لِكونِه مُضارِعًا، وَعَدَمِ دَلالتِه علَىٰ الحُصولِ؛ لِكونِه مَنفِيًّا.

أمَّا مَجِيئُهُ بـ «الواو» فَكَقِراءَةِ ابن ذكوان[2]: (فاسْتَقِيمَا وَلا تَتْبِعانْ) [يونس:٨٩] بتخفيف النون[3]، وَقَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ:

إنّي - وَربِّك - سُخطُه يُرضِينِي

(ثُمّ): إنْ ضمَمْتَ (الثّاء) فهي عاطفةٌ، وإن فتَحتَهَا، فظرفٌ بمعنىٰ (هنالك)، والْعَرَبُ تَزِيدُ فِي (ثُمَّ)، و(ثَم) «تَاءً»، تَقُولُ: فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا ثُمَّت فَعَلْتُ كَذَا (ثمَّ) بِمَعْنَىٰ: (هُنَاكَ)، وَهُوَ لِلْبَعِيدِ بِمَنْزِلَةِ هُنَا لِلْقَرِيبِ. قوله: (أمر) علىٰ معنىٰ (مررت)، جاء به مضارعًا تصويرًا له، كأنَّه يحدُثُ بين عينِكَ.

وقوله: (يَسُبُّنِي) صفةٌ للئيم؛ لأنّ (أل) في (اللَّئيم) جِنسيَّةٌ، لا تُفِيدُ تعريفًا، يريدُ أنّه لا يَمُرُّ علىٰ لئيمٍ واحِدٍ، بل عدّةِ لئامٍ مُتكاثرين في أوقاتٍ متعدّدَةٍ، وهو بهذا يصِفُ نفسَهُ بالحِلْمِ والأناة، وأنَّه دأبُه وعادتُهُ، كما يقولُ الطيبي في حاشيتِهِ «فتوح الغيبِ».

(١) دلائل الإعجاز، ص٢٠٦ فقرة: (٢٣٢) بتصرف يسير].

(٢) ابن ذَكْوَان: عبد الرحمن بن أحمد ابن ذكوان (١٧٣ - ٢٠٢ هـ)، عالمٌ بالقراءات، كان شيْخَ الإقراءِ فِي الشَّام.

(٣) سِياقُ الجُملَةِ: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٨ - ٨٩].

قرأ ابنُ عامرٍ وحْدَهُ ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (تَفْعلان) بتخفيف النُّونِ، وقرأ الباقون «تَتَّبِعَانِّ» مشددة النون.

(كُنْتُ وَلَا أُخْشَىٰ بِالذِّئْبِ)[1].

وَقَوْلِ مِسْكِينٍ الدّرامي:

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أبًا ولقدْ كانَ ولا يُدعَىٰ لأَبْ[2]

وقولِ مالِك بن رُفَيعٍ، وكان جَنَىٰ جِنَايَةً، فطلبَهُ مُصعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ:

بَغَاني مُصْعَبٌ وبنو أبيه فأينَ أَحِيدُ عنهُم؟ لا أَحِيدُ

مَنْ قرأَ بإِسْكَان «التَّاء» وتخفيفها أخذه من (تَبِعَ يَتْبَع)، ومَنْ قَرأَ بِفَتْحِهَا وتشديدِها أَخَذَهُ من (أتبع يتّبع)، وهما لُغَتَانِ مَعْنَاهُمَا واحدٌ، وإن كان في التَّشديدِ تأكيدٌ للنَّهْي.

يقُولُ ابن زنجلة في (حجة القراءات): «قرأ ابنُ عامرٍ (ولا تتبعان) بتخفيف النون، المعنىٰ: (فاستقيما وأنتما لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون)، وهو الذي يُسمِّيهِ بعضُ أهل العربيَّةِ (الحال)، والمعنىٰ: فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون.

وقرأ الباقون بالتشديد ﴿وَلَاتَتَّبِعَآنِّ﴾ بالتشديد موضع تتبعان جزم، إلا أن النُّونَ الشّديدَةَ دخلت للنّهي مؤكدة، وكسرت لسكونها وسكون النون التي قبلها، واختير له الكسْرُ؛ لأنَّها بعد الألفِ، وَهِيَ تُشبِهُ نونَ الاثنين». (حجة القراءات، ص٣٣٦).

(١) مثلٌ، وقوله: (أُخْشَىٰ) مبنِيٌّ للمفعول، والمعنىٰ: (ولا أُخَوّفُ بالذئبِ؛ فإنَّه لا يخافُهُ مثلي)، وإنَّما أنا أخوف الذئب، وقوله: (كنت) أي: جبلت، ولا يريدُ أنَّ ذلك قد كان ومضَىٰ، بل يُريدُ أنَّه جُبِلَ علىٰ ذلك منذ كان، تقول: «كُنتُ لا أُحِبُّ أن أَظلِمَ أو أُظْلَم»، أيْ: جُبِلتُ وفُطِرْتُ علىٰ ذلك منذ خُلِقْتُ، وكذلك شأنُ كلِّ مسلمٍ، فَكُنْهُ.

(٢) البيتُ من قصيدةٍ يقُول فيها:

أنا مِسكينٌ لِمن يَعرفُني لوني السُّمرة ألوان العرب
من رأىٰ ظبيًا عليه لؤلؤ واضح الخدين مقرونًا بضبّ
أكسبته الورق البيض أبًا ولقد كان وما يُدعىٰ لأب
ربَّ مهزولٍ سمينٌ بيته وسمين البيت مهزول النسب

(الوَرِقُ) بفتح الفاء وكسر العين: الدراهم. والشَّاهدُ إتيانُ قوله: (ولا يدعىٰ) بالواو، والفعلُ مضارعٌ منفِيٌّ.

أقـادُوا مِـنْ دَمِـي وتَوَعَّـدوني وكنـتُ ومـا يُنَهْنِهُنِـي الوعيـدُ[1]

وأمَّا مَجيئُه بِغيرِ (واوٍ) فَكَقَولِهِ تَعالَىٰ: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤][2]، وَقولِ عِكْرشةَ العَبْسِيّ:

مَضَوْا، لا يريدونَ الرّواحَ وَغالَهُم مِن الدّهْرِ أسْبابٌ جَرَيْنَ علَىٰ قَدْرِ[3]

وَقَولِ خَالدِ بنِ يَزيدِ بنِ مُعاويَة:

لَـوْ أنّ قَوْمًـا لِارْتِفـاعِ قَبيلـةٍ دَخلُوا السّماءَ دَخَلْتُها لَا أُحْجَبُ[4]

---

(١) جاء بالجملَةِ الحاليّة المضارعيّة المنفيّة (ما يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ) مقترِنَةً بـ(الواو)، مَع وجودِ الضَّمير الرَّابط، و(كان) تامّةٌ، وقوله: (يُنَهْنِهُنِي) أيْ: يَزْجُرُني.

(٢) سياقُ الجملة قوله تَعَالَىٰ: ﴿*لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٨٢ – ٨٥].

قولُهُ – جلَّ جلالُهُ – حكايَةً عنهم: ﴿لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ جملةٌ حاليَّةٌ منفيَّةٌ بـ(لا)، ولم تقترن بـ(الواو)، والاستفهامُ في: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾ تعجُّبِيٌّ مشوبٌ بالإنكارِ علَىٰ مَن يُعاتِبُهم في إيمانِهم.

(٣) يَحْسُنُ بك أن تفيءَ إلىٰ شرح الحماسة للتبصّرَ أبيات المقطوعة، وهي في رثاء بنيه، ولا ينفعك إلا أن تفيْء إلىٰ تلك الشروح.

جاء قولُهُ: (لا يريدون الرَّواح) جملة حاليةٌ مضارعية منفيّةٌ، غير مربوطة بجملة صاحب الحال بـ(الواو)، بلْ بالضَّمير في (يريدون)، فكأنَّها مفصولةٌ عنها؛ لاستغنائها عن الواو في الاتِّصال بما قبلها، فجملَةُ الحال التي ربطت بالضمير دون الواو هي شبيهةٌ بجملة النعتِ التي تسْتغنِي عن الرّبطِ بـ(الواو)، كما في قولِك: (قرأت كتابًا مؤلِفُه عليم فهيم) فجملةُ: (مؤلفه عليم حكيم) نعتٌ مربوطَةٌ بجملةِ المَنعوتِ بالضمير.

(٤) قوله: (لا أحجبُ) كمثل قول الذي قبله: (لا يريدون الرواح) سواءً بسواءٍ.

وَقَولِ الأعْشَىٰ:

أَتَيْنَا أَصْبِهَانَ، فَهَزّلَتْنَا وَكُنّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمِ
وَكَانَ سَفاهَةً مِنّي وَجَهْلًا مَسِيرِي لَا أَسِيرُ إِلَىٰ حَمِيمِ(١)

وإنْ كَانَ ماضِيًا لَفْظًا أوْ مَعْنًىٰ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ الأمْرانِ مِن غَيْرِ تَرْجِيحٍ.

أَمّا مَجِيئُهُ بِـ(الواو) فَكَقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران:٤٠](٢)، وَقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مريم ٩](٣)، وقَولِ امْرِئ القَيْسِ:

---

(١) قوله: (هزّلتنا): أضعفتنا، (حميم): صديق. ويقولُ عبد القاهر في «الدلائل»: « قولُه: (لا أسيرُ إلىٰ حَميمٍ) حالٌ من ضميرِ المتكلمِ الذي هو (الياء) في (مسيري)، وَهُوَ فاعلٌ في المعنىٰ، فكأنه قال: وكانَ سَفاهةً مني وجهلًا أَنْ سرتُ غيرَ سائرٍ إلىٰ حَميمٍ، وأنْ ذهبتُ غيرَ مُتوجِّهٍ إلىٰ قريب».

(٢) سياقُ الجملة قولُه تَعالىٰ: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٨﴾ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٣٨ – ٤٠].

قوله: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ جملة حالية ماضوية، مقترنة بـ(الواو)، والاستفهام في ﴿أَنَّىٰ﴾ فيه معنىٰ التَّعَجُّب، فحالُه من الكِبَرِ وحال زوجه المعهود ألا يكون معه إنجابٌ، فجاءه الجواب ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾، وما كان سيدنا زكريا – عَلَيْهِ السلام – وهو النّبِيُّ – بمستبعِدٍ، بل هو المُتَعَجِّبُ من قُدْرَةِ الله – تَعَالَىٰ.

(٣) سياقُ الجملة: ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴿٧﴾ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٩﴾ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ٧ – ١٠].

أَيَقتُلني وَقَد شَغَفتُ فُؤادَها كَما شَغَفَ المَهنوءَةَ الرَّجُلُ الطالي[1]

وَقولِهِ:

فجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنَوْمٍ ثيابَها لدىٰ السِّترِ إلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[2]

وَقَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَوَقَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[الأنعام: ٩٣][3]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم:٢٠][4]، وَقَولِ كَعْب:

---

(١) (شغفتُ فؤادها)، أي: ملأ حُبِّي قلبَهَا، وأحاط به. (المهنوءَة): المطلية بالقطران، والتشبيه مرادٌ به الإحاطة، وليس تشبيه حبّه لها بالقطران، وقلبها بناقة ذات جرب، مثل هذا لا يكون. وهو يلحظ معنىٰ الشفاء أي: إنَّ حُبَّهَا له يَشفِي مَا بها. والشَّاهِدُ في: (وقد شغفت...) جمَعَ بين (الواو) والضَّمِيرِ.

(٢) سِيَاقُ البيت من معلقته:

إذا ما الثريا في السماء تعرضت تعرضَ أثناء الوشاح المفصَّلِ
فجِئْتُ وقد نَضَّتْ لنَوْمٍ ثيابَها لدىٰ السِّترِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ
فقالت يمين الله ما لكَ حيلةٌ وما إن أرىٰ عنك الغوايةَ تنجلي
خَرَجْتُ بها أمشي تَجُرّ وَراءَنا علىٰ أثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

الشَّاهِدُ فيه كسابقه، و(نضت): نزعَتْ ثِيَابَها لِتَنام. (لبسةَ المُتَفَضِّل): أي: الثوب الذِي تَنامُ فيه.

(٣) سياقُ الجملة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ ۗ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ ۖ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنعام: ٩٣].

(٤) سياقُ الجملة: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ١٦ – ٢١].

قولُها: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ جُمْلَةٌ حاليّةٌ ماضَوِيَّةٌ منفيَّةٌ، جمَعَتْ بين الواو

لا تأخُذَنّي بأقْوَالِ الوُشاةِ، وَلم أُذْنِبْ، وإن كَثُرَتْ فِيَّ الأقَاوِيلُ[1]

وَقَولِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤][2]، وَقَوْلِ الشّاعِرِ:

بَانَتْ قَطامِ، ولَمّا يَحْظَ ذو مِقَةٍ مِنْها بِوصْلٍ وَلا إنْجازِ مِيعادِ[3]

• • •

وأمَّا مَجِيئُهُ بِلا (واو) فَكَقَولِهِ تَعالَىٰ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النّساء: ٩٠][4]، وَقولِ الشَّاعِرِ:

والضمير ربطًا.

(١) البيتُ من قصيدة كعب بن زهير، يمدح سَيِّدَ الخلائقِ - صَلّىٰ اللهُ عَلَيْهِ، وعلَىٰ آلِه وصَحبِهِ وسَلّم - وقبلَ بَيْتِ الشَّاهِدِ:

أُنْبِئْتُ أنّ رسولَ اللهِ أَوْعَدَني والعَفْوُ عِنْدَ رَسولِ اللهِ مأمولُ

مَهْلًا! هداك الذي أَعْطَاكَ نافلةَ الـ قُرْآن فيها مَوَاعِيظٌ، وَتَفْصيل

لا تأخُذَنّي بأقْوَالِ الوُشاةِ، وَلم أُذْنِبْ، وإن كَثُرَتْ فيّ الأقَاوِيلُ

لَقَدْ أَقُومُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَىٰ وَأَسْمَعُ ما لَوْ يَسْمَعُ الفِيلُ

قولُهُ: (وَلَمْ أُذْنِبْ) جُملَةٌ حاليّة فعلية ماضوية مَنفِيَّةٌ جاءت بـ»واو الحال» و»الضميرِ» معًا، فَتَوَثَّقَ الرَّبْطُ.

(٢) سِياقُ الجُملةِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، الشَّاهدُ فِي: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾، وهو كسوابقه.

(٣) (المقة): الحب. والشَّاهِدُ في: (لم يحظ)، وهو كسوابقه.

(٤) سِياقُ الجملة قولُه تَعالَىٰ: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ۖ فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟

وإنّـي لَتَعْرُونِـي لِذِكْـراكِ هِـزّةٌ كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلّلَهُ القَطْرُ(١)

وَقَوْلِهِ:

أتَيْناكم قَدْ عَمَّكم حَذَرُ العِدا فَنِلْتُمْ بِنَا أَمْنًا، وَلَمَ تَعْدِمُوا نَصْرًا(٢)

وَقَوْلِهِ:

مَتَىٰ أرىٰ الصُّبحَ قدْ لاحَتْ مَخايلُهُ واللَّيْلُ قد مُزِّقَتْ عنه السَّرابيلُ(٣)

وكَقَولِـهِ تعالَـىٰ: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾ [آل عمران: ١٧٤] (٤)، وَقَولِـهِ: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيۡظِهِمۡ لَمۡ يَنَالُواْ خَيۡرٗا﴾

قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا﴾ [النساء: ٨٩ - ٩٠] ﴿حَصِرَتۡ﴾ بِمَعْنَىٰ: ضاقَتْ وَحَرِجَتْ. وجُملَةُ: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ حاليّة ماضوية مُثْبَتَةٌ، جُرّدت من (الواو) اكتفاءً بالضّمير.

(١) (تَعْرونِي): تَعْتَرينِي، و(الهِزَّة) - علىٰ فِعلَة: صِيغَةُ هَيئَةٍ. الشَّاهِدُ: (بَلّلَهُ القَطْرُ)، جاءت جملة حالية ماضوية مثبتة مجردة من (الواو).

(٢) الشاهد: (قَدْ عَمَّكم حَذَرُ العِدا)، وهو كسابقه.

(٣) البيتُ لحُندُج بن حُندُج، من قصيدة وهي في حماسة لأبي تمام، يقول:

فِي لَيْلِ صُولٍ تَناهَىٰ العَرْضُ وَالطُّولُ كأنَّما لَيْلُهُ بِاللَّيلِ مَوْصُولُ
لاَ فارَقَ الصبْحُ كَفِّي إنْ ظَفِرْتُ بهِ وَإنْ بَدَتْ غُرَّةٌ منْهُ ونَحْجيلُ
لِساهِرٍ طالَ فِي صُولٍ تَمَلْمُلُهُ كأَنّهُ حيَّةٌ بِالسَّوطِ مَقْتول
متىٰ أرَىٰ الصُّبْحَ قدْ لاحَتْ مخايِلُهُ وَاللَّيْلُ قدْ مُزِّقَتْ عنْهُ السَّرابيلُ

الشَّاهِدُ: (قد لاحت مخايله)، و(قد مزقت عنه السرابيل)، وهو كسابقه، وتأويله: مَتىٰ أرىٰ الصُّبْح لائحًا؟ ومتىٰ أرىٰ الليل ممزقًا عنه السراويل؟ والاستفهامُ للاستبطاءِ، وهو يُصَوِّرُ ما فيه من ضيقٍ، واللَّيلُ هنا ليلٌ نَفْسِيٌّ هو ضيقُ صدره، والصُّبْحُ هو الفَرَجُ المُرتَقَبُ.

(٤) سياقُ الجملَةِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا

[الأحـزاب: ٢٥][1]، وقَـولِ امْـرِئِ القَيْـس:

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَثنِ شَأْوَهُ[2]

وقَولِ زُهيرٍ:

كَأَنَّ فُتَـاتَ العِهْـنِ في كلِّ مَنْـزِلٍ نَزَلْـنَ بِـهِ حَـبُّ الفَنَـا لـم يُحَطَّـمِ[3]

ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٧٣ – ١٧٤]، الشَّاهد في قوله: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾، وهو كسوابقه.

(١) سِياقُ الجُملَةِ قولُهُ تعالَىٰ: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، قولُهُ: ﴿لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ جُملةٌ حاليَّةٌ فعلية منفيةٌ، رُبِطَتْ بالضَّميرِ؛ دون (الواو).

(٢) من قَصيدَةٍ مطلَعُها:

خليلّي مرّا بي علىٰ أم جندب نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤادِ المُعذَّبِ

ومنها يصف جواده:

فلأيًـا بـلأي مـا حملنـا غلامنـا علىٰ ظَهْرِ مَحْبوكِ السّرَاة مُحنَّبِ
وولىٰ كشؤبوب الغشي بوابل ويخرجن من جعد ثراهُ منصبِ
فَلِلساقِ أُلهوبٌ وَلِلسَوطِ دُرَّةٌ وَلِلزَّجرِ مِنهُ وَقعُ أَهوَجَ مُتعَبِ
فَأَدْرَكَ لمْ يَجْهَدْ وَلمْ يَثنِ شَأوَهُ يمرُّ كخذروف الوليد المُثَقَّبِ

الشَّاهِدُ: قولُهُ: (لَمْ يجهد)، وهو كسوابقه؛ ربط بالضمير دون (الواو).

(٣) البيْتُ من معلقة زهير بن أبي سلمىٰ. مناطُ الشَّاهِدِ قولُهُ: (لم يحطمِ)، جملة حاليَّةٌ منفِيَّةٌ بغيرِ (واو).

قوله: (الفتات): ما تناثر منه. (العِهن): الصوف المصبوغ الأحمر الذي تزين فيه الهوادج. (الفنا): نوعٌ من الشَّجَرِ يُسَمَّىٰ ثمرُه: (حب الذئب). (يحطم): يكسر. يُشَبِّهُ الشَّاعِرُ الصُّوفَ الأحْمَرَ الذي زينت به الهوادج بحب الفنا قبل أن يكسر؛ لأنه إذا تحطَّم فَقَدَ لونَهُ الشَّدِيدَ الاحْمِرَارَ، فقولُهُ: (لم يكسر) إيغالٌ في التشبيه، ولو لم يَأْتِ به فَسَدَت الصُّورَةُ.

[سببُ الإتيانِ بالوَجْهَيْنِ]

والسَّبَبُ فِي أنْ جَازَ الأمْرانِ فِيهِ إذا كانَ مُثبَتًا - دَلالتُه علَىٰ حُصولِ صِفَةٍ غيرِ ثابِتَةٍ؛ لِكَونِهِ فِعْلًا، وَعَدَمُ دَلالَتِهِ علَىٰ المُقارَنَةِ؛ لِكَوْنِه ماضِيًا؛ وَلِهَذا اشْتُرِطَ أنْ يَكُونَ مَعَ (قد) ظاهِرَةً أوْ مُقدَّرَةً، حَتَّىٰ تُقَرِّبَهُ إلَىٰ الحالِ، فَيَصِحَّ وُقوعُهُ حالًا.

وظاهِرُ هذا يَقتضِي وجوبَ (الواو) فِي المَنْفِيِّ؛ لانْتِفاءِ المَعْنَيَيْنِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِبْ فِيهِ، بَلْ كَان مِثْلَهُ. أمّا المَنْفِيُّ بِـ(لمَّا) فَلأنَّها لِلاسْتِغراقِ[1]، وأمَّا المَنْفِيُّ بِغَيْرِهَا؛ فلأنّه لَمَّا دَلّ علَىٰ انْتِفاءٍ مُتَقَدِّمٍ، وَكانَ الأصْلُ اسْتِمرارَ ذَلِكَ حَصَلَتْ الدَّلالةُ علىٰ المُقارنَةِ عِندَ إطلاقِهِ، بِخلافِ المُثْبَتِ، فإنَّ وَضْعَ الفِعْلِ علَىٰ إفادَةِ التَّجدُّدِ. وَتَحقِيقُ هذا أنّ اسْتِمرارَ العَدَمِ لا يَفْتَقِرُ إلَىٰ سَبَبٍ، بِخلافِ اسْتِمرارِ الوُجودِ، كما بُيِّنَ فِي غيرِ هذا العِلْمِ.

• • •

وإنْ كانَتْ الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً، فالمَشْهورُ أنَّهُ يَجوزُ فِيها الأمْرانِ، وَمَجِيءُ (الواوِ) أوْلَىٰ:

أ) أمَّا الأوّلُ، فلِعَكْسِ مَا ذكرْناه فِي المُصدّرَةِ بِالماضِي المُثْبَتِ، فَمَجِيءُ (الواو) كَقَوْلِهِ تَعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢][2]،

---

(١) أيْ: لاستغراق الأزمنة؛ لأنَّها تَدلُّ علىٰ اتِّصالِ نَفيها بالحالِ.

(٢) يقُول الله تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، مناطُ الشّاهِدِ قولُه: ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، جملة حاليَّةٌ اسميَّةٌ، جمَعَتْ بين الربط بالواو والضَّمِيرِ، فازدادت وثاقتُها بجملةِ صَاحبِ الحالِ.

وقولهِ: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧][(١)]، وَقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ:

أَيَقتُلُني وَالمَشرَفِيُّ مُضاجِعي وَمَسنونَةٌ زُرقٌ كَأَنيابِ أَغوالِ[(٢)]

وقولِه:

لَيَالِيَ يَدْعُوني الهَوَىٰ فَأُجِيبُهُ وَأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَىٰ إليّ رَوَانِي[(٣)]

---

(١) يقُولُ الله تَعَالَىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، مناطُ الشَّاهدِ قولُهُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾، جملة الحال اسمية، يجوزُ فيها الوجهان، والأعلىٰ الإتيانُ بـ(الواو)، وهي في قوة: (لاتباشروهن عاكفين في المساجد).

(٢) سبق بَيانُ سِياقِهِ، ومَنَاطُ الاستشْهادِ قولُهُ: (وَالمَشرَفِيُّ مُضاجِعي...)، جملة حاليَّةٌ اسمِيَّةٌ، يجوز فيها الوجهان؛ الإتيانُ بالواو، وتركُهُ. وهذه الجُملة من الجُمَلِ الشَّريفَةِ، وهي تُصَوِّرُ عَظِيمَ فروسيته، وشجاعته، واستعداده لنزاله.

(٣) البيت من قصيدة لامرئ القيسِ، مطلعها:

لِمَنْ طَلَلٌ أَبْصَرتُهُ فَشَجَاني كخط زبور في عسيب يمانِ
دِيَارٌ لِهِنْدٍ وَالرَّبَابِ وَفَرْتَني لياليا بالنعفِ من بدلان
ليالي يدعوني الهوىٰ فأجيبهُ وأعينُ من أهوىٰ إليّ رواني

مناطُ الاسْتشهادِ: قوله: (وأعينُ من أهوىٰ إليّ رواني) جملَةٌ اسمِيَّةٌ، يجوز فيها الإتيانُ بـ(واو) الحالِ، ويجوز تركُها، والأَوْلَىٰ الإتيانُ بالواوِ.

قولُهُ: (النّعف) ما انحدر من الحبل، وارتفع عن الوادي. (بدلان): اسم موضع. (رواني) أي: ناظرات مديماتٍ النظر إليه؛ لكلفهن به. وهو حَريصٌ علىٰ أنْ يُصَوِّرَ نفسَه المعشوق الآخذ بقلوب الحسناوت.

ب) والخُلُوُّ مِنْهَا، كَما رَواهُ سِيبَوَيْهِ: «كَلّمْتُهُ فُوهُ إِلَىٰ فِيَّ»[1]، و«رجع عَوْدُهُ علَىٰ بَدْئِهِ» بالرفع[2]، وما أَنْشَدَهُ أَبو عَلِيٍّ فِي «الإِغْفال»:

ولَـوْلا جَنَـانُ الليـلِ مـا آبَ عامـرٌ إلـىٰ جَعْفـرٍ، سِـرْبالُه لـم يُمَـزَّقِ[3]

وقول الآخر:

ما بال عينك دمعها لا يرقأ[4]

---

(١) يقُول سيبَويهِ: «وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلىٰ فِيَ، كأَنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلىٰ فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ، فالرفعُ علىٰ قوله كلّمتُه، وهذه حالهُ...

وإذا قال: كلّمتُه فُوهُ إلىٰ فِيَّ، فإنَّما يريد أن يُخبِر عن قُربه منه، وأنَّه شافَهه، ولم يكن بينهما أحدٌ». (الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ١/ ٣٩١).

والنصبُ: (فاه إلىٰ فيّ) يجْعَلُ الحالَ مفردًا، ولا يكونُ مِمّا نحن فيه.

(٢) أي: رجع عودُه علىٰ بدْئِهِ، إذا رجع في الطريق التي جاء منها، ورفعُ (عوده) علىٰ أَنَّه مبتدأ، والجار والمجرور بعده خبر، والجملة حال من الضمير في جاء. و(عودُه) معرِفَةٌ بالإضافة إلىٰ الضمير، فيؤول بنكرَةٍ من لفظه أو من معناه، أي: (عائدًا، أو راجعًا)، و(علىٰ بدئه): بيان، والمعنىٰ: رجع آخره علىٰ أوَّلِهِ.

(٣) البيت لسلامة بن جندل، من قصيدة مطلعها:

لِمَـن طَلَـلٌ مِثلُ الكِتـابِ المُنمَّـقِ خلا عهدهُ بين الصُّليبِ فمطرقِ

ومنها:

وأمٌّ بحيـرٍ في تمـارسِ بيننـا متىٰ تأتها الأنباءُ تخمشْ، وتحلقِ
تركنا بحيرًا؛ حيثُ أزحفَ جدُّهُ وفينا فراسٌ عانيًا، غيرَ مطلقِ
ولولا جنانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ إلىٰ جَعفَرٍ سِربالُهُ لم يمزَّقِ

مناطُ الاستشهادِ: قولُه: (سرباله لم يمزق)؛ جاءت جُملَةُ الحال خلاءً من (الواوِ)، وهذا وجْهٌ فيها، والآخَرُ أنْ تكونَ بالواوِ.

(٤) مَناطُ الاستِشهادِ: قوله: (دمعها لا يرقأ)؛ جاءت الجملة الحالية خلاء من (الواو)، ومثله قولُ سيدنا حسان بن ثابتٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

وقول الآخر:

ثُمَّ رَاحوا عَبَقُ المِسكِ بِهِمْ[1]

ب) وأمّا (الثّاني) فَلِعَدَمِ دَلالةِ الاسْمِيَّةِ علَىٰ عَدَمِ الثُّبُوتِ، مَعَ ظُهورِ الاسْتِئنافِ فِيهَا؛ لاسْتِقْلالِها بالفائِدَةِ، فَتَحْسُنُ زِيادَةُ رَابِطٍ؛ لِيَتَأكَّدَ الرَّبْطُ[2].

وقَالَ الشَّيخُ عبد القاهر: «إنْ كانَ المُبتدأُ ضميرَ ذي الحالِ، وجبَ «الواوُ»،

ما بالُ عَيْنِكَ لا تَرْقَا مَدامِعُها ... سَحًّا علىٰ الصّدْرِ، مثلَ اللؤلؤ الفَلِقِ
علىٰ خبيبٍ، وفي الرحمنِ مصرعهُ ... لا فشلٍ حينَ تلقاهُ ولا نزقِ
فاذهبْ خبيبُ، جزاكَ اللهُ طيبةً ... وجنةَ الخلدِ عندَ الحورِ في الرفقِ

(١) إكمالُ البيتِ: (يُلحِفونَ الأرضَ هُدّابَ الأُزُرْ)، وهو من قصيدَةٍ لِطَرَفَةَ العبد، مطلعها:

أصَحَوْتَ اليَومَ أم شاقَتْكَ هِرّ ... ومِنَ الحُبّ جُنونٌ مُسْتَعِرْ

منها:

وتَساقَىٰ القَوْمُ كأسًا مُرّةً ... وعَلا الخَيْلَ دِماءٌ كالشَّقِرْ
ثمّ زادوا أنّهُمْ في قَوْمِهِمْ ... غُفُرٌ ذنبُهُمُ، غيرُ فُخُرْ
لا تَعِزُّ الخَمْرُ، إن طافوا بها ... بِسِباءِ الشّوْلِ، والكُومِ البُكُرْ
فإذا ما شَربوها وانتَشوا ... وهَبوا كُلَّ أمونٍ وطِمِرْ
ثمّ راحوا عَبَقُ المِسكِ بِهِمْ ... يُلحِفونَ الأرضَ هُدّابَ الأُزُرْ
ورِثوا السّؤْدُدَ عن آبائِهِمْ ... ثمّ سَادُوا سُؤدُدًا، غَيرَ زَمِرْ
نحنُ في المَشتاةِ ندعوا الجَفَلىٰ ... لا تَرَىٰ الآدِبَ فينا يَنْتَقِرْ

مَناطُ الاسْتشهادِ: قولُه: (عَبَقُ المِسكِ بِهِمْ)؛ جملة حالية اسميَّةٌ، خلاء من الواو.

(٢) أي: إنَّ الحالَ إذا كانت جملةً اسميَّةً، فالإتيانُ بالواو أولىٰ؛ ذلك أنَّ الاسميَّةَ لاستقلالِهَا بالفائدَةِ يكونُ الاستِئنافُ فيها أظهَرَ، والإتيانُ بـ«الواو» يُقوِّي الارتباطَ الذي قد يُضعِفُه الاستقلالُ بالفائدة من الاسمية، أمّا الفعلية فَلا تُشعِرُ بالاستقلالِ، وحاجتُها إلىٰ مزيدِ ربْطٍ بالواو من دونِ حاجَةِ الاسميَّةِ.

كَقولِكَ: «جاءَنِي زَيدٌ وَهُوَ يُسْرع»، أو: «وهُو يُسْرِعُ»، وَلَعَلّ السّبَبَ فِيهِ أنّ أَصْلَ الفائِدةِ كانَ يَحصُلُ دونَ هَذا الضَّمِيرِ؛ بِأنْ يُقالَ: «جَاءَ زَيدٌ يُسْرِعُ أوْ مُسْرِعًا»، فالإتيانُ بِه يُشْعِرُ بِقَصْدِ الاسْتِئْنافِ المُنافِي لِلاتِّصَالِ، فلا يصِحُّ لأنْ يَسْتَقِلَّ بإِفَادَةِ الرّبطِ، فَتَجِبُ «الوَاوُ».

وقال - أيضًا: إنْ جُعِلَ نَحوُ: «علَىٰ كَتِفِهِ سَيْفٌ» بِتقْدِيمِ الظَّرْفِ حَالًا عَن شَيْءٍ، كَما فِي قَوْلِنا: «جَاءَ زَيْدٌ علَىٰ كَتِفِهِ سَيْفٌ» كَثُرَ فِيها أنْ تَجِيءَ بِغيْرِ «واوٍ»، كَقَولِ بشّارٍ:

إذَا أنْكَرَتْنِي بَلدةٌ أوْ نكِرْتُها ... خَرجْتُ مَعَ البازي عَلَيَّ سَوادُ[1]

---

(١) البيْتُ من قصيدَةٍ، مطلعُها:

أخالِدُ لَمْ أخبِطْ إلَيكَ بِنِعْمَةٍ ... سَوَىٰ أنّني عَافٍ وأنْتَ جَوَادُ
فإن تعطني أفرغ إليك محامدي ... وَإنْ تَأبَ لا يُضْرَبْ عَلَيْكَ سِدَادُ
رِكَابِي عَلَىٰ حَرْفٍ وَقَلْبِي مُشَيَّعٌ ... وغير بلاد الباخلين بلاد
إذَا أنْكَرَتْنِي بَلدةٌ أوْ نكِرْتُها ... خَرجْتُ مَعَ البازي عَلَيَّ سَوادُ

قوله: (نهضت مع البازي علي سواد) معناه - كما يقول السعد: «إذا لم يعرف قدري أهلُ بلْدَةٍ، أو لم أعرفْهم خرجْتُ منهم وفارقتُهم مبتكرًا، مصاحبًا للبازي الذي هو أبكرُ الطيورِ؛ مُشتملًا علىٰ شيْءٍ من ظُلمَةِ اللّيلِ، غير منتظر لإسفار الصُّبحِ، فقولُهُ: (عَلَيَّ سَواد) أيْ: بقية من اللّيلِ، (حال) ترك فيها الواو.» (أ. هـ).

ولم يرتضِ السَّعْدُ هذا الّذي ذهبَ إليْه عبد القاهر، واستظهر أنّ مثل (عَليَّ سواد) يَحتَمِلُ أمورًا؛ منها:

- أنْ يكونَ في تقدير المفرد.
- أنْ يكونَ جملةً اسميّةً، قُدِّم خبرُها.
- أنْ يكونَ فِعليّةً، مُقدّرةً بالماضي.
- أنْ يكونَ جملةً فعليّةً، مقدّرةً بالمضارع.

يَعْني: (عليَّ بَقِيَّةٌ من اللَّيلِ)، وقولِ أَبِي الصَّلتِ، عبد اللهِ الثقفيّ يمْدَحُ ابنَ ذي يزن:

فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التّاجُ مُرتَفِقًا ... فِي رَأْسِ غُمْدانَ دَارًا مِنْكَ مِحْلاَلا[1]

وَقَوْلِ الآخَرِ:

لَقَدْ صَبَرَتْ لِلذُّلِّ أعوادُ مِنْبَرٍ ... تقوُم عَلَيها في يديكَ قضيبُ[2]

فعلىٰ التقديرين الأولين يمتنع (الواو)، وعلىٰ التقديرين الأخيرَيْنِ لا تَجِبُ الواوُ، فمن أجْلِ هذا كثُر تركُها.

(١) البيتُ من قَصيدَةٍ، منها قولُهُ:

فاشرب هنيئًا عليك التاج مرتفقا ... فى رأس غمدان دارًا منك محلالا

ثمّ اطّل المسك إذ شالت نعامتهم ... وأسبل اليوم من برديك إسبالا

تلك المكارم لا قعبان من لبن ... شيبا بماء فعادا بعد أبوالا

مَناطُ الاسْتشهادِ: قولُهُ: (عليْك التّاجُ مرتفقًا) جُمْلَةٌ اسمِيَّةٌ، الخَبَرُ فِيهَا ظرفٌ (عليك) مُقدمًا علىٰ الْمُبْتَدَأ، جاءت بغير (الواو) وهو الأكثر، وقوله: (دارًا) منصوب علىٰ الحالية، نصب «دارًا» علىٰ الحالِ من (رأس غمدان): قصرٌ بِصنعاءَ.

(٢) بيت من قصيدةٍ لواثلةَ خليفة الدوسيّ، يهجو عبد الملك بن المهلّب، يقول فيها:

رأيتك لما شبتَ أدركَك الّذي ... يُصِيبُ سُراةَ الأزْدِ حِينَ تَشيب

سفاهةُ أحلامٍ وبخلٌ بنائلٍ ... وفيك لِمَن عاب المَزُونَ عُيوب

لقد صَبَرَتْ لِلذل أعوادُ مُنْبَرٍ ... تُقومُ علْيها، فِي يَديْك قَضِيب

بكىٰ المنبر الغربيّ إذ قمت فوقه ... وكادت مسامير الحديد تذوب

وقدْ أوحشَتْ منكم رساتيق بَيْهَق ... وبالمصر دور جمّة ودروب

(المزون): اسمٌ من أسماء عمان، وأهلها من الأزد، وهم رهط المهلب بن أبي صفرة، وذلك أنَّ جَدَّهم الأعلىٰ مازن بن الأزد. (الرساتيق): جمع رستاق، ورساتيق. (بيْهق): اسم بلد.

مَناطُ الاسْتشهادِ: (فِي يَديْك قَضِيب)، يستشهد بها علىٰ ما استشهد به (عليك التاج مرتفقًا).

ثُمّ قال: والوَجْهُ أن يُقَدَّرَ الاسمُ فِي الأمْثِلَةِ مُرْتَفِعًا بالظّرْفِ، فإنَّهُ جَائِزٌ باتِّفاقٍ من صَاحبِ «الكتابِ»، و«أبي الحسن»؛ لاعتمادِهِ علىٰ ما قَبْله[1]، ثُمّ اختارَ أن يكونَ الظّرْفُ هنا خاصّةً فِي تقديرِ (الواو).

ثُمّ قالَ: وَرُبّما يَحْسُنُ مَجِيءُ الاسْمِيّةِ بِلا (واوٍ) لِدُخولِ حَرْفٍ علَىٰ المُبْتَدَأ، كَما فِي قَوْلِهِ:

فَقُلْتُ عَسَىٰ أَن تُبْصِريني كَأَنَّمَا ... بَنِيَّ حوالَيَّ الأسودُ الحوارِدُ[2]

فإنَّه لَوْلَا دُخولُ (كأنَّ) عَلَيْهِ لَمْ يَحْسُن الكَلامُ إلا بـ(الواوِ)، كَقَوْلِكَ: «عسىٰ أن تبصريني، وبني حوالي الأسود)، ثُمَّ قَالَ: وَشَبِيهٌ بِهَذا أنْ تَقَعَ حالًا بِعَقِبِ المُفْرَدِ، فَيَلْطُفُ مَكانُها، بِخِلافِ مَا لَو أُفْرِدَتْ، كَقَوْلِ ابْنِ الرُّومِيِّ:

---

(١) صَاحبُ الكتاب: سيبويْه. وأبو الحسن: الأخفش الأوسط سَعيد بن مسعدة، صاحب الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم أخذ عن سيبويه، وهو أكبر من سيبويه سنًّا (ت: ٢١٥هـ). ترجمته في إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة، تأليف: جمال الدين القفطي (ت: ٦٤٦هـ) نشر: المكتبة العصرية، بيروت. ط: الأولىٰ، ١٤٢٤ هـ، ج٢، ص٢٦.

(٢) البيتُ من أبياتٍ قالها الفرزدق لزوجه النوار، وكان لا يولد له ذكور، فعيَّرَتْهُ، فقال:

وَقَالَـت أراهُ وَاحِـدًا لَا أَخـا لَهُ ... يُؤَمِّلُـهُ يَوْمًـا هُـوَ وَالِـدُ

فَقُلْتُ: عَسَـىٰ أَن تُبْصِريني كَأَنَّمَا ... بَنِـيَّ حوالَـيَّ الأسـودُ الحوارِدُ

فَإِنّ تَميمًا قبلَ أَن يلد الْحَصَا ... أقامَ زَمَانا وَهُوَ فِي النَّاس واحدُ

(حوالي)، أي: يحيطون بي. (الحوارد): الغِضاب، (حرد): غضب. (يلد الحصا): يلِدُ أولادًا عدَدَ الحصا كَثْرةً.

مَناطُ الاسْتشهادِ: (كَأَنَّمَا • بَنِيَّ حوالَيَّ الأسودُ الحوارِدُ)، جاءت الجملةُ حالًا، وهي اسمِيَّةٌ، خلاءً من (الواو)؛ لدخول (كأنَّ) علىٰ المبتدأ، فلم تَأتِ (الواو) كيما لا يدخل علىٰ الجملة رابطان، ولولا (كأنَّ) لجاءت (الواو).

وَالله يُبْقيك لنَا سالمًا بُردَاكَ تبجيلٌ وتَعظيمُ[1]

فإنَّه لَوْ قَالَ: «وَاللهُ يُبْقِيك لَنا بُرْداكَ تَبْجيلٌ» لَمْ يَحْسُنْ[2].

هَذا كُلُّهُ إذَا لَمْ يَكُنْ صاحِبُها نَكِرَةً مُقَدّمَةً عَلَيْها، فإنْ كانَ كَذَلِكَ نَحْو: «جاءَنِي رَجُلٌ، وَعَلَىٰ كَتِفِهِ سَيْفٌ» وَجَبَ (الوَاوُ) لِئَلَّا تَشْتَبِهَ بِالنَّعْتِ.

وأمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالَىٰ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤][3] فَقَالَ السّكّاكِيُّ: «الوَجْهُ فِيهِ عِنْدِي هُوَ أنّ: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ حَالٌ لِـ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ لِكَوْنِهَا فِي حُكْمِ المَوْصُوفَةِ، نَازِلَةً مَنْزِلَةَ: «وَمَا أهْلَكْنَا قَرْيَةً مِنَ القُرَىٰ»، لَا وَصْفٌ. وَحَمْلُهُ عَلَىٰ الوَصْفِ سَهْوٌ لَا خَطأٌ، وَلَا عَيْبَ فِي السَّهْوِ لِلإنْسانِ، وَلا ذام. وَ»السَّهْوُ»: مَا يَتَنَبّهُ لَهُ صَاحِبُهُ بِأدْنَىٰ تَنْبِيهٍ، و»الْخَطأُ»: مَا لَا

(١) البيْتُ من مقطوعَةٍ لابنِ الرّوميِّ، يقول فيها:

نحن ميامينُ علىٰ أنّنا علىٰ أعاديكَ مشائيمُ
لمّا دخلنا دخلتْ نِعمةٌ كان لها حولكَ تَحْويم
ولم يُفَخِّمْكَ الذي نِلْتَهُ بل للعطايا بك تَفخيم
قلّ لك المُلْكُ ولو أنهُ مَجْموعةٌ فيه الأقاليمُ
نِعْمَ المفاتيحُ وقد قُدِّرتْ مِثلَ المفاتيحِ الخواتيمُ
واللهُ يُبقيك لنا سالمًا بُرْداكَ تبجيلٌ وتعظيم

مَناطُ الاسْتشهادِ: قولُهُ: (سالمًا ... بُرْداكَ تبجيلٌ وتعظيم)، جاء قوله: (سالمًا) حالًا مفردًا، وقوله: (برداك...) حالًا جملةً اسمِيَّةً، خلاء من (الواو)؛ لوقوعِها عقب حالٍ مُفرَدٍ، ولولا تقَدُّمُ الحالِ، لكانَتْ الحالُ الجملةَ الاسمِيَّةَ بِالواوِ.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٢١١.

(٣) سياقُ الآية قولُه تَعَالَىٰ: ﴿الٓرۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ۝١ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ۝٢ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾ [الحجر: ١ – ٣].

يتَنَبَّهُ لَهُ صاحِبُهُ، أوْ يَتَنَبَّهُ وَلَكِنْ بَعْدَ إِتْعَابٍ[1].

وَكَأَنَّهُ عَرَّضَ بِالزَّمَخْشَرِيّ؛ حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: ﴿لَهَا كِتَابٌ﴾ جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ صِفَةً لِقَرْيَةٍ»، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[الشعراء:٢٠٨]، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوفِ، كما يقال في الحال: «جاءني زيد عليه ثوب»، و«جاءني زيد وعليه ثوب»[2].

ثُمّ قَالَ السّكّاكِيُّ: مَنْ عَرَفَ السَّبَبَ فِي تَقْدِيمِ الحالِ إذَا أُرِيدَ إيقاعَها عَن النَّكَرَةِ تَنَبَّهَ؛ لِجَوازِ إيقاعِها عَن النَّكِرَةِ مَعَ (الواو) فِي مِثْل: «جَاءَنِي رَجُلٌ، وَعَلَىٰ كَتِفِهِ سَيْفٌ»، وَلِمَزِيدِ جَوازِهِ فِي قَوْلِهِ - عَزَّ اسْمُهُ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[الحجر: ٤] عَلَىٰ مَا قَدّمْتُ.

---

(١) مفتاح العلوم، ص١٢٠

(٢) قال في كشافه: «﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾ جملةٌ واقِعَةٌ صفة لـ﴿قَرْيَةٍ﴾»، والقياسُ أن لا يتوسط (الواو) بينهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفَةِ بالموصوف، كما يُقالُ في الحال: (جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب).

ويعلقُ شرف الدين الطيبيّ (ت: ٧٤٣ هـ) في حاشيته «فتوح الغَيب»: «قوله: (أن لا يتوسط الواو) يعني: القياس أن لا يتوسط بين الصفة والموصوف العاطف لِشِدَّةِ اتصالها به، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، لكن لمّا افترق الحكمُ بينهما اختصت هذه بها، فإنّ لصوق الصفة فيما نحن فيه أشد من لصوقها في قوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾، فإنَّ إهلاكَ قريةٍ من القرىٰ لكون أجلها مقدرًا لا ينفك عن قضائه وقدره؛ بخلاف إهلاكها عن إنذار منذر، فإنه قد ينفكُّ عنه، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨].

وَاعْلَمْ أنَّ السَّكَّاكِيّ بَنَىٰ كَلامَهُ فِي الجُمْلَةِ الواقِعَةِ حَالًا علَىٰ أُصولٍ مُضْطَرِبَةٍ، لا يَخْفَىٰ حالُها علَىٰ الفَطِنْ؛ لا سِيّما إذَا أحاطَ عِلْمًا بِما ذَكَرْناهُ وأَتْقَنَهُ، فَآثَرْنَا الإعْرَاضَ عَن نَقْلِ كلامِهِ، والتَّعَرّضَ لِما فِيهِ مِن الْخَلَلِ؛ لِئَلّا يَطُولَ الكِتابُ مِنْ غَيْرِ طَائِلٍ.

۞ ۞ ۞

جُـمُعةُ القولِ وزُبدتُه

فِي أحوالِ الجملةِ الحاليّة رَبطًا بالضَّميرِ، وربطًا بالواو أو بِهما معًا.

أولًا: كليات.

١- الحالُ تأتِي مفردًا، وجملة فعلية مضارعية، وماضوية مثبتة ومنفية، وجملة اسمية، وشبه جملة.

٢- الحال نوعان: مؤسّسة ومؤكّدة، والمؤسّسة نوعان: (لازمة ومنتقلة)، وكلامُنا فِي المؤسّسة المنتقِلة وحدَها.

٣- الأصلُ ربطُ الحالية بالضميرِ.

٤- واو الحالِ أصلُها واو عطف.

٥- مجيئها (واو الحال) آيةٌ علَىٰ أنّ الحالية ذات استقلالٍ ما عَن جملةِ صاحب الحالِ، فتشبه الجملة الثانية في (التوسّط بيْن الكمالين)، وتركه الإتيان بالواو آية علىٰ تمازجها مع جملة صاحب الحال، فهما حينئذٍ جملةٌ واحدةٌ، فتؤول جملة الحال بمفرد.

• • •

ثانيًا: (الأحوال).

١- الجملةُ الحاليّة الخالية من الضّميرِ يجبُ الإتيانُ بالواو.

٢- الجملةُ الحاليّةُ المضارعية المثبتة لا تأتي بالواو، فإن جاءت فإما أن الواو عاطفة، وإما أن تكون علىٰ حذف مبتدأ، فتكون اسمية.

٣- الجملةُ الحاليّة المضارعة المنفية يجوزُ فيها الأمران من غير ترجيح.

٤- الجملةُ الحاليّةُ الماضوية يجوز فيها الأمران من غير ترجيح.

٥- الجملة الاسمِيّة، يجوز فيها الأمران، والأولىٰ الإتيانُ بالواو.

٦- الجملة الحالية الاسمية إن كانت «شبه جملة» مقدمة علىٰ صاحب الحال المعرفة الأكثر ألا تأتي بالواو.

٧- الجملة الحاليّة الاسمية إن دخل عليها حرف امتنعت الواو.

٨- الجملة الحالية الاسمية، شبه جملة مقدمة علىٰ صاحبها النكرة وجبت الواو.

• • •

وعلىٰ هذا يُمكِنُك ضَبطُ أحوالِها: (الوجوب، والامتناع، والاستواء، والجواز)، مع رُجحان وجهٍ علىٰ آخر علىٰ النحو الآتي:

يجب الإتيان بالواو في حالين:

(أ) أن تكون جملة الحال خالية من ضمير يربطها بجملةِ صَاحبِ الحالِ.

(ب) أن تكون اسميةً شبه جملة مقدمة علىٰ صاحبها النكرة.

تمتنع الواو في حالتين:

(أ) الجملة مضارعية مثبتة. (ب) اسمية دخلها حرف.

يستويان في حالين:

(أ) مضارعية منفية. (ب) ماضوية.

(يجوز الأمران) مع رجحان الإتيان بالواو في حالة واحدة (اسمية).

(يحوز الأمران) والأرجح عدمُ الإتيان بالواو في حالة واحدة إذا كان صاحبها نكرة، وهي شبه جملة مقدمة علىٰ صاحبها.

البَابُ الثَّامِنُ

الْقَوْلُ فِي الْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ(١)

تَعْرِيفُ السَّكَّاكِيِّ لِلْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ:

قَالَ السَّكَّاكِيُّ:

أَمَّا الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ؛ فَلِكَوْنِهِمَا نِسْبِيَّيْنِ(٢)، لاَ يَتَيَسَّرُ الْكَلاَمُ فِيهِمَا إِلاَّ بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ(٣)، وَالْبِنَاءِ عَلَىٰ شَيْءٍ عُرْفِيٍّ، مِثْلُ جَعْلِ كَلاَمِ الأَوْسَاطِ عَلَىٰ مَجْرَىٰ مُتَعَارَفِهِمْ فِي التَّأْدِيَةِ لِلْمَعَانِي فِيمَا بَيْنَهُمْ - وَلَا بُدَّ مِنَ الِاعْتِرَافِ بِذَلِكَ - مَقِيسًا عَلَيْهِ، وَلِنُسَمِّهِ «مُتَعَارَفَ الْأَوْسَاطِ»(٤)، وَأَنَّهُ فِي بَابِ الْبَلاَغَةِ لاَ يُحْمَدُ مِنْهُمْ وَلاَ يُذَمُّ(٥).

---

(١) هَذَا هُوَ الْبَابُ الثَّامِنُ مِنْ أَبْوَابِ عِلْمِ الْمَعَانِي، وَهُوَ بَابٌ عَظِيمٌ حَتَّىٰ قَالَت الْعَرَبُ: الْبَلاَغَةُ هِيَ: الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ.

(٢) كَوْنُ الإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ نِسْبِيَّيْنِ؛ أَيْ إِضَافِيَّيْن، أَنَّ الحُكْمَ عَلَىٰ كَلاَمٍ بِأَحَدِهِمَا إِنَّمَا يُنْظَرُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ غَيْرِهِ، هَذَا يَتَحَقَّقُ إِذَا فُصِلَ الْكَلاَمُ عَنْ مَقَامِهِ الْخَاصِّ بِهِ الَّذِي يَقْتَضِي الإِيجَازَ فِي مَوْضِعٍ وَالإِطْنَابَ فِي آخَرَ، فَلَا يَتِمُّ التَّعْرِيفُ إِلَّا بِإِضَافَةِ كُلٍّ مِنْهُما إِلَىٰ شَيْءٍ آخَرَ.

(٣) يَعْنِي بِالتَّحْقِيقِ: التَّعْيِينَ؛ أَيْ: بِتَرْكِ القَطْعِ بِالحُكْمِ بِأَحَدِهِمَا عَلَىٰ نَظْمٍ أَوْ نَصٍّ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ يُمْكِنُ الْحُكْمُ فِي ضَوْءِ الْمَقَامِ الْوَارِدِ فِيهِ.

(٤) (مُتَعَارَفُ الأَوْسَاطِ) هُوَ الْكَلاَمُ الَّذِي لاَ يُحْمَدُ وَلاَ يُذَمُّ ، وَالإِيجَازُ: مَا قَلَّ عَنْهُ، وَالإِطْنَابُ: مَا زَادَ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ.

(٥) كَوْنُ مُتَعَارَفِ الأَوْسَاطِ مِعْيَارًا لِلإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ بَعِيدٌ لَمْ يَرْتَضِهِ لَهُ الْقَوْمُ، وَحُجَّتُهُمْ: أنه لَا بَأْسَ مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ عُرْفٍ، وَلَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عُرْفَ الْعَرَبِ الْفُصَحَاءِ الَّذِينَ يُنْظَرُ إِلَىٰ كَلَامِهِمْ الَّذِي هُوَ مِيزَانٌ فِي الْحُكْمِ بِالمُطَابَقَةِ أَوْ عَدَمِهَا، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الحُكْمِ عَلَىٰ النُّظُومِ والنُّصُوصِ بِالبَلاغَةِ، أَمَّا غَيْرُ هَؤُلاءِ الفُصَحاءِ مِنْ مُتَعَارَفِ الأَوْسَاطِ فلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَجْعَلَ كَلامَهُمْ مِيزانًا فِي الحُكمِ بيْنَ الأَقْوالِ، لاسِيَّمَا أَنَّ أَبَا يَعْقُوبَ قَدْ قَضَىٰ عَلَىٰ كَلامِهِمْ

فَالْإِيجَازُ: هُوَ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ مِنْ الْكَلَامِ بِأَقَلَّ مِنْ عِبَارَاتِ مُتَعَارَفِ الْأَوْسَاطِ.

وَالْإِطْنَابُ: هُوَ أَدَاؤُهُ بِأَكْثَرَ مِنْ عِبَارَاتِهِ؛ سَوَاءٌ كَانَتْ الْقِلَّةُ أَوْ الْكَثْرَةُ رَاجِعَةً إِلَىٰ الْجُمَلِ أَوْ إِلَىٰ غَيْرِ الْجُمَلِ.

ثُمَّ قَالَ[1]: «الِاخْتِصَارُ[2] لِكَوْنِهِ مِنَ الْأُمُورِ النِّسْبِيَّةِ يُرْجَعُ فِي بَيَانِ دَعْوَاهُ[3] إِلَىٰ مَا سَبَقَ تَارَةً[4]، وَإِلَىٰ كَوْنِ الْمَقَامِ[5] خَلِيقًا بِأَبْسَطَ مِمَّا ذُكِرَ أُخْرَىٰ»[6].

مُنَاقَشَةُ الْخَطِيبِ لِرَأْيِ السَّكَّاكِيِّ:

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نِسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي أَلَّا يَتَيَسَّرَ الْكَلَامُ فِيهِ إِلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالْبِنَاءِ عَلَىٰ شَيْءٍ عُرْفِيٍّ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَىٰ مُتَعَارَفِ الْأَوْسَاطِ وَالْبَسْطِ الَّذِي يَكُونُ الْمَقْصُودُ جَدِيرًا بِهِ رَدٌّ إِلَىٰ جَهَالَةٍ[7]، فَكَيْفَ يَصْلُحُ لِلتَّعْرِيفِ؟![8].

بِأَنَّهُ لَا يُحْمَدُ مِنْهُمْ وَلَا يُذَمُّ، وَظَنَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الكَلَامُ الدَّارِجُ الدَّائِرُ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ النَّاسِ فِي قَضَاءِ مَقَاصِدِهِمْ الْمُتَنَوِّعَةِ.

(١) أَيْ: السَّكَّاكِيُّ.

(٢) أَيْ: الإِيجَازُ.

(٣) أَيْ يُنْظَرُ فِي تَعْرِيفِهِ.

(٤) أَيْ: إِلَىٰ كَوْنِ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ أَكْثَرَ مِنْهُ؛ أَيْ: أَكْثَرَ بَسْطًا مِنَ الْكَلَامِ الْمُوجَزِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ سَوَاءٌ كَانَ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ أَقَلَّ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا.

(٥) أَيْ إِلَىٰ اعْتِبَارِ كَوْنِ الْمَقَامِ الَّذِي أَوْرَدَ فِيهِ الْكَلَامَ الْمُوجَزَ.

(٦) أَيْ أَكْثَرُ بَسْطًا مِنَ الْكَلَامِ الْمُوجَزِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ سَوَاءٌ كَانَ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُ أَقَلَّ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا.

(٧) أَيْ: رَدٌّ إِلَىٰ مَجْهُولٍ؛ لِصُعُوبَةِ ضَبْطِ مُتَعَارَفِ الأَوْسَاطِ.

(٨) وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: (لَأَنَّ كَوْنَ الشَّيءَ نِسْبِيًّا...إلخ) أَنَّ كَوْنَ الشَّيءِ نِسْبِيًّا لاَ يَلْزَمُ مِنْهُ عُسْرُ الْمَعْنَىٰ.

رَأْيُ الْخَطِيب:

وَالْأَقْرَبُ[1] أَنْ يُقَالَ: الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَىٰ هُوَ تَأْدِيَةُ الْأَصْلِ الْمُرَادِ[2] بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ، أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ، أَوْ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ[3].

وَالْمُرَادُ بِالْمُسَاوَاةِ: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ بِمِقْدَارِ أَصْلِ الْمُرَادِ؛ لَا نَاقِصًا عَنْهُ بِحَذْفٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَا زَائِدًا عَلَيْهِ بِنَحْوِ تَكْرِيرٍ أَوْ تَتْمِيمٍ أَوْ اعْتِرَاضٍ، كَمَا سَيَأْتِي.

الْإِخْلَالُ:

الْمُرَادُ بِالْإِخْلَالِ: وَقَوْلُنَا: «وَافٍ» احْتِرَازٌ عَنِ الْإِخْلَالِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ قَاصِرًا عَنْ أَدَاءِ الْمَعْنَىٰ؛ كَقَوْلِ عُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ مِنَ الطَّوِيلِ:

عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نُفُوسَهُمْ وَمَقْتَلُهُمْ عِنْدَ الْوَغَىٰ كَانَ أَعْذَرَا[4]

---

(١) أَيْ: الْأَقْرَبُ إِلَىٰ الصَّوَابِ، وَالْمُرَادُ: هُوَ الصَّوَابُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ٱعْدِلُوا۟هُوَأَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

(٢) أَصْلُ الْمُرَادِ: هُوَ الْمَعْنَىٰ الْأَوَّلُ الَّذِي يَقْصِدُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ إِفَادَتَهُ لِلْمُخَاطَبِ، وَلَا يَتَغَيَّرُ بِتَغَيُّرِ الْعِبَارَاتِ وَاعْتِبَارِ الْخُصُوصِيَّاتِ.

(٣) وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمُسَاوَاةَ هِيَ الْمِعْيَارُ لِلْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ السَّكَّاكِيَّ يَجْعَلُ الْمُسَاوَاةَ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ فِي الْبَلَاغَةِ، وَأَصْلُ الْمُرَادِ أَوْ الْمُسَاوَاةُ: أَنْ يَأْتِيَ الْمَعْنَىٰ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ، وَهُوَ مِعْيَارُ الْخَطِيبِ فِي الْحُكْمِ عَلَىٰ الْكَلَامِ بِالْإِيجَازِ أَوْ الْإِطْنَابِ، فَمَا قَلَّتْ أَلْفَاظُهُ عَنِ الْمُسَاوَاةِ هُوَ الْإِيجَازُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ وَافِيًا بِأَدَاءِ الْمَعْنَىٰ، وَمَا زَادَتْ أَلْفَاظُهُ عَنِ الْمُسَاوَاةِ هُوَ الْإِطْنَابُ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ لِفَائِدَةٍ.

(٤) عُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ شاعرٌ جَاهِلِيٌّ صُعْلُوكٌ فَاتِكٌ، وَقَدْ تَعَجَّبَ مِمَّنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ عَلَىٰ فِرَاشِهِ جُبْنًا عَنِ الْقِتَالِ، وَلَوْ تَحَلَّوْا بَالشَّجَاعَةِ وَقُتِلُوا عِنْدَ الْوَغَىٰ؛ أَيْ: الْحَرْبِ، لَكَانَ أَعْذَرَ لَهُمْ مُرُوءَةً وَأَخْلَاقًا، وَالتَّفْضِيلُ هُنَا لَيْسَ علَىٰ بَابِهِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ للمُوَازَنَةِ بَيْنَ الصَّنِيعَيْنِ، والشاهدُ فِي أَنَّ الإِيجَازَ هُنَا

فَإِنَّهُ أَرَادَ «إِذْ يَقْتُلُونَ نُفُوسَهُمْ فِي السِّلْمِ»، وَقَوْلِ الْحَارِثِ بْنِ حِلِّزَةَ مِنَ الرَّجَزِ:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَا لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدَّا[1]

فَإِنَّهُ أَرَادَ: (الْعَيْشَ النَّاعِمُ فِي ظِلَالِ النَّوْكِ خَيْرٌ مِنَ الْعَيْشِ الشَّاقِّ فِي ظِلَالِ الْعَقْلِ)؛ فَأَخَلَّ كَمَا تَرَىٰ.

التَّطْوِيلُ وَالْحَشْو:

وَقَوْلُنَا: «لِفَائِدَةٍ» احْتِرَازٌ مِنْ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: التَّطْوِيلُ، وَهُوَ أَلَّا يَتَعَيَّنَ الزَّائِدُ فِي الْكَلَامِ؛ كَقَوْلِهِ مِنَ الْوَافِرِ:

وَأَلْفَىٰ قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا[2]

قَدْ أَخَلَّ بِالْمَعْنَىٰ الَّذِي قَصَدَهُ الشَّاعِرُ لَمَّا حَذَفَ الْقَيْدَ الأَهَمَّ مِنْ تَعْبِيرِ: يَقْتُلُونَ نُفُوسَهُمْ «فِي السِّلْمِ»، وَلَا يُفْهَمُ مَقْصُودُ الشَّاعِرِ بِدُونِهِ.

(١) الْحَارِثُ بْنُ حِلِّزَةَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ مِنْ أَصْحابِ الْمُعَلَّقَاتِ يَقْصِدُ هُنَا إِلَىٰ تَفْضِيلِ العَيْشِ النَّاعِمِ فِي ظِلالِ الْحُمْقِ والجَهْلِ عَلَىٰ الْعَيْشِ الشَّاقِّ فِي ظِلَالِ الْعَقْلِ وَالتَّفْكِيرِ فَحَذَفَ مِنْ تَعْبِيرِهِ مَا أَخَلَّ بالوَفَاءِ بِالْمَقْصِدِ.

(٢) عَجُزُ بَيْتٍ لِعَدِيِّ بْنِ الأَبْرَشِ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ: وَقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ، يَصِفُ حالَ «الزَّبَّاءِ» مَلِكَةِ تَدْمُرَ لَمَّا فَاجَأَهَا جُزَيْمَةُ بْنُ الْأَبْرَشِ عَلَىٰ أَبْوَابِ حِصْنِهَا، وقَدَّدَتْ: قَطَعَتْ. الْأَدِيمَ: الْجِلْدَ. الرَّاهِشَانِ: عِرْقَانِ فِي بَاطِنِ الذِّرَاعَيْنِ؛ أَيْ: قَطَعَتْ الْجِلْدَ إِلَىٰ أَنْ وَصَلَ الْقَطْعُ لِلرَّاهِشَيْنِ. وَالضَّمِيرُ فِي «رَاهِشَيهِ» وَفِي «أَلْفَىٰ» لِجَذِيمَةٍ – فَتْحِ الْجِيمِ مُكَبَّرًا وَبِضَمِّهَا مُصَغَّرًا – ابْنُ الْأَبْرَشِ مَلِكُ الْحِمْيرِ، وَفِي «قَدَّدَتِ» وَفِي «قَوْلِهَا» لِلزَّبَّاءِ مَلِكَةِ (تَدْمُرَ) وَقِصَّتُهُمَا مَعْرُوفَةٌ. وَالشَّاهِدُ عِنْدَ الْخَطِيبِ أَنَّ الكَذِبَ وَالْمَيْنَ وَاحِدٌ فَهُوَ نمُوذَجٌ عَلَىٰ التَّطْوِيلِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الزَّائِدِ فِي الْكَلَامِ. وَقَدْ رُوِيَ: (كَذِبًا مُبِينًا) وَعَلَيْهِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ تَطْوِيلٌ. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا تَطْوِيلَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَىٰ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ التَّأْكِيدُ، وَالْمَقَامُ يَقْتَضِيه. يُنْظَر: بغية الإيضاح، ص ٣٢٧.

فَإِنَّ الْكَذِبَ وَالْمَيْنَ وَاحِدٌ[1].

وَثَانِيهِمَا: مَا يَشْتَمِلُ عَلَىٰ الْحَشْوِ؛ وَالْحَشْوُ مَا يَتَعَيَّنُ أَنَّهُ الزَّائِدُ؛ وَهُوَ ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يُفْسِدُ الْمَعْنَىٰ؛ كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ مِنَ الطَّوِيلِ:

وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ والنَّدَىٰ وَصَبْرِ الْفَتَىٰ لَوْلَا لِقَاءُ شَعُوبِ

فَإِنَّ لَفْظَ: «النَّدَىٰ» فِيهِ حَشْوٌ يُفْسِدُ الْمَعْنَىٰ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَىٰ: أَنَّهُ لَا فَضْلَ فِي الدُّنْيَا لِلشَّجَاعَةِ وَالصَّبْرِ وَالنَّدَىٰ لَوْلَا الْمَوْتُ، وَهَذَا الْحُكْمُ صَحِيحٌ فِي الشَّجَاعَةِ دُونَ النَّدَىٰ؛ لِأَنَّ الشُّجَاعَ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يُخَلَّدُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَخْشَ الْهَلَاكَ فِي الْإِقْدَامِ؛ فَلَمْ يَكُنْ لِشَجَاعَتِهِ فَضْلٌ، بِخِلَافِ الْبَاذِلِ مَالَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ هَانَ عَلَيْهِ بَذْلُهُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ إِذَا عُوتِبَ فِيهِ: كَيْفَ لَا أَبْذُلُ مَا لَا أَبْقَىٰ لَهُ؟ أَنَّىٰ أَثِقُ بِالتَّمَتُّعِ بِهَذَا الْمَالِ؟! وَعَلَيْهِ قَوْلُ طَرَفَةَ مِنَ الْبَسِيطِ:

فَإِنْ كُنْتَ لَا تَسْطِيعُ دَفْعَ مَنِيَّتِي فَذَرْنِي أُبَادِرْهَا بِمَا مَلَكَتْ يَدِي

وَقَوْلُ مِهْيَارٍ مِنَ الْبَسِيطِ:

فَكُلْ إِنْ أَكَلْتَ وَأَطْعِمْ أَخَاكَ فَلَا الزَّادُ يَبْقَىٰ وَلَا الْآكِلُ

فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يُخَلَّدُ، ثُمَّ جَادَ بِمَالِهِ كَانَ جُودُهُ أَفْضَلَ، فَالشَّجَاعَةُ لَوْلَا الْمَوْتُ لَمْ تُحْمَدْ، وَالنَّدَىٰ بِالضِّدِّ.

---

(١) وَلاَ يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا لِلزِّيَادَةِ، وَلاَ يَترَجَّحُ، وَيَرَىٰ النُّحَاةُ أَنَّ الشَّيءَ يُعْطَفُ عَلَىٰ نَفْسِهِ تَأْكِيدًا، وَالتَّأْكِيدُ فَائِدَةٌ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْإِطْنَابِ، وَعَلَيهِ فَلَا عَيْبَ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّدَىٰ فِي الْبَيْتِ بَذْلُ النَّفْسِ[1] لاَ بَذْلُ الْمَالِ؛ كَمَا قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنَ الْبَسِيطِ[2]:

يَجُودُ بِالنَّفْسِ إِنْ ضَنَّ الْجَوَادُ بِهَا وَالْجُودُ بِالنَّفْسِ أَقْصَىٰ غَايَةِ الْجُودِ

وَرُدَّ بِأَنَّ لَفْظَ «النَّدَىٰ» لَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ فِي بَذْلِ النَّفْسِ، وَإِنْ اسْتُعْمِلَ فَعَلَىٰ وَجْهِ الْإِضَافَةِ، فَأَمَّا مُطْلَقًا: فَلَا يُفِيدُ إِلَّا بَذْلَ الْمَالِ.

وَالثَّانِي: مَا لَا يُفْسِدُ الْمَعْنَىٰ؛ كَقَوْلِهِ مِنَ الْوَافِرِ:

ذَكَرْتُ أَخِي فَعَاوَدَنِي صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَصَبُ

فَإِنَّ لَفْظَ «الرَّأْس» فِيهِ حَشْوٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الصُّدَاعَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ، وَلَيْسَ بِمُفْسِدٍ لِلْمَعْنَىٰ[3]. وَقَوْلِ زُهَيْرٍ مِنَ الطَّوِيلِ:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي

فَإِنَّ قَوْلَهُ: «قَبْلَهُ» مُسْتَغْنًىٰ عَنْهُ، غَيْرُ مُفْسِدٍ، وَقَوْلِ أَبِي عَدِيٍّ مِنَ الطَّوِيلِ:

نَحْنُ الرُّءُوسُ وَمَا الرُّءُوسُ إِذَا سَمَتْ سَمَتْ فِي الْمَجْدِ لِلْأَقْوَامِ كَالْأَذْنَابِ

فَإِنَّ قَوْلَهُ: «لِلْأَقْوَامِ» حَشْوٌ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُفْسِدٍ.

مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ حَشْوٌ وَلَيْسَ مِنْهُ:

---

(١) وَعَلَىٰ هَذَا التَّفْسِيرِ لاَ يَكُونُ فِي بَيْتِ الْمُتَنَبِّي حَشْوٌ حَسْبَ رَأْيِ مَنْ دَافَعَ عَنْهُ.

(٢) يَمْدَحُ دَاوُدَ بْنَ حَاتِمٍ الْمُهَلَّبِيّ.

(٣) وَأَخَذَ عَلَيْهِ أَيْضًا: أَنَّ الذَّاكِرَ لِمَا فَاتَ مِنَ مَحْبُوبٍ يُوصَفُ بِأَلَمِ الْقَلْبِ وَاحْتِرَاقِهِ لاَ بِالصُّدَاعِ. يُنْظَر: بُغْيَةُ الْإِيضَاحِ، ص ٣٢٨.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ تَشْتَبِهُ الْحَالُ عَلَىٰ النَّاظِرِ[1]؛ لِعَدَمِ تَحْصِيلِ مَعْنَىٰ الْكَلَامِ وَحَقِيقَتِهِ، فَيَعُدُّ مِنَ الزَّائِدِ عَلَىٰ أَصْلِ الْمُرَادِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، كَمَا مَثَّلَهُ بَعْضُ النَّاسِ بِقَوْلِ الْقَائِلِ[2] (مِنَ الطَّوِيلِ):

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًىٰ كُلَّ حَاجَةٍ ... وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وَشُدَّتْ عَلَىٰ دُهْمِ الْمَهَارَىٰ رِحَالُنَا ... وَلَمْ يَنْظُرِ الْغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا ... وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي شَرْحِهِ[3]

قَالَ: أَوَّلُ مَا يَتَلَقَّاكَ مِنْ مَحَاسِنِ هَذَا الشِّعْرِ أَنَّهُ قَالَ: «وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًىٰ كُلَّ حَاجَةٍ»، فَعَبَّرَ عَنْ قَضَاءِ جَمِيعِ الْمَنَاسِكِ - فَرَائِضِهَا وَسُنَنِهَا - بِطَرِيقِ الْعُمُومِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ طُرُقِ الِاخْتِصَارِ.

ثُمَّ نَبَّهَ بِقَوْلِهِ: «وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ» عَلَىٰ طَوَافِ الْوَدَاعِ الَّذِي هُوَ آخِرُ الْأَمْرِ، وَدَلِيلُ الْمَسِيرِ الَّذِي هُوَ مَقْصُودُهُ مِنَ الشِّعْرِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَشُدَّتْ...الْبَيْتَ»، فَوَصَلَ بِذِكْرِ مَسْحِ الْأَرْكَانِ مَا وَلِيَهُ مِنْ ذَمِّ الرِّكَابِ وَرُكُوبِ الرُّكْبَانِ.

---

(١) مَنِ اشْتَبَهَ عليْهِ هذَا لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ النَّاسِ، بَلْ هُوَ لَهُ عِنَايَةٌ بِالشِّعْرِ وَنَقْدِهِ، وَإِنْ لمْ يَكُنْ مِنْ كَمَلَةِ النُّقَّادِ المُتَذَوِّقِينَ، وَهُوَ ابْنُ قُتَيبةَ فِي الشِّعْرِ والشُّعَرَاءِ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ مَنْ لَمْ يَتَنَبَّهْ.

(٢) هُوَ كُثَيِّرٌ، وَنُسِبَتْ لِيَزِيدَ بْنِ الطَّثْرِيَّةِ. وَقِيلَ: لِعُقْبَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ الْمَعْرُوفِ بِالْمضرَبِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّاسِ: الْعُلَمَاء، وَمِنْهُمْ ابْنُ قُتَيْبَةَ الَّذِي قَالَ عَنْهُمَا: إِنَّهَا كَفَارِعِ بُنْدُقٍ، وَلَيْسَ فِيهَا عَلَىٰ ضَخَامَةِ لَفْظِهَا كَبِيرُ مَعْنَىٰ، فَهِيَ عِنْدَهُ مِنَ التَّطْوِيلِ الَّذِي لَا فَائِدَةَ مِنْهُ. يُنْظَر: بغية الإيضاح، ٣٢٩.

(٣) ص ١٦٨ شَرْحُ الْأَسْرَارِ لِلإِمَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ، د/ مُحَمَّد شَادِي، ط/ دَارُ الْيَقِينِ.

ثُمَّ دَلَّ بِلَفْظِ «الْأَطْرَاف» عَلَىٰ الصِّفَةِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا الرِّفَاقُ فِي السَّفَرِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي فُنُونِ الْقَوْلِ وَشُجُونِ الْحَدِيثِ، أَوْ مَا هُوَ عَادَةُ الْمُتَظَرِّفِينَ مِنَ الْإِشَارَةِ وَالتَّلْوِيحِ وَالرَّمْزِ وَالْإِيمَاءِ، وَأَنْبَأَ بِذَلِكَ عَنْ طِيبِ النُّفُوسِ، وَقُوَّةِ النَّشَاطِ، وَفَضْلِ الِاغْتِبَاطِ، كَمَا تُوجِبُهُ أُلْفَةُ الْأَصْحَابِ، وَأَنَسَةُ الْأَحْبَابِ، وَيَلِيقُ بِحَالِ مَنْ وُفِّقَ لِقَضَاءِ الْعِبَادَةِ الشَّرِيفَةِ، وَرَجَا حُسْنَ الْإِيَابِ، وَتَنَسَّمَ رَوَائِحَ الْأَحِبَّةِ وَالْأَوْطَانِ، وَاسْتِمَاعَ التَّهَانِي وَالتَّحَايَا مِنَ الْخِلَّانِ وَالْإِخْوَانِ.

ثُمَّ زَانَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِاسْتِعَارَةٍ لَطِيفَةٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ» فَنَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَىٰ سُرْعَةِ السَّيْرِ وَوَطَاءَةِ الظَّهْرِ، وَفِي ذَلِكَ مَا يُؤَكِّدُ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الظُّهُورَ إِذَا كَانَتْ وَطِيئَةً، وَكَانَ سَيْرُهَا سَهْلًا سَرِيعًا، زَادَ ذَلِكَ فِي نَشَاطِ الرُّكْبَانِ، فَيَزْدَادُ الْحَدِيثُ طِيبًا.

ثُمَّ قَالَ: «بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ» وَلَمْ يَقُلْ: بِالْمَطِيِّ؛ لِأَنَّ السُّرْعَةَ وَالْبُطْءَ فِي سَيْرِ الْإِبِلِ يَظْهَرَانِ غَالِبًا فِي أَعْنَاقِهَا، وَيَتَبَيَّنُ أَمْرُهَا مِنْ هَوَادِيهَا وَصُدُورِهَا، وَسَائِرُ أَجْزَائِهَا تَسْتَنِدُ إِلَيْهَا فِي الْحَرَكَةِ، وَتَتْبَعُهَا فِي الثِّقَلِ وَالْخِفَّةِ[1].

(١) إِنَّمَا حَلَّلَ عَبْدُ الْقَاهِرِ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ هَذَا التَّحْلِيلَ الرَّاقِيَ؛ لِبَيَانِ أَنَّ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ الَّتِي عَدَّهَا بَعْضُهُمْ حُلْوَةَ اللَّفْظِ، قَلِيلَةَ الْمَعْنَىٰ، هِيَ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ حَافِلَةٌ بِالْمَعَانِي بِمَا فِيهَا مِنْ مَشَاعِرَ فَيَّاضَةٍ، وَإِيحَاءَاتٍ ثَرِيَّةٍ، وَرُمُوزٍ لِمَعَانٍ حَيَّةٍ خِصْبَةٍ. فَظَاهِرُ كَلَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ أَنَّ الْأَبْيَاتَ الثَّلَاثَةَ مِنَ الْإِيجَازِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الْمُسَاوَاةِ، وَكَانَ عَلَىٰ الْخَطِيبِ أَنْ يَذْكُرَ مَقَامَاتِ الْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ أَهَمِّ مَا يُعْنَىٰ بِهِ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي. يُنْظَر: بغية الإيضاح، ص ٣٣٠.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

الْمُسَاوَاةُ[1]:

كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣][2]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وَقَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ «مِنَ الطَّوِيلِ»:

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي ... وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَىٰ عَنْكَ وَاسِعُ[3]

---

(١) قَدَّمَهَا؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ الْمَقِيسُ عَلَيْهِ. قَالَ الْعَسْكَرِيُّ: الْمُسَاوَاةُ أَنْ تَكُونَ الْمَعَانِي بِقَدْرِ الْأَلْفَاظِ، وَالْأَلْفَاظُ بِقَدْرِ الْمَعَانِي، لَا يَزِيدُ بَعْضٌ عَلَىٰ بَعْضٍ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَ الْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْقَائِلُ بِقَوْلِهِ: كَأَنَّ أَلْفَاظَهُ قَوَالِبُ لِمَعَانِيهِ، يُنْظَرُ: كِتَابُ الصِّنَاعَتَيْنِ، ١٧٣، وَالشَّوَاهِدُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْخَطِيبُ لِلْمُسَاوَاةِ مِنْ دُرَرِ الْبَيَانَيْنِ الْمُعْجِزِ وَالْعَالِي، واكْتِنَازُ مَعَانِيهَا، واحْتِشَادُ دَلَالَتِهَا وإِيحَاءَاتِهَا تَجْعَلُهَا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَاهِدِ الإِيجَازِ، وَتَحْلِيلُهَا الْمُتَذَوِّقُ يَشْهَدُ لِهَذَا الْحُكْمِ.

(٢) وَإِنَّمَا كَانَتْ الْآيَةُ مِنْ قَبِيلِ الْمُسَاوَاةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَىٰ قَدْ أُدِّي بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّرْكِيبِ وَضْعًا يَقْتَضِي ذَلِكَ.

(٣) يَقُولُ: أَيْنَ الْمَهْرَبُ مِنْكَ؟ فَإِنَّكَ مِنِي كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ - لاَ مَحَالَةَ — مُدْرِكِي، فَلَسْتُ بِمُسْتَطِيعٍ أَنْ أَفْلِتَ مِنْكَ مَهْمَا أَمْعَنْتُ فِي الْفِرَارِ، وَظَنَنْتُ أَنَّنِي بِمَنْجَىٰ يَعْصِمُنِي وَيَقِينِي؛ لِمَا لَكَ مِنْ قُوَّةِ النُّفُوذِ وَسَعَةِ السُّلْطَانِ.

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ: أَنَّ مَعَانِيَهُ مُفْرَغَةٌ فِي قَوَالِبَ مُطَابِقَةٍ لَهَا؛ فَلَقَدْ شَبَّهَ النُّعْمَانُ بِاللَّيْلِ تَشْبِيهًا تُلَاحَظُ فِي وَجْهِهِ الرَّهْبَةُ وَالْخَوْفُ مَعَ ضَرُورَةِ اللَّحَاقِ وَالْإِدْرَاكِ.

تَلْخِيصٌ لِمَا سَبَقَ

ضَوَابِطُ وَفُرُوقٌ:

مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ يَتَبَيَّنُ مَا يَلِي:

- أَنَّ طُرُقَ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَىٰ ثَلَاثَةٌ هِيَ: الْمُسَاوَاةُ وَالْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ.

- أَنَّ شَرْطَ الْإِيجَازِ أَنْ يَكُونَ وَافِيًا بِالْمَعْنَىٰ الْمُرَادِ، فَلَوْ قَصُرَ اللَّفْظُ عَنِ الْمَعْنَىٰ لَمْ يَكُنْ إِيجَازًا وَإِنَّمَا يَكُونُ إِخْلَالًا.

- أَنَّ شَرْطَ الْإِطْنَابِ الْفَائِدَةُ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ فَائِدَةٌ، وَلَمْ يَتَعَيَّنْ الزَّائِدُ صَارَ تَطْوِيلًا، وَإِنْ تَعَيَّنَ صَارَ حَشْوًا.

- أَنَّ التَّطْوِيلَ وَالْحَشْوَ يَتَّفِقَانِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا زِيَادَةٌ فِي الْكَلَامِ دُونَ فَائِدَةٍ، وَيَخْتَلِفُ التَّطْوِيلُ عَنِ الْحَشْوِ فِي أَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهِ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ، أَمَّا الْحَشْوُ فالزِّيَادَةُ فِيهِ مُعَيَّنَةٌ.

- أَنَّ الْمُسَاوَاةَ هِيَ: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ بِمِقْدَارِ أَصْلِ الْمُرَادِ؛ لَا نَاقِصًا عَنْهُ بِحَذْفٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا زَائِدًا عَلَيْهِ بِنَحْوِ: تَكْرِيرٍ، أَوْ تَتْمِيمٍ، أَوْ اعْتِرَاضٍ.

- أَنَّهُ قَدْ يَشْتَبِهُ الْحَالُ عَلَىٰ النَّاقِدِ فَيَجْعَلُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَىٰ أَصْلِ الْمَعْنَىٰ مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي عَلَىٰ النَّاقِدِ الْمُتَأَمِّلِ فِي النُّصُوصِ أَنْ يُنْعِمَ النَّظَرَ فِيهَا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ أَيَّ الطُّرُقِ الثَّلَاثَةِ سَلَكَهَا الْقَائِلُ فِي نَظْمِهِ.

تمرين

١. لِمَاذَا عُدَّ مِنَ الْإِخْلَالِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ إِذَا زَجَا كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ إِذَا تَوَفَّرَ وَأَبْطَأَ»، «زَجَا» بِمَعْنَىٰ تَيَسَّرَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَحَىٰ» بِمَعْنَىٰ أَسْرَعَ؟

٢. يَعُدُّونَ مِنَ الْمُسَاوَاةِ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١] فَهَلْ تَرَىٰ أَنَّهَا مِنْهَا، أَوْ مِنْ إِيجَازِ الْقِصَرِ؟ عَلِّلْ لِمَا تَرَاهُ.

٣. لِمَاذَا كَانَ مِنَ الْمُسَاوَاةِ قَوْلُ بَعْضِ الْبُلَغَاءِ: «عَلَّمَتْنِي نَبْوَتُكَ سَلْوَتَكَ، أَسْلَمَنِي يَأْسِي مِنْكَ إِلَىٰ الصَّبْرِ عَنْكَ»؟

٤. بَيِّنْ مَوْطِنَ التَّطْوِيلِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ مِنَ الطَّوِيلِ:

أَلَا حبَّذا هِندٌ وأَرْضٌ بها هِندُ وهِنْدٌ أَتَىٰ مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ والبُعْدُ

٥. مَتَىٰ يَكُونُ بَسْطُ الْكَلَامِ حَشْوًا، وَمَتَىٰ يَكُونُ تَطْوِيلًا، وَمَتَىٰ يَكُونُ إِطْنَابًا؟

٦. مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِطْنَابِ وَالْحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ؟

٧. اذْكُر الطَّرِيقَ الَّذِي عُبِّرَ بِهِ عَنِ الْمَعْنَىٰ الْمُرَادِ فِي الْأَمْثِلَةِ الْآتِيَةِ، وَمِنْ أَيِّ قَسْمٍ مِنْ أَقْسَامِهِ:

(أ) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]

(ب) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٠]

(جَ) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]

(د) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩]

(هَـ) قَوْلُ الشَّاعِرِ: (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ).

(وَ) قَوْلُك: جُوزِيَ الْمُذْنِبُ بِذَنْبِهِ، وَهَلْ يُجَازَىٰ إِلَّا الْمُذْنِبُ؟

(زَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَأَلْفَيْتُهُ بَحْرًا كَثِيرًا فُضُولُهُ .. جَوَادًا مَتَىٰ يُذْكَرْ لَهُ الْخَيْرُ يَزْدَدِ

(حَ) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]

(ط) قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَارًا عَلَىٰ الْقَذَىٰ .. ظَمِئْتَ، وَأَيُّ النَّاسِ تَصْفُو مَشَارِبُهُ

٨. قَالَ كُثَيِّر:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًىٰ كُلَّ حَاجَةٍ ... وَمَسّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ

وَشُدّتْ عَلَىٰ دُهْمِ الْمَهَارَىٰ رِحَالُنَا ... وَلَمْ يَنْظُرِ الْغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحُ

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا ... وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

لِكُلِّ كَلِمَةٍ فِي الأَبْيَاتِ فَائِدَةٌ بَلَاغِيَّةٌ، حَلِّلْهَا بِمَا يَكْشِفُ عَنْ تَذَوُّقِكَ الْبَلَاغِيِّ.

الْقِسْمُ الثَّانِي

الْإِيجَازُ:

وَهُوَ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا إِيجَازُ الْقِصَرِ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِحَذْفٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فَإِنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ مَعَ أَنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ يَزِيدُ عَلَىٰ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَتَىٰ قَتَلَ قُتِلَ كَانَ ذَلِكَ دَاعِيًا لَهُ قَوِيًّا إِلَىٰ أَلَّا يُقْدِمَ عَلَىٰ الْقَتْلِ، فَارْتَفَعَ بِالْقَتْلِ الَّذِي هُوَ قِصَاصٌ كَثِيرٌ مِنْ قَتْلِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، فَكَانَ ارْتِفَاعُ الْقَتْلِ حَيَاةً لَهُمْ، وَفَضْلُهُ عَلَىٰ مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْجَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَىٰ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: الْقَتْلُ أَنْفَىٰ لِلْقَتْلِ مِنْ وُجُوهٍ[1]:

أَحَدُهَا: أَنَّ عِدَّةَ حُرُوفِ مَا يُنَاظِرُهُ مِنْهُ - وَهُوَ: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ عَشَرَةٌ فِي التَّلَفُّظِ، وَعِدَّةَ حُرُوفِهِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ.

وَثَانِيهَا: مَا فِيهِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْمَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ الْحَيَاةُ بِالنَّصِّ عَلَيْهَا؛ فَيَكُونُ أَزْجَرَ عَنِ الْقَتْلِ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ لِكَوْنِهِ أَدْعَىٰ إِلَىٰ الِاقْتِصَاصِ.

وَثَالِثُهَا: مَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ (حَيَاةٍ) مِنَ التَّعْظِيمِ أَوْ النَّوْعِيَّةِ كَمَا سَبَقَ.

وَرَابِعُهَا: اطِّرَادُهُ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ؛ فَإِنَّ الْقَتْلَ الَّذِي يَنْفِي الْقَتْلَ: هُوَ مَا كَانَ عَلَىٰ وَجْهِ الْقِصَاصِ، لَا غَيْرُهِ.

---

(١) فِي الْمُوَازَنَةِ تَحْلِيلٌ جَيِّدٌ، وَلَكِنْ فِيهِ إِهْمَالٌ لِدَلَالَاتٍ دَقِيقَةٍ، وَإِيحَاءَاتٍ شَفِيفَةٍ، سيَّمَا مَعَ النَّظَرِ فِي سِيَاقِي الآيَةِ الجُزْئِيِّ وَالْكُلِّيِّ، وَلَيْسَتِ البَلَاغَةُ مَقْصُورَةً عَلَىٰ عَدِّ الْأَحْرُفِ، وَالْعِنَايَةِ بِمَا عَدُّوهُ مِنْ فُرُوقٍ.

وَخَامِسُهَا: سَلَامَتُهُ مِنَ التَّكْرَارِ الَّذِي هُوَ مِنْ عُيُوبِ الْكَلَامِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ.

وَسَادِسُهَا: اسْتِغْنَاؤُهُ عَنْ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ، فَإِنَّ تَقْدِيرَهُ: (الْقَتْلُ أَنْفَىٰ لِلْقَتْلِ مِنْ تَرْكِهِ).

وَسَابِعُهَا: أَنَّ الْقِصَاصَ ضِدُّ الْحَيَاةِ؛ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا طِبَاقٌ كَمَا سَيَأْتِي.

وَثَامِنُهَا: جَعْلُ الْقِصَاصِ كَالْمَنْبَعِ وَالْمَعْدِنِ لِلْحَيَاةِ، بِإِدْخَالِ (فِي) عَلَيْهِ عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أَيْ: هُدًى لِلضَّالِّينَ الضَّائِرِينَ إِلَىٰ الْهُدَىٰ بَعْدَ الضَّلَالِ، وَحَسَّنَهُ التَّوَصُّلُ إِلَىٰ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا يَئُولُ إِلَيْهِ، وَإِلَىٰ تَصْدِيرِ السُّورَةِ بِذِكْرِ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨] أَيْ: بِمَا لَا ثُبُوتَ لَهُ، وَلَا عِلْمَ لِلهِ مُتَعَلِّقٌ بِثُبُوتِهِ؛ نَفْيًا لِلْمَلْزُومِ بِنَفْيِ اللَّازِمِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]؛ أَيْ: لَا شَفَاعَةَ وَلَا طَاعَةَ، عَلَىٰ أُسْلُوبِ قَوْلِهِ:

عَلَىٰ لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَىٰ بِمَنَارِهِ[1]

(١) صَدْرُ بَيْتٍ لامْرِئِ القَيْسِ وَعَجُزُهُ: إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَرْجَرَا، واللاَّحِبُ: الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ الْمُنْقَادُ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ كَمَا ذَكَرَ صَاحِبُ اللِّسَانِ مَادَةَ لَحَبَ، وَالمَنَارَةُ: عَلَامَةٌ تُوضَعُ عَلَىٰ الطَّرِيقِ لِلْهِدَايَةِ، وَسَافَهُ: أَيْ شَمَّهُ، والْعَوْدُ: الْجَمَلُ الْمُسِنُّ، وَالنَّبَاطِيُّ: الْمَنْسُوبُ إِلَىٰ النَّبَطِ، وَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ الْقُدَمَاءِ، وجَرْجَرَا: ضَجَّ مِنَ التَّعَبِ ورَغَا، وَقَدْ عَدَّهُ الْخَطِيبُ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِيجَازِ الدَّقِيقَةِ، أَيْ: لَا مَنَارَةَ وَلَا اهْتِدَاءَ، فَسُلِّطَ النَّفْيُ عَلَىٰ الْمُقَيَّدِ وَقَيْدِهِ جَمِيعًا، وَهُوَ تَرْكِيبٌ ذُو دَلَالَةٍ نَادِرَةٍ.

أَيْ: لَا مَنَارَ، وَلَا اهْتِدَاءَ، وَقَوْلِهِ:

وَلَا تَرَىٰ الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ[1]

أَيْ: لَا ضَبَّ، وَلَا انْجِحَارَ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ الْإِيجَازِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ فِيمَا يُخَاطَبُ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، فَإِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ أَمْرٌ بِإِصْلَاحِ قُوَّةِ الشَّهْوَةِ؛ فَإِنَّ الْعَفْوَ ضِدُّ الْجَهْلِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي[2]

أَيْ: خُذِي مَا تَيَسَّرَ أَخْذُهُ وَتَسَهَّلَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ أَمْرٌ بِإِصْلَاحِ قُوَّةِ الْغَضَبِ، أَيْ: أَعْرِضْ عَنِ السُّفَهَاءِ، وَاحْلُمْ عَنْهُمْ، وَلَا تُكَافِئْهُمْ عَلَىٰ أَفْعَالِهِمْ، هَذَا مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَىٰ أُمَّتِهِ، فَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ ﴾ أَيْ: بِالْمَعْرُوفِ وَالْجَمِيلِ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ وَلِهَذَا قَالَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ: أَمَرَ اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ آيَةٌ أَجْمَعُ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ.

---

(١) عَجُزُ بَيْتٍ لِأَوْسِ بْنِ حَجَرٍ الجَاهِلِيِّ صَدْرُهُ: لاَ يُفْزِعُ الأَرْنَبَ أَهْوَالُهَا، يَصِفُ صَحرَاءَ مَهْجُورَةً غَيْرَ مَطْرُوقَةٍ، فَلَيْسَ فِيهَا مَا يُفْزِعُ أَرْنَبَها، وَلَا مَا يَجْعَلُ الضَّبَّ يَدْخُلُ جُحْرَهُ، وَالشَّاهِدُ كَسَابِقِهِ.

(٢) صَدْرُ بَيتٍ لِأَسْمَاءَ بْنِ خَارِجَةَ الفَزَارِيِّ عَجُزُهُ: وَلاَ تَنْطِقِي فِي سَوْرَتِي حِينَ أَغْضَبُ، يَنْصَحُ بِهَذَا الْإِرْشَادِ الْحَكِيمِ زَوْجَهَ؛ كَيْ تَسْتَدِيمَ مَوَدَّتُهُ لَهَا، خَاصَّةً فِي حَالِ الْغَضَبِ الشَّدِيدِ، وَقَدْ أَوْرَدَ الْخَطِيبُ الشَّاهِدَ فِي سِيَاقِ تَحْلِيلِ آيَةِ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾.

وَمِنْهَا قَوْلُ الشَّرِيفِ الرَّضِيِّ:

مَالُوا إِلَىٰ شُعَبِ الرِّحَالِ وَأَسْنَدُوا أَيْدِي الطِّعَانِ إِلَىٰ قُلُوبٍ تَخْفِقُ[1]

فَإِنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَصِفَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ بِالشَّجَاعَةِ فِي أَثْنَاءِ وَصْفِهِمْ بِالْغَرَامِ، عَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (أَيْدِي الطِّعَانِ).

وَمِنْهَا مَا كَتَبَ عَمْرُو بْنُ مَسْعَدَةَ عَنِ الْمَأْمُونِ، لِرَجُلٍ يُعْنَىٰ بِهِ، إِلَىٰ بَعْضِ الْعُمَّالِ؛ حَيْثُ أَمَرَهُ أَنْ يَخْتَصِرَ كِتَابَهُ مَا أَمْكَنَ: «كِتَابِي إِلَيْكَ كِتَابُ وَاثِقٍ بِمَنْ كُتِبَ إِلَيْهِ، مَعْنِيٌّ بِمَنْ كُتِبَ لَهُ، وَلَنْ يَضِيعَ بَيْنَ الثِّقَةِ وَالْعِنَايَةِ حَامِلُهُ».

إِيجَازُ الْحَذْفِ:

وَالضَّرْبُ الثَّانِي إِيجَازُ الْحَذْفِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ بِحَذْفٍ، وَالْمَحْذُوفُ: إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ، أَوْ جُمْلَةٌ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ.

وَالْأَوَّلُ: إِمَّا مُضَافٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أَيْ: أَهْلَهَا، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أَيْ: تَنَاوُلُها؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَجْرَامِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] أَيْ: تَنَاوُلَ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّ لَهُمْ تَنَاوُلُهَا، وَتَقْدِيرُ التَّنَاوُلِ أَوْلَىٰ مِنْ تَقْدِيرِ الْأَكْلِ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ شُرْبُ أَلْبَانِ الْإِبِلِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ مَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]؛ أَيْ:

(١) فِي هَذَا الْبَيْتِ إِيجَازٌ طَرِيفٌ ممَّا شُهِرَ بِهِ «الرَّضِيُّ» مِنَ الْمَعَانِي النَّادِرَةِ؛ حَيْثُ جَمَعَ لِهؤلاءِ الْقَوْمِ بَيْنَ وَصْفَيِّ الشَّجَاعَةِ والْعِشْقِ الْمُبْرِحِ، الشَّجَاعَةُ حَيْثُ أَسْنَدُوا «أَيْدِي الطِّعَانِ» إِلَىٰ قُلُوبٍ تَخْفِقُ إِشْفَاقًا مِنْ مُفَارَقَةِ أَحْبَابِهَا.

مَنَافِعُ ظُهُورِهَا، وَتَقْدِيرُ الْمَنَافِعِ أَوْلَىٰ مِنْ تَقْدِيرِ الرُّكُوبِ؛ لِأَنَّهُمْ حَرَّمُوا رُكُوبَهَا وَتَحْمِيلَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ٢١] أَيْ: رَحْمَةَ اللهِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم ﴾ [النحل: ٥٠] أَيْ: عَذَابَ رَبِّهِمْ، وَقَدْ ظَهَرَ هَذَانِ الْمُضَافَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وإما موصوف، كَقَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا[1] أَيْ: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا

وَإِمَّا صِفَةٌ نَحْوَ: ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] أَيْ: كُلَّ سَفِينَةٍ صَحِيحَةٍ، أَوْ صَالِحَةٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مَذْكُورًا فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ؛ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- يَقْرَأُ: «وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا».

وَإِمَّا شَرْطٌ كَمَا سَبَقَ.

وَإِمَّا جَوَابُ شَرْطٍ، وَهُوَ ضَرْبَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُحْذَفَ لِمُجَرَّدِ الِاخْتِصَارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [يس: ٤٥] أَيْ: أَعْرَضُوا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ﴿ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ [يس: ٤٦]، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ

(١) صَدْرُ بَيْتٍ لِسُحَيْمِ بْنِ وُثَيْلٍ الرِيَاحِيِّ، شَاعِرٌ مُخْضرمٌ فِي الْجَاهِلِيةِ وَالْإِسْلَامِ تُوفي عامَ ٦٠ هجريةً، وعَجُزُ الْبَيْتِ: مَتَىٰ أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي، جَلَا: عَلَمٌ مَنْقُولٌ عَنْ جُمْلَةٍ؛ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حَذْفٌ، وَقِيلَ إِنَّ «جَلَا» بِمَعْنَىٰ كَشَفَ الْأُمُورَ؛ فَيَتَحَقَّقُ الْحَذْفُ، والثَّنَايَا: الطُّرُقُ فِي أَعَالِي الجِبَالِ، وَمَقْصِدُ الشَّاعِرِ هُنَا: وَصْفُ أَبِيهِ بِأَنَّهُ رَكَّابٌ لِصِعَابِ الْأُمُورِ، وَالْعِمَامَةُ هِيَ: بَيْضَةُ الحَرْبِ التِي تُوضَعُ عَلَىٰ رَأْسِ المُحَارِبِ.

﴿ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: ٣١] أَيْ: لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠] أَيْ: أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ؟ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

وَالثَّانِي: أَنْ يُحْذَفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَىٰ أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ، أَوْ لِتَذْهَبَ نَفْسُ السَّامِعِ فِيهِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ؛ فَلَا يَتَصَوَّرُ مَطْلُوبًا أَوْ مَكْرُوهًا إِلَّا وَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَلَوْ عُيِّنَ شَيْءٌ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا خَفَّ أَمْرُهُ عِنْدَهُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢].

قَالَ السَّكَّاكِيُّ – رَحِمَهُ اللهُ –: «وَلِهَذَا الْمَعْنَىٰ حُذِفَتْ الصِّلَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «جَاءَ بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي»[1]، أَيْ: الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِهِمَا، وَهِيَ الْمِحْنَةُ وَالشَّدَائِدُ قَدْ بَلَغَتْ شِدَّتُهَا، وَفَظَاعَةُ شَأْنِهَا مَبْلَغًا يُبْهَتُ الْوَاصِفُ مَعَهُ حَتَّىٰ لَا يُحِيرَ بِبِنْتِ شَفَةٍ.

وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠]، أَيْ: وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ، بِدَلِيلِ مَا بَعْدَهُ.

---

(١) قَالَ الْمَيْدَانِيُّ هُمَا الدَّاهِيَةُ الْكَبِيرَةُ والصَّغِيرَةُ، وَكَنَىٰ عَنِ الْكَبِيرَةِ بِلَفْظِ التَّصْغِيرِ تَشْبِيهًا بِالْحَيَّةِ؛ فَإِنَّهَا إِذَا كَثُرَ سُمُّهَا صَغُرَتْ؛ لِأَنَّ السُّمَّ يَأْكُلُ جَسَدَهَا [مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمَيْدَانِي ١/ ٩٢]، وَفِي الأَمْثَالِ مُنْتَهَىٰ الإِيجَازِ المُوحِي الْمُؤَثِّرُ.

وَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[مريم: ٤]؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ: «يَا رَبِّ إِنِّي وَهَنُ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ مِنِّي شَيبًا».

وَعَدَّهُ السَّكَّاكِيُّ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْإِيجَازِ عَلَىٰ مَا فَسَّرَهُ؛ ذَاهِبًا إِلَىٰ أَنَّهُ -وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَىٰ بَسْطٍ - فَإِنَّ انْقِرَاضَ الشَّبَابِ، وَإِلْمَامَ الْمَشِيبِ جَدِيرَانِ بِأَبْسَطَ مِنْهُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ فِيهِ لِطَائِفَ يَتَوَقَّفُ بَيَانُهَا عَلَىٰ النَّظَرِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَىٰ وَمَرْتَبَتِهِ الْأُولَىٰ.

ثُمَّ أَفَادَ أَنَّ مَرْتَبَتَهُ الْأُولَىٰ: «يَا رَبِّي، قَدْ شِخْتُ» فَإِنَّ الشَّيْخُوخَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَىٰ ضَعْفِ الْبَدَنِ، وَشَيْبِ الرَّأْسِ.

ثُمَّ تُرِكَتْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ؛ لِتَوَخِّي مَزِيدَ التَّقْرِيرِ إِلَىٰ تَفْصِيلِهَا فِي: «ضَعُفَ بَدَنِي وَشَابَ رَأْسِي».

ثُمَّ تُرِكَ التَّصْرِيحُ بِـ «ضَعُفَ بَدَنِي» إِلَىٰ الْكِنَايَةِ بِـ»وَهَنَتْ عِظَامُ بَدَنِي» لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ.

ثُمَّ لِقَصْدِ مَرْتَبَةٍ رَابِعَةٍ أَبْلَغَ فِي التَّقْرِيرِ بُنِيَتْ الْكِنَايَةُ عَلَىٰ الْمُبْتَدَأِ؛ فَحَصَلَ «إِنِّي وَهَنَتْ عِظَامُ بَدَنِي».

ثُمَّ لِقَصْدِ مَرْتَبَةٍ خَامِسَةٍ أَبْلَغَ أُدْخِلَتْ (إِنَّ) عَلَىٰ الْمُبْتَدَأِ، فَحَصَلَ «إِنِّي وَهَنَتْ عِظَامُ بَدَنِي».

ثُمَّ لِطَلَبِ تَقْرِيرِ أَنَّ الْوَاهِنَ عِظَامُ بَدَنِهِ قُصِدَ مَرْتَبَةٌ سَادِسَةٌ؛ وَهِيَ سُلُوكُ

طَرِيقَيْ الْإِجْمَالِ وَالتَّفْصِيلِ؛ فَحَصَلَ «إِنِّي وَهَنَتِ الْعِظَامُ مِنْ بَدَنِي».

ثُمَّ لِطَلَبِ مَزِيدِ اخْتِصَاصِ الْعِظَامِ بِهِ قُصِدَتْ مَرْتَبَةٌ سَابِعَةٌ؛ وَهِيَ تَرْكُ تَوْسِيطِ الْبَدَنِ، فَحَصَلَ «إِنِّي وَهَنَتْ الْعِظَامُ مِنِّي».

ثُمَّ لِطَلَبِ شُمُولِ الْوَهَنِ الْعِظَامَ فَرْدًا فَرْدًا قُصِدَتْ مَرْتَبَةٌ ثَامِنَةٌ، وَهِيَ تَرْكُ الْجَمْعِ إِلَىٰ الْإِفْرَادِ؛ لِصِحَّةِ حُصُولِ وَهَنِ الْمَجْمُوعِ بِوَهَنِ الْبَعْضِ دُونَ كُلِّ فَرْدٍ؛ فَحَصَلَ مَا تَرَىٰ.

وَهَكَذَا تُرِكَتْ الْحَقِيقَةُ فِي: «شَابَ رَأْسِي» إِلَىٰ الِاسْتِعَارَةِ فِي: «اشْتَعَلَ شَيْبُ رَأْسِي»؛ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الِاسْتِعَارَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ، ثُمَّ تُرِكَتْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ إِلَىٰ تَحْوِيلِ الْإِسْنَادِ إِلَىٰ الرَّأْس، وَتَفْسِيرُهُ بِـ «شِيبًا»؛ لِأَنَّهَا أَبْلَغُ مِنْ جِهَاتٍ:

إِحْدَاهَا: إِسْنَادُ الِاشْتِعَالِ إِلَىٰ الرَّأْسِ؛ لِإِفَادَةِ شُمُولِ الشَّيْبِ الرَّأْسَ؛ إِذْ وِزَانُ «اشْتَعَلَ شَيْبُ رَأْسِي، وَاشْتَعَلَ رَأْسِي شَيْبًا» وِزَانُ «اشْتَعَلَ النَّارُ فِي بَيْتِي، وَاشْتَعَلَ بَيْتِي نَارًا» وَالْفَرْقُ بَيِّنٌ نَيِّرٌ.

وَثَانِيَتِهَا: الْإِجْمَالُ وَالتَّفْصِيلُ فِي طَرِيقَيْ التَّمْيِيزِ.

وَثَالِثَتِهَا: تَنْكِيرُ (شِيبًا) لِإِفَادَةِ الْمُبَالَغَةِ.

ثُمَّ تُرِكَ: «اشْتَعَلَ رَأْسِي شَيْبًا» لِتَوَخِّي مَزِيدَ التَّقْرِيرِ إِلَىٰ: «اشْتَعَلَ الرَّأْسُ مِنِّي شَيْبًا» عَلَىٰ نَحْوِ: «وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي».

ثُمَّ تُرِكَ لَفْظُ: «مِنِّي» لِقَرِينَةِ عَطْفِ «اشْتَعَلَ الرَّأْسُ» عَلَىٰ «وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي» لِمَزِيدِ التَّقْرِيرِ، وَهُوَ إِيهَامُ حَوَالَةِ تَأْدِيَةِ مَفْهُومِهِ عَلَىٰ الْعَقْلِ دُونَ اللَّفْظِ»، ثُمَّ قَالَ

عَقِيبَ هَذَا الْكَلَامِ:

«وَاعْلَمْ أَنَّ الَّذِي فَتَقَ أَكْمَامَ هَذِهِ الْجِهَاتِ عَنْ أَزَاهِيرِ الْقَبُولِ فِي الْقُلُوبِ: هُوَ أَنَّ مُقَدِّمَةَ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ، وَهِيَ «رَبِّ» اخْتُصِرَتْ ذَلِكَ الِاخْتِصَارَ، بِأَنْ حُذِفَتْ كَلِمَةُ النِّدَاءِ، وَهِيَ «يَا»، وَحُذِفَتْ كَلِمَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهِيَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَاقْتُصِرَ مِنْ مَجْمُوعِ الْكَلِمَاتِ عَلَىٰ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَحَسْبُ، وَهِيَ الْمُنَادَىٰ، وَالْمُقَدِّمَةُ لِلْكَلَامِ – كَمَا لَا يَخْفَىٰ عَلَىٰ مَنْ لَهُ قَدَمُ صِدْقٍ فِي نَهْجِ الْبَلَاغَةِ – نَازِلَةٌ مَنْزِلَةَ الْأَسَاسِ لِلْبِنَاءِ، فَكَمَا أَنَّ الْبَنَّاءَ الْحَاذِقَ لَا يَرْمِي الْأَسَاسَ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يُقَدِّرُ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ الْبَلِيغُ يَصْنَعُ بِمَبْدَأِ كَلَامِهِ؛ فَمَتَىٰ رَأَيْتَهُ قَدْ اخْتَصَرَ الْمَبْدَأَ فَقَدْ آذَنَكَ بِاخْتِصَارِ مَا يُورِدُ». انْتَهَىٰ كَلَامُهُ.

وَعَلَيْكَ أَنْ تَتَنَبَّهَ لِشَيْءٍ، وَهُوَ أَنَّ مَا جَعَلَهُ سَبَبًا لِلْعُدُولِ عَنْ لَفْظِ «الْعِظَامِ» إِلَىٰ لَفْظِ «الْعَظْمِ» فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ بِصِحَّةِ حُصُولِ وَهَنِ الْمَجْمُوعِ بِوَهَنِ الْبَعْضِ دُونَ كُلِّ فَرْدٍ؛ فَالْوَجْهُ فِي ذِكْرِ «الْعَظْمِ» دُونَ سَائِرِ مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ الْبَدَنُ، وَتَوْحِيدِهِ؛ مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ؛ قَالَ: «إِنَّمَا ذَكَرَ الْعَظْمَ؛ لِأَنَّهُ عَمُودُ الْبَدَنِ، وَبِهِ قِوَامُهُ، وَهُوَ أَصْلُ بِنَائِهِ، وَإِذَا وَهَنَ تَدَاعَىٰ، وَتَسَاقَطَتْ قُوَّتُهُ، وَلِأَنَّهُ أَشَدُّ مَا فِيهِ وَأَصْلَبُهُ، فَإِذَا وَهَنَ كَانَ مَا وَرَاءَهُ أَوْهَنَ، وَوَحَّدَهُ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ هُوَ الدَّالُّ عَلَىٰ مَعْنَىٰ الْجِنْسِيَّةِ، وَقَصْدُهُ إِلَىٰ أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ –الَّذِي هُوَ الْعَمُودُ وَالْقِوَامُ، وَأَشَدُّ مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ الْجَسَدُ– قَدْ أَصَابَهُ الْوَهَنُ، وَلَوْ جُمِعَ لَكَانَ قَصْدًا إِلَىٰ مَعْنًىٰ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَهِنْ بَعْضُ عِظَامِهِ وَلَكِنْ كُلُّهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِشُمُولِ الشَّيْبِ الرَّأْسَ أَنْ يَعُمَّ جُمْلَتَهُ؛ حَتَّىٰ لَا يَبْقَىٰ مِنَ السَّوَادِ شَيْءٌ أَوْ لَا يَبْقَىٰ مِنْهُ إِلَّا مَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ.

وَالثَّانِي: أَعْنِي مَا يَكُونُ جُمْلَةً، إِمَّا مُسَبَّبٌ ذُكِرَ سَبَبُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ ﴾ [الأنفال: ٨]، أَيْ: فَعَلَ مَا فَعَلَ، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٤٦] أَيْ: اخْتَرْنَاكَ، وَقَوْلِهِ: ﴿ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [الفتح: ٢٥] أَيْ: كَانَ الْكَفُّ، وَمَنْعُ التَّعْذِيبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ:

أَتَىٰ الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبِيبَتِهِ ... فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَىٰ الْهَرَمِ[1]

أَيْ: فَسَاءَنَا.

أَوْ بِالْعَكْسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤]، أَيْ: فَامْتَثَلْتُمْ؛ فَتَابَ عَلَيْكُمْ، وَقَوْلِهِ: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ [البقرة: ٦٠]، أَيْ: فَضَرَبَهُ بِهَا، فَانْفَجَرَتْ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ: «فَإِنْ ضُرِبَتَ بِهَا فَقَدْ انْفَجَرَتْ».

أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨] عَلَىٰ مَا مَرَّ.

وَالثَّالِثُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة: ٧٣]، أَيْ: فَضَرَبُوهُ بِبَعْضِهَا، فَحَيِيَ، فَقُلْنَا: ﴿ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾. وَقَوْلِهِ: ﴿ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ ﴾ [يوسف: ٤٥-٤٦]، أَيْ: فَأَرْسِلُونِي إِلَىٰ يُوسُفَ لِأَسْتَعْبِرَهُ الرُّؤْيَا، فَأَرْسَلُوهُ إِلَيْهِ، فَأَتَاهُ، وَقَالَ لَهُ: يَا يُوسُفُ. وَقَوْلِهِ: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٦]، أَيْ:

(١) بَنُو الزَّمَانِ: مَنْ عَاشُوا فِي نَعْمَائِهِ، سيَّمَا وَالزَّمَانُ فِي شَبِيبَتِهِ، أَيْ: إِقْبَالِهِ، وَجَاءَ الشَّاعِرُ فِي هَرَمِهِ، أَيْ: فِي إِدْبَارِهِ وكَثْرَةِ بَلَايَاهُ؛ فَسَاءَ الشَّاعِرَ وأَحْزَنَهُ، وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ حَذْفِ جُمْلَةِ: «فَسَاءَنَا» الْمُقَابِلَةِ لِجُمْلَةِ: «فَسَرَّهُمْ».

فَأَتَيَاهُمْ، فَأَبْلَغَاهُمْ الرِّسَالَةَ، فَكَذَّبُوهُمَا، فَدَمَّرْنَاهُمْ.

وَقَوْلِهِ: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٧﴾ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا ﴾ [الشعراء: ١٦ – ١٨]، أَيْ: فَأَتَيَاهُ، فَأَبْلَغَاهُ ذَلِكَ، فَلَمَّا سَمِعَهُ قَالَ: ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ ﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فَأَتَيَاهُ فَأَبْلَغَاهُ ذَلِكَ، ثُمَّ يُقَدَّرُ: فَمَاذَا قَالَ؟ فَيَقَعُ قَوْلُهُ: ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ ﴾ اسْتِئْنَافًا، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ: ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا ﴾ [النمل: ٢٨ – ٢٩]، أَيْ: فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَأَخَذَتْ الْكِتَابَ، فَقَرَأَتْهُ، ثُمَّ كَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ، فَقَالَ: فَمَاذَا قَالَتْ؟ فَقِيلَ: ﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا ﴾.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل: ١٥]، فَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: هَذَا مَوْضِعُ الْفَاءِ، كَمَا يُقَالُ: «أَعْطَيْتُهُ فَشَكَرَ وَمَنَعْتُهُ فَصَبَرَ»، وَعَطَفَهُ بِالْوَاوِ إِشْعَارًا بِأَنَّ مَا قَالَاهُ بَعْضُ مَا أَحْدَثَ فِيهِمَا الْعِلْمُ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَعَمِلَا بِهِ، وَعَلِمَا، وَعَرَفَا حَقَّ النِّعْمَةِ فِيهِ وَالْفَضِيلَةِ، ﴿ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾.

وَقَالَ السَّكَّاكِيُّ: يُحْتَمَلُ عِنْدِي أَنَّهُ تَعَالَىٰ أَخْبَرَ عَمَّا صَنَعَ بِهِمَا وَعَمَّا قَالَا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: نَحْنُ فَعَلْنَا إِيتَاءَ الْعِلْمِ، وَهُمَا فَعَلَا الْحَمْدَ، مِنْ غَيْرِ بَيَانِ تَرَتُّبِهِ عَلَيْهِ؛ اعْتِمَادًا عَلَىٰ فَهْمِ السَّامِعِ، كَقَوْلِكَ: «قُمْ يَدْعُوكَ» بَدَلَ: قُمْ، فَإِنَّهُ يَدْعُوكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَذْفَ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ:

أَحَدِهِمَا: أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا سَبَقَ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُقَامَ مَقَامَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ﴾ [هود: ٥٧] لَيْسَ الْإِبْلَاغُ هُوَ الْجَوَابُ؛ لِتَقَدُّمِهِ عَلَىٰ تَوَلِّيهِمْ،

وَالتَّقْدِيرُ: «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَلَا لَوْمَ عَلَيَّ؛ لِأَنِّي قَدْ أَبْلَغْتُكُمْ»، أَوْ: فَلَا عُذْرَ لَكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ؛ لِأَنِّي قَدْ أَبْلَغْتُكُمْ.

وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، أَيْ: فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ قَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، أَيْ: فَيُصِيبُهُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ الْأَوَّلِينَ.

وأدلة الحذف كثيرة:

مِنْهَا: أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَىٰ الْحَذْفِ، وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ عَلَىٰ تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] الْآيَةَ، وَقَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] الْآيَةَ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَىٰ الْحَذْفِ لِمَا مَرَّ، وَالْمَقْصُودُ الْأَظْهَرُ يُرْشِدُكَ إِلَىٰ أَنَّ التَّقْدِيرَ: حُرِّمَ عَلَيْكُمْ تَنَاوُلُ الْمَيْتَةِ، وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ نِكَاحُ أُمَّهَاتِكُمْ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَظْهَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَنَاوُلُهَا، وَمِنَ النِّسَاءِ نِكَاحُهُنَّ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَىٰ الْحَذْفِ وَالتَّعْيِينِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أَيْ: أَمْرُ رَبِّكَ أَوْ عَذَابُهُ أَوْ بَأْسُهُ، وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أَيْ: عَذَابُ الله أَوْ أَمْرُهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَىٰ الْحَذْفِ، وَالْعَادَةُ عَلَىٰ التَّعْيِينِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ حِكَايَةً عَنْ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] دَلَّ الْعَقْلُ عَلَىٰ الْحَذْفِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُلَامُ عَلَىٰ كَسْبِهِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: فِي حُبِّهِ؛ لِقَوْلِهِنَّ: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]، وَمَا بَعْدَهَا]، وَأَنْ يَكُونَ فِي

مُرَاوَدَتِهِ، لِقَوْلِهِنَّ: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٠]، وَأَنْ يَكُونَ فِي شَأْنِهِ وَأَمْرِهِ؛ فَيَشْمَلَهُمَا، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَىٰ تَعْيِينِ الْمُرَاوَدَةِ؛ لِأَنَّ الْحُبَّ الْمُفْرِطَ لَا يُلَامُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ؛ لِقَهْرِهِ صَاحِبَهُ وَغَلَبَتِهِ إِيَّاهُ، وَإِنَّمَا يُلَامُ عَلَىٰ الْمُرَاوَدَةِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ كَسْبِهِ الَّتِي يَقْدِرُ أَنْ يَدْفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ.

وَمِنْهَا: أَنْ تَدُلَّ الْعَادَةُ عَلَىٰ الْحَذْفِ وَالتَّعْيِينِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّا تَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] مَعَ أَنَّهُمْ كَانُوا أَخْبَرَ النَّاسِ بِالْحَرْبِ، فَكَيْفَ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَهَا؟! فَلَابُدَّ مَنْ حَذْفٍ؛ قَدَّرَهُ مُجَاهِدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَكَانَ قِتَالٍ، أَيْ: إِنَّكُمْ تُقَاتِلُونَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلْقِتَالِ، وَيُخْشَىٰ عَلَيْكُمْ مِنْهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ أَشَارُوا عَلَىٰ رَسُولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَّا يَخْرُجَ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّ الْحَزْمَ الْبَقَاءُ فِيهَا.

وَمِنْهَا: الشُّرُوعُ فِي الْفِعْلِ؛ كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ كَمَا إِذَا قُلْتَ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ: «بِاسْمِ اللهِ»، فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ: «بِاسْمِ اللهِ أَقْرَأُ»، وَكَذَا عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الْقِيَامِ، أَوْ الْقُعُودِ، أَوْ أَيِّ فِعْلٍ كَانَ؛ فَإِنَّ الْمَحْذُوفَ يُقَدَّرُ عَلَىٰ حَسْبِ مَا جُعِلَتِ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأً لَهُ.

وَمِنْهَا: اقْتِرَانُ الْكَلَامِ بِالْفِعْلِ؛ فَإِنَّهُ يُفِيدُ تَقْرِيرَهُ؛ كَقَوْلِكَ لِمَنْ أَعْرَسَ: «بِالرَّفَاءِ وَالْبَنِينَ»؛ فَإِنَّهُ يُفِيدُ: بِالرَّفَاءِ وَالْبَنِينَ أَعْرَسْتَ.

الْإِطْنَابُ

صُوَرُ الْإِطْنَابِ:

أَوَّلًا: الْإِيضَاحُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ

• الْأَغْرَاضُ وَالْأَسَالِيبُ الْبَلَاغِيَّةُ لِلْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ:

١ - لِيُرَىٰ الْمَعْنَىٰ فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ[١].

٢ - أَوْ لِيَتَمَكَّنَ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَىٰ إِذَا أُلْقِي عَلَىٰ سَبِيلِ الْإِجْمَالِ وَالْإِبْهَامِ، تَشَوَّقَتْ نَفْسُ السَّامِعِ إِلَىٰ مَعْرِفَتِهِ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَالْإِيضَاحِ، فَتَتَوَجَّهُ إِلَىٰ مَا يَرِدُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا أُلْقِيَ كَذَلِكَ تَمَكَّنَ فِيهَا فَضْلَ تَمَكُّنٍ، وَكَانَ شُعُورُهَا بِهِ أَتَمَّ.

٣ ـ أَوْ لِتَكْمُلَ اللَّذَّةُ بِالْعِلْمِ بِهِ[٢]؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا حَصَلَ كَمَالُ الْعِلْمِ بِهِ دَفْعَةً لَمْ يَتَقَدَّمْ حُصُولُ اللَّذَّةِ بِهِ أَلَمٌ، وَإِذَا حَصَلَ الشُّعُورُ بِهِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ تَشَوَّفَتِ النَّفْسُ إِلَىٰ الْعِلْمِ بِالْمَجْهُولِ، فَيَحْصُلُ لَهَا بِسَبَبِ الْمَعْلُومِ لَذَّةٌ، وَبِسَبَبِ حِرْمَانِهَا مِنَ الْبَاقِي أَلَمٌ، ثُمَّ إِذَا حَصَلَ لَهَا الْعِلْمُ بِهِ حَصَلَتْ لَهَا لَذَّةٌ أُخْرَىٰ، وَاللَّذَّةُ عَقِيبَ الْأَلَمِ أَقْوَىٰ مِنَ اللَّذَّةِ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْهَا أَلَمٌ.

٤ ـ أَوْ لِتَفْخِيمِ الْأَمْرِ وَتَعْظِيمِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي

(١) إِحْدَاهُمَا مُبْهَمَةٌ، وَالْأُخْرَىٰ مُوضِّحَةٌ.

(٢) أَيْ: بِالْمَعْنَىٰ لِمَا لَا يَخْفَىٰ مِنْ أَنَّ نَيْلَ الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّوْقِ وَالطَّلَبِ أَلَذُّ.

﴿وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥ - ٢٦]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ٱشْرَحْ لِي﴾ يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحٍ لِشَيْءٍ مَا لَهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿صَدْرِي﴾ يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ وَبَيَانَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾، وَالْمَقَامُ مُقْتَضٍ لِلتَّأْكِيدِ لِلْإِرْسَالِ الْمُؤَذِنِ بِتَلَقِّي الْمَكَارِهِ وَالشَّدَائِدِ. وَكَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، فَفِي إِبْهَامِهِ وَتَفْسِيرِهِ تَفْخِيمٌ لِلْأَمرِ، وَتَعْظِيمٌ لَهُ.

٥- وَمِنَ الْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ: لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ بِـ(نِعْمَ وَبِئْسَ).

وَمِنَ الْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ بَابُ: «نِعْمَ وَبِئْسَ»[1] عَلَىٰ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ[2]؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُقْصَد الْإِطْنَابُ، لَقِيلَ: (نِعْمَ زَيْدٌ، وَبِئْسَ عَمْرٌو).

تَرْبِيَةُ الْفَائِدَةِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ فِي بَابِ: (نِعْمَ وَبِئْسَ):

وَوَجْهُ حُسْنِهِ سِوَىٰ الْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ أَمْرَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِبْرَازُ الْكَلَامِ فِي مَعْرِضِ الِاعْتِدَالِ؛ نَظَرًا إِلَىٰ إِطْنَابِهِ مِنْ وَجْهٍ، وَإِلَىٰ اخْتِصَارِهِ مِنْ آخَرَ، وَهُوَ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْجَوَابِ.

وَالثَّانِي: إِيهَامُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَنَافِيَيْنِ.

وَمِنَ الْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ: التَّوْشِيعُ.

---

(١) مِثْلَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو.

(٢) وَهُوَ: أَنَّ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَو الذَّمِّ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: هُوَ زَيْدٌ، أَوْ هُوَ عَمْرٌو، فَتَكُونُ هَاهُنَا جُمْلَتَانِ، الْأُولَىٰ مُبْهَمَةٌ، هِيَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَالثَّانِيَةُ مُوَضِّحَةٌ هِيَ: هُوَ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ فِي الذَّمِّ.

وَمِنْهُ التَّوْشِيعُ، وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَىٰ فِي عَجُزِ الْكَلَامِ[1] بِمُثَنًّىٰ[2] مُفَسَّرٍ بِاسْمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا مَعْطُوفٌ عَلَىٰ الْآخَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ: «يَشِيبُ ابْنُ آدَمَ وَيَشُبُّ فِيهِ خَصْلَتَانِ: الْحِرْصُ، وَطُولُ الْأَمَلِ»[3] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[4]

سَقَتْنِي فِي لَيْلٍ شَبِيهٍ بِشَعْرِهَا ... شَبِيهَةَ خَدَّيْهَا بِغَيْرِ رَقِيبْ
فَمَا زِلْتُ فِي لَيْلَيْنِ: شَعْرٍ وَظُلْمَةٍ ... وَشَمْسَيْنِ: مِنْ خَمْرٍ وَوَجْهِ حَبِيبْ

وَقَوْلِ الْبُحْتُرِيِّ[5]:

لَمَّا مَشَيْنَ بِذِي الْأَرَاكِ تَشَابَهَتْ ... أَعْطَافُ قُضْبَانٍ بِهِ وَقُدُودِ
فِي حُلَّتَيْ حِبْرٍ وَرَوْضٍ فَالْتَقَىٰ ... وَشْيَانِ: وَشْيُ رُبَىً وَوَشْيُ بُرُودِ
وَسَفَرْنَ فَامْتَلَأَتْ عُيُونٌ رَاقَهَا ... وَرْدَانِ: وَرْدُ جَنًىٰ وَوَرْدُ خُدُودِ

---

(١) الصَّوَابُ: أَنَّهُ يَأْتِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ أَوْ فِي وَسَطِهِ؛ لِأَنَّ تَقْيِيدَهُ بِالْعَجُزِ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ أَوْ مَعْنًىٰ.

(٢) وَتَقْيِيدُهُ بِالْمُثَنَّىٰ لَا مَعْنَىٰ لَهُ لِوُقُوعِهِ فِي غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا
شَمْسُ الضُّحَىٰ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(٣) تَجِدُ هَذَا الْخَبَرَ فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ، ٣/ ٩٥، وَمَعْنَىٰ «وَيَشُبُّ فِيهِ»: يَنْمُو.

(٤) الْبَيْتُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ.

(٥) مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ الْمُتَوَكِّلِ «دِيوَانُ الْبُحْتُرِيِّ، ص ١٢٦، والْأَدَبُ الْعَبَّاسِيُّ ص ٤٩٩». الْأَعْطَافُ: الْجَوَانِبُ. الْقُضْبَانُ: الْأَغْصَانُ. الْقُدُودُ: الْقَامَاتُ. الْحُلَّةُ: الثَّوْبُ الْجَدِيدُ. الْحِبْرُ: ضَرْبٌ مِنْ بُرُودِ الْيَمَنِ. الْوَشْيِ: النَّقْشُ. الرُّبَىٰ: جَمْعُ رَبْوَةٍ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ. الْبُرُودُ جَمْعُ بُرْدٍ وَهُوَ كِسَاءٌ مُخَطَّطٍ.

ثَانِيًا: ذِكْرُ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ:

وَإِمَّا بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَىٰ فَضْلِهِ[1] حَتَّىٰ كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ[2]تَنْزِيلاً لِلتَّغَايُرِ فِي الْوَصْفِ مَنْزِلَةَ التَّغَايُرِ فِي الذَّاتِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[آل عمران: ١٠٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

ثَالِثًا: التَّكْرِيرُ:

الْأَغْرَاضُ الْبَلَاغِيَّةُ لِلْإِطْنَابِ بِالتَّكْرِيرِ:

وَإِمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةٍ[3].

١ ـ كَتَأْكِيدِ الْإِنْذَارِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر: ٣ - ٤]، وَفِي ثُمَّ[4] دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَنَّ الْإِنْذَارَ الثَّانِيَ أَبْلَغُ وَأَشَدُّ.

٢ ـ وَكَزِيَادَةِ التَّنْبِيهِ عَلَىٰ مَا يَنْفِي التُّهْمَةَ، لِيَكْمُلَ تَلَقِّي الْكَلَامِ بِالْقَبُولِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ[5] ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ

---

(١) أَيْ: لِلتَّنْبِيهِ عَلَىٰ فَضْلِ وَمَزِيَّةِ الْخَاصِّ.

(٢) أَيْ: حَتَّىٰ كَأَنَّ الْخَاصَّ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْعَامِّ.

(٣) لِيَكُونَ إِطْنَابًا لاَ تَطْوِيلاً.

(٤) أَيْ: وَفِي الْعَطْفِ بِـ (ثُمَّ).

(٥) التَّكْرِيرُ أَو التَّكْرَارُ هُنَا بِإِعَادَةِ النِّدَاءِ، وَلَفْظُ الْمُنَادَىٰ (قَوْم) مُضَافًا إِلَىٰ ضَمِيرِهِ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَىٰ أَنَّهُ مِنْهُمْ، وَيَدْعُوهُم لِمَصْلَحَتِهِم ، وَلَيْسَ لِمَصْلَحَةٍ خَاصَّةٍ بِهِ، فَهَذَا مَعْنَىٰ زِيَادَةِ التَّنْبِيهِ عَلَىٰ مَا يَنْفِي التُّهْمَةَ.

﴿ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ ﴾ [غافر: ٣٨ - ٣٩].

٣ ـ وَقَدْ يُكَرَّرُ اللَّفْظُ لِطُولٍ فِي الْكَلَامِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [النحل: ١١٩]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [النحل: ١١٠].

٤ ـ وَقَدْ يُكَرَّرُ؛ لِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقِ كَمَا كَرَّرَهُ اللهُ تَعَالَىٰ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٣]؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ ذَكَرَ نِعْمَةً بَعْدَ نِعْمَةٍ، وَعَقَّبَ كُلَّ نِعْمَةٍ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذِكْرِهِ عَقِيبَ نِعْمَةٍ غَيْرُ الْغَرَضِ مِنْ ذِكْرِهِ عَقِيبَ نِعْمَةٍ أُخْرَىٰ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ عَقَّبَ بِهَذَا الْقَوْلِ مَا لَيْسَ بِنِعْمَةٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴾ [الرحمن: ٣٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَ حَمِيمٍ ءَانٖ ﴾ [الرحمن: ٤٣ - ٤٤].

قُلْنَا: الْعَذَابُ وَجَهَنَّمُ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْ آلَاءِ اللهِ تَعَالَىٰ، فَإِنَّ ذِكرَهُمَا وَوَصَفَهُمَا عَلَىٰ طَرِيقِ الزَّجْرِ عَنِ الْمَعَاصِي وَالتَّرْغِيبِ فِي الطَّاعَاتِ مِنْ آلَائِهِ تَعَالَىٰ. وَنَحْوِهِ قَوْلُهُ: ﴿ وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات: ١٥]؛ لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ ذَكَرَ قِصَصًا مُخْتَلِفَةً، وَأَتْبَعَ كُلَّ قِصَّةٍ بِهَذَا الْقَوْلِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قال عَقِبَ كُلِّ قِصَّةٍ: وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ.

رَابِعًا: الْإِيغَالُ:

وَاخْتُلِفَ فِي مَعْنَاهُ، فَقِيلَ: هُوَ خَتْمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَىٰ بِدُونِهَا.

الْأَغْرَاضُ الْبَلَاغِيَّةُ لِلْإِطْنَابِ بالْإِيغَالِ:

١ ـ كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ[١] فِي قَوْلِ الْخَنْسَاءِ:

وَإِنَّ صَخْـرًا لَتَأْتَـمُّ الْهُـدَاةُ بِـهِ ... كَأَنَّـهُ عَلَـمٌ فِـي رَأْسِـهِ نَـارُ[٢]

لَمْ تَرْضَ أَنْ تُشَبِّهَهُ بِالْعَلَمِ الَّذِي هُوَ الْجَبَلُ الْمُرْتَفِعُ الْمَعْرُوفُ بِالْهِدَايَةِ حَتَّىٰ جَعَلَتْ فِي رَأْسِهِ نَارًا، وَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

قِفِ الْعِيسَ فِي أَطْلَالِ مَيَّةَ وَاسْأَلِ ... رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمُسَلْسَلِ

أَظُنُّ الَّذِي يُجْدِي عَلَيْكَ سُؤَالُهَا ... دُمُوعًا كَتَبْذِيرِ الْجُمَانِ الْمُفَصَّلِ[٣]

---

(١) أَيْ: كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِ الْخَنْسَاءِ.

(٢) الْعَلَمُ: الْجَبَلُ. رَأْسُهُ، قِمَّتُهُ، وَالضَّمِيرُ فِي الرَّأْسِ يَعُودُ لِلْجَبَلِ. تَأْتَمُّ: تَقْتَدِي وَتَتْبَعُ. الْهُدَاةُ: الَّذِينَ يَهْدُونَ النَّاسَ جَمْعُ هَادٍ. وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ قَوْلُهَا: «فِي رَأْسِهِ نَارُ» فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ لِلْإِيغَالِ، وَجِيءَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ لِغَرَضِ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «كَأَنَّهُ عَلَمٌ» وَافٍ بِالْمَقْصُودِ؛ أَعْنِي التَّشْبِيهَ بِمَا يُهْتَدَىٰ بِهِ وَهُوَ الْجَبَلُ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهَا: «فِي رَأْسِهِ نَارُ» زِيَادَةُ مُبَالَغَةٍ فِي مَدْحِ صَخْرٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنْ الْجَبَلَ الْمُرْتَفِعَ جِدًّا قَدْ تَخْتَفِي قِمَّتُهُ عَنِ الْأَعْيُنِ، فَلَمَّا قَالَت: (فِي رَأْسِهِ نَارُ) دَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ مَعَ عِلُوِهِ وَشُمُوخِهِ، فَإِنَّهُ وَاضِحُ الْمَخَايِلِ لِمَنْ يَأْتَمُّونَ بِهِ.

(٣) الْعِيسُ: الْإِبِلُ الْبِيضُ يُخَالِطُ بَيَاضَهَا سَوَادٌ خَفِيفٌ. الْأَطْلَالُ: جَمْعُ طَلَلٍ، وَهُوَ الشَّاخِصُ مِنَ الْآثَارِ. الرُّسُومُ: جَمْعُ رَسْمٍ، وَهُوَ مَا كَانَ لَاحِقًا بِالْأَرْضِ مِنْهَا، الْأَخْلَاقُ: جَمْعُ خَلَقٍ بِفَتْحَتَيْنِ وَهُوَ الْبَالِي. الْمُسَلْسَلُ: الرَّدِيءُ النَّسْجُ. يُجْدِي: يُعْطِي. التَّبْذِيرُ: التَّفْرِيقُ. الْجُمَانُ الْمُفَصَّلُ: اللُّؤْلُؤُ الْمُنَظَّمُ.

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ: «الْمُسَلْسَل»، و«الْمُفَصَّل» فَإِنَّهُمَا زِيَادَتَانِ لِلْإِيغَالِ جِيءَ بِهِمَا لِلْمُبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ.

٢ ـ وَكَتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

فَإِنَّهُ: لَمَّا أَتَىٰ عَلَىٰ التَّشْبِيهِ قَبْلَ ذِكْرِ الْقَافِيَةِ، وَاحْتَاجَ[1] إِلَيْهَا جَاءَ بِزِيَادَةٍ حَسَنَةٍ فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يُثَقَّبِ»؛ لِأَنَّ الْجَزْعَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَثْقُوبٍ كَانَ أَشْبَهَ بِالْعُيُونِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا[2]لَمْ يُحَطَّمِ

فَإِنَّ حَبَّ الْفَنَا أَحْمَرُ الظَّاهِرِ أَبْيَضُ الْبَاطِنِ، فَهُوَ لَا يُشْبِهُ الصُّوفَ الْأَحْمَرَ إِلَّا مَا لَمْ يُحَطَّمْ، وَكَذَا قَوْلُ امْرِيءِ الْقَيْسِ:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ[3]

عَدَمُ اخْتِصَاصِ الْإِيغَالِ بِالشِّعْرِ:

وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالنَّظْمِ[4]، وَمُثِّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا

---

(١) وَمَعْنَىٰ ذَلِكَ: أَنَّ زِيَادَةَ الإِيْغَالِ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: زِيَادَةٌ يَأْتِي الْمَعْنَىٰ بِدُونِهَا، وَتَأْتِي لِنُكْتَةٍ أَو مَزِيَّةٍ كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ.

الْآخَرُ: زِيَادَةٌ يَحْتَاجُ الْمَعْنَىٰ إِلَيْهَا، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ؛ لِأَنَّ الْجَزْعَ وَهُو الْخَرَزُ الْمُسْتَدِيرُ عَادَةً مَا يَكُونُ مُثَقَّبًا، فَلَمَّا أَرَادَ الشَّاعِرُ مُطَابَقَةَ الْمُشَبَّهِ (عُيُونَ الْوَحْشِ) لِلْمُشَبَّهِ بِهِ (الْجَزْع) نَفَىٰ عَنْهُ التَّثْقِيبَ.

(٢) الْفَنَا: شَجَرٌ يُثْمِرُ ثَمَرًا أَحْمَرَ، ثُمَّ يَتَفَرَّقُ فِي هَيْئَةِ النَّبْقِ الصِّغَارِ، فَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ التَّشْبِيهِ، وَإِنَّمَا وَصَفَ مَا يَسْقُطُ مِنْ أَنْمَاطِهِنَّ إِذَا أُنْزِلْنَ، وَالْعِهْنُ: الصُّوفُ الْمُلَوَّنُ.

(٣) وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ»، فَهِيَ زِيَادَةٌ أُتِيَ بِهَا إِيغَالاً لِتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ.

(٤) فَالإِيْغَالُ عَلَىٰ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مُخْتَصٌّ بِالنَّظْمِ، وَعَلَىٰ الْوَجْهِ الثَّانِي لاَ يَخْتَصُّ بِهِ، فَهُوَ عَلَىٰ هَذَا:

يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[يس: ٢١][(١)].

خَامِسًا: التَّذْيِيلُ:

وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ[(٢)] عَلَىٰ مَعْنَاهَا لِلتَّوْكِيدِ[(٣)].

وَهُوَ ضَرْبَانِ:

١ ـ ضَرْبٌ لَا يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْمَثَلِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ، وَتَوَقُّفِهِ عَلَىٰ مَا قَبْلَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾[سبأ: ١٧]، إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْمَعْنَىٰ: وَهَلْ يُجَازَىٰ ذَلِكَ الْجَزَاءُ.

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ: أَنَّ الْجَزَاءَ عَامٌّ لِكُلِّ مُكَافَأَةٍ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي مَعْنَىٰ الْمُعَاقَبَةِ، وَأُخْرَىٰ فِي مَعْنَىٰ الْإِثَابَةِ، فَلَمَّا اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَىٰ الْمُعَاقَبَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ﴾ بِمَعْنَىٰ عَاقَبْنَاهُمْ بِكُفْرِهِمْ، قِيلَ:

خَتْمُ الْكَلَامِ شِعْرًا أَوْ نَثْرًا بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَىٰ بِدُونِهَا؛ أَيْ: بِدُونِ التَّصْرِيحِ بِهَا لَا بِدُونِهَا أَصْلًا.

(١) فَقَوْلُهُ: ﴿ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ مِمَّا يَتِمُّ الْمَعْنَىٰ بِدُونِهِ؛ لَأِنَّ الرَّسُولَ مُهْتَدٍ لاَ مَحَالَةَ؛ إِلاَّ أَنَّ فِي التَّصْرِيحِ بِهِ (زِيَادَةَ حَثٍّ عَلَىٰ التَّرْغِيبِ فِي اتِّبَاعِ الرُّسُلِ).

(٢) أَيْ: تِلْكَ الْجُمْلَةُ الْمُعَقَّبُ بِهَا.

(٣) أَيْ: بِقَصْدِ التَّقْوِيَةِ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ اقْتِضَاءِ الْمَقَامِ لِلتَّوْكِيدِ، فَالتَّذْيِيلُ أَعَمُّ مِنَ الْإِيغَالِ عُمُومًا، وَهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِيمَا يَكُونُ فِي خَتْمِ الْكَلَامِ لِنُكْتَةِ التَّأْكِيدِ بِجُمْلَةٍ كَمَا فِي: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم ﴾ الْآيَةَ، فَهَذَا إِيغَالٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ خَتَمَ الْكَلَامَ بِمَا فِيهِ نُكْتَةٌ يَتِمُّ الْمَعْنَىٰ بِدُونِهَا، وَتَذْيِيلٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِأُخْرَىٰ تَشْتَمِلُ عَلَىٰ مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ، وَيَنْفَرِدُ الْإِيغَالُ فِيمَا يَكُونُ بِغَيْرِ جُمْلَةٍ، وَفِيمَا هُوَ لِغَيْرِ التَّأْكِيدِ سَوَاءٌ كَانَ بِجُمْلَةٍ أَمْ بِمُفْرَدٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يُثَقَّبِ»، وَيَنْفَرِدُ التَّذْيِيلُ فِيمَا يَكُونُ فِي غَيْرِ خَتْمِ الْكَلَامِ بِجُمْلَةٍ، كَقَوْلِكَ: مَدَحْتُ زَيْدًا، أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ بِمَا فِيهِ فَأَحْسَنَ إِلَيَّ.

فَالتَّذْيِيلُ: يَكُونُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ وَغَيْرِ آخِرِ الْكَلَامِ بِخِلَافِ الْإِيغَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْآخِرِ، وَالْإِيغَالُ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ الْجُمْلَةِ، أَمَّا التَّذْيِيلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ وَلِلتَّوْكِيدِ.

وَهَلْ يُجَازَىٰ إِلَّا الْكَفُورُ؟ بِمَعْنَىٰ وَهَلْ يُعَاقَبُ؟ فَعَلَىٰ هَذَا يَكُونُ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي[1].

وَقَوْلِ الْحَمَاسِيِّ[2]

فَدَعَـوا: نَـزَالِ فَكُنْـتُ أَوَّلَ نَـازِلٍ وَعَـلَامَ أَرْكَبُـهُ إِذَا لَـمْ أَنْـزِلِ؟!

وَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ:

وَمَا حَاجَةُ الْأَظْعَانِ حَوْلَكِ فِي الدُّجَىٰ إِلَىٰ قَمَرٍ مَا وَاجِدٌ لَكِ عَادِمُهْ[3]

وَقَوْلِهِ أَيْضًا:

تُمْسِي الْأَمَانِيُّ صَرْعَى دُونَ مَبْلَغِهِ فَمَا يَقُولُ لِشَيْءٍ لَيْتَ ذَلِكَ لِي[4]

وَقَوْلِ ابْنِ نُبَاتَةَ السَّعْدِيِّ:

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لِي شَيْئًا أُؤَمِّلُهُ تَرَكْتَنِي أَصْحَبُ الدُّنْيَا بِلَا أَمَلِ

قِيلَ: نَظَرَ فِيهِ إِلَىٰ قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ، وَقَدْ أَرْبَىٰ عَلَيْهِ فِي الْمَدْحِ وَالْأَدَبِ مَعَ

---

(١) وَهُوَ مَا أُخْرِجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ، وَذَلِكَ عَلَىٰ أَنْ يُرَادَ: وَهَلْ يُعَاقَبُ -أَيْ بِمُطْلَقِ عِقَابٍ لَا بِعِقَابٍ مَخْصُوصٍ- إِلَّا الْكَفُورَ؛ بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ الْمُجَازَاةَ هِيَ الْمُكَافَأَةُ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، وَأَمَّا عَلَىٰ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ فَبِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ الْجَزَاءَ بِمَعْنَىٰ الْعُقُوبَةِ.

(٢) هُوَ رَبِيعَةُ بْنُ مَقْرُومٍ الضَّبِّيُّ «الْحَمَاسَةُ، ١/ ٢٢». وَرَاجِعْ الْبَيْتَ فِي: الصِّنَاعَتَيْنِ، ص٣٦٦.

(٣) الظَّعِينَةُ: الْمَرْأَةُ فِي الْهَوْدَجِ. مَا نَافِيَةٌ، وَالْمَعْنَىٰ: لَيْسَ الْوَاجِدُ لَكِ عَادِمَ الْقَمَرِ؛ لِأَنَّكِ تَقُومِينَ مَقَامَهُ.

(٤) الشَّطْرُ الْأَوَّلُ يَعْنِي: أَنَّ الْمَمْدُوحَ سَيْفَ الدَّوْلَةِ بَلَغَ مِنْ عَزِيمَتِهِ أَنَّ الْأَمَانِي الْبَعِيدَةَ تُصْبِحُ مِنْهُ قَرِيبَةَ الْمَنَالِ دُونَ أَنْ يَسْعَىٰ إِلَيْهَا، وَالشَّطْرُ الثَّانِي تَذْيِيلٌ يُؤَكِدُ هَذَا الْمَعْنَىٰ.

الْمَمْدُوحِ؛ حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْهُ فِي حَيِّزِ مَنْ تَمَنَّىٰ شَيْئًا[1].

٢- وَضَرْبٌ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْمَثَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

وَقَوْلِ الذُّبْيَانِيِّ:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبِقٍ أَخًا لَا تَلُمُّهُ ... عَلَىٰ شَعَثٍ، أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ؟!

وَقَوْلِ الْحُطَيْئَةِ:

تَزُورُ فَتًى يُعْطِي عَلَىٰ الْحَمْدِ مَالَهُ ... وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانَ الْمَكَارِمِ يُحْمَدِ

وَقَدِ اجْتَمَعَ الضَّرْبَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٤ - ٣٥]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ مِنَ الْأَوَّلِ، وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الثَّانِي، وَكُلٌّ مِنْهُمَا تَذْيِيلٌ عَلَىٰ مَا قَبْلَهُ.

وَهُوَ[2] أَيْضًا: إِمَّا لِتَأْكِيدِ مَنْطُوقِ كَلَامٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾[3]، وَإِمَّا لِتَأْكِيدِ مَفْهُومِهِ[4] كَبَيْتِ النَّابِغَةِ، فَإِنَّ صَدْرَهُ دَلَّ بِمَفْهُومِهِ عَلَىٰ نَفْيِ الْكَامِلِ مِنَ الرِّجَالِ، فَحَقَّقَ ذَلِكَ، وَقَرَّرَهُ بِعَجُزِهِ.

---

(١) يَعْنِي أَنَّ السَّعْدِيَّ أَخَذَ مَعْنَىٰ الْمُتَنَبِّي وَزَادَ عَلَيْهِ فِي الْمَدْحِ وَالْأَدَبِ رَغْمَ اخْتِلَافِ الْمُتَمَنِّي.

(٢) أَيْ: التَّذْيِيلُ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي.

(٣) فَإِنَّ زَهُوقَ الْبَاطِلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ مَنْطُوقٌ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾، وَالْمُرَادُ بِالْمَنْطُوقِ هُنَا: الْمَعْنَىٰ الَّذِي نَطَقَ بِمَادَّتِهِ.

(٤) أَيْ: مَفْهُومُ الْكَلَامِ «الْجُمْلَةُ الْأُولَىٰ».

سَادِسًا: التَّكْمِيلُ:

وَإِمَا بِالتَّكْمِيلِ -وَيُسَمَّىٰ الِاحْتِرَاسَ أَيْضًا- وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَىٰ فِي كَلَامٍ يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ.

وَهُوَ ضَرْبَانِ:

١ ـ ضَرْبٌ يَتَوَسَّطُ الْكَلَامَ؛ كَقَوْلِ طَرْفَةَ «مِنَ الْكَامِلِ»:

فَسَقَىٰ دِيَارَكِ -غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

وَقَوْلِ الْآخَرِ [١] «مِنَ الْكَامِلِ»:

لَوْ أَنَّ عَزَّةَ خَاصَمَتْ شَمْسَ الضُّحَا فِي الْحُسْنِ عِنْدَ مُوَفَّقٍ لَقَضَىٰ لَهَا

إِذْ التَّقْدِيرُ: «عِنْدَ حَاكِمٍ مُوَفَّقٍ»؛ فَقَوْلُهُ: «مُوَفَّقٌ» تَكْمِيلٌ [٢].

وَقَوْلِ ابْنِ الْمُعْتَزِّ «مِنْ الطَّوِيلِ»:

صَبَبْنَا عَلَيْهَا -ظَالِمِينَ- سِيَاطَنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٌ وَأَرْجُلُ [٣]

٢ ـ وَضَرْبٌ يَقَعُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فَإِنَّهُ لَوِ اقْتَصَرَ

---

(١) هُوَ كُثَيِّر.

(٢) أي: احْتِرَاسٌ تَوسَّطَ الْكَلَامَ.

(٣) وَالضَّمِيرُ فِي عَلَيْهَا لِلإِبِلِ، وَفِي «بِهَا» لِلسِّيَاطِ. قَوْلُهُ: «ظَالِمِينَ» تَكْمِيلٌ؛ لَأَنَّ ضَرْبَهَا إِنَّمَا يَكُونُ غَالِبًا مِنْ تَثَاقُلٍ فِي السَّيْرِ فَدَفَعَهُ بِذَلِكَ.

عَلَىٰ وَصْفِهِمْ بِالذِّلَّةِ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ لَتُوُهِّمَ أَنَّ ذِلَّتَهُمْ لِضَعْفِهِمْ، فَلَمَّا قِيلَ: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ عُلِمَ أَنَّهَا مِنْهُمْ تَوَاضُعٌ لَهُمْ؛ وَلِذَا عُدِّيَ «الذُّلُّ» بِـ «عَلَىٰ»؛ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَىٰ الْعَطْفِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَاطِفِينَ عَلَيْهِمْ عَلَىٰ وَجْهِ التَّذَلُّلِ وَالتَّوَاضُعِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّعْدِيَةُ بِـ «عَلَىٰ»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَىٰ أَنَّهُمْ -مَعَ شَرَفِهِمْ وَعُلُوِّ طَبَقَتِهِمْ وَفَضْلِهِمْ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ- خَافِضُونَ لَهُمْ أَجْنِحَتَهُمْ.

وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ الرُّومِيِّ[1] فِيمَا كَتَبَ بِهِ إِلَىٰ صَدِيقٍ لَهُ: «إِنِّي وَلِيُّكَ الَّذِي لَا يَزَالُ تَنْقَادُ إِلَيْكَ مَوَدَّتُهُ عَنْ غَيْرِ طَمَعٍ وَلَا جَزَعٍ، وَإِنْ كُنْتَ لِذِي الرَّغْبَةِ مَطْلَبًا، وَلِذِي الرَّهْبَةِ مَهْرَبًا»[2].

وَكَذَا قَوْلُ الْحَمَاسِيِّ[3] «مِن الطَّوِيلِ»:

رَهَنْتُ يَدِي بِالْعَجْزِ عَنْ شُكْرِ بِرِّهِ وَمَا فَوْقَ شُكْرِي لِلشَّكُورِ مَزِيدُ[4]

وَكَذَا قَوْلُ كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ الْغَنَوِيِّ «مِنْ الطَّوِيلِ»:

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَهُ مَعَ الْحِلْمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مَهِيبُ

فَإِنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَىٰ وَصْفِهِ بِالْحِلْمِ، لَأَوْهَمَ أَنَّ حِلْمَهُ عَنْ عَجْزٍ؛ فَلَمْ يَكُنْ صِفَةَ مَدْحٍ، فَقَالَ: «إِذَا مَا الْحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَهُ» فَأَزَالَ هَذَا الْوَهْمَ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْبَيْتِ

---

(١) رَاجِعْ: زَهْرُ الْآدَابِ، ٤/ ٢٠٤.

(٢) قَولُهُ: (عَنْ غَيْرِ طَمَعٍ وَلاَ جَزَعٍ) احْتِرَاسٌ يُزِيلُ تَوَهُّمَ أَنَّ مَوَدَتَهُ لِغَرَضٍ مَا، وَفِيهِ تَأْكِيدٌ عَلَىٰ إِخْلَاصِ الْمَوَدَةِ.

(٣) الْبَيْتُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ لِقَائِلٍ.

(٤) الشَّاهِدُ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي، وَفِيهِ احْتِرَاسٌ يَدْفَعُ تَوَهُّمَ أَنَّهُ مُقَصِّرٌ فِي شُكْرِهِ.

فَتَأْكِيدٌ لِلَازِمِ مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا مَا الْحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَهُ» مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ حَلِيمٍ حِينَ لَا يَكُونُ الْحِلْمُ زَيْنًا لِأَهْلِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ لَا يَكُونُ حَلِيمًا حِينَ لَا يُحْسِنُ الْحِلْمَ لِأَهْلِهِ يَكُونُ مَهِيبًا فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ لَا مَحَالَةَ، فَعُلِمَ أَنَّ بَقِيَّةَ الْبَيْتِ لَيْسَتْ تَكْمِيلًا كَمَا زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَمَاسِيِّ «مِن الطَّوِيلِ»:

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ وَلَا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ[1]

فَإِنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَىٰ وَصْفِ قَوْمِهِ بِشُمُولِ الْقَتْلِ إِيَّاهُمْ؛ لَأَوْهَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِضَعْفِهِمْ وَقِلَّتِهِمْ، فَأَزَالَ هَذَا الْوَهْمَ بِوَصْفِهِمْ بِالِانْتِصَارِ مِنْ قَاتِلِهِمْ.

وَكَذَا قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ «مِن الْوَافِرِ»:

أَشَدُّ مِن الرِّيَاحِ الْهُوجِ بَطْشًا وَأَسْرَعُ فِي النَّدَىٰ مِنْهَا هُبُوبا

فَإِنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَىٰ وَصْفِهِ بِشِدَّةِ الْبَطْشِ؛ لَأَوْهَمَ ذَلِكَ أَنَّهُ عُنْفٌ كُلُّهُ، وَلَا لُطْفَ عِنْدَهُ، فَأَزَالَ هَذَا الْوَهْمَ بِوَصْفِهِ بِالسَّمَاحَةِ، وَلَمْ يَتَجَاوَزْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ صِفَةَ الرِّيحِ الَّتِي شَبَّهَهُ بِهَا، وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ أَسْرَعُ فِي النَّدَىٰ مِنْهَا هُبُوبا»؛ كَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُما-: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ؛ كَانَ كَالرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ»[2].

---

(١) الْبَيْتُ لِلسَّمَوْأَلِ بْنِ عَادِيَاءَ، شَاعِرٌ يَهُودِيٌّ جَاهِلِيٌّ، كَانَ مِنَ الْحُكَمَاءِ وَالْأَبْطَالِ الشُّجْعَانِ، وَالشَّطْرُ الْأَوَّلُ كِنَايَةٌ عَنِ الشَّجَاعَةِ وَاقْتِحَامِ غَمَرَاتِ الْحُرُوبِ، والْاحْتِرَاسُ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي، و(طُلَّ) بِمَعْنَىٰ: أُهْدِرَ دَمُهُ، فَلَمْ يُقْتَصَّ لَهُ.

(٢) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨/ ١٣، تَحْقِيقُ: جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الطَّبْعَةُ: السُّلْطَانِيَّةُ، بِالْمَطْبَعَةِ الْكُبْرَىٰ الْأَمِيرِيَّةِ، بِبُولَاقِ مِصْرَ، ١٣١١ هـ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لَا احْتِرَاسَ فِيهِ، وَلَكِنْ جَاءَ

سَابِعًا: التَّتْمِيمُ:

وَإِمَّا بِالتَّتْمِيمِ، وَهُو: أَنْ يُؤْتَىٰ فِي كَلَامٍ لَا يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ تُفِيدُ نُكْتَةً، كَالْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[الإنسان: ٨]، أَيْ: مَعَ حُبِّهِ، وَالضَّمِيرُ لِلطَّعَامِ أَيْ: مَعَ اشْتِهَائِهِ وَالْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَنَحْوِهِ: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[البقرة: ١٧٧]، وَكَذَا: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[آل عمران: ٩٢]، وَعَنْ فُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ: «عَلَىٰ حُبِّ اللهِ»؛ فَلَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ[1].

وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ «مِنْ الْمُنْسَرِحِ»:

إِنِّي عَلَىٰ مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِي ... أَعْرِفُ مِنْ أَيْنَ تُؤْكَلُ الْكَتِفُ[2]

وَفِي قَوْلِ زُهَيْرٍ «مِنْ الْبَسِيطِ»:

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا -عَلَىٰ عِلَّاتِهِ- هَرِمًا ... يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَىٰ خُلُقًا

بِهِ لِلْإِشَارَةِ إِلَىٰ أَنَّ تَشْبِيهِ النَّدَىٰ بِالرِّيحِ عِنْدَ الْمُتَنَبِّي كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي وَصْفِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

(١) يَقْصِدُ الْآيَةَ الْأُولَىٰ، فَإِنَّهَا عَلَىٰ تَفْسِيرِ فُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ لَا تَكُونُ مِنَ الِاحْتِرَاسِ؛ لِأَنَّهُ عَلَىٰ هَذَا يَدْخُلُ فِي تَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمُرَادِ.

(٢) الْبَيْتُ لِقَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (عَلَىٰ مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِي) تَتْمِيمٌ؛ لِلْمُبَالَغَةِ، وَلَيْسَ لِدَفْعِ تَوَهُّمٍ مَا.

ثَامِنًا: الِاعْتِرَاضُ:

وَإِمَّا بِالِاعْتِرَاضِ، وَهُوَ: أَنْ يُؤْتَىٰ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ، أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًىٰ بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَىٰ مَا ذُكِرَ فِي تَعْرِيفِ التَّكْمِيلِ.

الْأَغْرَاضُ الْبَلَاغِيَّةُ لِلِاعْتِرَاضِ:

١- كَالتَّنْزِيهِ وَالتَّعْظِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧].

٢- وَالدُّعَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ «مِن الطَّوِيلِ»:

وَتَحْتَقِرُ الدُّنْيَا احْتِقَارَ مُجَرِّبٍ يَرَىٰ كُلَّ مَا فِيهَا -وَحَاشَاكَ- فَانِيًا

فَإِنَّ قَوْلَهُ: «وَحَاشَاكَ» دُعَاءٌ حَسَنٌ فِي مَوْضِعِهِ.

٣- وَنَحْوُهُ قَوْلُ عَوْفِ بْنِ مُحَلِّمٍ الشَّيْبَانِيِّ «مِنَ السَّرِيعِ»:

إِنَّ الثَّمَانِينَ -وَبُلِّغْتَهَا- قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَىٰ تَرْجُمَانِ

٤- وَالتَّنْبِيهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ «مِنَ الْكَامِلِ»:

وَاعْلَمْ -فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ- أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[1]

٥- وتَخْصِيصُ أَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ بِزِيَادَةِ التَّأْكِيدِ فِي أَمْرٍ عُلِّقَ بِهِمَا؛ كَقَوْلِهِ

(١) لَمْ يُعْرَفْ قَائِلُهُ.

تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ ﴾ [لقمان: ١٤].

٦- وَالْمُطَابَقَةُ مَعَ الْاسْتِعْطَافِ فِي قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ «مِنَ الْكَامِلِ»:

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتِ لَهِيبَهُ «يَا جَنَّتِي» لَرَأَيْتِ فِيهِ جَهَنَّمَا

٧- وَالتَّنْبِيهُ عَلَىٰ سَبَبِ أَمْرٍ فِيهِ غَرَابَةٌ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الْآخَرِ «مِنَ الطَّوِيلِ»:

فَلَا هَجْرُهُ يَبْدُو وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ ... وَلَا وَصْلُهُ يَبْدُو لَنَا فَنُكَارِمُهْ

فَإِنَّ قَوْلَهُ: «فَلَا هَجْرُهُ يَبْدُو» يُشْعِرُ بِأَنْ هَجْرَ الْحَبِيبِ أَحَدُ مَطْلُوبَيْهِ، وَغَرِيبٌ أَنْ يَكُونَ هَجْرُ الْحَبِيبِ مَطْلُوبًا لِلْمُحِبِّ، فَقَالَ: «وَفِي الْيَأْسِ رَاحَةٌ»؛ لِيُنَبِّهَ عَلَىٰ سَبَبِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿ * فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٧] اعْتِرَاضٌ فِي اعْتِرَاضٍ؛ لِأَنَّهُ اعْتُرِضَ بِهِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ، وَاعْتُرِضَ بِقَوْلِهِ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ بَيْنَ الْقَسَمِ وَالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ.

وَمِمَّا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنَىٰ قَوْلُهُ: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ يَعْنِي أَنَّ الْمَأْتَىٰ الَّذِي أَمَرَكُمْ بِهِ هُوَ مَكَانُ الْحَرْثِ؛ دَلَالَةٌ

عَلَىٰ أَنَّ الْغَرَضَ الْأَصْلِيَّ فِي الْإِتْيَانِ هُوَ طَلَبُ النَّسْلِ لَا قَضَاءُ الشَّهْوَةِ[1]، فَلاَ تَأْتُوهُنَّ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَتَأَتَّىٰ فِيهِ هَذَا الْغَرَضُ، وَهُوَ مِمَّا جَاءَ فِي أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ أَيْضًا.

وَنَحْوُهُ فِي كَوْنِهِ[2] أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ أُمِّ مَرْيَمَ.

وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٤ - ٤٦]، إن جُعِلَ ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ ﴾ بَيَانًا لـ ﴿ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ؛ لَأَنَّهُمْ يَهُودٌ وَنَصَارَىٰ، أَوْ لِأَعْدَائِكُمْ، فَإِنَّهُ عَلَىٰ الْأَوَّلِ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ اعْتِرَاضًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ ﴾ صِلَةً لِـ ﴿ نَصِيرًا ﴾ أَيْ: يَنْصُرُكُمْ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وَأَنْ يَكُونَ كَلَامًا مُبْتَدَأً عَلَىٰ أَنَّ ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صِفَةُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «مِنَ الَّذِينَ هَادُوا قَوْمٌ يُحَرِّفُونَ»؛ كَقَوْلِهِ:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ؛ فَمِنْهُمَا ... أَمُوتُ، وَأُخْرَىٰ أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ

(١) لأَنَّ مَكَانَ الْحَرْثِ تُوضَعُ فِيهِ الْبِذْرَةُ لِلإِنْبَاتِ وَالثَّمَرِ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَىٰ مَا ذُكِرَ.

(٢) أَيْ: الاِعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ.

وَقَدْ عُلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ الِاعْتِرَاضَ كَمَا يَأْتِي بِغَيْرِ وَاوٍ وَلَا فَاءٍ، قَدْ يَأْتِي بِأَحَدِهِمَا. وَوَجْهُ حُسْنِ الِاعْتِرَاضِ عَلَىٰ الْإِطْلَاقِ: حُسْنُ الْإِفَادَةِ، مَعَ أَنَّ مَجِيئَهُ مَجِيءُ مَا لَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي الْإِفَادَةِ، فَيَكُونُ مَثَلُهُ مَثَلَ الْحَسَنَةِ تَأْتِيكَ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْتَقِبُهَا.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُقَيِّدُ فَائِدَةَ الِاعْتِرَاضِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ دَفْعَ تَوَهُّمِ مَا يُخَالِفُ الْمَقْصُودَ، وَهَؤُلَاءِ فِرْقَتَانِ:

ـ فِرْقَةٌ لَا تَشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًىٰ؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ فِي آخِرِ كَلَامٍ لَا يَلِيهِ كَلَامٌ، أَوْ يَلِيهِ كَلَامٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهِ مَعْنًىٰ، وَبِهَذَا يُشْعِرُ كَلَامُ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكَشَّافِ: «فَالِاعْتِرَاضُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ يَشْمَلُ التَّذْيِيلَ»، وَمِنَ التَّكْمِيلِ مَا لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ جُمْلَةً كَانَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ.

ـ وَفِرْقَةٌ تَشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ، لَكِنْ لَا تَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ.

فَالِاعْتِرَاضُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ يَشْمَلُ مِنَ التَّتْمِيمِ مَا كَانَ وَاقِعًا فِي أَحَدِ الْمَوْقِعَيْنِ، وَمِنَ التَّكْمِيلِ مَا كَانَ وَاقِعًا فِي أَحَدِهِمَا، وَلَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ؛ جُمْلَةً كَانَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ جُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ.

تَاسِعًا: الْإِطْنَابُ بِزِيَادَةِ قَيْدٍ مُعَيَّنٍ:

وَإِمَّا بِغَيْرِ ذَلِكَ:

• كَقَوْلِهِمْ: «رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥]، أَيْ: هَذَا الْإِفْكُ لَيْسَ إِلَّا قَوْلًا يَجْرِي عَلَىٰ أَلْسِنَتِكُمْ، وَيَدُورُ فِي أَفْوَاهِكُمْ مِنْ غَيْرِ تَرْجَمَةٍ عَنْ عِلْمٍ فِي الْقَلْبِ، كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمَعْلُومِ إِذَا تَرْجَمَ عَنْهُ اللِّسَانُ(١).

• وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦](٢) لِإِزَالَةِ تَوَهُّمِ الْإِبَاحَةِ، كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: «جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِين» وَلْيُعْلَمَ الْعَدَدُ جُمْلَةً كَمَا عُلِمَ تَفْصِيلًا؛ لِيُحَاطَ بِهِ مِنْ جِهَتَيْنِ، فَيَتَأَكَّدُ الْعِلْمُ، وَفِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: «عِلْمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ».

• وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿كَامِلَةٌ﴾ تَأْكِيدٌ آخَرُ، وَقِيلَ: أَيْ: كَامِلَةٌ فِي وُقُوعِهَا بَدَلًا مِنَ الْهَدْيِ، وَقِيلَ: أُرِيدَ بِهِ تَأْكِيدُ الْكَيْفِيَّةِ لَا الْكَمِّيَّةِ، حَتَّىٰ لَوْ وَقَعَ صَوْمُ الْعَشَرَةِ عَلَىٰ غَيْرِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ لَمْ تَكُنْ كَامِلَةً.

• وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٧]، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ الْإِطْنَابَ لَمْ يَذْكُرْ ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ لِأَنَّ إِيمَانَهُمْ لَيْسَ مِمَّا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ مِنْ مُثْبِتِيهِمْ، وَحَسَّنَ

---

(١) كَلَامُ الْخَطِيبِ يَعْنِي أَنَّ الْإِطْنَابَ هُنَا زِيَادَةٌ لِفَائِدَةٍ لَا تَكُونُ إِلَّا بِهِ.

(٢) بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فَيَكُونُ قَوْلُهُ بَعْدَهَا: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ إِطْنَابًا لِفَائِدَتَيْنِ: الْأُولَىٰ: إِزَالَةُ تَوَهُّمِ الْإِبَاحَةِ عِنْدَ التُّوَهُّمِ بِأَنَّ (أَوْ) بِمَعْنَىٰ (الْوَاوِ). وَالْأُخْرَىٰ: الْعِلْمُ بِالْعَدَدِ جُمْلَةً بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ تَفْصِيلًا لِلتَّأْكِيدِ.

ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيمَانِ تَرْغِيبًا فِيهِ.

• وَكَذَا قَوْلُهُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فَإِنَّهُ لَوْ اخْتُصِرَ لَتُرِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾؛ لِأَنَّ مَسَاقَ الْآيَةِ لِتَكْذِيبِهِمْ فِي دَعْوَىٰ الْإِخْلَاصِ فِي الشَّهَادَةِ كَمَا مَرَّ، وَحَسَّنَهُ دَفْعُ تَوَهُّمِ أَنَّ التَّكْذِيبَ لِلْمَشْهُودِ بِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ[1]، وَنَحْوِهِ قَوْلُ الْبُلَغَاءِ: «لَا وَأَصْلَحَكَ اللهُ».

• وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ إِخْبَارًا عَنْ مُوسَىٰ: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨]، وَحَسَّنَهُ أَنَّهُ ـ عَلَيهِ السَّلَامُ ـ فَهِمَ أَنَّ السُّؤَالَ يَعْقُبُهُ أَمْرٌ عَظِيمٌ يُحْدِثُهُ اللهُ تَعَالَىٰ فِي الْعَصَا؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَنَبَّهَ لِصِفَاتِهَا حَتَّىٰ يَظْهَرَ لَهُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ.

• وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١] وَحَسَّنَهُ إِظْهَارُ الِابْتِهَاجِ بِعِبَادَتِهَا، وَالِافْتِخَارُ بِمُوَاظَبَتِهَا؛ لِيَزْدَادَ غَيْظُ السَّائِلِ.

الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ النِّسْبِيَّانِ:

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ كَلَامٍ آخَرَ مُسَاوٍ لَهُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَىٰ، كَالشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ «مِنَ الطَّوِيلِ»:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُؤْدُدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ

(١) وَبِذَلِكَ يَدْخُلُ التَّكْمِيلُ أَوْ الِاحْتِرَاسُ فِي الِاعْتِرَاضِ فِيمَا لَوْ كَانَ بِجُمْلَةٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْبَعْضُ يُجِيزُهُ.

وَقَوْلِ الْآخَرِ[1] «مِنَ الطَّوِيلِ»:

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَىٰ جَانِبِ الْغِنَىٰ إِذَا كَانَتْ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَّاخِ «مِنَ الْوَافِرِ»:

إِذَا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابَةُ بِالْيَمِينِ

وَقَوْلُ بِشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ «مِنَ الْوَافِرِ»:

إِذَا مَا الْمَكْرُمَاتُ رُفِعْنَ يَوْمًا وَقَصَّرَ مُبْتَغُوهَا عَنْ مَدَاهَا

وَضَاقَتْ أَذْرُعُ الْمُثْرِيْنِ عَنْهَا سَمَا أَوْسٌ إِلَيْهَا فَاحْتَوَاهَا

وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ[2] «مِنَ الطَّوِيلِ»:

وَنُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَىٰ النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ[3]

وَكَذَا مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «الْحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ»[4].

وَقَوْلُ الْعَرَبِ: «الثِّقَةُ بِكُلِّ أَحَدٍ عَجْزٌ».

---

(١) هُوَ: الْمُعَذَّلُ بْنُ غِيلَانَ، وَالشَّطْرُ الْأَوَّلُ مِنْ بَيْتِ أَبِي تَمَّامٍ إِيجَازٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَىٰ بَيْتِ ابْنِ غِيلَانَ كُلِّهِ.

(٢) هُوَ: السَّمَوْأَلُ بْنُ عَادِيَاءَ.

(٣) فَالْآيَةُ إِيجَازٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ بَيْتِ الْحَمَاسِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَصْلَ الْمَعْنَىٰ فِي كَلِمَاتٍ أَكْثَرَ.

(٤) لَمْ يَثْبُتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَجَاءَ فِي كَنْزِ الْعُمَّالِ أَنَّهُ مِمَّا جَاءَ فِي وَصِيَّةِ عَلِيٍّ لِلْحَسَنِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما ـ وَهُوَ إِيجَازٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ قَوْلِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ أَلْفَاظًا.

تَلْخِيصُ مَا سَبَقَ

ضَوَابِطُ وَفُرُوقٌ

مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ يَتَبَيَّنُ مَا يَأْتِي:

- أَنَّ صُوَرَ الإِطْنَابِ تِسْعٌ هِيَ:

١- الْإِيضَاحُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ.

٢- ذِكْرُ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ.

٣- التَّكْرِيرُ.

٤- الْإِيغَالُ.

٥- التَّذْيِيلُ.

٦- التَّكْمِيلُ.

٧- التَّتْمِيمُ.

٨- الِاعْتِرَاضُ.

٩- الْإِطْنَابُ بِزِيَادَةِ قَيْدٍ مُعَيَّنٍ.

- أَنَّ الْإِيضَاحَ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لَهُ أَغْرَاضٌ وَأَسَالِيبُ، فَمِنْ أَغْرَاضِهِ: أن يَتَمَكَّنَ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ، وَمِنْ أَسَالِيبِهِ: بَابُ: نِعْمَ وَبِئْسَ، وَأُسْلُوبُ التَّوْشِيعِ.

- أَنَّ التَّوْشِيعَ مِنَ الْإِيضَاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ؛ لِأَنَّ الْمُثَنَّىٰ مُبْهَمٌ، وَمَا بَعْدَهُ تَوْضِيحٌ لَهُ، وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَوَسَطِهِ.

- أَنَّ ذِكْرَ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ يَكُونُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَىٰ فَضْلِهِ.

- أَنَّ الْإِطْنَابَ بِتَكْرَارِ اللَّفْظِ يَكُونُ لِأَغْرَاضٍ، هِيَ:

❖ تَأْكِيدُ الْإِنْذَارِ.

❖ زِيَادَةُ التَّنْبِيهِ.

❖ وَقَدْ يُكَرَّرُ اللَّفْظُ لِطُولٍ فِي الْكَلَامِ.

❖ وَقَدْ يُكَرَّرُ؛ لِتَعَدُّدِ الْمُتَعَلِّقِ.

- أَنَّ الْإِيغَالَ هُوَ: خَتْمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَىٰ بِدُونِهَا.

- أَنَّ الْإِيغَالَ لَا يَخْتَصُّ بِالشِّعْرِ.

- أَنَّ التَّذْيِيلَ هُوَ: تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَىٰ مَعْنَاهَا لِلتَّوْكِيدِ.

- أَنَّ التَّذْيِيلَ يَأْتِي عَلَىٰ ضَرْبَيْنِ هُمَا:

١- ضَرْبٌ لَا يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْمَثَلِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ وَتَوَقُّفِهِ عَلَىٰ مَا قَبْلَهُ.

٢- ضَرْبٌ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْمَثَلِ.

- أَنَّ التَّكْمِيلَ هُوَ: أَنْ يُؤْتَىٰ فِي كَلَامٍ يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ.

● أَنَّ التَّتْمِيمَ هُوَ: أَنْ يُؤْتَىٰ فِي كَلَامٍ لَا يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ تُفِيدُ نُكْتَةً، كَالْمُبَالَغَةِ.

● أَنَّ الِاعْتِرَاضَ هُوَ: أَنْ يُؤْتَىٰ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًىٰ بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَىٰ مَا ذُكِرَ فِي تَعْرِيفِ التَّكْمِيلِ.

● أَنَّ الْإِطْنَابَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَىٰ الصُّوَرِ الثَّمَانِيَةِ السَّابِقَةِ، بَلْ يَأْتِي بِغَيْرِهَا كَمَا فِي الْإِطْنَابِ بِزِيَادَةِ قَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي.

● الْفَرْقُ بَيْنَ التَّكْمِيلِ وَالتَّتْمِيمِ: أَنَّ التَّكْمِيلَ يُؤْتَىٰ بِهِ فِي كَلَامٍ يُوهِمُ خِلَافَ الْمُرَادِ فَيَدْفَعُهُ، أَمَّا التَّتْمِيمُ فَإِنه يُؤْتَىٰ بِهِ فِي كَلَامٍ لَا يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ، وَإِنَّمَا لِأَغْرَاضٍ كَالْمُبَالَغَةِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ تَسْمِيَةُ التَّكْمِيلِ بِالِاحْتِرَاسِ حَسَنَةً.

● أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الِاحْتِرَاسِ وَالتَّتْمِيمِ وَالِاعْتِرَاضِ: أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي الِاحْتِرَاسِ وَفِي التَّتْمِيمِ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَمَّا فِي الِاعْتِرَاضِ فَلَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ.

● أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّذْيِيلِ وَالْإِيغَالِ: أَنَّ التَّذْيِيلَ يَكُونُ فِي آخِرِ الْكَلَامِ وَفِي وَسَطِهِ وَآخِرِهِ، أَمَّا الْإِيغَالُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْكَلَامِ.

● أَنَّ الْإِيغَالَ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ الْجُمْلَةِ، أَمَّا التَّذْيِيلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ وَلِلتَّوْكِيدِ.

۞ ۞ ۞

تَمْرِينَاتٌ

1. بَيِّنْ مَوْضِعَ الْإِطْنَابِ، وَالدَّاعِي إِلَيْهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَأَمَّلْ مِنْ خِلَالِ السَّجْفِ وَانْظُرْ بِعَيْنِكَ مَا شَرِبْتُ وَمَنْ سَقَانِي
تَجِدْ شَمْسَ الضُّحَا تَدْنُو بِشَمْسٍ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ الْخُسْرَوَانِي

2. يَعُدُّونَ مِنَ الْمُسَاوَاةِ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]، فَهَلْ تَرَىٰ أَنَّهَا مِنْهَا، أَوْ مِنْ إِيجَازِ الْقِصَرِ؟

3. مِنْ أَيِّ أَنْوَاعِ الْإِيجَازِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الزمر: ٢٢]؟

4. مِنْ أَيِّ أَنْوَاعِ الْإِطْنَابِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

الْمَشْرِقَانِ عَلَيْكَ يَنْتَحِبَانِ قَاصِيهُمَا فِي مَأْتَمٍ وَالدَّانِي؟

5. بَيِّنْ مَوْضِعَ الْإِطْنَابِ وَنَوْعَهَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ – ٦]

6. مِنْ أَيِّ أَنْوَاعِ الْإِطْنَابِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمِطَالَا

7. أَيُّهُمَا أَعْلَىٰ مَقَامًا فِي الْبَلَاغَةِ: الْإِيجَازُ أَوْ الْإِطْنَابُ؟ وَهَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِيجَازِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَالْإِخْلَالِ؟ وَبَيْنَ الْإِطْنَابِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَالتَّطْوِيلِ؟